شؤون فلسطينية

١٠٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

شؤون فلسطينية

١٠٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	سميح سمارة	الضفة الغربية وجدل الداخل والخارج.
١٠	شفيق الحوت	نحو استراتيجية عربية جديدة.
٢٤	نهى تادرس	حرب الخليج والوجه الآخر لـ «مبدأ كارتر».
٤٥	حنه شاهين	المواجهة الاسرائيلية - العربية الاولى (١٩٤٨) وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني.
٩١	مؤنس الرزاز	وجهات نظر قومية في مسالة «الفلسطنة».
١٠٠	حيدر رشيد	مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب.
١١٧	د. عبد اللطيف البرغوثي	دور التربية في دفع عجلة التنمية.

١٢٨	تقارير	١ - الدورة ٢١ لمؤتمر اليونسكو، بلغراد، ٢٣/ ٩ - ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٠، عز الدين المناصرة. ٢ - رسالة لوكسمبورغ: الدبلوماسية الفلسطينية الثورية تتحدث باسم العرب في اجتماع اوكسمبورغ، حسان خليل.
١٤٦	مراجعات	حانوخ برطوف، دادو، ٤٨ شتاه فيعود ٢٠ يوم (دادو، ٤٨ سنة و٢٠ يوماً اخرى)، صبري جريس.
١٥٤	شهريات	المقاومة الفلسطينية عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة. المقاومة الفلسطينية سياسياً، سلوى العمد. اسرائيليات، ح.ش. قضايا دولية، س.ك.
١٧٨	وثائق	نص كلمة الأخ ياسر عرفات امام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عبدالمعطي ابوزيد

المدير العام: صبري جريس ◎ **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت – لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: ٢٥١٢٦٠، برقياً: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي: (بريد جوي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٧٥ ل.ل. في سائر الاقطار العربية، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم.

الاشتراك السنوي: (بريد عادي): ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

سميح سمارة

الضفة الغربية
وجدل الداخل والخارج

هناك اعتبار عام يقول ان المستقبل الخاص بالأراضي المحتلة يشكّل نقطة تقاطع رئيسية بين العديد من القوى السياسية الفاعلة في العالم، ومن المراقبين والمهتمين بالتدقيق في مصير هذه الأراضي والاتجاه الذي سيأخذه، وذلك لأهمية الموقع الذي تحتله هذه القضية في المعادلة العامة لقضية الشرق الأوسط، ولتقاطع المصالح الخاصة بهذه القوى وتأثرها، بالضرورة، بشكل المستقبل الفلسطيني وماهيته.

في هذا السياق لا بد أن تتقاطع، أيضاً، نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف: تتجانس المواقع في لحظة ما، وفجأة تتناقض: تستقر الصورة العامة في لحظة، وفجأة تنفجر. وهكذا تتداخل المعطيات: معطيات الواقع الحالي ونواقصه وحجمه في التأثير على المسار العام للأحداث، ومعطيات المستقبل أو ماهية المراحل التي سيقطعها فرقاء الصراع، وحسابات المكاسب والخسائر عند هذا الطرف أو ذاك.

لكن، وفي الغالب، تجري الاستعاضة عن التناقضات في مثل هذا الجدل القائم، بابراز المسلمات، أو التي تحولت إلى مسلمات بفعل نضالات هائلة. لا نقول أن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي حققها، لكنها المنطقة العربية كلها التي تدرك – وان ببطء – ان إمكانية الفصل بين مستقبل هذا الشعب ومستقبلها باتت مستحيلة فعلاً.

ولعل أبرز هذه المقولات – المسلمات التي لم تعد تثير جدلاً في العديد من الساحات، وتضاءل الجدل حولها على الساحة الدولية، هي مسألة الالتفاف الجماهيري شبه المطلق سواء في فلسطين أو في الشتات الفلسطيني، حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كل مواقعه وقطاعاته. هذه المقولة تظهر عقبة فعلية في وجه المخططات المعادية، مضمونها الرئيسي هو ان كل محاولة للقفز عن نقطة التقاطع المركزية في المنطقة، الشعب الفلسطيني، لن تجد مصيراً لها غير الانهيار، وهو ما وجدته وتجده محاولة كامب ديفيد.

ولعل المقولة – المسلمة الثانية، التي لا تقل بروزاً عن الأولى، هـو ما أصبح ملموساً من ارتقاء مستوى مجابهة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي بحيث شملت أوسع قطاعات السكان في الضفة الغربية تخصيصاً. فهي لم تعد كما كانت في مرحلة سابقة، مقاومة معزولة ذات حاجة ماسة إلى مصل دائم لتغذيتها، يأتيها عن طريق عملية فدائية. وذلك بالطبع ليس معزولاً عن الأهمية القصوى للعمل الفدائي وطريق الكفاح المسلّح كأرقى أشكال النضال، في استقلالية موجباته الذاتية، وفعالية النتائج التي يحققها عبر عملية الجدل القائمة بينه وبين أشكال النضال الأخرى. لقد أصبح واضحاً أن النضال السياسي في الأراضي المحتلة بات لـه فعل الكـلاشينكوف تمـاماً، بـل أصبح كلاشينكوفاً من نوع آخر، على حد تعبير أحد أبرز قادة العمل الوطني في الداخل. وكمثال على ذلك يأتي اضراب معتقلي سجن نفحه، وحالة التضامن الشاملة التي فجّرها هذا الاضراب، بحيث تحوّل إلى نقطة استقطاب مركزية، في لحظتها الزمنية، لمجموع قطاعات الحركة الجماهيرية، وتتدرج فتندمج مع نقطة استقطاب أخرى، لتتشكل في سياق ذلك كرة الثلج المندفعة إلى الأمام. ومثال آخر، أو نقطة استقطاب أخرى، الانتفاضة الواسعة التي شهدتها مدينة نابلس مؤخراً، لمجرد ان قوات الاحتلال حاولت منع بناء مدرسة في قرية بلاطة . لا لسبب إلا لإصرار الأهالي على تسميتها مدرسة بسّام الشكعة. ولم تزل قضية من هذا النوع تحفز المواجهة، فتدفع المدلولات السياسية التي تحملها التسمية لتأخذ موقعها في المسار العام، وتكبر كرة الثلج. ولا ننسى بالطبع المحاولة الفاشية لقتل وتصفية قيادة العمل الوطني في الداخل، وما خلقته من وحدة وصرامة في التحدي، تخلق معطيات جديدة في عملية المواجهة الشاملة.

المقولة – المسلمة الثالثة هي القول بأن الضفة الغربية تخصيصاً، أصبحت شبه مغلقة على التأثيرات السياسية السلبية التي يمكن أن تأتيها من خارجها، مهما كان مصدر هذا الخارج. إن حالة التحصن هذه، وإرتقاء حالة الوعي السياسي العام الموجودة، قد منعتا العديد من الرموز المحلية المشروخة الولاء من التأثير في أي مستوى من مستويات المجابهة اليومية، وأصبح أمراً غير مقبول السماح بأي نشاط لا يصب في إطار وحدة الموقف. ان أي نشاط، مهما كانت إمكاناته المالية أو السياسية، يموت في مهده إذا ما حاول التأثير سلبياً على وحدة الموقف هذه، ويبرز مثل على ذلك، ما حاولته صحيفة «القدس» مؤخراً، باثارتها العداء ضد فريق من «لجنة التوجيه الوطني» – شكل العمل التنظيمي الخاص بالأراضي المحتلة – وما ووجهت به هذه المحاولة من استنكار واسع اضطر أصحابها إلى إقفال بابهم.

ان النقطة الرئيسية في كل ذلك هي القول بأن الوضع الشعبي في الضفة الغربية، بشكل خاص، لا يعاني من الاختناق وليس محشوراً في الزاوية، بل يمكن القول ان العكس هو الصحيح. فالاحتلال يفاجأ باستمرار بفشل وسائله لتطويع هذا الوضع. ان وسائل التعبير السياسي هناك في تقدم، فلا ينطبق على الضفة الغربية ما ينطبق عـلى ساحات عربية أخرى من حالة تخثر تعانيها بعض القوى السياسية، أو حالة تشرذم لدى بعضها الآخر؛ كما ان القوى العاجزة موضوعياً، سواء من حيث ماهيتها أو من حيث

استحالة التمسك باستقلالها الوطني، أو للسببين معاً، لا تمكننا من القول ان أطنابها ضاربة في مناخ الضفة الغربية السياسي، إلى درجة تتمكن فيها من تجيير نتائج الصراع العامة لصالحها.

ثم... إن ما سبق قوله ليس إلا وقائع ملموسة يصعب على المختلفين معها محاججتها أو دحضها. لكن السؤال هو: هل هذه الوقائع وحدها هي التي تشكّل صورة الوضع في الضفة الغربية، وهل تخلو هذه الصورة من نواقص ومن مخاطر؟ إن الساحة الفلسطينية، عموماً، تتميز عن غيرها من الساحات بخلوّها من الحجر على التساؤلات: فكل تساؤل مشروع، ويتطلب البحث عن جواب له، طالما يصب في سياق العمل الوطني العام؛ فتطرح التساؤلات في العادة على شتى المستويات، وتتنوع الاجابات وتتداخل، دون أن يكون مطلوباً منها وضع الاجابات الواضحة والحاسمة على الاسئلة الصعبة تخصيصاً. وقد أصبح واضحاً الآن ان مسؤولية حالة النقاش الصحية هذه – وليس مؤتمر حركة فتح الرابع إلاّ تكثيفاً وبلورة لهذه الحالة – تتركز على وضع المؤشرات، وعلى المساهمة في رسم معالم الطريق الذي يحمل تلك الاجابات الواضحة، وليس من شك في أن بلورة هذه الاجابات ونفض الغبار عنها تبقى مسؤولية القيادة العامة للنضال الوطني الفلسطيني.

وحدة الموقف ووحدة العمل

بشكل عام، يمكن القول أن التساؤلات المطروحة في الساحة الفلسطينية، في هذه اللحظة، تحدد مسألتين رئيسيتين:

الأولى، وتتركز على العلاقة أو جدلها، بين فلسطين الداخل وفلسطين الخارج؛ فلسطين الشتات وفلسطين الاحتلال. العلاقة أو جدلها بين فلسطين ١٩٦٧ وفلسطين ١٩٤٨، العلاقة أو جدلها بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا السياق، تبدو الصورة أحياناً وكأنّ الجدل غير قائم، أو غير قائم بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، بين هذه الابعاد المتعددة للقضية الفلسطينية. وهذا يعني – إذا صحّ – ان الوحدة الوطنية الفلسطينية لم ترتق إلى الشكل الذي يجب أن تكون عليه، وان الجسد الفلسطيني (الجغرافي والديمغرافي) لم يستعد تماسكه والتئامه بعد. بل يمكن القول أيضاً – رغم قساوة الوقائع – ان وحدة الموقف السياسي الفلسطيني القائمة التي توحّد بين جميع هذه الابعاد، لم تنعكس على وحدة العمل السياسي اليومي والتفصيلي.

ان صعوبات وضعنا الفلسطيني وخطورته في هذه المرحلة تتطلب منّا القول بأن هذه الوحدة – وحدة العمل السياسي – تعاني من عقبات فعلية، إذ لا يجب أن ننسى ان وحدة الموقف لا تعني اتوماتيكياً وحدة العمل؛ فالوحدة الاولى في أمس الحاجة، دائماً، إلى شروط ومعطيات تحيلها إلى واقع عملي. ولعل أهم هذه الشروط هو شرط إيجاد قنوات العمل التي تتيح إحالة المعطيات إلى وقائع. فهل يمكن القول ان هذه القنوات موجودة

وقائمة فعلاً في الساحة الفلسطينية، فتتيح خلق حالة استقطاب قصوى تتمكن من استيعاب الرقي الموجود في الوعي السياسي العام، واستيعاب الاستعداد المبدئي لدى قطاعات واسعة من سكان الضفة الغربية لمواجهة الاحتلال؟

قد تكون الإجابة المباشرة عن مثل هذا التساؤل غير صحيحة، لكننا نرى ان القلق الفلسطيني التقليدي يسمح لنا بالقول بأن معطيات راهنة كثيرة تعيشها الضفة الغربية، تدفعنا إلى القول بأن قنوات العمل السياسي هناك تعيش أزمة فعلية.

ولننظر إلى الأمر بواقعية. فبعد محاولة اغتيال بسّام الشكعة وكريم خلف، وابعاد فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي، وبعد التهديدات اليومية لرؤساء البلديات الآخرين بتصفيتهم، أو عدم وضوح ولاء بعضهم الآخر للأهداف الوطنية العامة ووسائل تنفيذها، وفي ظل الشعار الاسرائيلي لفرض الوقائع، فان ذلك يعني ان خسارة معينة لا يستهان بها قد أصابت بنية القيادة السياسية المحلية للحركة الشعبية في الضفة الغربية، وان قوة الرموز الرئيسية التي تحرّك لجنة التوجيه الوطني ، من حيث كونها الاطار التنظيمي الذي تجتمع به كافة القوى السياسية الفاعلة، قد ضعفت إلى حد ما.

إذا كان ذلك صحيحاً، فهل يعني أن قنوات العمل السياسي في الضفة الغربية تعيش أزمة؟

علينا ان نبادر إلى القول بداية، ان كل هذه الوقائع الصحيحة لا تعني، اطلاقاً، ان الحركة الشعبية في الضفة الغربية في طريقها إلى ان تفقد قيادتها؛ إذ ان الزخم المطرد للحركة الشعبية كفيل دائماً بافراز رموزه القيادية، وهذه ليست مقولة ميتافيزيقية كما تبدو للوهلة الأولى، إذ ان هذا الزخم ذاته هو الذي تكفل سنة ١٩٧٦ بافراز قيادات وطنية من قماشة هذه الحركة، لم يسبق لأغلبها ان احتل مواقع القيادة. ان هذه الرموز مرشحة دائماً للاستشهاد، فلا يمكن أن يعني استشهادها ان الحركة الشعبية قد تجمدت أو انها مرشحة للتراجع. ان جدل الصراع في ذاته مؤهل، وبشكل يومي، لبناء رموز القيادة البديلة. ففجأة، أو كالمفاجأة، تبرز رموز جديدة فتبدو وكأنها سقطت من السماء. ان كل ذلك لا شك فيه لكنه لا يتناقض مع القول بأن خللاً معيناً قائم، في هذه اللحظة، في بنية القيادة الوطنية المحلية في الضفة الغربية، وهو الخلل الناتج عن اشتداد حمأة الصراع، واضطرار العدو للقتال بالاسلحة المكشوفة (الاغتيال، الابعاد) وهو الاضطرار المرشح للتطور بحكم تطور الصراع ذاته.

ثم.. لنحاول قول التالي: إذا كان صحيحاً ان أزمة معينة قد أصابت بنية القيادة الوطنية في الضفة الغربية، وهو صحيح كما تشير الوقائع، فما هو الحل؟ هل يكون باحلال رموز أخرى، وكيف يتحقق ذلك؟ فاذا كانت الحركة الجماهيرية هي التي افرزت الرموز الحالية عندما تمكنت من التعبير عن نفسها في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، فكيف يكون الحل طالما ان العدو لم يعد متمكناً من استمرار التعاطي باللعبة الديمقراطية، وكيف يكون الحل في وقت تتالى فيه التصريحات من قيادات العدو التي تؤكد أنه لن يُقبل مرة أخرى على تكرار تجربة ١٩٧٦، في الوقت الذي يعمق فيه درجة قمعه. هل

يكون الحل باعادة النظر في البنية العامة للجنة التوجيه الوطني، بمعنى العمل على إعادة صياغة هذه البنية بحيث تصبح صعبة المنال من أسلحة العدو المكشوفة؟ هل يكون الحل بالاقتراب من صيغة الجبهة الوطنية، كما مورست في ساحات عديدة أخرى، فتعكس ميزان القوى القائم في عموم الساحة الفلسطينية، والتسليم سلفاً من قبل كافة القوى الوطنية بأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) هي التي تشكل التعبير الارقى في المرحلة الحالية، مرحلة التحرر الوطني، عن نقاط التقاطع الموضوعية القائمة بين مجموع فئات وشرائح وطبقات الشعب الفلسطيني ومصلحتها الرئيسية في تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال؛ ومن ثم، تقوم هذه الجبهة بخلق بنية تراتبية محددة المعالم وذات أطر ثابتة تصل إلى مستوى المؤسسة، بحيث لا تختل إذا ما جرى تغييب الرموز الوطنية، سواء بالاستشهاد أم بالابعاد أم بأي سبب آخر، كما تتولى تحديد وسائل الاتصال العملية بين القيادة العامة للعمل الوطني الفلسطيني والقيادة المحلية، والمساهمة، كذلك بالربط بين ابعاد القضية الفلسطينية وقطاعاتها المختلفة، جغرافياً وديمغرافياً.

كما أشرت في السابق، فان كل ذلك لا يهدف لأكثر من وضع علامات الاستفهام المستندة إلى الوقائع العملية. وحتى في حال المبالغة، فان ذلك لا يهدف لأكثر من محاولة رسم المؤشرات العامة للوقائع والحلول، فمن السذاجة توقع حلول ناجزة للمسائل العامة، إذ علينا أن نتّفق، أولاً، على رسم صورة واقعية لمسار التطور العام، ثم محاولة استشراف الحلول بعد ذلك.

الصمود الوطني

المسألة الثانية، التي تثير قلقاً أو تسبب قلقاً في الساحة الفلسطينية بشأن مستقبل الحركة الجماهيرية في الضفة الغربية، هي التي تتعلق بمعطيات الصمود وإمكانياته في الأراضي المحتلة.

ولفترة سابقة، كانت تنتشر لدى المتسائلين إجابة سريعة على هذا القلق مفادها أن جوهر الصمود هو ذاك المستند إلى حس الانتماء الوطني المتزايد لدى الفرد في المناطق المحتلة، وهو الحس الذي يتعزز بالمواجهة اليومية المباشرة للمحتل، والضرر الشخصي للفرد من هذا الاحتلال.

ان هذا صحيح. لكن الصحيح أيضاً هو ان هذا الجوهر لا يمكن أن يكون كافياً في حالة مثل حالتنا يعتبرها الناظر إليها، للوهلة الأولى، انها صراع طويل المدى لم تظهر مؤشرات انتهائه أو تجميده في الأفق، مما يتطلب منه، بداية، إمكانيات وعناصر صمود تكون من طبيعته. ان حاجة هذا الجوهر؛ هذا الحس الانتمائي العريق والعميق لدى الفلسطيني؛ هذا الانخراط الجماهيري المتزايد في حماة الصراع؛ هذا الاستيعاب السريع لشروط الصراع ومتطلباته، هي وجود الإمكانيات العملية التي تبلوره وتحيله إلى واقع، وهي وجود الإمكانيات الاقتصادية والمادية التي تجعله واقعاً ملموساً.

وفي هذا السياق علينا أن نعترف بأن الأراضي المحتلة تعاني حالياً من نوعين من

الهجرة: هجرة داخلية باتجاه العمل في المصانع والمستعمرات الاسرائيلية، ثم هجرة خارجية باتجاه الاردن وأقطار الخليج العربي والخارج. فما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الهجرة؟

لا يتسع المجال هنا للتحديد العلمي لمثل هذه الأسباب، إذ ان ذلك يتطلب بحثاً ذا طبيعة مختلفة؛ إنما يمكن إجمال الصورة بطرح عدد من التساؤلات:

ما هي علاقة هذه الهجرة بالمخطط الاسرائيلي لإلحاق الصناعة الوطنية في الأراضي المحتلة بالصناعة الاسرائيلية، وقصر دور هذه المناطق على كونها سوقاً للبضاعة الاسرائيلية، وما علاقة هذه الهجرة مع حجم الاستنزاف الذي يعيشه الانتاج الصناعي الوطني بحيث انخفضت نسبته الاجمالية إلى مجموع الانتاج، من ٨٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٤,٧٪ سنة ١٩٧٧؟

ما هي علاقة هذه الهجرة بحالة التدهور الشامل الذي يعيشه الانتاج الزراعي في الأراضي المحتلة، بحيث تعرضت مساحة الأراضي الزراعية، خلال سنوات الاحتلال، للتقلص الكبير الملموس الآن؟ وما هي علاقة هذه الهجرة بتدني ربعية الزراعة، واضطرار المزارعين إلى هجرة أراضيهم والعمل في مجالات العمل الاسرائيلية التي باتت تدرّ عليهم ربحاً أوفر نسبياً وبوقت عمل أقل؟ ما هي علاقة هذه الهجرة بالنتيجة المثبتة بأن معظم تجارة المناطق المحتلة أصبحت تتم مع الكيان الصهيوني أو عن طريقه، وهو ما أدى إلى أن تقوم المؤسسات الاسرائيلية باحتكار معظم عمليات التصدير والاستيراد؟

إذن، وفي ظل هذه المعطيات، ما هي النتيجة التي نتوقع، بعد هذا التدهور الصناعي والزراعي والتجاري في الأراضي المحتلة؟

لا أعتقد ان مثل هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات، لأنني لا أعتقد انها بحاجة إلى المحاججة والجدل. لكن الذي يطرح عادة، وفي مثل هذا المناخ، هو السؤال المنطقي التالي: كيف نمنع ذلك؟ وهنا تطرح مسألة المساعدات العربية المقرّة من قبل مؤتمر القمة العربي في بغداد، من أجل صمود المناطق المحتلة.

أيضاً، فان ضيق المجال لا يسمح بالمناقشة التفصيلية لمثل هذه المسألة؛ لكن ما يجدر التساؤل حوله هو حجم هذه المساعدات، ثم كيفية صرفها. فاذا كان المناضل بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس قد صرح في إحدى الجلسات الخاصة بأنه إذا أريد لمدينة نابلس ان تصمد، أي أن تبني صموداً حقيقياً لسكانها، فيجب أن يتم تثبيت الفلاح والعامل وصاحب المعمل في أرضه ومنعه موضوعياً من الهجرة، وألفا مليون دولار المقرّة من قبل مؤتمر قمة بغداد لا تكفي لهذا، أو بالكاد ستكون كافية، لبناء صمود نابلس وحدها. إذن كيف يكون الأمر والمساعدة المقرّة قد خصصت لكل الأراضي المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة؟!

أما حول كيفية صرف هذه المساعدة، فان الذي أصبح معروفاً، كما نعتقد، هو ان الصمود الوطني في ظل احتلال ما لا يعني منح هذا الفقير أو عائلة ذاك المعتقل هبة

ببضع عشرات أو مئات من الدنانير، كما لا يعني التعويض على صاحب أرض صودرت أو صاحب بيت هدم. ان هذا، في الواقع، لا يضمن بوحده صموداً، هذه هي الحقيقة. لأن الصمود كما يجب أن يفهم، هو القائم على بناء المؤسسات والمشاريع الصناعية والزراعية القادرة على استيعاب اليد العاملة ومنعها من الهجرة.

هنا يحلو للبعض أن يتساءل: وهل تضمنون، إذا ما أقيمت هذه المؤسسات والمشاريع، أن لا يشن العدو حرباً عليها ويقوم بتدميرها تدريجياً أو دفعة واحدة، وبذلك نكون خسرنا كل شيء؟ لنترك طبيعة هذا التساؤل. هل هي طبيعة من يعمل للصمود فعلاً، أم انها طبيعة العاجزين؟ في كل حال، ان أحداً لا يقول العكس. فالمؤسسات الوطنية تتطلب النضال من أجل حمايتها، فهل بدا يوماً ان الحركة الشعبية في الاراضي المحتلة عاجزة عن حماية مؤسساتها؟ علينا أن ننظر، مثلاً، إلى النضال الذي خاضته وتخوضه الحركة الشعبية لحماية وطنية شركة كهرباء القدس.

وفي العموم، قد لا يكون مستساغاً الاسهاب في مثل هذه المحاججة التي قد تتحول إلى نوع من المناكفة. لذا، فلنختتم بالقول ان قضية الأراضي المحتلة، وقضية فلسطين، ليست هي القضية التي تجد حلّها بالوصفات السحرية. فهي قضية المنطقة العربية؛ قضية المستقبل العربي؛ قضية الصراع التاريخي على من يحكم هذه المنطقة. فهل هناك من يتوقع حلولاً سريعة لمثل هذا الصراع؟ وحتى لا نوصف بالتشاؤم الذي يشكّل جزءاً من المزاج العربي، فاننا نفضّل – على الأكثر – حالة التشاؤل.!

شفيق الحوت

نحو استراتيجية عربية جديدة

الاستراتيجية، بكلمتين اثنتين، هي: فكر وتنظيم. ولا يستقيم لهذا المصطلح معناه، قبل التسليم بما بين جناحيه المذين، من علاقة عضوية وتفاعل جدلي. بل ان مصداقية وفعالية أية استراتيجية، تقاسان بمدى صميمية هذه العلاقة وحيوية هذا التفاعل وقدرته على الحركة التصاعدية المستمرة.

بعبارة اخرى، يمكننا القول، ان الاستراتيجية هي محاولة الرد على سؤالين: ماذا نريد؟ وكيف يمكننا إنجاز هذا الذي نريد؟

وبين «ماذا» و«كيف» لا بد من التصدي لعدد غير قليل من علامات الاستفهام والرد عليها، من خلال التحليل الشامل والتقييم الموضوعي «للحاضر» الذي نحياه، وتصورنا «للمستقبل» الذي نصبو اليه. و«المستقبل»، في هذه المرحلة من حياة البشرية، لم يعد رجماً في الغيب، ولا احجية متروكة للمنجمين، وانما أصبح علماً قائماً بذاته، لا يقل رزانة وأهمية عن علم التاريخ، وله كرسيه المحترم في الجامعات العالمية الرائدة. وبفضل العقول الالكترونية أصبح من اليسير جدا لاي طالب علم أن يستحصل على آلاف الاجوبة لآلاف الاسئلة، حول أوضاع العالم المختلفة سنة ٢٠٠٠ مثلاً، وفي مختلف ميادين الحياة، من اقتصادية الى اجتماعية الى نفسية الى آخره.

من هنا فان استيعاب الماضي وتجاربه عن طريق علم التاريخ، لفهم ما وصلنا اليه في حاضرنا، لا يقل أهمية عن ضرورة استيعاب المستقبل واحتمالاته عن طريق «علم المستقبل»، لفهم متطلبات الاقلاع من هذا الحاضر الى القادم من أجيال.

ولا أريد المزيد من الاسهاب هنا، فكل ما رميت اليه، هو التركيز على البعد العلمي وأهميته البالغة الحساسية والخطورة في تحديد الاستراتيجية، أية استراتيجية. وأي خروج عن المنهجية العلمية، والوقوع في شراك المنهجية الذاتية، أو الرؤية المستقبلية القريبة المدى إنما يوقعنا، شئنا أم أبينا، في مستنقع التجريبية المراوحة الدورانية، في

الوقت الذي يتقدم فيه غيرنا في مسار تصاعدي مطرد نحو الامام؛ كما رميت الى التركيز بأنه لا يكفي أن نعرف «ماذا» نريد، ولكن علينا كذلك، أن نعرف «كيف» يمكننا تحقيق ذلك، وهو الجزء الذي يحتاج الى خيال خلّاق مقرون بالإلمام التام لمتطلبات التنفيذ ومراحلها.

كانت تلك مقدمة عامة لا بد منها. غير أني أشعر أنه لابد من مقدمة أخرى، يتطلبها الحديث عن الاستراتيجية العربية بالذات.

* * *

لا شك في أن العرب، في ماضيهم، كانوا أمة واحدة؛ كما لاشك في أن العرب، في تطلعاتهم المستقبلية، يرنون الى إعادة وحدتهم كأمة. غير أن الواقع الذي لا يمكن انكاره هو أن حاضرهم مجزأ، وأنه بدلاً من الدولة الواحدة، فهناك لهم أكثر من عشرين دولة مستقلة، لكل واحدة منها حق اتخاذ وصياغة قرارها السياسي: القطري والقومي.

وجامعة الدول العربية، الاطار الرسمي الوحدوي الوحيد، الذي تحاول الدول العربية، من خلاله، ان تصيغ وتمرر ما يمكن تسميته بـ «الاستراتيجية العربية»، لا تملك في ميثاقها، القدرة على إلزام هذه الدول بالتزام ما تقرّه أو ما لا تقرّه. وحتى الآن، كان الإلزام في إطار العمل الوحدوي طوعياً، ينفذه من يشاء ويتخلى عنه من يشاء. ومن كان بين الدول الاعضاء يرى حرجاً في رفض بعض القرارات، باعلان الموقف العلني منها فانه كثيرا ما كان يلجأ الى التنصل مما التزم به، عن طريق الممارسة، أو بالأحرى عن طريق اللاممارسة.

ومن هنا، فان الحديث عن «الاستراتيجية العربية»، يجب أن ينطلق من اقرار هذه الحقيقة لكي تكون في سلم الأولويات كمشكلة لابد من تجاوزها، وذلك من خلال التعامل معها لا القفز من فوقها. فالحنين الى ماضينا الوحدوي، وتطلعنا الى وحدة قادمة، لا يكفيان لوضع استراتيجية مشتركة أو واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة التجزئة القائمة، بكل ما تحتويه، من تباين في الآراء والاجتهادات حول الراهن من التحديات، والوافد منها على طريق المستقبل.

وليس بالاقرار بهذه الحقيقة الموضوعية ما يُقلق أو يخيف، بل أن تجاهلها هو الذي يُقلق ويخيف. ولقد استطاعت شعوب، من قوميات مختلفة وخلفيات تاريخية متصادمة، أن تلتقي على قواسم مشتركة وأهداف مشتركة مكنتها، من الاتفاق على استراتيجية مشتركة. ودول أوروبا الغربية، في إطار السوق الاوربية المشتركة، شاهد على ذلك.

فحتى يكون لنا استراتيجية عربية واحدة، ممكنة التحقيق، وملزمة للجميع، لابد أن نطرح أمامنا ما يجمع بيننا من مصالح مشتركة ومن تهديدات مشتركة، لكي نخرج بخطة مشتركة، لتثبيت هذه المصالح وقهر تلك التهديدات. وهذا وارد وممكن رغم تعدد الانظمة العربية بالنسبة لهويتها الاجتماعية، ونوعية الحكم القائم فيها. فبين دول العرب ما هو ملكي، وما هو جمهوري، وما هو حزبي، وما هو غير محدد الهوية بعد. ولا يمكن

لأي باحث عاقل أن يحاول تكران ذلك. وهو يسهم في رسم الاستراتيجية العربية الواحدة دون أن يخدع نفسه قبل أن يخدع غيره، بما يمكن أن يقدمه من اقتراحات.

ومن الطبيعي أن يحاول كل نظام من هذه الانظمة، أن يمرر تصوره لهذه الاستراتيجية الواحدة، ولكل نظام ما يملكه من أوراق الضغط ووسائل التمرير. وهذا حق مشروع، ولكن الاهم من فرض استراتيجية ما، هو ضمان الالتزام بها، والاخلاص لها من قبل الجميع.

نخلص من هذه المقدمة الثانية لنؤكد على أن الاسهام في رسم الاستراتيجية العربية الواحدة، كي يكون ذا قيمة عملية، لابد له من النزول من أبراج المثالية والتمنيات، الى الواقع المادي القائم، ليعالجه ويحاول تجاوزه. وعلينا أن نتذكر باستمرار، كي لا نخلط بين الأمور، أن ما نطرحه هنا من آراء انما هو برسم الملوك والرؤساء لاقراره في اطار الجامعة العربية، وليس برسم مؤتمر شعبي غير رسمي، يقوده ثوار ومعارضون بينهم ما بينهم من وحدة في الافكار والتطلعات.

* * *

لعل أسلم مدخل للبحث في «استراتيجية عربية جديدة»، هو عرض ونقد الاستراتيجية العربية الراهنة – هذا إن جازت عليها التسمية –، والتي تتشكل في مضمونها، مجموعة القرارات التي صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية في أعلى مستوياته، ابتداء من ١٩٤٧، أي قبل قيام الكيان الصهيوني، حتى ١٩٧٨ ومؤتمر قمة بغداد، أي بعد خروج السادات عن الاجماع العربي، واخراج مصر من حلبة الصراع العربي ضد الصهيونية واسرائيل.

وكل هذه القرارات باتت منشورة ومعروفة ولم تعد سراً على أحد. وتسهيلا للبحث يمكن حصر هذه القرارات، التي يمكن اعتبارها من ركائز الاستراتيجية العربية، في أربع مجموعات:

الاولى: تلك التي سبقت تقسيم فلسطين وقيام الكيان الصهيوني.

والثانية: تلك التي تلت كارثة ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٣.

والثالثة: تلك التي حاولت التصدي لهزيمة ١٩٦٧، واستمرت حتى «مبادرة» السادات، مرورا بحرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.

وأخيرا: تلك التي اتُخذت للرد على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيغن سنة ١٩٧٨.

ولنبدأ بها واحدة واحدة.

* * *

■ المجموعة الاولى، ويمكن وصف قراراتها الممتدة، مابين نشأة جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، حتى قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨، بانها «استراتيجية النكبة».

وأول ما يلفت نظر الباحث في قرارات هذه الحقبة، ان ميثاق الجامعة العربية نفسه، جاء خلوا من أي موقف قومي سليم وواضح، من قضية فلسطين، وان الدول العربية السبع – آنذاك – التي أقدمت على اعلان تضامنها في هذا الميثاق، لم تستطع مجرد الصمود، أمام الضغوطات البريطانية، للحفاظ على نص صريح يتعلق بفلسطين، كانت اللجنة التحضيرية اقترحت ادراجه بين بنود بروتوكول الاسكندرية. وكان النص يتضمن «**ان فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير الاضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي**»؛ كما تضمن مطالبة بريطانيا بتنفيذ تعهداتها بشأن «**وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الاراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين**»؛ واعتبرتها من حقوق العرب الثابتة.

لقد مُسخ هذا القرار، وتحول الى ملحق خاص بفلسطين اكتفى بالاشارة الى أن وجود فلسطين الشرعي والمستقل يعود إلى سنة ١٩١٩، أي منذ ميثاق عصبة الامم، وأنه «**إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة**».

وإذا بدا أن الدول العربية قد غسلت يديها من قضية فلسطين، فان الاسوأ من ذلك، هو انها اعتبرت نفسها وصية شرعية على شعب فلسطين، فمنحت نفسها حق اختيار من يمثله في مجلس الجامعة. وهكذا جاء ميثاق جامعة الدول العربية ليكرّس الظلم القانوني الفادح، بحرمان شعب فلسطين من انتخابه لممثليه، وهو الظلم الذي كانت سلطات الانتداب الاستعمارية أول من فرضه.

ولم يكن صدور ميثاق الجامعة خيبة أمل لشعب فلسطين وحسب، وانما للامة العربية بأسرها، وذلك لفراغ مضمونه من الموقف القومي من قضية فلسطين؛ ولتكريسه، من ناحية اخرى، التجزئة العربية والاستقلالات القطرية. وكلنا يعلم أن قضيتي فلسطين والوحدة، كانتا ولا تزالان، في طليعة الطموحات العربية النضالية. ولا بد من الاعتراف هنا بأنه لو كانت القيادة الفلسطينية في تلك الايام على مستوى القضية التي تتصدى للدفاع عنها لربما تغير الوضع بعض الشيء، رغم ضعف الدول العربية وقتئذ وتبعيتها لبريطانيا.

وإذا ما أبقينا هذه الحقيقة في أذهاننا، بالنسبة لميثاق الجامعة، يسهل علينا، عندئذ، أن نفهم السبب في استمرارية الاستراتيجية العربية السلبية بالنسبة لقضية فلسطين، حتى وصلت بنا الى نكبة ١٩٤٨، وضياع الوطن، وقيام الدولة اليهودية العنصرية.

تحت شعار **إنقاذ فلسطين** اتخذت الجامعة العربية، العديد من القرارات، لايقاف الهجرة اليهودية ومقاطعة المنتجات الصهيونية، وانقاذ الاراضي الفلسطينية، ومن أجل الدعاية للقضية.

ولكن ما من قرار واحد من هذه القرارات وجد سبيله الى النجاح، لانها في حقيقتها لم تكن قرارات، بقدر ما كانت مجرد اعلان مواقف، مقرونة بالتمنيات على بريطانيا

والولايات المتحدة بالعمل على تنفيذها والالتزام بها. وكان شأن الدول العربية في ذلك شأن المستجير من الرمضاء بالنار. أما ما كان يتوجب على العرب تنفيذه داخليا، كالمساعدات المالية لانقاذ الأراضي او انشاء المكاتب العربية للدعاية، فكان التنافس السلبي في ما بينهم يتكفل باجهاضه وعدم وصوله الى حيز التحقيق. أي ان الاستراتيجية العربية كانت تكتفي بقول واعلان «ماذا» تريد، أما «كيف» يمكن تحقيق ذلك، فمتروك للتمنيات والدعاء والخطابات والتصريحات الديماغوجية الخداعة.

ويلاحظ الباحث في «الاستراتيجية العربية»، انها كانت دائما من نوع «ردود الفعل»، ولم تكن ابدا من النوع المبادر.

فعلى الرغم من تدهور الأوضاع في فلسطين، وتفاقم المؤامرة بهدف صهيونتها، فان ملوك العرب ورؤساءهم لم يفكروا بالاجتماع والتشاور، لوضع خططهم المضادة للمؤامرة الصهيونية ـ الامبريالية، إلا في أعقاب حدوث التآمر، أو في أحسن الحالات، قبل حدوثه بوقت جد قصير.

فمؤتمر أنشاص الشهير، لم ينعقد إلا كرد فعل على التوصيات المذهلة التي تقدمت بها لجنة التحقيق الانكلو ـ اميركية، بين أواخر ١٩٤٥ وأوائل ١٩٤٦.

ومع أن الشعور العربي الرسمي والشعبي، حينئذ، كان سلبيا تجاه هذه اللجنة المدعومة صهيونياً، فان الدول العربية لم تمانع من الالتقاء بها والتشاور معها. وكذلك استقبلتها اللجنة العربية العليا بشخص جمال الحسيني رغم رفض بقية القيادات الفلسطينية لذلك.

المهم، خرجت اللجنة المذكورة بتوصيات مفجعة، جاء في الأولى منها: «**ان جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو أنهم يُرغمون على تركها**». ان استثناء فلسطين هنا واضح، كما ان الاشارة الى «حق» الذين «يرغبون» من اليهود، أو «يرغمون» في المجيء الى فلسطين، أكثر من واضحة.

كما جاء في التوصيات: «**يصدر في الحال اجازة تخول دخول اليهود الى فلسطين**» و«**تمنح هذه الاجازات ان أمكن خلال العام الحالي، وأن تتم هجرة هذا العدد باسرع وقت تسمح به الظروف**». وورد ما هو أكثر وأوضح، مما حدد، بالفعل، اين تقف الدولتان الكبيرتان، بريطانيا والولايات المتحدة، من قضية فلسطين.

فماذا كان رد الفعل العربي على ذلك؟ كان مؤتمر قمة انشاص. وماذا قرر ذلك المؤتمر؟ أصدر بيانا جاء فيه:

إن الملوك والرؤساء «**تداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها، فرأوا ان قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعا، وأن فلسطين عربية يحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وانه ليس**

في امكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحا للكتاب الابيض الذي إرتبط به الشرف البريطاني. ولهم عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أي تشبث من جانبهما يرمي إلى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا منهم على دوام هذه الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي الى أضطرابات قد يكون لها اسوأ الاثر في السلم العام».

إن البيان يتحدث عن نفسه بنفسه، ولا حاجة الى التعليق بأنه أقرب الى الاستجداء منه الى التهديد. ويومها اكتفت «الدولتان الديمقراطيتان الصديقتان»، بردود مجاملة تعرب عن «تاكيداتهما» بأنهما لن يقدما على خطوة من دون استشارة «الأصدقاء» العرب!!

ولما كانت ردود الفعل الشعبية أكثر غضبا وعنفا، والمؤامرة ماضية في طريق التحضير لانجازها، قررت جامعة الدول العربية الدعوة الى مؤتمر آخر على مستوى رؤساء الوزراء، وهو المؤتمر الشهير باسم المصيف الذي انعقد فيه،وهو بلودان. وكان ذلك ما بين ٨و١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

عن هذا المؤتمر صدرت تسعة قرارات، ليس من بينها واحد قادر على تغيير الموقف الانكلو– أميركي لصالح العرب او لتحييده على الأقل. كما صدرت عنه مذكرات وبيانات عديدة، اتسمت بالجفاف تجاه بريطانيا وبممالاة الولايات المتحدة، مع أن الاخيرة كانت قد بدأت باحتلال مكانتها، ووراثة بريطانيا وحلفائها معاً، وكانت الحركة الصهيونية قد بدأت بالنزوح الى واشنطن.

ولعل أهم قرار اتخذه مؤتمر بلودان، هو تشكيل **الهيئة العربية العليا** ووضع حد لقضية التمثيل الفلسطيني داخل الجامعة. أما القرار الثاني فكان دعوة بريطانيا الى التفاوض حول مصير فلسطين.

أما ما قيل عن قرارات سرية، فلم يكن سوى نوع من الاعلان الخبيث ليوهم الشعوب العربية بأن هذه الدول قد قررت خوض الحرب مثلاً، أو قطع البترول أو أي شيء من هذا القبيل؛ مع أن حقيقة هذه القرارات لم تتجاوز التهديد «**بعجز الدول العربية عن منع شعوبها من نصرة عرب فلسطين، والنظر في الغاء ما لبريطانيا وأميركا من امتيازات، والشكوى الى مجلس الأمن والأمم المتحدة، ثم المقاطعة الأدبية**»!!

ولو نشرت هذه القرارات السرية في حينها، لاصيب العرب بذهول ما بعده من ذهول.

وفي مؤتمر لندن، الذي انعقد في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦، اتضحت لأول مرة، وبشكل رسمي، نية بريطانيا لتدويل القضية الفلسطينية، وذلك تحت الضغط

الأميركي – الصهيوني، وأعربت عن عجزها في حل مشكلة فلسطين «حلاً عادلاً»(!).

وشاركت الدول العربية في هذا المؤتمر، الذي استمر حتى تشرين أول (اكتوبر)، وأشاد ممثلوها بالصداقة العربية – البريطانية، وهم لا يعلمون بأن بيفن رئيس وزراء بريطانيا كان يجري، في نفس الوقت، محادثات سرية مع أقطاب الحركة الصهيونية؛ الامر الذي انكشف فيما بعد، وادى الى تعليق المؤتمر من خلال تصريح لبيفن أعلن فيه انحيازه التام للحركة الصهيونية.

واستأنف المؤتمر المذكور اجتماعاته، في دورة ثانية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وانتهت دون أي نتيجة. وفي ١٤ شباط (فبراير)، أعلن بيفن رسمياً، احالة القضية الى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أهمية وخطورة هذه النقلة في حياة القضية الفلسطينية، ورغم ما كان يمكن أن تتيحه هذه الساحة الدولية من مجالات للتحرك العربي خارج إطار الدائرة الانكلو – أميركية، الا أن الدول العربية جابهت هذه المرحلة بنفس الاستراتيجية المرتجلة، ودون أي ادراك لمدى الخطر الذي بات يهدد المصير العربي في فلسطين. ويكفي أن نشير هنا الى أن قرار التقسيم، الذي هدم الكيان الفلسطيني، قد فاز بصوت واحد، فقط لا غير.

ويمكن تلخيص النضال العربي الرسمي، بعد وصول القضية الى الأمم المتحدة، بسلسلة من الاجتماعات انعقدت على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء، وذلك بين صوفر وبيروت وبيت الدين، بين ١٦ و١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. وكان ذلك بهدف الرد على تقرير لجنة **اونيسكوب** الدولية، والتي أوصت بحلول كلها في صالح الحركة الصهيونية، وعلى حساب فلسطين وشعبها. ويعتبر تقرير لجنة **اونيسكوب**، حجر الزاوية في بناء هيكل قرار التقسيم، الذي اتخذ فيما بعد في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

فماذا صدر عن هذه الاجتماعات، كرد؟

لا شيء سوى التهديد بتنفيذ مقررات مؤتمر بلودان، بما فيها القرارات السرية! ومن المؤلم أن المؤتمرين كانوا ملهيين بسياساتهم المحورية، بل وبمنهم، وفي مثل ذاك الوقت الحرج والمصيري، من أثار من جديد، قضية التمثيل الفلسطيني في الجامعة العربية.

ثم عقد مجلس الجامعة دورته العادية السابعة في عالية، من ٧ الى ١٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧، في أجواء متوترة بسبب تصريح وزير المستعمرات البريطانية، بأن حكومته توافق على انهاء الانتداب دون تحفظ. ولقد وضع هذا التصريح الدول العربية أمام مسؤولياتها، وجها لوجه. ومع ذلك، فلم يستشعر مجلس الجامعة خطورة الوضع الجديد، وبدلا من المضي في اعلان حكومة عربية فلسطينية لملء الفراغ المتوقع، فان الدول العربية استمرت في التهديد بمقررات بلودان. بل أن هناك دولا عربية رفضت الاشتراك في أعمال المجلس، قبل التأكيد على عدم طرح قضية «اعلان حكومة فلسطينية».

وهكذا استمر الحال إلى أن تم اتخاذ القرار بتقسيم فلسطين، ووقوع الكارثة.

ومرة أخرى نسأل: ماذا كان الرد العربي على هذا القرار؟

عقد رؤساء وممثلو الحكومات العربية، سلسلة من الاجتماعات، في وزارة الخارجية المصرية، وذلك بين ٨ و١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧. وتمخض هذا المسلسل من الاجتماعات عن بيان جاء فيه:

«وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم ان التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملا بإرادة شعوبهم ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب. وسيرى العالم استحالة أخذ العرب بالعنف واخضاعهم للقوة أيا كان مصدرها...»

وأضاف البيان:

«وأما وقد تغلبت الشهوات والاغراض في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب، فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله».

وكالعادة، اتفق المجتمعون على مقررات سرية، ليس من بينها، مثلا، قرار بتشكيل قيادة عسكرية واحدة. بل إن الأدهى من ذلك هو ان بعض الدول العربية، أعربت في هذه القرارات السرية، عن موقفها الحقيقي من قضية الاشتراك في الحرب، وإن أقصى ما تستطيعه، هو المساهمة المعنوية والمادية في ارسال المتطوعين.

ولا أظن أن هناك من داع للاستمرار في سرد ما تلا ذلك من قرارات، اذ وقعت الكارثة وقامت اسرائيل، وبدأ الحديث يدور حول من يرث ما تبقى من فلسطين... وبقية القصة معروفة.

وإذا شئنا تلخيص سمات هذه الاستراتيجية، قبل الانتقال الى مرحلة ما بعد الكارثة، يمكننا القول:

أولا: انها كانت باستمرار من نوع ردود الفعل، ولم تكن مبادرة.

ثانيا: انها كانت باستمرار تعالج القضية باسلوب تكتيكي، وعلى مدى مستقبلي محدود.

ثالثا: انها كانت تفتقر الى المصداقية، على الرغم من اعتدال لهجتها وقراراتها.

رابعا: انها كانت تخضع لمناورات التمحور العربي، الذي كان يعكس نفسه باستمرار على النضال الفلسطيني.

خامسا: انها كانت خالية الذهن تماما من فهم حقيقة العدو الصهيوني، فكراً وتنظيماً وتحالفات.

سادسا: انها كانت تركز باستمرار على «ماذا» تريد، ولكن من دون تحديد «كيف».

* * *

■ المجموعة الثانية، أي «استراتيجية ما بعد النكبة وقيام الكيان الصهيوني»، والممتد ما بين ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣، يوم دعا عبد الناصر الى أول مؤتمر للقمة العربية.

ليس هناك ما تجدر الاشارة اليه، حول «الاستراتيجية العربية» الواحدة، في هذه الفترة. إذ أنه نتيجة للنكبة وضياع فلسطين، تحوّل الاهتمام السياسي العربي الرسمي، للدفاع عن الأنظمة العربية المهزومة. وشهدت هذه الفترة، ولا سيما في الخمسينات بالذات، سلسلة من الانقلابات، والانتفاضات، والثورات، ضد ما كان قائما من حكومات وأنظمة. وكان التبرير المشترك لكل هذه التحركات، وفي كل الساحات التي شهدتها، هو «التقصير» في موضوع فلسطين.

ولا ريب في أن أهم وأبرز عملية تغيير طرأت على الساحة العربية، في هذه المرحلة، كانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر، التي أطاحت بأحدى أهم الملكيات العربية، على يد طليعة من الضباط الوطنيين، الذين استوعبوا الكارثة القومية بمعظم أبعادها، ووضعوا أصابعهم على بعض مكامن الضعف والمسؤولية في كل ما حدث.

ومما ميّز ثورة تموز (يوليو) المصرية على غيرها، أنها فوق وعيها لمشاكل مصر الوطنية، استطاعت أن تعي أهمية الواقع العربي ومشكلاته، وما يربط بين جماهير الأمة الواحدة، من صلات هي أعمق وأمتن من الروابط الرسمية المتجسدة في السفارات واطار الجامعة العربية.

ومع بروز شخصية عبد الناصر، كزعيم قومي، فان الاستراتيجية الناصرية حلّت محل الاستراتيجية العربية التقليدية. ومرّ على عبد الناصر، حين من الدهر، لم يعر خلاله الجامعة العربية أكثر مما تستحقه من الاهتمام، فاقتصر نشاطها على أمور وقضايا هامشية، بينما تولى هو، من القاهرة، قيادة الأمة العربية بوحي من سياسته القومية التي طالما شرحها وحدد أبعادها.

وعلى الرغم مما كان للخط الناصري الاستراتيجي من عداوات، إلا أنه بقي الخط المسيطر حتى سنة ١٩٦٧، والهزيمة التي لحقت بمصر عسكريا.

ومع أن محور هذا الحديث، يتناول الاستراتيجية العربية المشتركة أو الواحدة، إلا أنه لابد من الاشارة هنا، وبكل الأمانة، الى ضرورة دراسة استراتيجية عبد الناصر ونقدها، لأنها تبقى في رأيي من أهم ما عرف العرب، وما صاغوا من استراتيجيات.

ولو لم تكن استراتيجية عبد الناصر، ولا سيما في بُعدها المستقبلي، مهددة بالفعل للتحالف الصهيوني – الامبريالي، لما تعرضت ثورة عبد الناصر لكل ما تعرضت اليه من هجمات ومؤامرات حتى وقعت نكسة ١٩٦٧. ومن يطالع حقائق الموقف الاميركي، بالذات، من عبد الناصر، يتأكد حينئذ أن ما من ثورة في العالم الثالث تعرضت لما تعرضت له ثورة تموز (يوليو)! وان ما من زعيم ثوري، تعرض لما تعرض له عبد الناصر.

إن الحقيقة التي أدركها العدو، هي أن ثورة تموز (يوليو) القومية تحمل في أحشائها، الاحتمال الأشد خطورة على المصالح الامبريالية، بما في ذلك اسرائيل، حتى ولو لم تقم الحرب. فتنمية القوة العربية وتوحيد عناصرها، ثم الارتقاء بالأمة كلها، بتطوير امكانياتها الانتاجية، من شأنه ان يخنق اسرائيل ويودي بها الى الزوال.

من هنا كان كل هذا الحقد، وكل هذا التآمر على الثورة الناصرية.

اكتفي بهذه الاشارة عند هذا الحد، لكي لا استطرد في موضوع يستحق بحثاً مستقلا ومسهباً، وأعود للحديث عما نسميه، مجازا، بالاستراتيجية العربية الواحدة، أو المجموعة الثالثةمن القرارات، الممتدة ما بين ١٩٦٣ حتى ما بعد ١٩٦٧.

* * *

■ لقد رُدت الروح الى الجامعة العربية في سنة ١٩٦٣، وبناء على دعوة من عبد الناصر نفسه، الذي رأى، وقتئذ، أن المطامع الصهيونية بدأت تهدد، من جديد، بقفزة على مياه نهر الاردن. ورأى كذلك، أن التصدي لاسرائيل لا يمكن أن يتم وسط أجواء عربية محمومة ومتوترة، وصلت حدود القتال المباشر، كما كان في اليمن. كما رأى أنه لا بد من اعادة النظر في بناء الكيان الوطني الفلسطيني كخطوة لا بد منها على طريق تحرير فلسطين، خصوصا وان بوادر التململ الثوري الفلسطيني، كانت قد بدأت تلوح في الأفق، من خلال النشاطات السرية لعدد من الفصائل الفلسطينية.

وجاءت دعوة عبد الناصر لهذا المؤتمر، في ٢٣ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٣، وكانت بداية تحول في مسار التحرك الفلسطيني والعربي، بصدد قضية فلسطين.

وبصرف النظر عن الملابسات والتفاصيل، التي أحاطت باقامة منظمة التحرير الفلسطينية، فان مجرد قيام هذه المنظمة بعد مؤتمرها التأسيسي في أيار (مايو) ١٩٦٤، كان بداية لاستراتيجية جديدة، لم يع الكثيرون أهميتها وقت حدوثها.

ومن يقارن، اليوم، أوضاع قضية فلسطين وأوضاع الفلسطينيين بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٨٠، يدرك بكل الوضوح، أهمية الخطوة التي تمت باعلان منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان وقائد لشعب فلسطين. وهي الخطوة التي تكرست قانونياً ونهائياً في مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على اتخاذها، عندما أعلن الملوك والرؤساء العرب بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين. لقد جاء هذا الاقرار بهذا الحق الفلسطيني متأخراً أكثر من ربع قرن على النكسة، وأكثر من نصف قرن على حياة النضال الفلسطيني. المهم أنه جاء، ولو متأخراً، ليضع حداً حاسماً ونهائياً لوصاية عربية غير مبررة على شعب فلسطين، ولا يزال هناك من يحاول اعادة فرضها.

القرار الاستراتيجي الثاني، الذي اتخذته القمة العربية هذه، كان تشكيل قيادة موحدة أوكلت اليها مهمات وضع وتنفيذ خطة عسكرية موحدة. واذا لم يقدّر لهذا القرار أن يستمر وان يعطي ثماره، فمن المؤكد أن الذنب ليس ذنب القرار، ولكنها هزيمة ١٩٦٧ غير المتوقعة، التي أودت بكل شيء، وشككت في كل القرارات وجدواها.

أما القرارات الأخرى، فلم تكن على مستوى هذين القرارين. ويمكن اعتبارها من النوع التقليدي.

وقبل أن نطوي هذه الصفحة، باعتبار حرب ١٩٦٧ كعلامة فاصلة بين مرحلتين، لابد من الاشارة الى أن الهزيمة العسكرية لم تُسقط نهائيا الصفحة السياسية لهذه المرحلة؛ اذ استطاع عبد الناصر، بصمود شعبه وامته وراءه، يومي ٩ و١٠ حزيران (يونيو)، ان يستانف المسيرة. وكانت الدعوة لمؤتمر الخرطوم الشهير، وهو بالفعل أحد أهم مؤتمرات القمة العربية استراتيجيا.

وقد اتيحت لي فرصة المشاركة في أعمال هذا المؤتمر، وفيما سبقه من مؤتمرات تحضيرية، لأشاهد بأم العين، التباين في المنطلقات والتطلعات بين الدول العربية. وقد تجرأ عدد منها، بعد الهزيمة التي أصابت مصر، على أن يفصح عن بعض ما كان يضمر، غامزاً من سياسة عبد الناصر، وما يترتب عنها من ضياع بقية فلسطين بالاضافة الى سيناء والجولان.

سيبقى مؤتمر قمة الخرطوم، الذي انعقد ما بين ٢٩ آب (اغسطس) والاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، من أهم المؤتمرات العربية التي عقدت في إطار العمل السياسي الموحد. وذلك بسبب الحدث التاريخي الذي تعرض اليه هذا المؤتمر، ألا وهو هزيمة حزيران (يونيو) التي لا تزال حتى الآن وبعد مرور ثلاث عشرة سنة عليها، تخللتها حرب رابعة هي حرب (أكتوبر) ١٩٧٣، تحاول فرض نتائجها السياسية على الوطن العربي.

وعلى الرغم من الغضب الجماهيري العارم، الذي عم الشارع العربي كله، وتجسد بشكل خاص ومثير، في الشارع السوداني بالذات، الذي كان يستضيف ملوك العرب ورؤساءهم، وعلى الرغم من الشعارات الثورية التي رفعتها هذه الجماهير، فان عبد الناصر الذي استقبل، وهو المهزوم، استقبال القائد المظفّر، أظهر في هذا المؤتمر، رغبته الاكيدة في عدم فرض سياسته الاستراتيجية، مفضلا عليها استراتيجية العمل الموحد، ولو على حساب بعض الشعارات والتوصيات القومية المطروحة، ايمانا منه بأنه لابد في هذه المرحلة، من جمع كل العرب، وبمحض ارادتهم، **لإزالة آثار العدوان**، وهو الشعار الذي رفعه بنفسه، بديلا عن كل ما كان مطروحاً.

ولقد كان المؤتمر بالنسبة لي، درسا مهما في فهم صيغة الحكم العربي، حيث الملوك والرؤساء، وحدهم، أصحاب الكلمة النهائية، وباستطاعتهم شطب كل ما يرونه «غير مناسب»، من توصيات؛ حتى ولو كانت صادرة عن وزرائهم ومبعوثيهم الخاصين. وهذا ما حدث بالفعل، لكل الأوراق التي كانت أمامنا، وعليها ما عليها من توصيات وزراء الخارجية، ومن بعدهم وزراء النفط والمال، اذ لم يؤخذ بشيء منها، وكانت كلها في الأصل مرفوعة ليبت فيها الكبار.

ومع أن خيبة الأمل بدت رهيبة، بالنسبة الينا، نحن الذين عملنا على المستويات السابقة، بعدما ظهر بيان الملوك والرؤساء وقراراتهم التي اتفقوا عليها، الا أن الحقيقة

تبقى واضحة في أن تلك القرارات كانت رغم كل التعديلات، من النوع الاستراتيجي، الكفيل بتجاوز الهزيمة والتمهيد لمعركة الثأر. كان التزاوج بين الثورية والبراغماتية واضحاً، ويمكن اعتباره موفقاً. خصوصاً اذا ما أعدنا قراءة ذلك اليوم، وعلى ضوء ما وصلنا اليه الآن.

وفيما يلي النص الكامل لقرارات قمة الخرطوم، رأيت تثبيته هنا كاملاً لأهميته، وللتذكير بالمقارنة بواقع الدول العربية اليوم.

أولا: أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي، وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، وتطبيقه.

ثانيا: قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود، لازالة آثار العدوان، على أساس أن الاراضي المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثا: اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي، على الصعيد الدولي والدبلوماسي، لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران (يونيو)، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعا: قرر المؤتمر استئناف ضخ النفط، باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية، وفي الاسهام في تمكين الدول التي تعرضت للعدوان، وفقدت، نتيجة لذلك، موارد اقتصادية، من الصمود لازالة آثار العدوان. وقد أسهمت، بالفعل، الدول المنتجة للنفط في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان، من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

خامسا: أقر المجتمعون، المشروع الذي تقدمت به الكويت، لانشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقا لتوصية مؤتمر وزراء الاقتصاد والنفط والمال الذي انعقد في بغداد.

سادساً: قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة، لدعم الاعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعا: قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية. (انتهى).

إن أية قراءة موضوعية لهذه الاستراتيجية، لابد وأن تلحظ مجموعة من الايجابيات.

منها أولاً: أهمية الحرص على وحدة الموقف العربي، من خلال قومية المعركة ومسؤولية الجميع تجاهها.

ومنها ثانياً: التحديد الواضح لهدف المرحلة، أي «إزالة آثار العدوان» مع الحرص في الوقت ذاته، على عدم التفريط بالمبادىء الاساسية التي تحدد حركة الصراع العربي – الصهيوني.

ومنها ثالثاً: تلك الاشارة الواضحة، الى دور الطاقة العربية في خدمة الاهداف العربية.

ومنها رابعاً: الحرص على بقاء الخيار العسكري قائما، لتحقيق الاهداف المطلوبة، رغم الاشارة الى النضال السياسي والدولي وضرورة تكثيفه.

ومنها خامساً وأخيرا: تلك اللغة التي تشير الى التشدد الاستراتيجي، وفي نفس الوقت، الى المرونة التكتيكية.

ومهما قيل حول «كمية» الالتزام الذي أبدته الدول العربية الموقعة على هذه الاستراتيجية، فمما لاشك فيه أنه كان لهذه الاستراتيجية، مع عناصر سياسية اخرى، في طليعتها بروز النضال الفلسطيني، الفضل في تثبيت الوضع العربي أمام الهزيمة، وتمكينه، فيما بعد، من الانقضاض عليها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

* * *

■ ونصل الآن الى المجموعة الرابعة من القرارات التي تشكل، ما يمكن تسميته بالاستراتيجية العربية الرافضة لـ «مبادرة» السادات، واتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية – الاسرائيلية التي ترتبت عليهما.

مع أن التاريخ الرزين لايُصدر، في العادة، أحكامه على أي حدث إلا بعد مرور فترة من الزمن، تكون كفيلة بابراز خلفيات ذلك الحدث، والآثار التي ترتبت عليه، الا أنه في امكاننا، من الآن، أن نقول بأن ما يسمى بـ«مبادرة السادات»، وما ترتب عنها (معاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية)، يعتبر من أوجع الضربات التي تلقتها الأمة العربية، في تاريخها المعاصر، إذ أن هذه المبادرة، سجلت أول خروج وارتداد عن الاستراتيجية العربية المعروفة والمتبعة، للرد على التحدي الصهيوني منذ قيام الكيان العنصري فوق أرض فلسطين. ومما يهول في أمر هذه الردة، أن الذي بادر اليها هو حاكم مصر بالذات، ومصر ليست أقوى دول العرب وأهمهم وحسب، وانما كانت الى جانب هذا، رائدة النضال القومي والعمود الفقري في ميزان القوى المضاد والمجابه لاسرائيل. وهكذا تسبب خروج السادات عن الاستراتيجية العربية – باخراج مصر، بكل ما تمثله من حجم سياسي وثقل عسكري، من دائرة الصراع الدائر – بزعزعة المسيرة العربية في العمق.

وكان السادات قد مهد لهذه الردة، بمجموعة من الردات، السياسية والاقتصادية والتنظيمية، مثل طرد الخبراء السوفيات، واعتماد سياسة الانفتاح، وملاحقة العناصر الناصرية والقومية والتقدمية. وكانت كلها مؤشرات على الطريق الذي انتوى السير فيه. غير أن هذه الردات بقيت دون أية ردود فعل عربية، باعتبارها قضايا داخلية، من المحرج

التدخل فيها (!) وللحق، أن أعدى أعداء السادات، وأكثرهم نقدا لسياسته الداخلية والدولية، لم يتوقعوا أن يجرؤ الرجل على ارتكاب خطيئة من هذا النوع، وعلى هذا النحو، من تحدي الجميع واللامبالاة بأحد.

ولذلك انتاب الذهول معظم دول العرب وحكامهم، بسبب هذه الردة، ومنهم مع ذلك، ورغم ذلك، من بقي ينتظر عودة السادات الى حظيرة التضامن، ولو في أبسط مستوياته. بل هنالك من ينتظر، حتى اليوم، غير مدرك لخطورة ما قد تم تحقيقه حتى الآن، وما أفرزته تلك المبادرة من أبعاد جديدة، لا يمكن القفز عنها أو تجاوزها، بالسهولة التي يتصورونها.

وإذا ما قارنا موقف السادات من استراتيجية الخرطوم، وهي الاستراتيجية التي أفرزتها هزيمة حزيران، نستطيع أن ندرك مدى الانجراف الذي انجرف فيه السادات، وفي أعقاب حرب أكتوبر وعبور القناة وتحطيم خط بارليف. فوحدة الصف العربي، التي أكد عليها الملوك والرؤساء، لم يبق منها أثر؛ والانفراد حل محل العمل الجماعي؛ وآثار العدوان لم يُزل منها سوى انسحاب جزئي من سيناء، مقابل الاعتراف والصلح والتفاوض مع اسرائيل، وعلى حساب ما تبقى من فلسطين في القدس والضفة والقطاع؛ وبدلا من السرعة في تصفية القواعد الأجنبية، كما ورد في قمة الخرطوم، استدعى السادات الولايات المتحدة لتقيم قواعدها في موانىء مصر ومطاراتها، وشجعها على تدعيم قواعدها في الصومال وعمان وغيرهما.

انها ردة على مستوى ١٨٠ درجة.

فماذا كان الرد العربي على هذه الردة؟ أي ما هي «استراتيجية ما بعد ارتداد السادات واخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني، وتحويلها الى أحد مراكز الثقل للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط»؟

* * *

إن قمة الردود العربية الرسمية على «مبادرة السادات» تجسدت في قرارات قمة بغداد، فهي وحدها التي صدرت في اطار العمل السياسي الموحد، وبحضور كل الدول العربية، رغم تفاوت التمثيل في ذلك المؤتمر. ولقد تم ذلك بين ٢ و٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ووسط أجواء ملغومة ومبهمة ومائعة. ولو لم يسبق ذلك المؤتمر، تلك المبادرة السورية – العراقية لتعليق ما بين القطرين، من خلافات، واصدار ميثاق العمل القومي، لتغلبت، وبما، روح التردد على روح الاقدام.

ومع ذلك، فان ما صدر عن قمة بغداد، وباعتراف الدولة المضيفة، لم يكن يمثل إلا الحد الأدنى من الموقف القومي المطلوب. فماذا قررت قمة بغداد، رداً على ردة السادات، التي ضربت استراتيجية العرب التقليدية في الصميم؟

لقد خص المؤتمر العمل الفلسطيني بتأكيدات لدعمه، وفي مقدمتها تأكيد اعتبار منظمة التحرير ممثلة شرعية وحيدة لشعب فلسطين. ثم أكد المؤتمر، عدم جواز انفراد

أي طرف عربي بأي حل لقضية فلسطين، الا بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذا الغرض. (وتجدر الاشارة هنا الى أن مثل هذا القرار كان قد طرح على قمة الخرطوم من قبل منظمة التحرير ولكن لم يمر، مما أدى الى انسحاب الشقيري من المؤتمر المذكور).

كما أعلن المؤتمر رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، ولكل الآراء السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة عليه. كما دعا مصر للعودة الى الحظيرة العربية والرجوع عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وألمح البيان الختامي، الى إجراءات ستتخذ في حال توقيعها لمعاهدة الصلح مع اسرائيل. ووعد البيان بتصحيح الاختلال الذي أحدثته اتفاقيات كامب ديفيد في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، ثم أعلن عن التزام العرب بالسعي للسلام العادل، على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. كما قرر اعتماد بعض الأرقام لدعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير.

وعلى هامش المؤتمر، وإلى جانب المصالحة السورية – العراقية، تمت مصالحة فلسطينية – عراقية، وأخرى فلسطينية – أردنية.

وفي آذار (مارس) ١٩٧٩، أي بعد توقيع السادات لمعاهدة الصلح مع اسرائيل، اجتمع في بغداد، وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، واتخذوا قراراتهم بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس.

مرة أخرى، وعند اعادتنا لقراءة القرارات العربية، ذات الوزن الاستراتيجي، نلاحظ كالعادة، أن عنصر المبادرة مفقود، باستمرار، في هذه القرارات، وانها من طبيعة «ردود الفعل». كما يلاحظ ان الرد على «كيف» تنفذ هذه القرارات يبقى، دائماً، معلقا ومتروكا للظروف والاجتهادات القطرية. وعلى سبيل المثال، نذكر بما ورد في قمة بغداد، عن السعي لتعويض الاختلال في ميزان القوى الذي أحدثه خروج مصر من دائرة الصراع. كيف سيتم هذا السعي؟ لا أحد يعلم.

كما لابد من الملاحظة المريرة وهي ان الاستراتيجية العربية الواحدة، لم تستطع بعدُ أن تؤمن قضية الالزام بالالتزام بها. وما زالت الدول العربية تسترخي في ظلال ميثاق الجامعة، الذي ترك الالتزام، طوعياً والالزام محرّما.

* * *

لا شك في أني أغفلت الكثير من التفاصيل، التي كان يمكن ايرادها أثناء هذا العرض، لملامح الاستراتيجية العربية الواحدة، على امتداد أكثر من ثلاثين سنة. ولكن، كان لابد من ذلك لضيق المقام أولاً، ثم لأنه لا قيمة لهذه التفاصيل، ونحن بصدد البحث في المبادىء العامة لهذه الاستراتيجية.

كذلك فاني لم أتعرض لما يمكن تسميته بالاستراتيجيات العربية المحورية، مثل استراتيجية جبهة الصمود والتصدي، واستراتيجية الدول النفطية، وغيرهما، وذلك بهدف التركيز على النقطة الأساسية، وهي كيفية البحث عن استراتيجية عربية مشتركة، تنطلق من اطار العمل السياسي العربي الموحد. أن هذا لا يعني اسقاط

الاستراتيجيات الأخرى، ولكني من المؤمنين بأن أية استراتيجية، فردية أو محورية، لا تعرف كيف تحدد علاقاتها مع الاستراتيجية الواحدة، وتحاول الاستفادة منها، تكون قد وقعت في أول خطأ استراتيجي لها. فالعمل السياسي العربي، حتى في حال الخلافات العربية، هو في حركة تفاعل مستمرة، وعلى الجميع ان يدفع بهذا التفاعل نحو الامام، وأن لا يسقط في المراوحة الدورانية، أو في التقدم الى الوراء!!

والآن، وبعد هذه القراءة الموضوعية لمجمل القرارات العربية الرسمية، التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية، ما هي العبر والدروس التي يمكن الاستفادة منها، ونحن بصدد رسم استراتيجية جديدة، تكون قادرة لا على الصمود وحسب، في وجه التحديات الصهيونية – الاستعمارية، وانما تكون قادرة كذلك على المبادرة، لقهر هذه التحديات، ورد المخاطر، وتحقيق الأهداف القومية المشتركة؟

* * *

قلنا في بداية هذا البحث، ان الاستراتيجية، بكلمتين، هي: **فكر وتنظيم**، فالفكر يحدد لنا ماذا نريد. والتنظيم يرد على **كيف** يمكننا تحقيق هذا الذي نريده.

وانطلاقا من هذا التعريف، واستناداً على ما أفدنا منه، من العرض النقدي الموجز للاستراتيجية العربية الراهنة، يمكننا أن نسوق عددا من الملاحظات الفكرية والتنظيمية، التي قد تسهم في عملية تطوير تلك الاستراتيجية وتحديثها.

ونبدأ بالناحية **الفكرية**:

– الملاحظة الاولى:

ضرورة تثبيت الخريطة القومية للأرض العربية، ثم التأكيد على أن هذه الأرض هي وطن عربي واحد، تقع مسؤولية الدفاع عن كل شبر منه، على عاتق جميع الدول العربية، دون أي اعتبار للهوية السياسية أو الاجتماعية لنظام الحكم القائم فوق تلك الأرض. ان تغليب قضية قومية الأرض العربية على أية قضية أخرى، بات مطلبا استراتيجيا، ويجب تحويله الى موقف قومي ثابت. كذلك، فان أية استراتيجية اقليمية بين البلاد العربية داخل اطار الوطن العربي يجب حلها بالتفاوض المباشر أو عبر المجموعة العربية، وتحريم الصراع المسلح، تحت أية ذريعة أو مبرر.

– الملاحظة الثانية:

بعد تثبيت هذه الخريطة القومية، فان متطلبات الدفاع عنها، تتطلب نقلة نوعية في العلاقات العربية الراهنة، تتجاوز ما هو قائم بينها الآن، بحيث تمس جذور هذه العلاقات، وتعكس أولوية المصير القومي على المصالح القطرية.

أن هذا يعني تطوير العلاقات القائمة، وهي علاقات فوقية، الى علاقات جماهيرية تمس في الصميم مصالح أوسع القواعد الشعبية، وتجمع بينها بجسور من الروابط الثابتة، التي لا يمكن لاي نظام أن يهزها مهما حاول.

وهذا ممكن، حتى في اطار التعدد القائم، ودون المساس باستقلالات الدول العربية. ونظرة واحدة الى وطننا الكبير، ولكن بعين علمية فاحصة، تكشف لنا رحابة الافاق، التي يمكن للعمل القومي الموحد أن يستفيد منها، وفي جميع ميادين الحياة. ولنتصور للحظة، ولو على سبيل الخيال، مشروعا عربيا يربط الدول العربية بوسائل النقل الحديثة، بخطوط للسكك الحديدية أو لشبكة اوتوستراد قومية. فكم من عامل، وكم من مهندس، وكم من فني، وكم من قرية، وكم من مدينة، وكم من قطر سيستفيد؟ ولنتصور، بعد عشر سنوات فقط من انجاز مثل هذا المشروع، العوائد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ستنجم عنه! اننا لا نحتاج أن نكون عربا ومن أمة واحدة، كي نبادر الى مشروع من هذا النوع. فان أوروبا – ذات القوميات المتعددة، والانظمة الاجتماعية المتباينة – يجمع بلدانها، من شبكات الطرق، ما لا يمكن تفريقه حتى في إشارات المرور وأصول السير.

وما يمكن قوله عن هذا المشروع، يمكن قوله عن عشرات المشاريع الاقتصادية والاتصالية والثقافية، التي لا يمكن حصر خيرها لدولة دون أخرى، وانما هي لمصلحة الجميع. وعندنا لذلك: المال، والطاقة، واليد العاملة، والقدرة العلمية والتقنية المطلوبة.

ولا بد من الاشارة هنا الى أنه بدون هذا الأفق القومي، لا نكون نفرط بواقعنا الراهن وحسب، وانما نترك مستقبل الوطن والمواطن، وفي كل قطر، من دون أية ضمانة، وعرضة لمزيد من التقلص وربما الاندثار. أي، على الجميع أن يدرك أن هناك ثمة مشاكل عربية لا يمكن التصدي لها بعلاجات قطرية، ولا بد من حلها بجراحات قومية.

ومن الطبيعي أن تندرج تحت هذه الملاحظة، قضية العلاقات العسكرية. فالأمن العربي لا يمكن أن يبقى سوريا أو عراقيا أو خليجيا. ولا بد، حتى يتمكن من الدفاع عن الخريطة القومية، من أن يكون قوميا. وكونه قوميا لا يعني بالضرورة، وفي هذه المرحلة، أن يكون جيشا واحدا. ولكن لا بد من مرجع عسكري قومي، يمتلك ما يحتاج اليه من أجهزة ومؤسسات وقوى ضاربة، على مستوى الامة..وأن يكون لدى هذا المرجع، عند الضرورة، صلاحية تحويل أي قوة عسكرية قطرية الى قوة قومية تلتزم بأوامره.

– الملاحظة الثالثة:

ضرورة تثبيت الخريطة السياسية على المستوى القومي، وذلك من خلال وعينا على واقع الصراع الدائر فوق الخريطة الارضية، ومن ادراكنا لحقيقة العدو الصهيوني وطبيعة تحالفاته. ان فرز الأعداء والأصدقاء، بالوضوح والحسم الكاملين، لم يعد يحتمل المزيد من التسويف. وليس الهدف هنا هو مجرد التصنيف، وانما الهدف هو وضع القاعدة الأساسية لجعل تحركنا السياسي، على المستوى الدولي. فعالم اليوم، الذي تتنازعه استراتيجيات محددة ومعروفة، يفرض على العرب، بما لهم من مكانة ودور، تحديد خطهم السياسي في الاطار العالمي. ولا شك في أن مبادىء الحياد الايجابي مناهضته الامبريالية والايديولوجيات العنصرية، كانت ولا تزال، أسلم المبادىء السياسية المناسبة لدول العالم الثالث.

ومن وحي هذا المنهج السياسي الثابت، يجب أن تصب جميع الممارسات السياسية

العملية، في طواحين الدول والشعوب الملتزمة به، وان تعمل على بث الروح في كتلة عدم الانحياز، وتنشيط دورها، ومضاعفة وزنها. أن وحدة دول العالم الثالث في اطار هذه السياسة الدولية، من شأنها دعم جميع نضالات هذا العالم من أجل الحفاظ على استقلاله السياسي والاقتصادي، وتنمية موارده الطبيعية، بهدف اللحاق بحضارة العصر وصناعته.

كما أن التحالف الاستراتيجي بين العدو الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية يفرض علينا اعادة النظر في علاقاتنا مع الأصدقاء في الكتلة الاشتراكية، بهدف تعديل موازين القوى عسكريا، وتحييد دور الولايات المتحدة أو تحجيمه، بدور مقابل، لا تستطيعه أية دولة، باستثناء الاتحاد السوفياتي.

وهذا يفترض، بالضرورة، موقفا ايجابيا ثابتا من جميع حركات التحرر العالمية، التي تناضل ضد الامبريالية والاستعمار والانظمة العنصرية والعرقية.

- الملاحظة الرابعة:

ضرورة الاقرار بأن عملية التطور الاجتماعي، داخل القطر، أو على مستوى الأمة، انما هي قضية طبيعية وحتمية، ولا يمكن، ولا يجوز، التصدي لها. ولذلك، وبهدف دفع هذه العملية في مجراها الصحيح والمجدي، فلا بد من الافساح في المجال لقضية الديمقراطية. واذا استوحينا التجربة العربية على امتداد ثلث قرن وأكثر، فإننا نستخلص أن الديمقراطية هي وحدها صمام الأمن، الكفيل بتمرير عملية التطور بمعزل عن أعمال العنف والعنف المضاد. والديمقراطية المقصودة هنا، هي الديمقراطية المسؤولة والنابعة من احترام الانظمة لحقوق الانسان العربي، ومن احترام هذا الانسان وولائه لقضاياه القطرية والقومية معا.

إن العمل السياسي اليوم، لم يعد كما كان قبل نصف قرن، حكرا على نخبة من الناس ورثته أو اغتصبته، وانما هو اليوم من حق وواجب أوسع قواعد النخبة ممن تثقفوا وتعلموا، ويسهمون في بناء المجتمع العربي الحديث.

وإذا كانت الديمقراطية وحرية التعبير، هي الضمانة لتمرير عملية التطور الاجتماعي داخل القطر، فانها في نفس الوقت، الضمانة الأسلم لتطوير العلاقات القطرية على مستوى الوطن، ولتسوية أية خلافات من أي نوع كان.

إن حرية الانسان العربي داخل القطر، وحرية القطر في إطار الوطن الواحد، هي قضية ليست ضرورية وحسب، وأنما، وبقدر ما تكون مسؤولة ومنضبطة، من شأنها أن تدفع بعملية التطور الديمقراطي، عبر أسلم الطرق وأضمنها لتحقيق أهدافنا القومية، وصولاً الى الوحدة الشاملة، ذلك الحلم القومي الدائم.

كما أن هذه الحرية من شأنها تعبئة الجماهير لتتحمل مسؤولياتها مع الأنظمة، لتحقيق الانجازات المطلوبة. ومن المؤلم أن نعترف بأن جماهيرنا، كانت ولا تزال، بعيدة ومعزولة بسبب الاستراتيجيات الفوقية، غير الواعية لدور الجماهير التاريخي والحاسم في

تقرير المصير. ومن هنا فلقد بات مرفوضا، ومن منطلق مصيري، استمرار هذا القيد على النشاطات الجماهيرية والمؤسسات الشعبية والمهنية، التي تنتظم من خلالها طاقات المجتمع العربي، وتتفاعل علاقات أبنائه في اطر بناءة ومنظمة.

- الملاحظة الخامسة:

من الممكن ايراد هذه الملاحظة ضمن ملاحظاتنا القادمة حول الجناح التنظيمي للاستراتيجية. غير أن ايرادها هنا يتعمد تعزيزها بين المبادىء الثابتة للفكر.

والحقيقة أني حائر في ايجاد التسمية المناسبة لهذه الملاحظة، وذلك لافتقار تجربتنا العامة اليها. انها الحاجة الملحة للعبور من باب العموميات الى التفاصيل، والى ترتيب سلم الأولويات في قضايانا القومية، لضبط عمليات التفاعل فيما بينها، واستثماره لصالح الاستراتيجية العريضة ككل.

ان الاقرار بهذه الحقيقة، وبحاجتنا اليها، يفترض العمل الفوري والجاد، من أجل اقامة المؤسسات والمعاهد والأجهزة الاستراتيجية الرفيعة المستوى. لقد أصبحت حياة الشعوب في هذا العصر مرهونة، الى حد كبير، بقدر ما تعرفه هذه الشعوب عن قدراتها وامكانياتها البشرية والطبيعية، وبما تتكهن به عن حاجياتها المستقبلية، وكيفية الاعداد لهذه التحديات.

وأول مواصفات هذه المعاهد والمؤسسات والأجهزة، المطلوب اقامتها هي أن تتمتع بالامكانيات العلمية الكفيلة باستخراج الحقائق والمعلومات على أكمل ما يجب. وان تكون كذلك غير مسيّسة، بمعنى ان تكتفي بتزويد القيادات السياسية بتقاريرها الموضوعية مع ملاحظاتها الصريحة دون أي تحفظ. كما أن من مواصفاتها الضرورية أن لاتكون ذات تكوين مكتبي وحسب، وانما بتوجه جماهيري يؤمن بأهمية العمل الميداني والمسح الانساني لمشاكل الانسان العربي وقضاياه.

واذا ما تمتعت مثل هذه المؤسسات بالمصداقية المحترمة، فان من شأن ما يصدر عنها أن يشكل البوصلة الهادية لحكوماتنا وشعوبنا في آن واحد، حول مسيراتنا في شتى الحقول.

- الملاحظة السادسة:

لو لم تكن قضية الطاقة قد أصبحت قضية العصر، لتأثيرها المباشر على الاستراتيجية الدولية كلها، وعلى النظام الاقتصادي العالمي بأسره، لكنا اكتفينا بما ورد في الملاحظتين الثانية والثالثة، حول ضرورة التنسيق الاقتصادي، في الإطار القومي وعلى مستوى دول العالم الثالث.

غير أن هذه القضية تستحق وقفة خاصة، لاسيما وان نسبة هائلة من مخزون النفط موجود في الوطن العربي، مما يجعل هذا الوطن عرضة لمغامرات متنوعة، تهدد حدوده واستقلاله.

ولا أظن أنه قد بقي بين المسؤولين العرب، من هو مقتنع بامكانية فصل النفط عن

السياسة. والذين حاولوا الترويج لهذه القناعة بهدف تطمين الغير، وجدوا أن هذا الغير، وقت حاجته، أول من بادر لتسييس النفط، بل وعسكرته وقت اللزوم. والدليل الأكثر جرأة ووضوحاً على ذلك هو تلك الجهود المسعورة التي تبذلها الولايات المتحدة لاقامة فرق التدخل السريع لحماية «مصالحها» والتي بات قسم كبير منها رهن الاشارة للتحرك. ونفس هذا الغير هو الذي بادر، وفي أكثر من مناسبة، الى اللجوء الى اسلحته الاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية. وليس الحصار الاقتصادي حول ايران إلا آخر دليل على ذلك، وسبقته عشرات الأدلة من حصارات حول الصين وحول كوبا، وغيرهما من دول وشعوب العالم.

إذن، شئنا أم أبينا، لا يمكن تجريد استراتيجيتنا العربية من سلاحها الاقتصادي، والنفط هو طليعة هذا السلاح، وأشده فتكاً وأثراً، على الصديق والعدو في آن واحد.

وبالتالي، فلا بد للعرب من سياسة نفطية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأساسية لقيمة هذه السلعة الاستراتيجية، وعلى جميع المستويات، أي: المحلي والقومي، فالدولي.

إن الاكتفاء بدور «الوارث» لهذه السلعة، دون المشاركة في عمليات انتاجها وتكريرها وتسويقها، والاسهام في الخطة الاستراتيجية الشاملة للاستفادة منها، محلياً، وقومياً، ودولياً، لا يجوز أن يستمر. وحتى لو لم تكن هنالك قضية مصيرية اسمها قضية فلسطين، فإن قضية النفط تبقى في غاية الاهمية، لانها تمس قضايا التنمية ومستقبل المنطقة وعالمنا الثالث بشكل صميمي وجذري، بل وتمس مسار الاقتصاد العالمي برمته.

من هنا، فانه لابد من الاعتراف بأن النفط، وان كان ثروة قطرية، الا أنه بحكم أهميته الاستراتيجية، يتجاوز بآثاره المصيرية حدود القطر الى حدود الوطن. ولابد بالتالي من موقف نفطي قومي، للافادة من خيراته وللحفاظ عليه ولدرء أخطاره.

- الملاحظة السابعة:

وهي أهم الملاحظات، لانها تتناول القضية المركزية للبلاد العربية، بل وتكاد تكون قضية العالم كله في هذه المرحلة، انها بالتأكيد قضية فلسطين.

ومن كثرة ما قيل حول هذه القضية، لم يعد هناك ما يمكن اضافته، ولكن الحاجة التي تبدو ملحة هي محاولة ترتيب هذا الذي قيل وكتب.

وأول ما تجب الاشارة اليه، بهدف تأكيده، هو الاقرار بأن قضية معقدة مثل قضية فلسطين، بحاجة الى خطة معقدة لحلها. وهذا يعني أنه لابد من وضع أكثر من خطة مرحلية، في اطار الاستراتيجية العامة، وصولاً الى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، بصدد هذه القضية. ومن هنا لابد من اعادة تحديد وتوضيح المبادىء الاستراتيجية العربية الثابتة، ثم الاعلان عن التمسك بها قوميا وأبديا.

من هذه المبادىء، أولا، رفض القبول باية كيانات عنصرية في الوطن العربي، سواء كانت أجنبية مستوردة، أو مذهبية وطائفية محلية.

ومن هذه المبادىء، **ثانياً**، الاعلان عن تبني الأمة لشعار المجتمعات الديمقراطية بدون أي تمييز، بسبب العرق أو الدين أو العقيدة السياسية، وذلك في اطار المحيط العربي الواحد، ذي التراث الواحد والتطلعات الواحدة.

ومن هذه المبادىء، **ثالثاً**، رفض الانصياع لأي اعتراف أو تشريع لاحتلال الأرض بالقوة، والاعتراف بحق تقرير المصير لأي شعب أو تجمع فوق أرضه الشرعية فقط.

ومن هذه المبادىء، **رابعاً**، أن فلسطين جزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية، وبالتالي فان الدفاع عنها ، شعبا وأرضا، هو مسؤولية قومية تقع على عاتق جميع الدول العربية.

ومن هذه المبادىء، **خامساً**، أن الصهيونية بالذات، وقد أدانتها الأسرة الدولية كعقيدة عنصرية، هي عقيدة عدوانية لا يقتصر خطرها على فلسطين والعرب، وانما يتجاوز ذلك الى الأسرة الدولية كلها. ولذلك فانه لابد من المضي في مكافحتها باستمرار، تماما كما حوربت من قبلها عقائد مماثلة شهدتها المانيا النازية وروديسيا في جنوب أفريقيا.

ومن هذه المبادىء، **سادساً**، ضرورة التمييز بين الصهيونية كحركة سياسية، واليهودية كدين، وان النضال ضد الأولى لا يعني، ولا بشكل من الأشكال، أي موقف سلبي من الدين اليهودي أو ممن يدين بهذه الديانة. والتذكير بما كان في المجتمعات العربية، بالذات، من روح التسامح والأخاء بين أبناء جميع الطوائف، حتى في فترات الحكم الاسلامي.

ومن هذه المبادىء، **سابعاً**، ضرورة الربط بين النضال ضد الصهيونية والنضال ضد الأفكار والدول التي تساندها. وتاريخ الحركة الصهيونية واضح في سرد تحالفها وتواطؤها المستمر، مع الأفكار الاستعمارية والدول الاستعمارية.

ومن هذه المبادىء، **ثامناً**، أن شعب فلسطين العربي موجود وخالد، وبالتالي فمن حقه، مثل كل شعوب العالم، أن يتمتع بما يُعرف بالقانون الدولي، بالحقوق الموروثة والثابتة للشعوب، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته ومؤسساته الوطنية، في اطار السيادة والاستقلال.

ومن الممكن بالتأكيد اضافة مبادىء اخرى لتكتمل شموليتها. ان هذه المبادىء تشكل الأهداف الثابتة للاستراتيجية العربية النهائية في موضوع فلسطين. بعبارة اخرى، هذه مبادىء المرحلة البعيدة المدى، والتي تستوجب الخطط الطويلة النفس، لتنفيذها على جميع المستويات.

ولكن هذا لا يكفي، في إطار الصراع المسلح والتحركات السياسية الراهنة حول هذه القضية. ولابد من استراتيجية متوسطة المدى تكون قادرة على التعامل مع المرحلة الراهنة، وهي مرحلة في غاية السخونة والخطورة. لابد من استراتيجية تكون قادرة، بعد خروج السادات، واخراج مصر من دائرة الصراع، على تعديل ما اختل من موازين القوى سياسياً وعسكريا، بما في ذلك اعداد الخطة التفصيلية لاعادة مصر الى مكانها ومكانتها.

كذلك هناك الثورة الفلسطينية، داخل وخارج الأرض المحتلة، التي تتحمل وحدها، مهام الصدام اليومي مع العدو، لمقاومة الاحتلال والتوسع الصهيونيين. ان العلاقة العربية الراهنة بمجملها، مع الثورة الفلسطينية ليست، بأي حال من الأحوال، على المستوى الكفيل بتحقيق النصر. وفي هذا المجال لابد أن للقيادة الفلسطينية – اللبنانية المشتركة ما تقوله تفصيليا وبالصراحة التامة.

ثم هناك الساحة الدولية التي اتسعت فيها رقعة الدعم والتأييد المعنوي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يدور فوق هذه الساحة من تحركات وجهود. لقد بات من الأمور الملحة أن يبادر العرب، من خلال نضالهم السياسي، لرسم سياسة مرحلية واضحة اللامح، قادرة على التعامل على هذا المستوى، لكسب المزيد من الدعم والتأييد وتضييق خناق العزلة حول السياسة الاسرائيلية. ولا أظن أنه من العسير علينا وضع مثل هذه السياسة، من دون أي مساس بمبادئنا الاستراتيجية الثابتة. ولعل لنا في سياسة العدو نفسه ما يرشدنا ويدلنا على ذلك.

أن قراءة القرارات العربية النابعة من الاستراتيجية الراهنة، وعبر ثلاثين سنة، تشير بوضوح مقلق، الى الخلط بين المبادىء الثابتة والبرامج السياسية المرحلية. وقد بات ضروريا، وضع الضوابط لمسلسل التراجعات العربية الذي وصل ذروته في «مبادرة» السادات ومعاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية.

ولا بد هنا من الاشارة أيضا، وبكل التركيز، الى ضرورة وضع خطة شاملة للتعامل مع الانسان الفلسطيني، من خلال هذه الاستراتيجيات، ووضع حد لسياسة اللاسياسة بهذا الصدد، مما يسبب لهذا الانسان عذابات ومعاناة معيشية يومية مستمرة، بالنسبة لسفره واقامته وشروط عمله.. الخ.

عند هذا الحد أكتفي بهذه الملاحظات الفكرية، وانتقل الآن الى مجموعة أخرى تتناول الناحية التنظيمية:

– الملاحظة الأولى:

لابد للفكر، حتى يوضع موضع التنفيذ، من أن يكون ملزما، وان تكون له أدواته التنفيذية.

ولذلك فان افتقار الاستراتيجية العربية، السابقة والراهنة، الى المصداقية كان أحد مقاتلها. ومن هنا، يتوجب علينا اعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية بشكل يضمن تحديد ما هو ملزم للجميع دون استثناء، ولاسيما في اطار المبادىء العامة. ويضمن كذلك التزام الدول التي تلزم نفسها بأية استراتيجية مشتركة أو واحدة. ان الخروج عن السياسة الواحدة، من قبل هذه الدولة أو تلك، وصل مأساته بخروج مصر، مما أدى بنا الى مفترق خطير، ولا يجوز أن تستمر هذه السوابق، ويتحتم وضع كل ما من شأنه ضمان الالتزام، أدبياً ومادياً.

وقد يتطلب ذلك ايجاد «المرجع القومي» المسؤول عن متابعة بنود اي استرتيجية

متفق عليها، وملاحقة الدول المعنية للوفاء بالتزاماتها، واحاطة القمة العربية بملاحظاتها، حتى تقوم، هي بدورها، باتخاذ ما يلزم لمتابعة العمل.

- الملاحظة الثانية:

ضرورة احترام الدول لجماهيرها، وللدور المصيري والحاسم الذي تستطيع هذه الجماهير تأديته، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ان استمرار هذا التغييب للحضور الجماهيري، يشكل سلبية قاتلة لأية استراتيجية تعتمد التخطيط الفوقي، وبديهي أننا عندما نتكلم عن الجماهير إنما نعني، الجماهير المنظمة والمنضبطة في أطر شعبية ومهنية، محددة الصلاحيات والمسؤوليات بكل الوضوح.

- الملاحظة الثالثة:

ضرورة تنمية الاعلام القومي. ولا أقصد مطلقا ذاك النوع من الاعلام، الذي نسمعه ونقرأه، ونشاهده، والذي يبقى، مهما حاول، اداة قطرية ذات توجه قومي وفق نظرة سياسية محددة. الاعلام القومي المطلوب يمكن تحقيقه من خلال مؤسسة قومية تملك أدواتها الخاصة، وتتعاون مع الأدوات القطرية القائمة، بهدف تعزيز وتنمية الروابط المشتركة بين بلدان وشعوب الوطن الأكبر. ان المواطن العربي يعرف عن سياسات وأنظمة البلدان العربية أكثر بكثير مما يعرفه عن أبسط بديهيات هذا الوطن: خريطته، ثرواته، شواطئه، جباله، شعوبه، تكوينات هذه الشعوب المجتمعية، عواصمه، ثغوره، أنهاره... الى آخر ذلك مما نجهله للأسف، ونحاول القفز عنه رغم ما نرفعه من شعارات اتحادية ووحدوية. نريد اعلاماً معلوماتياً موضوعياً حتى نفسح في الافاق أمام أذهان الجماهير، لكي تبني أفكارها وتأملاتها على أسس متينة من الحقائق، ومن دون أية أوهام.

- الملاحظة الرابعة:

القيادة العسكرية القومية، التي سبقت الاشارة اليها، هي ضرورة استراتيجية. وعلى الرغم من تعثر المحاولات السابقة، فلقد كانت جميعها مفيدة وايجابية، ولم يكن العيب أية مرة في «القيادة الموحدة»، ولكن العيب كان في قضية الالتزام بها، ومدها بما تحتاج اليه من امكانيات.

أوليس معيباً، حتى الخجل، أن الدول العربية لا تملك حتى الآن جهازاً قومياً للاستخبارات عن عدوها المشترك، يكون قادراً على الاستفادة مما يتوفر لدى عشرات الأجهزة القائمة من معلومات وتقارير؟

لا أظن أن الحديث عن «القيادة الموحدة» وضرورتها، يحتاج الى المزيد من الكلام. قيامها واجب قومي، تتطلبه استراتيجية النضال القومي على المستوى المصيري. بل ان قيام مثل هذه القيادة يكاد يكون المعيار الوحيد، لجدية أي حديث عن استراتيجية مشتركة.

- الملاحظة الخامسة:

إنشاء محكمة عدل عليا عربية، مهمتها الفصل في القضايا التي قد تنشأ بين قطر

وأخر، ونحتاج الى مرجع قانوني قومي مؤهل لقول كلمة الحق، حتى لو لم يكن قادراً على تنفيذ حكمه. ان محكمة من هذا النوع لا تشكل ضمانة أدبية للبلدان العربية وحسب، بل ايضا هي ضمانة بالنسبة للأفراد، في اطار حقوق الانسان. ومن شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي القانوني في الوطن ويحدد، بوضوح، علاقة المجتمع بالفرد، وفق أطر واضحة وشرائع متفق عليها، ترسم للفريقين حدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. ولا شك أنه من شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي الدستوري على مستوى البلدان والوطن. وبحكم تكوينه، سيدفع بعجلة توحيد هذه الدساتير والقوانين بعد فرز الصالح من الطالح فيها.

– الملاحظة السادسة والأخيرة:

تعميق الوعي على العلاقة المتحركة بين «الأهداف الاستراتيجية» وتكتيكات تحقيقها. أن الملاحظة المرة، التي يستخرجها أي باحث لمسيرتنا القومية، تمس هذا الموضوع في الأساس. ومن يطالع المواقف العربية من أية مبادرة سياسية، لا يستطيع تفادي الاحساس بالمرارة، من هذا التعدد والتباين، علما بأن الجميع متفق على الأهداف النهائية. ومن الأمثلة على ذلك، مما شاع وتكرر، على لسان جيمي كارتر، من أن الدول العربية، أو بعضها، لا يوافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولما لم يصدر عمن يعنيهم الأمر أي تكذيب، يكون كارتر قد حقق ضربتين في آن واحد، الاولى: التشكيك في مصداقية الاستراتيجية العربية ككل، والثانية: كشف ذلك أمام الرأي العام العالمي. ويصعب على المواطن العربي، موضوعياً، أن يصدق كارتر أو يكذبه، وإن كنا اعتدنا أن نكذب كل ما هو صادر من خارجنا ودون تدقيق.

فلو كان ثمة اتفاق تكتيكي على توزيع أدوار، وهذا وارد في بعض المسائل، غير التي أشرت اليها بالطبع كمثال، لأنها هدف استراتيجي لا يجوز العبث به، فيمكننا أن نطمئن الى أن هناك قصدا مستهدفا، وان هناك خطة لتحقيقه. ولكن، دون أن نخدع أنفسنا، نحن نعلم أن السياسة العربية، كانت ولا تزال، تعاني من عاهتين: عاهة المزايدة، وعاهة التفريط. والواحدة منهما أخطر من الثانية. مرة أخرى، يجرنا هذا الحديث الى ملاحظة سبقت اليها الاشارة حول الضرورة الملحة للعبور من باب العموميات، الى مداخل التفصيلات، مع تحديد أولوياتها ووفق برامج زمنية مضبوطة.

* * *

وبعد...

إن هذا الذي كتبناه كله لا يتجاوز في قيمته الحقيقية أن يكون أكثر من «رؤوس أقلام»، لدراسة أعمق وأوسع وأكثرشمولاً، يمكن عندئذ فقط أن تعتبر دراسة تمهيدية تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية». وهذه مهمة لا يمكن لفرد أن يقوم بأعبائها. انها مهمة «فريق عمل» لكل فرد فيه، درايته وفهمه وتجربته، في ميدان من ميادين الحياة العامة، ويعمل الكل بوحي من عقلية قيادية ذات توجه قومي حقيقي وأصيل.

حرب الخليج والوجه الآخر لـ "مبدأ كارتر"

مقدمـــة (*)

إن الفكر السائد الذي كان يوجِّه سياسة إدارة كارتر الخارجية، منذ استلامها الحكم في ١٩٧٦، كان يعبِّر بشكل واضح عن طموح الامبريالية الأميركية للظهور بـ «وجه جديد»، من خلال بعض الشعارات الجديدة، مثل «سياسة حقوق الانسان»؛ وذلك بهدف استقطاب أكبر عدد من الدول في فلك المخططات الأميركية، التي تطمح بشكل أساسي، إلى الهيمنة الاقتصادية على العالم؛ حتى وإن كان ذلك يتطلب، في التحليل النهائي، استعراض القوة العسكرية الأميركية عبر العالم.

ومن الجدير بالتذكير، ان فكر زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، كان المحرك الأساسي للسياسة المتبعة طوال فترة حكم تلك الادارة؛ وان هذا الفكر كان يعبِّر، بالتالي، عن طموح يتخطى إمكانيات الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية (كما عبرت عن نفسها في ١٩٧٦). وكان بريجنسكي يهدف، بشكل خاص، إلى شن هجمة على المعسكر الاشتراكي في جميع المجالات، بناءً على تحليله بأن الإدارة السابقة (إدارة نيكسون وفورد)، قد سمحت للإتحاد السوفياتي، من خلال سياسة الانفراج، بالحصول على عدة مكتسبات في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وخاصة في علاقته مع العالم الثالث. وبالتالي ركز بريجنسكي على اتباع سياسة تهتم بالعالم الثالث، بهدف عزله عن المعسكر الاشتراكي؛ وكان ذلك من خلال تطوير «وجه جديد» للإمبريالية(١).

سياسة التعامل مع كل الأطراف

وبسبب تخطي طموح إدارة كارتر لإمكانياتها الفعلية، ظهرت تناقضات صارخة في السياسة الخارجية الأميركية، طوال فترة رئاسة كارتر، فُسِّرت في بعض الاحيان على أنها

---

* كتبت هذه الدراسة في الاسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)؛ لذا لم تتطرق للمعطيات التي أعقبت ذلك التاريخ.

تعكس عدم قدرة تلك الادارة على اتخاذ القرار. ومع أن الأمر كان هكذا في بعض الأحيان، إلا أن التناقضات في المواقف كانت ناتجة، في معظم الأحيان، عن سياسة «عدم اتخاذ موقف» واعية، تعكس الطموح الاميركي للتعامل مع كل الظروف الطارئة، والتأقلم مع «التغيّرات التاريخية»، في محاولة منها لاستخدام هذه التغيرات لخدمة المصالح الأميركية الثابتة. وأدى هذا الطموح، بالتالي، إلى اتباع سياسة «التلاعب» على أكبر عدد من الدول في منطقة معينة، وعلى أكبر عدد من الأطراف في النزاعات المحلية، بهدف جر كل هذه الأطراف إلى عقد الامل على موقف أميركي يكون لصالحها.

ويعبر هذا الموقف، بحد ذاته، عن إيمان الولايات المتحدة بتفوقها، وبأن الجميع يتصارعون على صداقتها (ومع الاقرار بأن الأمر هو هكذا بالفعل في عدة حالات). وقد عبر بريجنسكي، بشكل واضح، عن هدف الولايات المتحدة بالتأقلم مع التطورات التاريخية، قائلا: «نحن نعيش في عالم معقد أكثر فأكثر، عالم لا يمكن إخضاعه لشعارات مبسطة مثل النضال من أجل الحرية أو ضد الهيمنة والستالينية. فالظواهر التي نواجهها اليوم أكثر تعقيدا، وتشمل صراعات عنصرية وايديولوجية واجتماعية. ومشكلة إضافية هي ان قوتنا لم تبق حاسمة مثل ما كانت في الماضي. يضاف لهذا أن هذا البلد مرّ بأزمة فلسفية ثقافية كنتيجة لحرب فيتنام وبسبب واترغيت، ولكنه الآن ينهض من هذه الأزمة، وقد يؤدي ذلك إلى إرادة أكبر كي يثبت بشكل مباشر وواضح ان لدى الولايات المتحدة العضلات والارادة للتأقلم مع التطور التاريخي للحفاظ على مصالحها». وأضاف: «ولعدة سنوات قادمة قد نلجأ إلى صياغة سياسات صعبة التفسير وذلك للتعامل مع الاتجاهات الاجتماعية والتاريخية في الخارج»[٢].

ولكن محاولة إظهار الرغبة بالتعامل مع كل الاتجاهات التاريخية والاجتماعية ومع كل الأطراف، لم تخف في نهاية الأمر، تفضيل الولايات المتحدة لبعض الاتجاهات والأطراف: تلك الأطراف طبعاً، التي لا تساهم فقط في الحفاظ على المصالح الأميركية، بل التي تعمل من أجل تطوير هذه المصالح. هذا في نفس الوقت الذي لم يخف فيه «الوجه الجديد» للولايات المتحدة، ولم يمنع سياسة التصعيد العسكري، وخاصة في منطقة الخليج العربي، كما عبّر عنها «مبدأ كارتر».

وسياسة التلاعب على كل الأطراف لم تستثن من شرها أية قضية أو أية أزمة في العالم (في منطقتنا خاصة)، إبتداء بالقضية الفلسطينية وانتهاءً بالحرب العراقية – الايرانية. فحتى بالنسبة للقضية الفلسطينية، (حيث من المعروف ان الولايات المتحدة هي الداعم الأساسي لاسرائيل)، حاول كارتر، في أول عهده، التلاعب على كل الأطراف واللعب على الكلمات (الحديث عن وطن قومي للفلسطينيين ومصالح مشروعة للشعب الفلسطيني). ولكن هذه المحاولات لم تحل دون اتباعه سياسة معادية تماما، لحقوق هذا الشعب.

أما بالنسبة للثورة الايرانية، التي تعتبر الهزة الأساسية التي واجهت إدارة كارتر، حيث فقدت من جرّائها، من هم من أكبر وأهم شركائها في المنطقة؛ فلم تتردد إدارة كارتر في الادعاء بأنها ستتعامل مع كل التغيرات الحاصلة على الساحة الايرانية. وقد عبر

بريجنسكي عن هذا الموقف في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩، بعد سقوط الشاه، قائلا: «لقد نظرنا إلى الشاه كصديق مقرب، ولكن تعاملنا معه ليس على أساس شخصي، بل لأنه كان يمثل دولة مهمة – إيران». وتابع قائلاً: «إيران ما زالت موجودة ولديها حكومة جديدة ونظام سياسي جديد. لدينا مصالح مشتركة. واحدى هذه المصالح هي الحفاظ على استقلال ايران. ونعتقد إن الايرانيين المتشددين في قوميتهم ودياناتهم لهم مصلحة قوية في الحفاظ على استقلالهم. وسنقوم بالقدر الممكن، بجهود للتعامل مع [استقلال إيران]»[٣].

وقد عبّر كارتر عن هذا الاستعداد عندما سقطت حكومة بختيار، وعينت حكومة مهدي بزرجان، قائلا: لقد تعاملنا مع كل السلطات الحاكمة. مع الشاه أولا، ثم مع بختيار الذي عين حسب القوانين الدستورية، والآن سنتعامل مع مهدي بزرجان رئيس الوزراء المكلف»[٤].

وقد أدت سياسة كارتر – بريجنسكي هذه التي عرفها البعض بأنها تعبير عن «ليونة تكتيكية» في إطار «تصلب في المبادىء الاستراتيجية»، لحملة انتقادات في الأوساط الأميركية، الاكثر رجعية والاكثر ليبرالية في آن واحد. ولكن تلك الانتقادات لم تؤثر بشيء على مجرى هذه السياسة. ويمكننا اعتبار الحرب العراقية – الايرانية، التي اندلعت في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، آخر حقل تجارب لمحاولات كارتر وبريجنسكي، للتأقلم مع كل التطورات، والتعامل مع كل الأطراف، في نفس الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة، بتصعيد تواجدها العسكري في منطقة الخليج. ومن الجدير بالذكر أنه بينما اتهمت إيران، منذ أول الحرب، الولايات المتحدة بأن لها يدا في الهجوم عليها، معتبرة تلك الحرب بأنها حرب الامبريالية الأميركية، فان العراق أيضا، وبعد حوالي شهر من اندلاع الحرب، بدأ يوجّه اتهامات إلى الولايات المتحدة بعدم الحياد وبمساندة إيران، وخاصة بعد أن تحدث كارتر عن عدوان عراقي، وبعد أن لُمح إلى امكانية إمداد إيران بقطع غيار حربية، وبعدما صرح هو وبعض المسؤولين في ادارته، بأنهم لن يسمحوا بـ «تفتيت» ايران[٥].

إن هدف هذا البحث هو دراسة الموقف الأميركي من الحرب العراقية – الايرانية، كما عبّر عن نفسه حتى اليوم، في محاولة لتوضيح كيف تستغل الولايات المتحدة هذه الحرب للاسراع في تطبيق مشاريعها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج. وهذا سيتطلب أيضا الرجوع الى الخلف وإلى جذور هذه المشاريع.

ومن الصعب، في الوقت الحاضر، تقييم نتائج هذه الحرب على مجرى السياسة الأميركية في المنطقة، لأن هذه الحرب لم تنته للأسف الشديد بل دخلت أسبوعها السابع، عند كتابة هذا المقال. ولكن، مع ذلك، فقد أصبح من الممكن، على الأقل، القيام بتقييم أولي لموقف إدارة كارتر منها حتى الآن؛ وان ظل من الصعب، التنبؤ حول التطورات المقبلة على استراتيجية إدارة كارتر في المنطقة، في الشهرين القادمين؛ أي قبل أن يستلم رونالد ريغان الادارة الجديدة. ولكن، لقد أصبح واضحا، كما سنبين فيما يلي، ان الحرب قد سمحت لإدارة كارتر باستكمال شكل وجوهر «مبدأ كارتر» الذي تعمل من أجله، منذ نجاح الثورة الايرانية.

٢ – الوداع لمبدأ نيكسون

كان واضحا بالنسبة للولايات المتحدة أن سقوط نظام الشاه في ايران لا يعني، فقط، فقدان صديق هام في المنطقة، بل يعني، قبل أي شيء آخر، فقدان القوة المحلية الأولى، التي تقوم بدور الشرطي في منطقة الخليج. وقد عبر تقرير جاكسون، بوضوح، عن الدور الذي كانت ايران، في عهد الشاه، مطالبة بأن تقوم به في المنطقة(٦). وعندما قامت الثورة الايرانية، وُجدت فئات في الادارة الاميركية، مكوَّنة خصوصا من بعض العاملين في وزارة الخارجية، نظرت الى هذه الثورة بوصفها مشكلة إيرانية داخلية. في حين كان زبيغنيو بريجنسكي مهتما، بشكل خاص، بآثار فقدان نظام الشاه من وجهة النظر «الجيو – استراتيجية»: أي آثار فقدانه على أمن منطقة الخليج ككل، وبالتالي، آثاره على وضع وموقع الاتحاد السوفياتي في المنطقة(٧).

وظهر صراع داخل الادارة الأميركية، بعد نجاح الثورة الايرانية، حول طبيعة الاستراتيجية الأميركية القادمة في منطقة الخليج. وكان هناك خياران أساسيان أمام الادارة الأميركية: إما الاستمرار في الاعتماد والتركيز على حلفاء محليين أقوياء، على أساس منطق «مبدأ نيكسون»، مما يعني بالتالي مدّ هؤلاء الحلفاء بأسلحة متطورة وبكميات ضخمة؛ وإما اتباع استراتيجية جديدة، تعتمد بشكل أساسي، على القوة العسكرية الاميركية المباشرة (أساطيل، قواعد عسكرية، شبكات رادار، وفرق مشاة البحرية عند الحاجة)، مع دعم ومساعدة أكبر عدد ممكن من الاطراف المحلية، ولكن تحت قيادة و«زعامة» اميركية.

وفي عملية البحث عن بديل لايران في المنطقة رشح بعض الخبراء دولاً محلية أخرى للقيام بدور ايران في المستقبل. ومن أبرز الدول التي رُشحت في أول الأمر: المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر. ولكن، صُرف النظر فيما بعد عن إمكانية لعب أي منهم دور «الشرطي» في المنطقة، وللأسباب الأساسية التالية: جيش السعودية ليس قوياً الى الدرجة المطلوبة؛ مصر تعاني من مشاكل إقتصادية هامة؛ وتركيا ما زالت «رجل أوروبا المريض» وتعاني من مشكلة إقتصادية قد تدفعها الى الافلاس(٨).

وكما بيّنا في دراسة سابقة(٩)، فان نتيجة الصراع داخل الادارة الاميركية جاءت لصالح التيار، الذي يطالب بتدخل عسكري أميركي مباشر. وانعكس ذلك في القرارات التي اتخذتها لجنة مراجعة السياسة الخارجية، التي ضمت مسؤولين على المستوى الوزاري في ادارة كارتر في ٢١ و٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٩، والتي عبرت عن الشكل الأوّلي لمبدأ كارتر. هذه القرارات طالبت بـ:

١ – الاسراع في تجهيز قوات التدخل السريع.

٢ – انشاء قيادة عسكرية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

٣ – الحفاظ على تواجد بحري دائم في منطقة بحر العرب وشمال غرب المحيط الهندي.

٤ – توسيع التسهيلات البحرية والمكنات في منطقة المحيط الهندي.

٥ – القيام بتدريبات ومشاورات عسكرية مشتركة مع بعض جيوش المنطقة.

وبعد اتخاذ هذه القرارات استمرت بشكل متواصل، التجهيزات العسكرية من أجل التدخل: وجاءت أزمة الرهائن في ايران، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، ثم أزمة أفغانستان، في آخر كانون الاول (ديسمبر) من نفس العام، لتدفعا بهذا الاتجاه الى الأمام، ثم جاء خطاب كارتر عن حال الاتحاد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ليرسخ هذا المنطق الذي عرف بـ «مبدأ كارتر».

٣ – الوجه الآخر لمبدأ كارتر، ومحاولات فاشلة لتطوير أطر أمنية مشتركة في منطقة الخليج

لقد اتضح، في الواقع، ان لمبدأ كارتر هذا وجهين: الأول: وجه عسكري عبر عن نفسه من خلال الزيادة في التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج (وقد تطرقنا إليه بالتفصيل في دراسة سابقة)، والثاني: وجه سياسي يرتكز على دعم القوى المحلية في المنطقة، وموافقتها على التعامل مع الولايات المتحدة والمشاركة في إطار أمني مشترك، يجمع بينها وبين الولايات المتحدة.

وبينما واجه الوجه العسكري لمبدأ كارتر بعض العوائق التقنية، التي عملت الولايات المتحدة على إزالتها؛ فقد واجه الوجه السياسي لهذا المبدأ، بدوره، عدة عوائق، نتجت أساسا، عن رفض دول المنطقة التعامل المباشر والعلني مع المخططات الاميركية.

ويبدو ان المخططين في إدارة كارتر اعتبروا هذه الموافقة، عاملاً حاسماً في انجاح المخططات العسكرية، وذلك لأنها قد تعطيها طابعا «شرعياً». ويمكننا ملاحظة أهمية هذا العامل، من خلال تعدد المحاولات والجهود الأميركية، لتأمين الموافقة وتطوير المشاركة، من قبل دول منطقة الخليج، وكان ذلك منذ نجاح الثورة الايرانية.

أ – **محاولة اولى:** عبّرت زيارة هارولد براون، وزير الدفاع الأميركي، إلى كل من السعودية والأردن واسرائيل ومصر، في شباط (فبراير) ١٩٧٩ (وهي حسب البنتاغون اول زيارة، من هذا النوع، لوزير دفاع أميركي)، عن أول محاولة في هذا الاتجاه؛ حيث كان هدفها التركيز على بناء إطار أمني للتعاون الاقليمي بين هذه الدول، بدلاً من التركيز على تنمية علاقات ثنائية، وذلك لمواجهة أي خطر «خارجي» على المنطقة؛ مما اعتبره براون، أهم من أي خلافات محلية. وقد عبّر أحد المسؤولين في إدارة كارتر، في ذلك الحين، عن المنطق الذي يسيرّ تلك السياسة، بقوله: «إن لدى السعوديين المال، ولدى المصريين اليد العاملة، ولدينا نحن التكنولوجيا». «أما كيف ستطور هذه العوامل، وتؤدي إلى إطار أمني فعلي، فهو أمر سيبحثه براون مع السعوديين وآخرين»(١٠). هذا وقد شملت المخططات الأميركية، في ذات الوقت، الاستمرار في المشاورات الثنائية مع تركيا، بشأن القواعد العسكرية الأميركية في ذلك البلد(١١).

وقد فشلت محاولة براون الأولى لاقناع الأطراف المحلية بالموافقة على التعاون

الامني مع الولايات المتحدة، بسبب رفض الأردن والسعودية، الموافقة على مشاريع السلام الأميركية، وبسبب رفض السعودية إعطاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية. وهذا ما أفصح عنه أحد المسؤولين الأميركيين الذين رافقوا براون في زيارته، حين قال: «لقد تحدثنا مع السعوديين عن... بناء قاعدة في المنطقة، ولكنهم رفضوا بسرعة»[١٢]. ومن الجدير بالذكر أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أعلن في الثاني من آذار (مارس) ١٩٧٩: «انني قد فسّرت لوزير الدفاع الأميركي ومعاونيه ان ليس لنا شأن بالاستراتيجيات الدولية... نحن نعتقد ان الخطر الصهيوني (وليس الخطر السوفياتي) هو التهديد الموجه الى المنطقة واستقرارها»[١٣].

وفي الثامن عشر من نفس الشهر، صرح وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس قائلا: «إننا نعتبر وحدة تراب وأمن السعودية امرا أساسيا بالنسبة للولايات المتحدة». بينما أعلن وزير الدفاع براون، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في ١١/٤/١٩٨٠، أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي[١٤].

أما مصر فقد عبرت، منذ ذلك الحين، عن استعدادها لأخذ مكانة ايران السابقة، كقوة محلية أخرى، بالاضافة لاسرائيل؛ كما طلبت الحصول على كمية جديدة من الأسلحة. هذا في نفس الوقت الذي طلبت فيه اسرائيل، أيضا الحصول على كمية أكبر من العتاد العسكري[١٥].

وقد أدت هذه الطلبات إلى بروز صراع داخل الكونغرس، بين مؤيدين ومعارضين. فالمعارضون رأوا ان سياسة بيع الأسلحة بشكل مكثف، كما كان عليه الحال في عهد الشاه، قد فشلت في الدفاع عن المصلحة الأميركية، وانقلبت ضدها. واعتبر هؤلاء ان الخطر الاساسي على المنطقة هو الخطر السوفياتي، الذي يجب مواجهته بقوة عسكرية أميركية مباشرة. أما الفئة المؤيدة لسياسة بيع الأسلحة فرأت ان من الأفضل أن تدعم الولايات المتحدة الأنظمة الصديقة في منطقة الخليج، خاصة بعد سقوط الشاه. وان اعطاء الأسلحة المطلوبة، يعتبر نوعا من الدعم المعنوي لهذه الأنظمة المتخوفة من تخلي الولايات المتحدة عن أصدقائها[١٦]. وقررت الادارة الأميركية، في ذلك الحين، الاستمرار في سياسة بيع الأسلحة، ولكن بدون تكرار مأساتها الايرانية، أي بدون اعتبار هذه السياسة كبديل للقوة العسكرية الأميركية المباشرة. وهكذا أظهرت تلك الادارة موقفها الايجابي من طلب اليمن الشمالية بتزويدها بأسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك من طلب السودان بتزويده بأسلحة قيمتها ١٤٠ مليون دولار[١٧].

ب - **محاولة ثانية:** لم تكتف الولايات المتحدة بزيارة براون الى المنطقة، التي فشلت في بلورة «الاطار الامني» المطلوب، فارسلت زبيغنيو بريجنسكي نفسه الى المنطقة، في أول شهر آذار (مارس) ١٩٧٩، على رأس وفد يضم وارن كريستوفر نائب وزير الخارجية، والجنرال دافيد جونس رئيس أركان الحرب الموحدة، بالاضافة إلى ابن الرئيس، شيب كارتر. وكان هدف الزيارة هو الضغط، مرة أخرى، على السعودية والأردن، للموافقة على

الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية، أو على الأقل، عدم الاعتراض عليها. كما كان هدف بريجنسكي هو اقناع السلطات الأردنية بالانضمام الى المفاوضات الخاصة بمستقبل الضفة والقطاع، واقناع السعودية بعدم قطع مساعدتها لمصر[١٨]. وكان وجود الجنرال جونس ضمن الوفد، محاولة أميركية لتأكيد الاهتمام بأمن الولايات المتحدة[١٩].

ولكن زيارة بريجنسكي هذه فشلت هي الأخرى في التوصل إلى أهدافها، حيث رفضت كل من السعودية والأردن، الموافقة على المعاهدة المصرية – الاسرائيلية، على اعتبار أنها إتفاقية «منفصلة»[٢٠].

وحاول بريجنسكي إخفاء فشله في هذه المهمة، مدّعياً ان الهدف من زيارته كان فقط، توضيح سياسة كارتر لدول المنطقة ومحاولته المتواصلة في البحث عن حل شامل للقضية[٢١]. وقد عبر كارتر عن فشل مهمات براون وبريجنسكي، من خلال تقديمه عرضا جديدا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالانضمام الى الاتفاقية وبأنه سيتعامل معها في حال اعترافها بحق اسرائيل في الوجود[٢٢].

ولكن، بغض النظر عن فشلها في الحصول على موافقة تلك الدول على المعاهدة الثلاثية، فقد استمرت الولايات المتحدة في دعمها لها سياسيا وماديا. وقد أثارت مسألة الدعم المادي لمصر واسرائيل نقاشاً داخل الكونغرس، وانتقد رئيس احدى اللجان الفرعية في الكونغرس هذا الدعم المادي متسائلاً: «لماذا يكلف السلام أكثر من الحروب»[٢٣].

كما جاء في احدى افتتاحيات النيويورك تايمز، أن الدولارات تحدّد الآن الديبلوماسية في الشرق الأوسط، وعلى الأميركيين أن يحمدوا الفرصة التي سمحت لهم بالمجازفة بالمال بدلاً من المجازفة في الأرواح»[٢٤].

ج – **خلاف سعودي–أميركي:** استمرت الدول العربية الخليجية برفض التعامل المباشر مع الولايات المتحدة، ولكنها لم ترفض التواجد الأميركي العسكري في المحيط الهندي على بعد غير مرئي. وشهدت العلاقة السعودية – الأميركية بعض التوتر، في أيار (مايو) ١٩٧٩، بسبب اعتقاد الولايات المتحدة بأن السعودية لا تعتبر علاقتها معها كعلاقة حيوية مثلما كان عليه الحال سابقا؛ إضافة إلى أن السعودية قد اتبعت سياسة التنويع في مصادر السلاح. وكان واضحا في ذلك الحين ان الولايات المتحدة متخوفة من بوادر التقارب السوفياتي – السعودي[٢٥]. ولكن، بعد حوالي عشرة أيام من تسرب أنباء عن الخلاف الأميركي – السعودي، نفى مسؤول من البنتاغون هذه الامكانية قائلاً: «إن العلاقة الأمنية [بين البلدين] أفضل مما كانت عليه في أي وقت سابق». وأضاف: «لدينا نحن والسعوديين وجهات نظر مختلفة بالنسبة لبعض المسائل التي قد تحدث في المنطقة ولكن هذا أمر مختلف تماماً». وأوضح ان السعوديين يريدون الابقاء على علاقات جيدة مع عدة أطراف قد تكون مختلفة فيما بينها في المنطقة، ولذلك يلجأون إلى «الادعاء بأن هناك خلافا بيننا وبينهم، في تصريحاتهم الرسمية»، ولمح الى أن هذه التصريحات موجهة للرأي العام الداخلي[٢٦].

وكان أحد المحللين الغربيين قد وصف الغموض السائد على السياسة الأميركية في منطقة الخليج، بأنه انعكاس لغموض موقف دول المنطقة نفسها، تجاه التعامل مع الاستراتيجية الأميركية[٢٧].

وبعد هذه المحاولات الفاشلة، للحصول على موافقة علنية من دول الخليج، استمرت الادارة الأميركية بتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، وبوضع خطط عسكرية لاحتلال منابع النفط في الخليج، بشكل أدى الى التساؤل عن الهدف الحقيقي من هذه الخطط، وضد من كانت موجهة فعلا. وليس من الصعب الافتراض ان أحد الأهداف السياسية من وراء اعلان الخطط العسكرية تلك كان إفهام الدول النفطية في منطقة الخليج بضرورة التعامل مع الاستراتيجية الأميركية، حيث كانت ضرورة الحصول على الموافقة السياسية من تلك الدول، واضحة للمخططين العسكريين في الولايات المتحدة. وقد عبر براون عن هذا الرأي، في مقابلة مع مجلة أميركية، في منتصف تموز (يوليو) ١٩٧٩، قائلا: «إن أي تدخل أميركي عسكري لتأمين السيطرة على النفط سيكون اعتداء، إذا لم توجه دعوة الى مثل هذا التدخل»، وأضاف: «ولذلك فان التعاون السياسي والطريق السياسي يجب أن تعطى لهما أهمية»[٢٨].

د - و. محاولة أخرى: يبدو ان الولايات المتحدة في محاولاتها لتطوير إطار أمني واسع في المنطقة لم تستثن، بشكل مطلق، أي طرف كان. ويبدو ان بدء ظهور العراق، أقوى الدول المحلية ذات الطموح السياسي والاقتصادي والعسكري بالاضافة الى خلافاته مع إيران، قد أثار اهتمام واشنطن به. وتشير بعض المقالات التي قد تبدو ساذجة، الى نمو هذا الاهتمام[٢٩]، الذي يمكن اعتباره ذا حدين: حيث كان يعبر من جهة، من تخوف أميركي من قوة العراق المتصاعدة في المنطقة، وإمكانية احتلاله مكانة ايران كـ«قوة محلية» في المنطقة، ولكن بدون التعامل مع الولايات المتحدة، على خلاف ايران في عهد الشاه، التي كانت تخدم مصالح الولايات المتحدة. كما ان إمكانية بروز أي قوة محلية في منطقة الخليج، كان متناقضا مع الخطة الأميركية التي ركزت على عدم تشجيع نمو مثل تلك القوة، بهدف تولي القوات الأميركية نفسها مهمة الحفاظ على أمن الخليج. ولكن من جهة أخرى أثار الخلاف العراقي - الايراني، الذي برز منذ استلام الخميني الحكم اهتمام الادارة الأميركية؛ حيث رأت ان من الممكن استخدام هذا الخلاف لخدمة مصالحها[٣٠]. ويمكننا الاستنتاج بأن المصلحة الأميركية، في الوقت الحاضر، تتطلب:

١ - عدم بروز أي قوة محلية، خارجة عن سيطرتها الكاملة.

٢ - سقوط نظام الخميني، الذي وجه ضربة قاسية للسياسة الأميركية في المنطقة.

واهتمام الولايات المتحدة بالعراق، بالاضافة الى دول أخرى، أخذ طابعا علنيا. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ دعى كوانت، وهو أحد الخبراء في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الى عدم الاعتماد على حلفاء محدودي العدد، وأنه يجب توسيع العلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول المنطقة، بما فيها العراق[٣١].

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، أعلن بريجنسكي ان الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع دول الشرق الأوسط لايجاد إطار تعاون امني بالوسائل المختلفة في المنطقة. وانه من الممكن لهذا الاطار ان يضم ليبيا والعراق. وأضاف ان ذلك «لا يتطلب، في معظم الحالات، اتخاذ تدابير رسمية أو عملية على نحو شبيه بالتدابير التي اتخذت في مناطق أخرى» حيث «ان الوضع في الشرق الأوسط دقيق ومعقد أكثر مما كان في أوروبا الغربية والشرق الأقصى، وعلينا أن نكون دقيقين ومتجاوبين مع رغبات دول المنطقة في الاستقلال والهوية المميزة، وأن نكون متجاوبين مع مختلف العقائد في هذه الدول»(٣٢).

واستمرت لهجة بريجنسكي على نفس النمط، ففي مقابلة صحفية، في نيسان (ابريل) حول مشكلة إيران، ذكر بريجنسكي امكانية نشوب صراع مسلح بين العراق وإيران، مما دفع المجلة الى توجيه السؤال التالي: «هل من المحتمل أن تتحدث هذه البلاد [الولايات المتحدة] بلهجة أكثر ود الى العراق، نتيجة التوترات التي أشرت إليها الآن؟» فأجاب: «سأرد بصورة غير مباشرة. لقد كان موقفنا لمدة من الزمن اننا لا نأسف للنهضة العربية ولا نخشاها... لقد بُعث العالم العربي حيا مرة أخرى، بعد عدة قرون من الهجوع. ونحن نرغب في أن تكون لنا علاقات جيدة مع جميع الدول العربية، ولا نرى ان هناك عدم توافق أساسي في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق»(٣٣).

وبدأ الخلاف بين العراق وايران يمتد في أيلول (سبتمبر)، وخاصة بعد اعلان السلطات العراقية قرارها بالغاء اتفاقية الجزائر (آذار (مارس) ١٩٧٥). وكان واضحا بالنسبة لمعظم المتفرجين على هذه الحرب، من صحفيين ودبلوماسيين ومحللين عسكريين وسياسيين، أنه من الصعب التنبؤ بالتطورات التي قد تلي هذه الحرب، خاصة على صعيد التحالفات المحلية والدولية. وقد عرفها أحد الصحفيين بأنها «حرب التناقضات» (Paradoxes)(٣٤).

وكان الموقف الاميركي من هذه الحرب غامضا أيضا حتى بالنسبة لحليفها المفضل في المنطقة، اسرائيل. فقد صرح أحد الخبراء الاسرائيليين في المسائل الاستراتيجية لصحيفة فرنسية، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، قائلا: إن بعض الاحداث التي كنا متوقعين حدوثها قد تحققت، مثل الهجوم العراقي. ولكن يجب انتظار التطورات في الأيام القادمة لتقييم الدور الحقيقي للولايات المتحدة»(٣٥).

هذا في نفس الوقت الذي صرح فيه أحد المعلقين في التلفزيون الاسرائيلي بأن «كميات ضخمة من السلاح الخاص بالبلدين، والذي كان يشكل تهديدا ممكنا على أمتنا، يتحطم الآن»(٣٦).

٤ - الموقف الاميركي الرسمي من الحرب بين العراق وإيران

أ - من «الحياد» التام الى الالتزام بالدفاع عن الدول الصديقة

بدأ الموقف الأميركي باظهار الحياد في أول الحرب، وصرح كارتر في ٢٣ أيلول (سبتمبر) قائلا: اننا نأمل في إمكانية حل النزاع سلميا وعلى وجه السرعة بمساعدة المؤسسات الدولية. كما طالب الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى، بعدم التدخل في النزاع القائم بين العراق وايران، ووعد بأن «تتبع الولايات المتحدة نفسها هذا الخط».

وتابع: «إننا نلتزم أقصى حدود الحياد ونفعل كل ما في وسعنا حتى نستطيع، عبر الأمم المتحدة وغيرها من القنوات الدولية، انهاء المعركة بطريقة سلمية». كما نفى امكانية تدخل القوات الأميركية في النزاع، لأن ذلك قد يؤدي إلى «تفاقم الموقف»، ولأن هذه القوات حسب تصريحه، لا تستهدف سوى الرد على «احتمال تدخل سوفياتي». وصرح الناطق الرسمي باسم البيت الابيض أن تواجد القوة العسكرية الأميركية هو «لاظهار الاهتمام الذي توليه واشنطن للمنطقة وللرهائن»[٣٧].

وفي محاولة منها لمنع تأثير الحرب على أزمة الرهائن سلبيا، بعثت الولايات المتحدة عبر طرف ثالث، برسالة الى المسؤولين الايرانيين مفادها ان لا علاقة للولايات المتحدة بالنزاع، كما كان قد صرح به كارتر بأنه «ليست لنا أي علاقة بالنزاع وان تكون لنا أي علاقة به»[٣٨].

أما بالنسبة لامدادات النفط، فقد صرح كارتر قائلا: «لا سبب لحدوث نقص في إمدادات النفط ولارتفاع الأسعار، نتيجة انقطاع النفط الايراني أو العراقي... أما اذا توقفت إمدادات النفط من أماكن أخرى فعندئذ سيحدث نقص». وكان واضحا، منذ أول الحرب، أن تخوف الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، لم يكن ناتجا من امكانية انقطاع إمدادات النفط العراقية والايرانية خاصة على المدى القصير، بل من إمكانية انغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية (يمر منه حوالي ٤٪ من كل تجارة النفط الدولية). وقد صرح كارتر منذ أول أيام الحرب، بأن حرية الملاحة في الخليج ذات أهمية كبيرة للمجموعة الدولية و«من المفترض ومن الضروري ألا تتوقف عمليات شحن النفط في الخليج»[٣٩].

وعلى النقيض من تلك التصريحات الأميركية التي أشارت الى عدم إمكانية تدخل الولايات المتحدة في الحرب، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية في ٣٠ أيلول (سبتمبر)، أنها أرسلت أربعة رادارات طائرة إلى السعودية بهدف «حماية آبار النفط في حال وقوع هجوم جوي محتمل من جانب ايران»[٤٠]. جاء ذلك بعد اجتماع طارىء عقده كارتر مع كبار معاونيه لبحث المضاعفات الخطيرة الناشئة عن الحرب. ووصف الناطق الرسمي للوزارة هذه الخطوة بأنها جاءت تلبية لطلب من حكومة الرياض، وأضاف: «إن هذا الانتشار يجري لاغراض دفاعية بحتة ويستهدف الكشف عن أي تحرك للطائرات وذلك لتدعيم وسائل السعودية الدفاعية». وأوضح ان هذه الطائرات ستظل في السعودية، طالما تطلّب النزاع العراقي ـ الايراني ذلك. كما أرسلت الولايات المتحدة عددا غير محدد من طائرات النقل «سي ـ ١٤١» لمرافقة الرادارات، وعلى متنها قوة مساندة مؤلفة من ٣٠٠ رجل (وكان رئيس هيئة الأركان الموحدة للقوات الأميركية الجنرال ديفيد جونز قد حدد بنفسه تفاصيل هذه العملية خلال زيارته للسعودية)[٤١].

وصرحت وزارة الخارجية الأميركية بعد ذلك بأن واشنطن ما زالت مستمرة في حيادها، «ولكن هذا الحياد سيقرر في ضوء الاحتياجات الدفاعية لحلفائها». وأضاف أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية: «لا نستطيع أن نظل محايدين عندما يقتضي الأمر

مواجهة الاحتياجات الدفاعية والمشروعة لأصدقائنا». وأوضح ان الرياض شعرت بقلق، لأن بعض مقاطعاتها يقع بالقرب من شط العرب. وان واشنطن قلقة، هي بدورها، على الاستقرار والأمن في السعودية [٤٢].

وأكد متحدث باسم وزارة الدفاع والطيران السعودي نبأ ارسال الطائرات الاميركية الى بلاده، كما أوضح ان السعودية هي التي طالبت الولايات المتحدة بارسال تلك الطائرات لتقوية شبكات دفاعها الجوي [٤٣].

ب - «من التوقع بهزيمة إيرانية سريعة الى الاندهاش من المقدرة الايرانية على الاستمرار

يبدو من خلال بعض التقارير الصحفية ان الولايات المتحدة والغرب كانا يتوقعان هزيمة ايرانية سريعة[٤٤]؛ ويمكننا الاستنتاج بأن ردود الفعل الاميركية قد أخذت منعطفاً جديداً في اليوم العاشر من الحرب، عندما دعت العراق من جانب واحد إلى وقف إطلاق النار (من ٥ إلى ٨ تشرين الأول (اكتوبر))، في نفس الوقت الذي أبلغت فيه ايران الأمم المتحدة رفضها لقرار مجلس الأمن الداعي الى اللجوء الى التفاوض لحل الخلافات بين طهران وبغداد[٤٥].

فقد عبرت الفايننشال تايمز عن استغراب الدوائر الغربية لاستمرار القتال على أساس «ان الحرب العراقية - الايرانية تبدو وأكثر فأكثر وكأنها سوء حساب من قبل القيادة في بغداد... فكان العراق بحاجة الى حرب قصيرة تسمح بتلبية أهدافه المحدودة وبأساليب محدودة»[٤٦]. وجاء في افتتاحية لجريدة الواشنطن بوست: «ان الاختبار ليس اذن اختباراً لقوة ونفوذ الولايات المتحدة» انما هو اختبار لقوة ونفوذ العراق[٤٧] وذكر مقال في جريدة التايمز اللندنية ان الخبراء العسكريين ينتقدون، بشكل عام، التكتيكات العراقية؛ ويعتبرون أن تقييم الحرب من الامور الصعبة في هذه المرحلة. ومن رأيهم أن من الصعب القول بوجود حالة تعادل بين الطرفين[٤٨]. وقد ورد في مقال آخر بعد يومين ان التقييمات العسكرية الغربية ترى ان الخطأ الاساسي الذي ارتكبته القوات العراقية ناتج عن عدم تحطيمها للقوات الجوية الايرانية في أول الحرب؛ كما اعتبرت «ان الاعتقاد بأن نظام الخميني سيسقط بسبب صدمة الحرب» كان خطأ سياسيا. كما أوضح المقال «انه بينما لدى العراق الثروة، فيبدو أن الايرانيين على استعداد أكبر لتحمل الصعوبات[٤٩].

أما زبيغنيو بريجنسكي فاستمر على نغمته المفضلة، أي بتحذير السوفيات من عدم التدخل معتبراً «ان أي محاولة لاذكاء النزاع عبر تسرب الاسلحة الى أحد الفرقاء ستكون مدمرة ومعاكسة للاجماع الدولي، وليس من الحكمة أن أوضح كيف سنتحرك إذا ما تدخل الاتحاد السوفياتي في الصراع». هذا مع أن المتحدث باسم وزارة الخارجية كان قد أعلن أنه «ليس لدى الولايات المتحدة معلومات تسمح لها بالافتراض بأن الاتحاد السوفياتي قد تحول عن موقف الحياد الذي سلكه بشأن الحرب الدائرة بين ايران والعراق»[٥٠].

وجاء تحذير بريجنسكي للاتحاد السوفياتي في الوقت الذي أمرت فيه الولايات المتحدة حاملة الطائرات «ميدواي» بالانضمام الى الحاملة «ايزنهاور» الموجودة في مياه الخليج؛ كما وأعطيت تعليمات الى قطع أخرى بالانضمام الى «ميدواي» وهي: حاملة الطائرات «اليهي» والمدمرة «بارسونز». وقد جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه الجنرال جونز يغادر السعودية متوجها الى سلطنة عمان لاجراء محادثات مع المسؤولين فيها[٥١].

واشتدت لهجة كارتر، فقال ان الولايات المتحدة «ستستخدم كل الوسائل الضرورية لابقاء مضيق هرمز مفتوحا. كذلك سنعمل على الحؤول دون تدخل سوفياتي في العراق وإيران»[٥٢] في نفس الوقت الذي أعلن فيه الجنرال جون كيلي، قائد قوات التدخل السريع: «إن هذه القوات قادرة على شن حرب ولكن وسائل انتقالها غير كافية، فمن الممكن نقل الرجال بسرعة الى مناطق القتال، أما عملية نقل المعدات الثقيلة فتتطلب عدة أسابيع»[٥٣].

ج - «استنزاف» المتحاربين، و«تحييد» الآخرين، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على حماية المنطقة

عبرت الولايات المتحدة عن وجه جديد من موقفها من الحرب، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عندما وجهت نصيحة للدول العربية في الخليج وغير الخليج، بعدم مساعدة العراق، بصورة مكشوفة، حتى لا تتعرض «لعمل ايراني انتقامي» و«لمنع تورط أوسع ولوضع حد مبكر للقتال»[٥٤]. وجاء ذلك في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة ان أسرابا جديدة من الطائرات المقاتلة ستصل الى مصر للاشتراك في مناورات قوات التدخل السريع، وأنها تناقش مع السادات امكانية استخدام الأراضي المصرية للقيام بعمليات عسكرية[٥٥].

كان واضحا في هذه الفترة من الحرب وبعد ١٣ يوماً، أنها تحولت الى حرب استنزاف (ربما طويلة المدى) لطاقات البلدين وإمكانياتهما[٥٦].

وأوضحت مصادر بريطانية عسكرية، في ٦ تشرين الأول (أكتوبر)، ان العراق كان قد تخلى عن خطة عسكرية تقضي بمهاجمة الجزر الثلاث في مضيق هرمز، في الأيام الأولى من الحرب، وذلك لأن سلطنة عمان سحبت الدعم الذي كانت قد أبدته في وقت سابق للخطة بسبب تحذير البريطانيين لقابوس، من مخاطر رد الفعل الايراني فيما لو سمحت السلطنة للعراقيين بشن هجومهم انطلاقا من أراضيها. وأكدت نفس المصادر ان وساطات دبلوماسية، شبيهة، بُذلت لدى دول عربية أخرى في الخليج، مثل البحرين والامارات[٥٧].

وقد حدد نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر، الموقف الأميركي من الحرب بالتفصيل، في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، في الأربع نقاط التالية:

١ - إن الولايات المتحدة تلتزم الحياد في النزاع بين العراق وإيران، «ولن تتدخل مع أي من الطرفين».

٢ - «أننا نتوقع أن يمارس الاتحاد السوفياتي ضبط النفس».

٣ – إن الحياد في هذا النزاع لا يعني ان الولايات المتحدة لا مبالية، بل ستدافع عن مصالحها الحيوية في المنطقة فيما يتعلق بمسألتين:

(أ) في حالة التعرض لحرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج، حيث «ستقوم بما هو مطلوب لمنع مثل هذا التعرض».

(ب) عدم السماح باتساع النزاع بشكل يهدد المنطقة، «وستستجيب لطلبات المساعدة من الأصدقاء غير المتحاربين في المنطقة، الذين يشعرون انهم مهددون بنتيجة النزاع».

٤ – إن الولايات المتحدة تعتقد ان إنهاء النزاع بسرعة هو أمر ضروري لأن أحداً لا يستفيد من استمراره، «وستؤيد جهود المؤسسات الدولية الرامية الى إيجاد حل سلمي له»[٥٨].

والجديد في تصريحات كريستوفر هو تصريحه بأن أية محاولة عراقية للاستيلاء على خوزستان ستزيد من شدة المخاطر في الحرب و«إذا قاموا بمحاولة للاحتفاظ بهذه المنطقة فان طبيعة النزاع ستتغير تغيراً أساسياً، وإن الخطر ستزداد حدته بشكل دراماتيكي»[٥٩].

وبعد أن أشارت احدى التحاليل العسكرية الأميركية الى أنه من المحتمل تحوّل حرب الخليج الى نزاع طويل، يستمر لأسابيع عديدة أخرى، مع تحول في طبيعة الحرب نفسها الى حرب عصابات من قبل القوات الايرانية [٦٠]، اضطر بعض المسؤولين في الولايات المتحدة الى التصريح بأن التقدم العراقي البطيء في الحرب ضد ايران، يشير الى أن «أيا من البلدين قد لا يتمكن من تولي دور شرطي الخليج»، كما كان عليه حال الشاه في السابق؛ مما أدى بهم الى الاستنتاج الذي كانوا يأملون التوصل اليه مسبقاً، الا وهو «أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على حماية منطقة الخليج من الاتحاد السوفياتي، إما وحدها أو بالتنسيق مع حلفائها»[٦١].

كما استنتج أحد المسؤولين أنه يعتقد ان الاداء العسكري للعراق، قد فشل في تأييد الاعتقاد بأنه يستطيع أن يكون حلفا لايران كأقوى دولة في الخليج، بينما علق مسؤول آخر بقوله: ان «أقوى الضعيفين سيكون الشرطي»، وأنه كلما طال أمد النزاع واستُنزفت قوة الجانبين ضعف احتمال أن يتمكن أي منهما من الادعاء بالسيطرة العسكرية على المنطقة»[٦٢]. أما على الصعيد العملي فقد قامت الولايات المتحدة بعرض أجهزة رقابة ومعدات عسكرية أخرى على عدة دول أخرى في الخليج، لمساعدتها في «الدفاع عن النفس»، شريطة ان تلتزم هذه الدول بالحياد[٦٣].

وقد أشارت بعض التحليلات الأميركية، في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الى ان الولايات المتحدة قد حصلت على مكتسبات هامة من هذه الحرب، أهمها إقناع دول المنطقة بضرورة التعامل معها في اطار أمني مشترك وموحد[٦٤].

د – من اللامبالاة الى الاهتمام بمصير إيران

انتقلت الولايات المتحدة من إظهار حيادها الرسمي إلى أظهار معارضتها لاستمرار

القتال، الذي قد يؤدي الى «تفتيت» إيران. وصرح كارتر في اجتماع في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) «إن الولايات المتحدة تبقى متعلقة بالأمن الوطني لايـران وسيادتهـا» و«إن الأعمال الحربية بين العراق وإيران ينبغي أن تتوقف فورا، وعلى البلدين الشروع فورا في مفاوضات لحل خلافهما»، كما أوضح، خلال احدى اللقاءات، انه يعتبر العراق هو «الدولة المعتدية».

وكان واضحا ان مشكلة الرهائن التي لم تُحل تؤثر على تصاريح كارتر. وقد قال في هذا الصدد: «إننا فعلنا كل شيء لاطلاقهم، بما في ذلك إرسال بعثة سرية الى طهران للقاء المسؤولين الايرانيين»[٦٥].

وصرح بريجنسكي في الوقت نفسه، أمام التلفزيون الاميركي، بأن الولايـات المتحدة متمسكة بوحدة تراب الأراضي الايرانية[٦٦]؛ هذا في الوقت الذي أعلن فيه رئيس وزراء ايران السيد محمد علي رجائي عزمه على زيارة الأمم المتحدة في نيويورك. وقد اهتمت الولايات المتحدة بهذه الزيارة لأنها أول زيارة لمسؤول إيراني منذ نجاح الثورة الايرانية. وبعد أن طلبت إيران من الـولايات المتحـدة سحب الرادارات الطـائرة من السعودية، لأنها اعتبرتها من العوائق الأساسية أمام حل لأزمة الرهائن، اعتبر المراقبون إن هذا الطلب كان أول اشارة من المسؤولين الايرانيين لاستعداد ايران للربط بين مسألة الرهائن ومجرى الحرب في الخليج، وقد نفى ماسكي، وزير خارجية الولايات المتحدة، الاتهام الايراني بأن هذه الطائرات تمد العراق بمعلومات حول مجرى الحرب، وكرر ان موقف الولايات المتحدة «محايد» مع أنه قد «يتغير مع تطور الظروف». ولكنه لُمح في الوقت نفسه الى عدم إمكانية تلبية الطلب الايراني بسحب الرادارات من السعودية[٦٧].

ثم عبر ماسكي، في اليوم التالي، عن موقف مختلف وهو أن الولايات المتحدة قلقة من الاحتلال العراقي، الذي يهدد وحدة تراب إيران، وانه مناهض لأي تفتيت لايـران معلناً: «إننا نؤمن بأن وحدة واستقرار إيران هما في مصلحة استقرار المنطقة ككل، وإن وحدة ايران مهددة من الاحتلال العراقي»[٦٨]. هذا في الوقت الذي صرح فيه كارتر بـ «أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون إيران قوية وموحدة»؛ ثم أضاف: «إذا أطلقت إيران سراح الرهائن، سأوقف تجميد الارصدة الايرانية وبلايين الدولارات، وسأرفع الحظر المفروض على التجارة مع ايران وأعمل من أجل العودة الى العلاقات التجارية مع ايران في المستقبل»[٦٩].

وفي ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، كرر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة دونالد ماكهنري، الموقف نفسه قائلا: «إن الولايات المتحدة تعتقد بأن وحدة واستقرار إيران هي في صالح الاستقرار في المنطقة ككل»[٧٠] وكان واضحا في ذلك الحين ان احدى المسائل الحساسة والمتعلقة بأزمة الرهائن، هي مسألة امداد إيران بقطع الغيار الحربية، التي كان الشاه قد دفع ثمنها مسبقا والتي بلغت ٤٠٠ مليون دولار[٧١].

وكان واضحا، أكثر فأكثر، ان وعود كارتر ومحاولاته للتقارب مع ايران قد زادت يوما بعد يوم، مع اقتراب موعد الانتخابات. ففي ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) (٤ أيام فقط

قبل الانتخابات)، صرحت الولايات المتحدة بشكل رسمي وغير رسمي عن استعدادها لإعطاء إيران قطع غيار بما يساوي ٢٢٠ مليون دولار فقط، عندما يطلق سراح الرهائن. وكان اية الله خلخالي قد رفع آمال كارتر بامكانية التوصل الى اطلاق سراح الرهائن بقوله: «إننا نريد إطلاق سراح الرهائن قبل الانتخابات لأن كارتر يستطيع أن يكون أكثر كرما في هذه الفترة»(٧٣).

٥ - تقييم أولي لتأثير بعض نتائج الحرب في تطوير الاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج

أ - موافقة بعض الدول الخليجية على المظلة الأمنية الأميركية

اعتبر عدد من الخبراء الغربيين في أمور الشرق الأوسط (من بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، ان الدول العربية، بموافقتها على وجود المظلة الأمنية الأميركية (الرادارات)، قد اعترفت ضمنيا بصحة مبدأ كارتر حول ضرورة قيام الولايات المتحدة بالدفاع عن الخليج، وأن الحرب قد أثبتت للدول الخليجية المنتجة للنفط، ضرورة اللجوء الى الولايات المتحدة لتأمين الحماية، في حال نشوب أي نزاع محلي. وكان بعض المسؤولين الغربيين قد أوضحوا أن الدور الاميركي الموسع في المنطقة، سيسهل عملية التعاون العسكري والسياسي بين دول هذه المنطقة(٧٤).

وجاء في تحليل آخر، ان الحرب القائمة في منطقة الخليج قد دفعت، إلى الأمام، الجهود الأميركية لاقامة «إطار أمني محلي» في المنطقة، لمواجهة أي خطر يهدد الأنظمة الصديقة أو امدادات النفط. وأضاف التحليل، ان الولايات المتحدة ستصرف ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ مليون دولار لتطوير «رأس بناس» على شط البحر الأحمر، كقاعدة لانطلاق العمليات الطارئة في منطقة الشرق الأوسط، وان هذه المصاريف قد أدخلت في النسخة الأولية من ميزانية الدفاع لسنة ١٩٨١ - ١٩٨٢(٧٥). كما اعتبر هذا التحليل ان الشرق الأوسط هو أكبر تحد تاريخي يواجه الولايات المتحدة، منذ انشاء الحلف الأطلسي. وكمؤشر على ذلك القول، فان اجتماعات مجلس الأمن القومي الأميركي المخصصة لمناقشة موضوع الشرق الأوسط لم تقل، منذ أول سنة ١٩٨٠، عن ١٨ اجتماعا(٧٦).

وجاء في مقال في مجلة يو.إس.نيوز إندوورلد ريبورت إن الحرب في الخليج قد دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة تضبيط سياستها في المنطقة؛ وان وضع الولايات المتحدة سيتعرض للتغير، في كل الأحوال، سواء كان العراق منتصراً أم إيران، أو حتى فيما لو وصلت الحرب الى حالة لا غالب ولا مغلوب. ففي كل هذه الأحوال، ستكون الحرب نقطة انطلاق للسياسة الأميركية الخليجية في الثمانينات وان الولايات المتحدة ليس لديها سياسة مترابطة مع نفسها في الشرق الأوسط، في الوقت الحاضر، حسب قول أحد المسؤولين، ذلك «أننا نرد فقط على الأحداث». ولكن المقال أشار إلى أن المؤشرات الايجابية، بالنسبة للولايات المتحدة، بعد هذه الحرب، هي: التغير الطارىء على سياسة المملكة السعودية، وعلى سياسة سلطنة عمان التي قدمت قواعدها الجوية لتزويد الطائرات الأميركية بالوقود، والموقف المصري المطالب بتدخل عسكري أميركي للدفاع عن السعودية، ومقابلة وزير خارجية العراق السيد سعدون حمادي مع ماسكي (التي

اعتبرتها الولايات المتحدة أول مقابلة رسمية ذات مستوى عال بين البلدين منذ سنة ١٩٦٧)[٧٦].

ولكن يبدو ان الولايات المتحدة قد وضعت، مؤخراً، مرة أخرى في موقف حرج، عندما طالبت المملكة العربية السعودية بشراء معدات اضافية (طائرات ف – ١٥)، لتحسين امكانياتها الدفاعية، وكانت الرياض اشترت هذه الطائرات سنة ١٩٧٨، ومن المفروض أن تستلمها في أواخر العام القادم. هذا بالاضافة إلى طلبها شراء الرادارات الطائرة التي كانت الولايات المتحدة قد أرسلتها إليها. وبالرغم من ان كارتر كان قد لمح سابقا الى إمكانية الموافقة على طلب السعودية بقطع اضافية للطائرات المحاربة، مقابل استخدام الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في السعودية، إلا أنه احرج في هذه المرة لأن هذا الطلب جاء في حمأة معركته الانتخابية، وذلك بسبب معارضة اللوبي الصهيوني لبيع السعودية أي أسلحة متطورة من جهة؛ ومن جهة أخرى، بسبب معارضة إيران التي وضعت عملية سحب الرادارات من السعوديين كشرط أساسي لاطلاق سراح الرهائن[٧٧].

ب – موافقة الحلفاء الغربيين على الاستراتيجية الاميركية

اتفقت معظم الأوساط الأميركية على أن احدى النتائج الايجابية للحرب العراقية – الايرانية، هي انها قد دفعت بالحلفاء الغربيين الى الموافقة على المخططات الأميركية، المبنية على أساس ضرورة التدخل الغربي في منطقة الخليج، في حال تهديد إمدادات النفط من هذه المنطقة[٧٨].

فمنذ اندلاع الحرب، بدأت المشاورات المشتركة بين الحلفاء لوضع خطط لمواجهة عدة احتمالات عسكرية في منطقة الخليج، خاصة إمكانية إغلاق مضيق هرمز. وقد دفع اعتماد أوروبا على نفط هذه المنطقة باتجاه موافقتها على الخطط الأميركية. ففي أول أيام الحرب بدأ النقاش بين الحلفاء حول إمكانية انشاء «قوة عمل مشتركة»، في حال اغلاق الخليج. وكان كارتر يضغط عليهم بهذا الاتجاه، مما دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى إصدار بيان عن «الأهمية الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي التي تحتلها حرية الملاحة في الخليج والتي من الضروري أن لا تكون مهددة»، (٤٥٪ مما تحتاجه أوروبا من النفط يأتي من الخليج: ٦٠٪ من احتياج فرنسا و٢٠٪ من احتياج اليابان وما بين ١١ و١٣٪ من احتياج الولايات المتحدة)[٧٩].

وكانت الدول المرشحة لتشكيل قوة بحرية مشتركة في الخليج هي: فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، التي لديها أساطيل في البحر الأبيض المتوسط[٨٠].

ثم مع استمرار المشاورات، أصبح واضحا ان الحلفاء الغربيين تخلّوا عن فكرة انشاء قوة مشتركة رسمياً، ولكنهم طوّروا شبكة علاقات معقدة غير رسمية بينهم وبين بعض دول المنطقة. وقد أدت المشاورات المشتركة الى زيادة عدد القطع البحرية الحربية في المحيط الهندي، حتى أصبح عددها ٦٠ قطعة (فرنسية وبريطانية وأميركية واسترالية)، تستخدم اذا أصبح من الضروري حماية امدادات النفط، ولكن بدون تشكيل

قيادة عسكرية موحدة؛ وكما قال أحد الخبراء الأميركيين في مسائل الحلف الأطلسي: «للمرة الأولى نتحدث قليلا ولكن نعرض عضلاتنا»[٨١].

كما صرحت وزارة الدفاع الفرنسية عن وجود مشاورات تقنية بين أساطيل الدول المختلفة، ولكنها أضافت أن المشاورات تتعلق بمعلومات حول حركة سير البواخر وتطوير خطط لمواجهة أي أزمة قادمة، وانها تأخذ طابع مشاورات ثنائية (بين فرنسا والولايات المتحدة، مثلا، أو بين بريطانيا والولايات المتحدة)، وان ليس هناك نمط تنسيق دائم على المستوى السياسي، بهدف انشاء قوة طوارىء بحرية، للعمل في هذه المنطقة، على نفس شكل قوات الطوارىء، الخاصة بالحلف الأطلسي[٨٢]. أما وجهة النظر الأميركية فكانت تدفع، باستمرار، باتجاه تشكيل قوة طوارىء دولية دائمة، خاصة بهذه المنطقة.

ومهما كان شكل التنسيق بين الحلفاء، فان الولايات المتحدة اعتبرته نصراً لاستراتجيتها. وقد علق أحد الخبراء من ألمانيا الغربية، حول الحرب العراقية – الايرانية، معتبرا انها «حالة كلاسيكية تبين مدى حدود النفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط». ورأى أحد العاملين في المؤسسة الملكية (بريطانيا)، «أن الحرب قد تقنع الأوروبيين بضرورة مشاركتهم للولايات المتحدة في عمليات رمزية لاثبات قدرتهم العسكرية[٨٣].

إلا أن الموقف الفرنسي قد تبلور في الأسبوع الخامس من الحرب، لصالح الموقف العراقي (وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية بين البلدين)، مما دفع الولايات المتحدة لاتهام فرنسا والاتحاد السوفياتي باعطائهما أسلحة للجهات المتحاربة[٨٤]. وقد صرح أحد المسؤولين الفرنسيين، «ان العراق يبقى أفضل رهان للاستقرار في الشرق الأوسط، ومن الواضح انه سيتمكن من القيام بعملية إعادة البناء بسرعة أكبر من إيران عند انتهاء الحرب»[٨٥]. ومن الصعب التنبؤ في الوقت الحاضر حول تأثير الموقف الفرنسي على «وحدة الحلفاء» التي تعمل الولايات المتحدة من أجلها.

خاتمـــة

من الصعب تقييم نتائج الحرب على مجرى السياسة الأميركية بشكل عام في الوقت الحاضر، حيث انها لم تنته بعد، كما أن من الصعب التنبؤ حول مواقف كارتر في الشهرين القادمين، قبل تخليه عن الحكم واستلام الرئيس الجديد رونالد ريغان للادارة الأميركية. ولكن يمكننا طرح بعض التساؤلات المبسطة: هل سيحافظ ريغان على استمرارية «مبدأ كارتر» الذي بدأ يكتمل في الفترة الأخيرة، بغض النظر عن المنطق الطموح والمعقد والمتناقض ظاهريا، الذي سير نشأة هذا المبدأ؟ أو هل سيحاول ريغان القضاء على «مبدأ كارتر» كما حاول كارتر القضاء على «مبدأ نيكسون» والتخلص من «عقدة فيتنام»، منذ استلامه الادارة في سنة ١٩٧٦؟ وهل سيعود ريغان الى منطق الاعتماد على «شرطي محلي» للقيام بالمهام المطلوبة في منطقة الخليج، أو هل سيستمر على مبدأ «الزعامة» العسكرية المباشرة، على أساس منطق زبيغنيو بريجنسكي، أو ربما سيدفع ريغان هذا المنطق الى حده الأقصى مما سيؤدي إلى إنزال عسكري للقوات الأميركية على شكل الحرب الفيتنامية؟

قد يكون بعض معاوني ريغان، الذين ينتمون بأكثريتهم الى الحزب الجمهوري والذين كان قد انتمى بعضهم الى إدارة نيكسون، أقرب الى منطق هذا الاخير من قربهم الى منطق كارتر. ولكن الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١، بعد هزيمتها الايرانية، مختلفة عن الولايات المتحدة الاميركية في أوائل السبعينات بعد هزيمتها الفيتنامية، فبينما جاء كارتر الى الحكم في فترة كان الاميركيون فيها يعانون من عقدة فيتنام ويرفضون المغامرات العسكرية في الخارج، يأتي ريغان الى الحكم في فترة يسيطر فيها منطق استخدام القوة العسكرية على السياسة الأميركية، وتشهد عودة الجناح الأكثر رجعية في الولايات المتحدة الى الحكم.

وستنتهي قريبا فترة تجارب كارتر وبريجنسكي على المنطقة العربية، فاتحة المجال أمام إدارة ريغان للقيام بتجاربها ، وبينما يصعب التنبؤ بشكل هذه التجارب، يظل من الممكن القول بأنها ستكون أكثر وضوحا، وإن كانت أكثر عدوانية. فقد بدأ رونالد ريغان عهده بالتعبير عن الدعم المطلق لاسرائيل، وباعتباره منظمة التحرير منظمة «إرهابية»، وانتقاده لكارتر لأنه اتبع سياسة التخلي عن الأصدقاء. وعبر ريغان خلال معركته الانتخابية عن تفضيله لتايوان على الصين الشعبية، مبيناً استعداده للعودة الى الخلف، معارضا مجرى التاريخ بدلاً من التأقلم معه، لصالح «الوجه الجديد» للامبريالية، كما كان الحال في عهد كارتر – بريجنسكي.

---

(١) أنظر نهى تادرس، «السياسة الخارجية الاميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٢، أيار (مايو) ١٩٨٠.

(٢) *U. S. News & World Report*, «Brzezinski On Foreign Policy», 16/4/1979, p. 49.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) *Le Figaro*, «Carter tend la main au Vainqueur», 13/2/1979.

(٥) Paul Balta, «Bagdad denonce une» alliance objective «entre Washington et Teheran», *Le Monde*, 19/10/1980; «Baghdad Warns against Arming Iran», *International Herald Tribune*, October 1980.

(٦) *«Access to Oil-The United States Relationship with Saudi Arabia and Iran»*. Staff Study, Senate Committee on Energy and Natural Resources, December 1977.

(٧) *U. S. News & Report*, «Iran: Carter's Biggest Crisis», 15/1/1979.

(٨) *Time*, «Searching for the Right Response: A Panel of Experts tries to Redefine U. S. Policy in the Crescent of Crisis», 12/3/1979.

(٩) أنظر نهى تادرس، «مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الاميركي في منطقة الخليج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٤، تموز (يوليو) ١٩٨٠.

(١٠) *International Herld Tribune*, «Brown in to Shore U. S. Image», 7/2/1979.

(١١) *International Herald Tribune*, «U.S. Turk Military Talks Include Cooperation Aid», 13/2/1979.

(١٢) Collins John & Mark Clyde, *Petroleum Imports From the Persian Gulf: Use of U. S. Armed Force to Ensure Supplies*, Issue Brief No. IB79046, The Library of Congress, Congressional Research Service, 18/9/1979.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) *The Economist*, «Brown Study», 24/2/1979.

(١٦) *International Herald Tribune*, «Risks, Policy Aims Weighed: U. S. controversy over Mideast Arms Sales Widens», 9/3/1979.

(١٧) Ibid.

(١٨) *International Herald Tribune*, «Saudi

Arabia, Jordan Hostile: U. S. appears to fail in pact support Bid», 19/3/1979.
(١٩) *International Herald Tribune*, «Carter Envoy Trying to win Saudi Support», 17/3/1979.
(٢٠) *«International Herald Tribune,»* 19/3/1979, Op. cit.
(٢١) *International Herald Tribune*, «Brzezinski is» Reassured «by Midest Mission», 21/3/1979.
(٢٢) *International Herald Tribune*, «Carter Renews Plea to P. L. O. for Support», 24/3/1979.
(٢٣) *International Herald Tribune*, «Vance Defends Treaty aid to Skeptical House Panel», 1/4/1979.
(٢٤) *New York Times*, «Dollar Diplomacy in Mideast», 16/4/1979.
(٢٥) *Times*, «Clear Difference:: Riyadh & the U. S. at Odds», 28/5/1979.
(٢٦) *International Herald Tribune*, «Pentagon Aide Says Saudi Links Strong 8/6/1979.
(٢٧) **المصدر نفسه.**
(٢٨) *U. S. News & World Report*, «Interview With Harold Brown:- U. S. Power and Mideast Oil» 30/7/1979.
(٢٩) Claudia Wright, «Iraq: a new power in the Middle East», *Foreign Affairs*, Winter 1979, 80. pp.257-277.
(٣٠) Fred Halliday, «Playing the Iraqi Card» *The Nation*, July 19-26, 1980. pp. 77-79.
(٣١) السفير، «الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية: كوانت: سنتحسن علاقاتنا مع العراق وعلينا زيادة عدد حلفائنا»، ١٩/١١/١٩٧٩.
(٣٢) النهار، «واشنطن تقترح على دول المنطقة إقامة حلف ضد السوفيات يشمل ليبيا والعراق وآخرين»، ١٩/١/١٩٨٠.
(٣٣) القبس، «بريجنسكي: نؤيد الاستقرار في الخليج»، ١٨/٤/١٩٨٠.
(٣٤) Paul Balta, «Les Parodoxes du Conflit», *Le Monde*, 3/10/1980.
(٣٥) *Le Matin*, «Israel s'interroge sur le Jeu Americain», 24/9/1980.
(٣٦) **المصدر نفسه.**
(٣٧) **السفير**، «كارتر: قوات التدخل لن تتدخل لأن ذلك سيؤدي لتفاقم الموقف»، ٢٤/٩/١٩٨٠.
(٣٨) النهار، «كارتر يؤكد ان لا تدخلا أميركيا ويشدد على حرية الملاحة في الخليج»، ٢٥/٩/١٩٨٠.
(٣٩) **المصدر نفسه.**
(٤٠) **السفير**، «٤٠ طائرات رادار أميركية في السعودية بناءً لطلب الرياض لحماية ابار النفط وخشية امتداد الحرب إلى بلدان أخرى»، ١/١٠/١٩٨٠.
(٤١) **المصدر نفسه.**
(٤٢) **المصدر نفسه.**
(٤٣) **المصدر نفسه.**
(٤٤) *U. S. News & World Report*, «What Happened to Iran's Vaunted Military Machine», 6/15/1980, p. 26.
(٤٥) النهار، «العراق دعا إلى وقف النار من جانب واحد وإيران ترفض قرار مجلس الامن»، ٢٥/١٠/١٩٨٠.
(٤٦) *The Financial Times*, «A War No One Can Win,», 1/10/1980.
(٤٧) Phillip Geyelin, «Power and Influence of Iraq is Tested», *International Herald Tribune*, 1/10/1980.
(٤٨) *The Times*, «Puzzling Readiness to Continue War», 1/10/1980.
(٤٩) «IraqiTactiesseem to Underrate Iran», *International Herald Tribune*, 3/10/1980.
(٥٠) السفير، «موسكو وواشنطن تتبادلان التحذير من التدخل في الخليج»، ٢/١٠/١٩٨٠.
(٥١) النهار، «المعارك منعت باخرتين سوفياتيتين من إيصال أسلحة إلى العراق: أميركا تعزز وجودها في الخليج»، ٣/١٠/١٩٨٠.
(٥٢) **المصدر نفسه.**
(٥٣) السفير، «واشنطن: قوات التدخل جاهزة للحرب لكن نقل معداتها يستغرق أسابيع»، ٣/١٠/١٩٨٠.
(٥٤) السفير، «حرب العراق وإيران: واشنطن تنصح الحرب بعدم مساعدة العراق»، ٤/١٠/١٩٨٠.
(٥٥) النهار، «القاهرة: جونز بحث مع مبارك في زيادة التعاون العسكري ٤/١٠/١٩٨٠.
(٥٦) السفير، ٤/١٠/١٩٨٠، مصدر سبق ذكره.
(٥٧) **المصدر نفسه.**
(٥٨) النهار، «كريستوفر يحذر العراق من الاستيلاء على خوزستان»، ٨/١٠/١٩٨٠.
(٥٩) **المصدر نفسه.**

(٦٠) السفير، «تحليل عسكري أميركي: إيران ستتحول إلى حرب العصابات وهناك مشاكل وراء عدم ظهور صواريخها»، ٨/١٠/١٩٨٠.

(٦١) السفير، «واشنطن: التقدم البطيء في الحرب يشير إلى أن أيا من البلدين لا يستطيع تأدية دور شرطي الخليج»، ٩/١٠/١٩٨٠.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) *International Herald Tribune*, «U. S. Umbrella for Gulf Gaining Approval», 15/10/1980.

(٦٥) النهار، كارتر: نعارض أي تلكيت لايران وندعو فوراً إلى وقف النار»، ١٦/١٠/١٩٨٠.

(٦٦) *International Herald Tribune*, «Carter Brzezinski send Conciliatory Signals to Tehran», 17/10/1980.

(٦٧) *International Herald Tribune*, «Muskie Reassures Iran on Neutrality of U. S.», 29/10/1980.

(٦٨) *International Herald Tribune*, «Carter, Muskie Stress Need of a United Iran», 21/10/1980.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) *International Herald Tribune*, «U. S. Aide Warns U. N. of Breakup of Iran», 25-26/10/1980.

(٧١) «U. S. Hints Arms Aid if Captives are Freed», Ibid.

(٧٢) *International Herald Tribune*, «U. S. has Told it will send Arms when Hostages are Free», 31/10/1980.

(٧٣) *International Herald Tribune*, 15/10/1980, Op. Cit.

(٧٤) *Financial Times*, «How the White House is Winning friends in the gulf», 22/10/1980.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) *U. S. News and World Report*, «Mideast Cauldron», 13/10/1980.

(٧٧) *The Guardian*, «Saudi Request for Spy Planes may Embarass the U. S.», 23/10/1980.

(٧٨) أنظر نهى تادرس، «التواجد العسكري الاميركي في البحر الابيض المتوسط»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠.

(٧٩) *International Herald Tribune*, «West weighing Gulf Naval Force to Prevent Oil Strait Blockade», 26/9/1980.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) *International Herald Tribune*, «Allies Using Quiet links in Gulf War», 21/10/1980.

(٨٢) *Le Monde*, «Des Consultations Techniques ont eu lieu entre marines alliées pour la securite du trafic petrolier», 22/10/1980.

(٨٣) *Newsweek*, «The Allies Close Ranks», 10/11/1980.

(٨٤) النهار، «فرنسا تسلم العراق أسلحة كان أوصى عليها على رغم الحرب»، ١٧/١٠/١٩٨٠.

(٨٥) *Newsweek*, 10/11/1980, Op. Cit.

حنـــر شاهين

المواجهة الإسرائيلية ـ العربية الأولى (١٩٤٨) وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني

قرار التقسيم وإمكانات الرفض الفلسطينية

كان قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي نص على تقسيم الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني إلى «دولتين يهودية وعربية، فاتحة مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين. والجدير بالذكر، أنه بموجب هذا القرار – الذي أيّدته ٣٣ دولة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي؛ وعارضته ١٣ دولة، بينها ست دول عربية؛ وامتنعت عن التصويت عليه عشر دول بينها بريطانيا – خصص للدولة اليهودية نحو ٥٥٪ من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، كان من المفروض أن تبلغ نسبة السكان العرب فيها، ٤٥٪ من مجموع سكانها.

قبلت القيادة الصهيونية بقرار التقسيم، معتبرة إياه تتويجاً لجهودها وسعيها نحو إقامة دولة صهيونية في فلسطين، واعترافاً دولياً بحقها في إقامة هذه الدولة. فقرار التقسيم، كان يحمل بين طياته «إمكانية حقيقية وحيدة لاستقلال يهودي... والجمعية العامة لم تستطع أن تقرر خلافاً لذلك. لقد اضطرت للاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وإلى احترام تصريح بلفور، الذي كان أساس الانتداب البريطاني في [فلسطين]؛ ثم اضطرت لأن تأخذ بعين الاعتبار النكبة التي حلّت بيهود أوروبا، ومكانة اليهود العالية ومساهمتهم في الحياة الاقتصادية بعد الحرب؛ والتناقض في المصالح بين الدول الكبرى فيما يتعلق باستمرار حكم بريطانيا في [فلسطين] وإدراك الخطر المتوقع للأقلية اليهودية إذا حُكم عليها العيش في دولة عربية في [فلسطين]»[1]. لهذه الأمور مجتمعة قررت الوكالة اليهودية قبول مشروع التقسيم، حيث أصدر دافيد بن – غوريون، وهو آنذاك رئيس الوكالة، بيانا باسم إدارتها، ذكر فيه أن «قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولة الشعب اليهودي ذات السيادة في جزء من وطنه القديم هو مشروع يتسم بالعدالة التاريخية، ويكفر، جزئياً على الأقل، عن الظلم الذي لم يسبق له

مثيل، الذي لحق بشعب إسرائيل في جيلنا وفي الأجيال السابقة، منذ أكثر من ١٨٠٠ سنة. انه نصر أخلاقي كبير لفكرة الامم المتحدة، فكرة التعاون الدولي من أجل تقوية السلام والعدل والمساواة في العالم».

ويضيف بن – غوريون في بيانه: «والشعب اليهودي الذي لم يستسلم في تاريخه، حتى في أحلك الساعات، ولم يفقد مرة ثقته بنفسه وبالضمير الانساني، لن يضيع، في هذه الساعة العظيمة، الفرصة التاريخية التي منحت له والمسؤولية التي ألقيت على كاهله. ودولة اليهود المتجددة، ستأخذ مكانها باحترام في الأمم المتحدة كعنصر سلام وازدهار وتقدم في البلاد المقدسة، في الشرق الأدنى والعالم كله»[٢].

والجدير بالذكر، أن الوكالة اليهودية كانت قد قدّمت إلى لجنة التحقيق الخاصة التي أوفدتها الأمم المتحدة في فلسطين في أيار (مايو) ١٩٤٧، اقتراحا حول تقسيم فلسطين يضمن الحد الأقصى من مساحتها للدولة اليهودية، مع وجود حد أدنى من السكان العرب فيها. وتضمّن هذا الاقتراح، كذلك، جعل يافا مدينة بحرية للدولة العربية، إنما دون ممر يوصل إليها، ثم وضع القدس تحت إشراف دولي مع السماح لسكان الدولة اليهودية بالوصول اليها من الشرق[٣]. ورغم عدم التطابق بين هذا الاقتراح وبين مشروع التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة، فقد قبلت الوكالة اليهودية بهذا المشروع، معتبرة إياه بمثابة انتصار لجهودها المتواصلة منذ مؤتمر بلتيمور الذي عقد في أيار (مايو) ١٩٤٢، من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وقد رفض الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم بصورة مطلقة، معلنين عدم موافقتهم على تقسيم فلسطين، وعن تمسكهم باقامة دولة عربية مستقلة بعد انتهاء الانتداب. وفي الوقت الذي كان اليهود فيه يرقصون ويهلّلون لهذا القرار في شوارع تل – أبيب، كانت المظاهرات والاضرابات هذه تجتاح فلسطين والمدن العربية الكبرى في مصر وسوريا ولبنان وشرقي الأردن. وبينما كان المفتي الحاج أمين الحسيني يدعو العرب إلى نصرة الفلسطينيين ومساعدتهم، كان ممثلو الدول العربية، الذين اجتمعوا في القاهرة يوم ١٩٤٧/١٢/٨، يتخذون القرارات العسكرية والسياسية المناسبة لإفشال قرار التقسيم، واللازمة للعمل على أن تكون فلسطين «عربية مستقلة وموحدة». وفي هذا الاجتماع، تم، أيضاً، تحديد كميات الاسلحة وعدد المتطوعين من الدول العربية الواجب إرسالها إلى فلسطين، وتم كذلك تعيين اللواء اسماعيل صفوت، من العراق، قائداً أعلى للقوات المحاربة المؤلفة من الفلسطينيين والمتطوعين العرب، الذين كانوا يشكلون جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي.

والجدير بالذكر أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون، حتى قبل صدور قرار التقسيم، أن لا أمل لهم لتأسيس كيانهم في فلسطين، أمام الرفض العربي الشامل، سوى استخدام القوة. وعلى هذا الاساس بدأوا يعدّون أنفسهم لتنفيذ قرار التقسيم بالقوة، وساعدهم، في تخطيطهم هذا، الموقف البريطاني المتذبذب الذي برز قبيل الرحيل النهائي عن فلسطين، ثم الثغرات التي بدأت تظهر في الصف العربي رغم مظاهر وحدة الكلمة،

ومراهنتهم على الانعكاسات السلبية التي كان يمكن أن تحدثها هذه الثغرات على قدرة الصمود الفلسطيني فيما بعد. فالملك عبدالله الذي كان يسعى، منذ ظهور فكرة تقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧، إلى توسيع منطقة نفوذه وبسطها على أجزاء من فلسطين، إن لم يكن عليها كلها، رأى أن الظروف السياسية التي استجدّت إثر صدور قرار التقسيم، مؤاتية لتنفيذ مشروعه هذا، بمساندة من بريطانيا، باعتباره أحد حلفائها في المنطقة. وعملياً، كان الملك عبدالله يسعى، بعد قبوله لقرار التقسيم وموافقته على قيام الدولة اليهودية، نحو الوصول إلى اتفاق مع اليهود، بشرط أن يتم ضم الجزء المخصص للدولة العربية في القرار، إلى مملكته. وتنفيذاً لمشروعه هذا، بدأ الملك اتصالاته السرية مع الزعماء الصهيونيين حتى قبل صدور قرار التقسيم بنحو أسبوعين؛ حيث التقى مندوبة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية غولدة مايرسون (مئير)، في مستعمرة نهرايم في فلسطين، بحضور الياهو ساسون وعزرا دانين، وهما من «المستعربين» العاملين في تلك الدائرة. وفي هذا اللقاء، «أعرب الملك عن رغبته في ضم الجزء المخصص للعرب [من فلسطين] في مشروع التقسيم، وفي إقامة علاقات صداقة وسلام مع الدولة اليهودية. وقد استخف بشدة بمقدرة باقي الدول العربية، ولم يعلق أية أهمية على تهديداتها. مقابل ذلك كان واثقاً من قدرة الجيش الأردني ومن تأييد البريطانيين السياسي له»[٤]. وقد كان مشروع الملك عبدالله هذا، أحد العوامل الهامة في فشل المخطط العسكري الذي وضعته الجيوش العربية قبيل تدخلها في فلسطين في حرب ١٩٤٨، وفي إحباط الهدف السياسي لهذا التدخل؛ وذلك بسبب عدم التعاون الذي أظهره الجيش الاردني، أقوى الجيوش العربية وأكثرها تدريباً وتسليحاً في ذلك الحين. ففي بداية شهر أيار (مايو) ١٩٤٨، رفض الملك عبدالله إشراك الجيش الأردني في الخطة الاستراتيجية التي وضعها رؤساء أركان الجيوش العربية في دمشق، بخصوص التدخل في فلسطين، وفضل توجيه جيشه إلى المركز الجبلي المأهول بالعرب، بهدف السيطرة على المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم ومنع الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم سياسيا ليسهل ضمهم إلى مملكته فيما بعد.

لقد أثر قرار منح الاستقلال السياسي للفلسطينيين الذي اتخذه وباشر بتنفيذه الملك عبدالله، بتأييد من الحكومة العراقية، التي كانت تسعى إلى إقامة اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن[*][٥]، على الموقف العربي من الفلسطينيين في الجامعة العربية، خصوصا بعد صدور قرار التقسيم. فقد قوي مسار التدخل في شؤون فلسطين، وهو المسار الذي بدأ على أي حال منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بلودان في سوريا، وإقراره إنشاء «لجنة دائمة» للاهتمام بمشكلة فلسطين، تتمثل فيها جميع الدول العربية، وتعيينه هيئة عربية عليا لسكان فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني. وبات واضحا، خلال تلك

* في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢، قدم رئيس حكومة العراق، نوري السعيد، مذكرة الى بريطانيا بخصوص تشكيل اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يخضع للقيادة العراقية اي التاج.

الفترة، أي بعد صدور قرار التقسيم، أن الفلسطينيين لم يعودوا وحدهم أصحاب القرار فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي، وحتى في نضالهم العسكري، وأن ما يجري فعلاً هو مصادرة هذا القرار كلياً لحساب مصالح بعض الدول العربية، خصوصا القوية منها. وتمثّل هذا الامر، فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، بالقرارات التي كانت تصدر عن الجامعة العربية في اجتماعاتها المتلاحقة. وكان من أهم هذه القرارات تلك التي اتخذت في اجتماعات رؤساء الدول العربية التي عقدت في القاهرة بين ٨ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، المذكورة سابقا، والتي نصت على تشكيل جيش من المتطوعين خاضع لسلطة الجامعة العربية. وتلا هذه القرارات قرارات مجلس الجامعة العربية الذي عقد اجتماعاته في القاهرة ما بين ٧ و١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨، المتعلقة باعادة تنظيم القيادة العليا للقوات المحاربة في فلسطين، وبإقرار مبدأ تدخل الجيوش العربية في هذه الحرب. وأخيرا قرارات اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية التي اتخذت في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، المتعلقة بدخول الجيوش العربية النظامية لفلسطين حال انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨.

وهنا، لا بد أن نتساءل، عن موقف الفلسطينيين أنفسهم خلال هذه المرحلة. هل كانوا موافقين على جميع هذه القرارات، أم إنهم كانوا منجرين وراء السياسة العربية رغما عنهم؟.

كانت هنالك تناقضات عديدة بين إدارة الهيئة العربية العليا لفلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني وبين مضمون قرارات الجامعة العربية، خصوصا وانها لم تخصص الدور الملائم للمقاتلين الفلسطينيين في خطة العمل العسكرية التي أقرها رؤساء الأركان العرب فيما بعد. فالمفتي، كان يسعى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لذلك رأى أن الدفاع عن فلسطين قضية تخص سكانها. وكان يرغب في إقامة قوة عسكرية كبيرة من الفلسطينيين، بمساعدة الجامعة العربية ودولها، ولم يمانع في انضمام متطوعين إليها من باقي الدول العربية، شريطة أن يقتصر دورهم على مساعدة سكان فلسطين. ورأى أنه من الطبيعي أن يتسلم هو ورفاقه قيادة الحرب، وإدارة السياسة العربية في فلسطين بصفته وإياهم زعماء البلد والممثلين الوحيدين لسكانها. وانطلاقا من هذا الموقف، تقدمت الهيئة العربية العليا إلى مجلس الجامعة العربية، خلال اجتماعاته التي عقدها في شباط (فبراير) ١٩٤٨، بجملة اقتراحات تنص على تعيين مندوب لعرب فلسطين في القيادة العامة ، للاهتمام بالقضايا السياسية والمدنية للفلسطينيين، وعلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالوضع في فلسطين حال رحيل الجيش البريطاني، أو حتى قبل ذلك، وتسليم مسؤولية إدارة المناطق التي يخليها الجيش إلى لجان قومية محلية. كذلك طلبت الهيئة الحصول على قرض لتمويل نشاط المؤسسات الادارية ودفع تعويضات لمتضرري الحرب. إلا أن ضعف القيادة الفلسطينية، خلال تلك الفترة، حال دون تبدل هذه المقترحات، فقد رفضت جميعها، جملة وتفصيلاً، بحجة أن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى الصعوبات التي كانت تعترض طريق الفلسطينيين، وهي الصعوبات التي أدت إلى انهيار الجبهة العربية في فلسطين خلال الحرب، أمام هجمات

القوات الصهيونية حتى قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨.

وقد ازدادت هذه الصعوبات شدة بسبب الموقف المتحيِّز والمانع الذي اتخذته بريطانيا قُبيل رحيلها عن فلسطين. فانسحاب القوات البريطانية التدريجي، الذي بدأ بعد صدور قرار التقسيم وانتهى كليا في منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨، لم يكن يعني انتهاء تدخلها كليا في فلسطين أو تنازلها عن نفوذها هناك. فقد أعدّت بريطانيا نفسها لمواجهة واقع انسحابها هذا بواسطة تقوية المركز الدولي والعربي والداخلي لحاكم شرقي الأردن، الأمير عبدالله، وإعداده لتولي السلطة السياسية المعترف بها على جميع المناطق الفلسطينية. ففي شهر آذار (مارس) ١٩٤٦، منحت بريطانيا استقلالاً رسميا لشرقي الأردن، وحوَّلت الأمير إلى ملك، وربطت نفسها معه باتفاق «أفضلية بريطانيا»، وفق أنموذج الاتفاقات السابقة التي كانت قد عقدتها مع كل من مصر والعراق؛ الأمر الذي مكنها من المحافظة على حقوقها في هذا البلد، كما كانت أيام الانتداب. لذلك بعد صدور قرار التقسيم، ووضوح النية العربية في التدخل في الحرب، قررت بريطانيا مساعدة الملك عبدالله في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين وضمها إليه، كي تسري عليها بنود معاهدة الدفاع القائمة بين الطرفين، أي عودة القواعد البريطانية إلى فلسطين من باب شرقي الأردن، بشروط أسهل وبفاعلية أكبر. ومن هنا، فان الموقف البريطاني كان أيضا واضحا في عدم تمكين سكان فلسطين العرب من الحصول على الاستقلال السياسي وفق مضمون قرار التقسيم. وقد استغلت إسرائيل هذا الموقف البريطاني، لتحييد الجانب الأردني أو لكسبه، وبالتالي لاختراق الجبهة العربية الموحدة ضدها، وهذا ما حدث فعلاً خلال الحرب، بواسطة خروج الجيش الأردني عن الخطة الاستراتيجية العربية، كما سبق وذكرنا.

لم يكن الفلسطينيون في وضع يمكنهم من مجابهة مخطط كهذا، سواء من الناحية العسكرية والتنظيمية أو حتى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فقد كانوا منجرّين وراء السياسة العربية في فلسطين. ورهانهم الوحيد على موقف مصر وسوريا، اللتين كانتا تعارضان مشروع الملك عبدالله، وتؤيدان منح الاستقلال السياسي لسكان فلسطين بعد انتهاء الحرب؛ إن رفض قرار التقسيم من جانب سكان فلسطين، كان يتطلب توفر إمكانات فائقة لديهم لتجسيد هذا الرفض عمليا، أي منع تطبيق القرار كلياً. وبسبب عدم توفر هذه الامكانات، تحولوا إلى ضحية لسياسات ومصالح متناقضة، ووجدت تعبيرا لها في أحداث حرب ١٩٤٨ ونتائجها.

مراحل الحرب

في هذا الواقع السياسي، بدأت أحداث حرب ١٩٤٨ تتلاحق شهرا بعد آخر؛ حيث كان الاضراب الذي أعلنه الفلسطينيون عقب صدور قرار التقسيم، ثم الأحداث الدموية التي تخللته الشرارة الاولى في هذه الحرب. وكي يسهل علينا رصد أهم أحداث هذه الحرب نقسّمها إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى وتبتدىء بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وتنتهي، ببدء المعركة الكبيرة على طريق القدس (معركة القسطل) في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٤٨.

المرحلة الثانية وتستمر من نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وحتى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف أيار (مايو) من السنة نفسها.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ منذ الاعلان عن قيام اسرائيل، ليلة ١٤ — ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وتستمر حتى بداية الهدنة الأولى في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتبدأ منذ الهدنة الأولى وتستمر حتى بداية توقيع اتفاقات الهدنة مع الدول العربية في آذار (مارس) ١٩٤٩.

المرحلة الأولى من القتال

يمكن وصف العمليات العسكرية التي جرت خلال المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨، بأنها كانت عمليات حرب عصابات حقيقية تجري بين العرب واليهود. وقد بدأت هذه المرحلة مع هجوم السكان العرب على المركز التجاري اليهودي في القدس بعد يومين من صدور قرار التقسيم، وتحطيم نحو ٤٠ دكانا فيه وحرقها، وقد أدى هذا الهجوم إلى رحيل اليهود كليا عن الحي[٦]. إثر هذا الهجوم، بدأت الأحداث تتلاحق سريعا، وكان أولها ازدياد التوتر خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، على جبهة يافا؛ حيث اشتدت عمليات إطلاق النار بين مواقع المقاتلين العرب في المدينة، وبين مواقع قوات المنظمات الصهيونية في تل – أبيب، خصوصا بعد الاعتداء الذي نفّذته مجموعة من منظمة الاتسل (الأرغون) ضد حي أبوكبير في السادس من ذلك الشهر، والهجوم الذي قام به العرب على حي هتكفا في تل – أبيب بعد يومين من اعتداء الاتسل. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، قامت وحدات الاتسل بتنفيذ أربع عمليات إرهابية ضد السكان العرب، كان أولها إلقاء قنبلة قرب باب الخليل في القدس، أدت إلى مقتل عشرة من السكان العرب وجرح عشرات آخرين. كذلك فقد تسلل بعض العناصر من هذه المنظمة إلى يافا، وألقوا قنبلة على أحد المقاهي مما أدى إلى مقتل ستة من العرب وجرح الكثيرين. وفي اليوم نفسه، تسلل بعضهم أيضا إلى قرية اليهودية، وقاموا بوضع متفجرات قرب عدد من المنازل، ونفذوا هجوما ضد بلدة الطيرة قرب حيفا أدى إلى مقتل ١٢ عربيا، وفي هجومهم على ياجور قتل أيضا ستة من العرب[٧]. ولم يقتصر تنفيذ الاعتداءات ضد العرب، على منظمتي الاتسل والليمي، وإنما بادرت الهاغناه أيضا إلى القيام بسلسلة من الهجمات الانتقامية ضد القرى والمدن العربية، وفق تعليمات صادرة عن قيادتها. فقد قررت القيادة الصهيونية، خلال هذه المرحلة، تنفيذ ثلاثة أنواع من العمليات ضد السكان العرب يتمثل النوع الأول بضرب خطوط مواصلاتهم؛ ويقضي الثاني بالعمل ضد أهداف صغيرة خصوصا داخل المدن بقصد ضرب المقاتلين العرب وقياداتهم؛ أما الثالث فكان عبارة عن عمليات انتقامية جماعية واسعة «لتأديب» السكان، خصوصا أولئك الذين يساندون المقاتلين[٨]. وعلى هذا

الأساس، فقد وقعت بين كانون الثاني (يناير) ونيسان (ابريل) ١٩٤٨، اعتداءات عدة ضد قرى عربية، وضد أهداف في المدن، وضد المواصلات. وقد شملت العمليات ضد المواصلات تفجير الجسور، وخطوط نقل المياه داخل المناطق العربية في فلسطين، على غرار ما حدث في الجليل الأوسط في آذار (مارس) ١٩٤٨، وعلى الحدود القائمة بين الضفة الغربية وشرقي الأردن أو بين فلسطين وسوريا ولبنان، مثل تفجير جسر الشيخ حسن وجسر المطلة في شباط (فبراير) من تلك السنة. إضافة إلى ذلك فقد نصب اليهود، خلال هذه الفترة، مئات الكمائن والحواجز والألغام على الطرق؛ الأمر الذي أعاق المواصلات العربية في جميع أنحاء فلسطين.

أما الاعتداءات ضد القرى والمدن العربية، فكان الهدف منها خلق جو من الرعب بين السكان العرب؛ وذلك من أجل التخفيف من هجماتهم ضد المستعمرات اليهودية. ومن أبرز هذه الاعتداءات التي نفذتها قوات الهاغناة، في تلك الفترة، الهجوم على الرملة في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، والهجوم على قرية بلد الشيخ قرب حيفا ليلة رأس السنة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها، وهو الهجوم الذي أدى إلى مصرع الكثير من النساء والأولاد. وفي الليلة نفسها، نفذت الهاغناه هجوما فاشلاً ضد قرية سلمه قرب يافا، استطاعت القرية صده رغم الخسائر الكثيرة التي تكبدتها. وقد قامت قوات الهاغناه بمعاودة هذا الهجوم ليلة ١٢ – ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. كذلك نفذت هذه القوات هجمات ضد قرية بير عدس ليلة ٤ – ٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، وضد سعسع في الجليل الأعلى ليلة ١٤ – ١٥ شباط (فبراير)، وضد بلدة عين ماهل قرب الناصرة ليلة ٧ – ٨ شباط (فبراير)، وضد قرية كفركنا قرب الناصرة أيضا ليلة ١٠ – ١١ آذار (مارس).

وأبرز ما لوحظ في هذه الاعتداءات، هو بدء استعمال مدفعية الدنيدكا التي استخدمتها الهاغناه، لأول مرة، في خرب يافا في السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٤٨، وهي المدافع التي تميزت بقوة انفجاراتها المدوية. وقد استغلت القوات الصهيونية الاثر النفسي الذي كانت تتركه أصوات الانفجارات على العرب للدخول إلى حي أبوكبير في يافا، في ١٩٤٨/٣/٣١، ونسف بيوته «مما دفع سكانه إلى هجره نهائيا بعد أن تحول إلى أكوام من الدمار»[٩].

ومن الطبيعي أن السكان العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الاعتداءات، وإنما بادروا إلى شن هجمات أكبر ضد المواقع الصهيونية. وقد نجح المقاتلون العرب، خلال هذه المرحلة (المرحلة الأولى من الحرب) في فرض سيطرتهم على الكثير من طرق المواصلات، وفي عزل أجزاء واسعة من مناطق الاستيطان اليهودية. وأهم المناطق التي تم عزلها: الجليل الأعلى والشرقي، الجليل الغربي، منطقة القدس والنقب. فمنذ بداية الحرب، اضطرت القوات الصهيونية إلى تأمين الاتصال بين منطقة الساحل والقدس، بواسطة طرق فرعية مختلفة. كذلك واجهت هذه القوات مشكلة الاتصال مع الأحياء اليهودية في مدينة القدس التي كانت معزولة، ومع المستوطنات اليهودية خارجها، ومنها نفيه يعقوب وعشرون في الشمال، غوش عتسيون في الجنوب، مار طوف في الغرب وشمال

البحر الميت، وبيت شعرفا وسدوم في الشرق. كذلك فان الطريق الرئيسي بين تل – أبيب وحيفا كان مقطوعة من قبل القرى العربية الواقعة على السفوح الغربية لجبل الكرمل، وفي منطقة الشاطىء الممتدة بموازاته.

إضافة إلى قطع المواصلات، نفذ المقاتلون الفلسطينيون خلال هذه المرحلة، عمليات كثيرة ضد أهداف يهودية في فلسطين، كان من أبرزها الهجوم على حي هتكفا في تل – أبيب يوم ١٩٤٧/١٢/٨، وضرب القافلة المتوجهة إلى غوش عتسيون يوم ١٩٤٧/١٢/١١ الذي أدى إلى قتل عشرة من اليهود. وفي القدس، قام المقاتلون العرب بوضع سيارة متفجرات يوم ١٩٤٨/٢/٢ في شارع هسوليل قرب مبنى جريدة «البالستين بوست». وقد أدى تفجيرها إلى تدمير مبنى الجريدة ومكاتب «شرطة المستوطنات العبرية» في قضاء القدس، وإلى إصابة كثيرين من اليهود. كذلك فجّر العرب يوم ١٩٤٨/٣/١١، سيارة أخرى ملغومة في القدس اليهودية في مبنى الوكالة اليهودية، وقد أدى انفجارها إلى مقتل ١٢ يهوديا، وإلى تهدم المبنى. بعد ذلك بشهر تقريبا، قام المقاتلون العرب بمهاجمة قافلة من السيارات اليهودية المتوجهة إلى هداسا، وإلى مباني الجامعة العربية الواقعة على جبل المكبر. وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل نحو ٧٠ شخصا من اليهود وبينهم أطباء وعلماء وممرضات ومرضى وعمال وحراس[١٠]، وقد جاء هذا الهجوم ردا على عملية دير ياسين، التي نفذت قبله بايام. وفي حيفا، كانت أكبر العمليات التي نفذها العرب، تلك التي أدت إلى مقتل ٣٩ يهوديا في معامل التكرير بالمدينة في ١٩٤٧/١٢/٢٩، كرد على قيام مجموعة من أعضاء الاتسل، في اليوم نفسه، بإلقاء قنبلة على العمال العرب أدت إلى مقتل ستة منهم وإصابة عشرات بجراح.

ومن أبرز العمليات التي نفذها المقاتلون العرب في شمال فلسطين، الهجوم على كيبوتس كفار سولد في ١٩٤٨/١/٩، والهجوم الذي قامت به وحدات من جيش الانقاذ ضد كيبوتس يحيعام الواقع بين ترشيحا ونهاريا، في ١٩٤٨/١/٢٠. وفي تاريخ ٢/٢٨ من السنة نفسها قام المقاتلون العرب بتدمير قافلة متوجهة إلى الكيبوتس، مما أدى إلى مقتل ٤٢ شخصا من مرافقيها.

تعتبر هذه العمليات جزءاً من الجهد العسكري الذي قام الطرفان بتنفيذه، خلال المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨: وقد نفذت جميعها في إطار حرب العصابات، حيث أظهر العرب تفوقا كبيرا نظرا لخبرتهم السابقة في هذا المجال، ولتوفر جميع الامكانات التي تحتاجها حرب كهذه لديهم، خصوصا الطاقة البشرية التي كانت متوفرة جيدا بينهم. وقد حاول العرب، خلال هذه المرحلة، منع تنفيذ قرار التقسيم «بواسطة عزل مستوطنات يهودية عن مراكز استيطانية اخرى، بهدف تقويض الخريطة الاستيطانية اليهودية وهدم الدعامة الصهيونية القائمة عمليا على الاحتفاظ بمستوطنات ومناطق. وقد برهن [العرب] على قدرة قتالية فائقة، إلا أنهم لم يحققوا الحسم بسبب عدم توفر خطة عمل موحدة لديهم. لذلك لم يستطع هؤلاء استغلال ضعف اليشوف اليهودي وقدراته القتالية المحدودة للسيطرة على أحياء يهودية في المدن المختلطة في فلسطين، أو حتى احتلال نقطة يهودية واحدة...

وكان هدف [اليهود] العسكري والسياسي، هو منع حدوث وضع يستطيع به العرب فرض أمور واقعة يمكن أن تؤدي إلى إلغاء قرار التقسيم»[١١]. أي أن التقصير، خلال هذه المرحلة، كان من جانب القيادة الفلسطينية، التي لم تحسن تنظيم النشاط العسكري الفلسطيني وتطويره ضمن الامكانات التي كانت متوفرة آنذاك، من أجل تحقيق أهداف واضحة على الصعيدين السياسي والعسكري. وبالتالي، فقد كانت النتيجة ضياع المجهود الذي بذله المقاتلون الفلسطينيون، ومنح فرصة للقوات الصهيونية لتنظيم صفوفها، وتطوير إمكاناتها، وإعداد الخطط العسكرية لتحقيق أهداف واضحة في المراحل المقبلة من الحرب. وبالرغم من هذا التقصير، فقد كانت بعض النتائج السياسية لهذه المرحلة شبه مرضية خصوصاً على الصعيد الدولي. فقد تراجعت الولايات المتحدة في ١٩/٣/١٩٤٨، عن تأييدها لقرار التقسيم تراجعاً ظهر، فيما بعد، إنه مؤقت، بفعل الضغط الصهيوني عليها، واقترحت حكم وصاية في فلسطين، في الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا تنفذ انسحابها التدريجي من البلاد، وفق قرارها السابق بشأن إنهاء انتدابها في فلسطين. أما على الصعيد العربي، فقد باتت مؤكدة خلال هذه المرحلة، نية الجيوش العربية في الدخول إلى فلسطين فوراً بعد انتهاء انسحاب القوات البريطانية.

في ظل هذه الأوضاع، بدأت القيادة الصهيونية تعد نفسها للمرحلة المقبلة من الحرب، واضعة نصب عينيها تنفيذ قرار التقسيم بالقوة، والاعلان عن قيام اسرائيل بعد انتهاء رحيل الجيش البريطاني. وقد اصطدمت خطتها هذه، بالطبع، بقرار دخول الجيوش العربية إلى فلسطين؛ لذلك نشطت في الاعداد والتخطيط لمواجهة هذا الخطر، وكانت أولى استنتاجاتها تتمثل بمحاولة استباق خط المواجهة بواسطة الاعداد له استراتيجيا وإقليميا وحتى ديموغرافيا. أي خوض المواجهة ضد الجيوش العربية، من موقع القوة سواء فيما يتعلق باستراتيجية الحرب، أو بالمناطق الاقليمية التي ستجري عليها، أو بعواملها الديمغرافية.

المرحلة الثانية من القتال

إقرار «الخطة د» وبدء احتلال المناطق الفلسطينية وطرد سكانها العرب:

تعتبر «الخطة د» التي صادقت عليها قيادة الهاغناه بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٨، أول خطة استراتيجية تقر مبدأ «السيطرة على مناطق الدولة العربية والدفاع عن حدودها» بواسطة اتباع استراتيجية هجومية من أجل احتلال مواقع ومناطق كاملة من المناطق العربية والسيطرة عليها بشكل دائم. وقد انبثقت هذه الخطة من ثلاث خطط سابقة:

١ - «الخطة ب» التي أقرتها قيادة الهاغناه في ١٠/٨/١٩٤٢، وبدأت تنفيذها في بداية ١٩٤٥؛ وهي الخطة المتعلقة بتنظيم الدفاع اليهودي ضد الهجمات العربية. وفي هذه الخطة، نلمس بداية التخطيط الصهيوني لتنفيذ مشروع إقامة الكيان الصهيوني بالقوة بواسطة «الدفاع عن اليشوف اليهودي في البلد، وعن مشروعه الصهيوني أمام كل هجوم عربي محتمل، ومنع أو إحباط حوادث التعرض لليهود وممتلكاتهم في كل مكان، وتأمين الظروف والمتطلبات والوسائل المطلوبة لليشوف اليهودي من أجل تطوير حياته

الاقتصادية والاستقرار في مشروعه القومي في هذا البلد»[١٢]. وبموجب هذه الخطة قسّمت مناطق العمليات العسكرية للقوات الصهيونية، إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: المناطق المحمية، «وتشمل جميع المستوطنات اليهودية وبعض المواقع والقرى العربية أيضاً بحكم الظروف».

ثانياً: المناطق العربية المتاخمة للمناطق الأولى، «كمناطق حماية تكتيكية».

ثالثاً: مناطق العمق العربي، «كمناطق حماية استراتيجية»[١٣].

٢ – «خطة أيار ١٩٤٦»، المكملة «للخطة ب»، وقد تضمنت أربعة أهداف رئيسية:

«أولاً: حماية المراكز الاقتصادية الاساسية من عمليات التخريب.

ثانياً: حماية السكان من أعمال إرهابية ممكنة.

ثالثاً: بذل اهتمام خاص من أجل تقوية النقاط [الاستيطانية] على الحدود والاحياء المنعزلة.

رابعاً: اتباع وسائل لأخذ زمام المبادرة من يد العرب، وصد حوادث التمرد من جانبهم حتى قبل وقوعها»[١٤].

ويلاحظ أن أهم بنود هذه الخطة هو ذلك الذي يتحدث عن «الوسائل المضادة» التي تهدف إلى «ضرب كل جهة، في بداية تطور العمليات [العسكرية] العربية، ... بهدف ردع الفاعلين، ومنع الجماهير العربية من التعاون معهم أو مدهم بالمساعدة». وفي هذا البند نلمس استمرار تبلور سياسة العمليات الانتقامية ضد العرب، كما نفذتها القوات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨، وكما نفذتها اسرائيل بعد قيامها على نطاق واسع. فالحديث، في هذه الخطة، يدور حول تنظيم عمليات انتقامية «غير موجهة دائماً ضد منفذي العمل المعين، وإنما ضد عناصر اخرى فعّالة، أو ضد أولئك الذين يقدمون المساعدة للفاعلين». وهذه العمليات «يجب تنفيذها في العمق العربي بهدف خلق عدم استقرار أمني بين العرب». وكأهداف لها، أشارت الخطة إلى «ضرب القيادة السياسية والمحرضين، ومنفذي العمليات وكل من يأويهم، وضرب الضباط وكبار الموظفين العرب، ثم ضرب المواصلات العربية والمصالح الاقتصادية (كالمياه ومطاحن القمح)! وشن هجمات على قرى وأحياء في المدن ومزارع تستخدم كقواعد للقوات المسلحة العربية، وضرب النوادي والمقاهي والمهرجانات والمؤتمرات وما شابه ذلك»[١٥].

٣ – «خطة يهوشواع» التي وضعتها القيادة الصهيونية في شباط ١٩٤٨، كمحاولة أولى لاستباق خطر المواجهة مع الجيوش العربية. وفي هذه الخطة، نلمس بدء نضج الافكار والمخططات المعادية لدى الصهيونيين، ضد فلسطين ومناطقها. فالخطة تحمل ثلاثة عناوين مرتبطة فيما بينها:

«الأول – يتعلق بوقف غزو الجيوش العربية النظامية من وراء الحدود وتدمير القوات الغازية.

«الثاني – ويقضي بفصل القوات النظامية العربية داخل فلسطين وعزلها.

«الثالث – ينص على مقاومة أعمال الشغب والاضطرابات التي يقوم بها عرب فلسطين وإحباطها».

وتفصيلاً لهذه العناوين، ورد أن العمليات العسكرية يجب أن تشمل التوغل والهجوم داخل مناطق عربية صرفة في فلسطين، على غرار الهجومين اللذين نفذا ضد قريتي سمسم وعين ماهل في الجليل في النصف الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٨[١٦].

إلا إنه سرعان ما تبين للقادة الصهيونيين، بعد مرور وقت قصير، وحتى قبل أن تدخل «خطة يهوشواع» إلى حيِّز التنفيذ، ان هذه الخطة غير كافية من الناحيتين الاستراتيجية والعملياتية لمواجهة الجيوش العربية النظامية. لذلك، باشرت قيادة الأركان العامة في منظمة الهاغناه، بوضع خطة جديدة هي «الخطة د»، اعتبرت مكملة للخطط المذكورة سابقاً، خصوصاً في مجالي مواجهة الجيوش العربية والتصدي لسكان فلسطين.

أي أن «الخطة د» لم تخلق من فراغ، وإنما انبثقت من «الافكار الاستراتيجية» لدى الزعامة الصهيونية حول «الحاجة» إلى احتلال المناطق الفلسطينية، كما عبَّر عنها بن – غوريون في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، بقوله: «ينبغي تجنيد كامل قدرة اليشوف (الاقتصادية، التقنية، العلمية والعسكرية) من أجل صد هجوم [سكان فلسطين والجيوش العربية]، ومن أجل الحفاظ على المستوطنات، واحتلال البلد كله أو جزئه الاكبر، والاحتفاظ بالمناطق المحتلة حتى التوصل إلى اتفاق سياسي رسمي»[١٧]. وقد استغلت القيادة الصهيونية وضع المستوطنات اليهودية الواقعة خارج المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، كذريعة لاقرار المضمون التوسعي في «الخطة د»، في شقيه الاقليمي والسكاني. فالمضمون الاقليمي في هذه الخطة، يثبت عدم رضى القيادة الصيونية عن حدود قرار التقسيم رغم موافقتها عليه. وقد انعكس ذلك جيداً، فيما بعد، أيضاً، في وثيقة الاستقلال التي تركت بها حدود اسرائيل مفتوحة أمام التغييرات الاقليمية. كذلك يثبت المضمون السكاني في «الخطة د» عدم رضى القيادة الصهيونية عن النسبة العالية للسكان العرب، التي كان من المفروض ان تسكن الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. لذلك كان قرار احتلال الأرض وطرد سكانها، كما ورد بوضوح في بنود «الخطة د» أمرين لهما الأهمية نفسها، وهو ما تم تنفيذه فعلاً خلال المرحلة الثانية من الحرب، أي منذ معركة القسطل في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وحتى دخول الجيوش العربية في منتصف أيار (مايو) من السنة نفسها، كما سبق وذكرنا.

كان الهدف الأول الذي ورد في نص وثيقة «الخطة د» هو «السيطرة على مناطق الدولة العبرية والدفاع عن حدودها، وعن التجمعات الاستيطانية والسكانية خارج حدودها [أي حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم]، أمام عدو نظامي وشبه نظامي وصغير، يعمل من خارج حدود الدولة أو من قواعد داخلها»[١٨]. وكان من أهداف الخطة كذلك «تأمين حرية الحركة، سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية الاقتصادية، داخل منطقة الدولة، وفي المراكز اليهودية خارجها – بواسطة الاحتلال والاحتفاظ بمواقع

رئيسية في عدد من طرق المواصلات الرئيسية. [و] منع العدو من استخدام قواعد متقدمة في مناطقه، يسهل عليه الهجوم منها - بواسطة احتلالها والاحتفاظ بها. وفرض ضغط إقتصادي على العدو بهدف إلزامه على وقف العمليات في مناطق معينة في البلد - بواسطة فرض الحصار على بعض مدنه.ثم شل قدرة العدو [العرب] عن القيام بعمليات صغيرة - بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة تابعة لهم، في المناطق القروية وفي المدن، داخل حدود الدولة [العبرية] . [واخيرا] السيطرة على الخدمات الحكومية وأملاكها، داخل الدولة، وتأمين تشغيل الخدمات العامة الضرورية بشكل ناجح وانطلاقا من هذه الأهداف، جاء تحديد المهام المنبثقة عن «الخطة د» واضحا وصريحاً وفق البنود التالية:

أولاً: تعزيز نظام الدفاع الدائم في المناطق ... واقفال طرق التقدم الرئيسية للعرب، من مناطقهم إلى مناطق الدولة [اليهودية]، بواسطة عمليات [عسكرية] وترتيبات ملائمة.

ثانيا: تثبيت نظام الدفاع بواسطة السيطرة على محطات الشرطة، وعلى الخدمات الحكومية، وتأمين طرق المواصلات الفرعية، ثم تنفيذ عمليات ضد القرى العربية الواقعة داخل أو قرب [المناطق اليهودية]، بهدف منع استخدامها كقواعد للقوات المسلحة العربية.وتتمثل هذه العمليات في «تدمير قرى (حرق، تفجير ونسف الخرب) خصوصا تلك التي ليس في امكان [القوات الصهيونية] السيطرة عليها بشكل دائم. [أو] محاصرة القرية وإجراء تفتيش داخلها. وفي حال إبداء أية مقاومة يجب تدمير القوة المقاومة وطرد السكان خارج حدود الدولة.

ثالثا: التمركز في المدن الكبيرة بعد السيطرة على الأحياء العربية داخلها.

رابعا: السيطرة على طرق المواصلات الرئيسية في البلد.

خامسا: فرض الحصار على بعض المدن العربية.

سادسا: السيطرة على مواقع متقدمة للقوات العربية.

سابعا: تنفيذ عمليات هجوم مضادة، داخل وخارج حدود البلد[٢٠].

وقد ورد شرح مفصل لهذه المهام في «وثيقة العمليات الشاملة»[٢١] التي سلّمت إلى قادة ألوية القوات الصهيونية، والتي اتضح منها أنه جرى تركيز النشاطات العملياتية المنبثقة عن «الخطة د» في ثماني مراحل تتطور وتتبدل المهام في إطار كل منها، بواسطة الإنتقال من العمل الدفاعي البحت إلى العمل الهجومي الذي يخدم أهداف الخطة ويؤدي إلى تحقيقها بصورة تدريجية، وفق التسلسل الآتي:

أولاً: تحسين النظام الدفاعي الدائم بواسطة تحصين المستوطنات والاستيلاء على مواقع إضافية، وتحويل نظام الدفاع القائم إلى نظام اقليمي.

ثانيا: إغلاق الطرق المؤدية إلى المناطق العربية، بواسطة الاستيلاء على نقاط مراقبة مشرفة عليها، ونسف الجسور وإقامة حواجز هندسية.

ثالثا: «تطهير» القرى العربية القريبة نسبيا من المستوطنات اليهودية «بهدف منع استخدامها كقواعد للقوات المسلحة [العربية]». وينفذ هذا «التطهير» وفق ثلاث درجات من العنف: الأولى: تطهير بوليسي يتم بواسطة اقتحام القوة المهاجمة لهذه القرى. الثانية: «عمليات تدمير وسيطرة تنفذ بواسطة فرض الحصار على القرية وإجراء تفتيش داخلها. وفي حال إبداء أية مقاومة من جانب سكانها يجب تدمير القوة المقاومة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة. ويتم دمج القرى التي يتم إخلاؤها على هذا النحو في إطار نظام الدفاع الدائم، ويجري تحصينها وفق المتطلبات». أما الدرجة الثالثة فهي «تدمير قرى بأكملها بواسطة الحرق والنسف ووضع الألغام في الخرب. ويجري تنفيذ هذه العمليات في القرى التي لا تستطيع [القوات الصهيونية] السيطرة عليها بشكل دائم».

رابعا: «السيطرة على الخدمات والممتلكات الحكومية في المدن ... وطرد العرب من المناطق المختلطة، وحتى من أحياء معينة، تشكل خطرا على طرق المواصلات اليهودية داخل المدن، أو تستخدم كمواقع هجومية. ويجب محاصرة جميع السكان العرب ... في جزء معين من المدينة، يتم تطويقه من قبل [القوات الصهيونية]». وكانت المدن المستهدفة ضمن هذه العملية: هي صفد وطبريا وحيفا وتل - أبيب والقدس وبيس تسيونا.

خامسا: الاستيلاء على محطات الشرطة والقواعد البريطانية في جميع أنحاء فلسطين من الشمال وحتى الجنوب؛ وذلك لاستخدامها في عمليات الهجوم ضد العرب.

سادسا: الاستيلاء على مواقع كاشفة واحتلال قرى عربية بهدف السيطرة على عقد المواصلات الرئيسية في فلسطين، وأهمها الطريق بين حيفا وتل – أبيب ، والطريق بين القدس وتل – أبيب، ثم الطريق الرئيسي بين تل - أبيب والنقب، وأخيرا طرق المواصلات الرئيسية في شمال فلسطين.

سابعا: فرض الحصار على المدن العربية بهدف احتلالها. ويتم ذلك بواسطة «قطع طرق المواصلات ومنع الخدمات الحيوية عن هذه المدن [مثل الكهرباء والمياه وغيرها]، بهدف تحطيم معنويات السكان ودفعهم إلى الاستسلام». وكانت المدن العربية المستهدفة في هذه العملية: بيسان، الناصرة، عكا، يافا، الرملة، اللد، بيت لحم، بيت جالا، الخليل وغزة.

ثامنا: احتلال مناطق عربية واقعة خارج حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. ويبدو أنه تقرر احتلال هذه المناطق فيما بعد، حيث لم يرد بند خاص بهذا الشأن في نص «الخطة د». وأبرز المناطق التي تقرر احتلالها: جبل الطور، ومنطقة مجيدو، كذلك تقرر احتلال سعسع وتدميرها وزرع الألغام فيها بعد ذلك، ثم القيام بعمليات طرد سكان العرب وعمليات تفتيش دائمة في قرى جبل طرعان. وكان من بين أهداف الخطة أيضا احتلال قريتي البصة والزيب في الجليل الأعلى والاحتفاظ بهما بعد طرد السكان.وفي منطقة الساحل ، تقرر توسيع المواقع الاسرائيلية شرقا إلى ما وراء خط طولكرم -- كفر قاسم. وكذلك احتلال قرى الفالوجة، وجولس وقسطينية والمسمية الواقعة شمال غرب المجدل. وفي منطقة النقب، تقرر احتلال بئر السبع، وفرض الحصار على غزة والتشويش

على طرق المواصلات ومصادر المياه التي تستخدمها القوات العربية المهاجمة من الحدود المصرية.

تنفيذ أهداف «الخطة د»: أوكـل تنفيذ المهام المنبثقة عن«الخطة د»، إلى الالوية العسكرية التابعة لمنظمة الهاغناه، بعدما أعيد تنظيمها في اطارات ثابتة ونظامية قدر الامكان، استعداداً لمواجهة الجيوش العربية النظامية. وقد أقيمت تسعة ألوية، جرى توزيعها جغرافيا كما يلي:

اللواء الأول: «غولاني»، عمل في منطقة سهل الأردن والجليل الأسفل، وبعد ذلك في النقب وايلان.

اللواء الثاني: «كرميلي»، عمل في منطقة حيفا، الخليج، والسهول والجليل الغربي.

اللواء الثالث: «الكسندروني»، عمل في السهل الساحلي وفي السامرة، وبعد ذلك اشترك في معارك اللطرون، وجبل الخليل ومرج ابن عامر.

اللـواء الرابـع: «كريـاتي»، عمل في منطقـة تـل – أبيب، واشتـرك في احتـلال الرملة – اللد.

اللواء الخامس: «جفعاتي»، عمل في منطقة الساحل والجنوب.

اللواء السادس: «عشيروني»، عمل في منطقة القدس وجوارها.

اللواء العاشر : البلجاح – «هرئيل»، عمل في منطقة القدس والساحل، وبعد ذلك في النقب.

اللواء الحادي عشر: البلماح – «يفتاح»، عمل في السهول والجليل، وبعد ذلك شارك في معارك الجنوب والنقب.

اللواء الثاني عشر: البلماح -- «النقب»، عمل في النقب وشارك في احتلال ايلات.

أما الالوية الثلاثة الاضافية، السابع والثامن (المدرع) والتاسع (عوديد) فقد اقيمت بعد قيام اسرائيل.

إضافة إلى ألوية المشاة هذه، اقيم أيضا سلاح المدفعية في آذار (مارس) ١٩٤٨، وكان معظم رجاله من خريجي فرق المدفعية في مختلف الجيوش التي خاضت الحرب العالمية الثانية. كذلك اقيم سلاح الجو الذي ساعد في المعارك بقيامه بجولات استطلاعية، وفي تنفيذ عمليات قصف جوي، وقد بلغ عدد طياريه في البداية ٣٧ طيارا، و١٩ طائرة. أما سلاح البحرية، فقد أنشىء كذلك من المجموعات البحرية التابعة للبلماح. واقتصر نشاطه حتى قيام اسرائيل، على نقل القوات والذخيرة، عن طريق البحر، إلى مستوطنات الجليل الغربي.

بدأت الالوية أنفة الذكر، تنفيذ أهداف «الخطة د» بصورة تدريجية: حيث تمكنت، خلال الفترة الممتدة من أوائل نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨، موعد

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، من تحقيق الجزء الأكبر منها، بواسطة نقل المجهود العسكري من منطقة إلى اخرى، بما يتلاءم ومراحل انسحاب القوات البريطانية من هذه المناطق. وقد ساعدت قوات الهاغناه، في تنفيذ مهامها هذه، قوات المنظمات العسكرية الصهيونية الاخرى، الاتسل والليمي، التي اتبعت الاسلوب الارهابي في تنفيذ عملياتها المختلفة ضد السكان العرب، داخل المدن والقرى، كما حدث في دير ياسين ويافا وغيرها من الأماكن.

بدأ النشاط العسكري الصهيوني، خلال الفترة الثانية من حرب ١٩٤٨، بخوض معركة القسطل التي جرت على طريق القدس (عملية «خشون» من ٥ حتى ٦ نيسان (ابريل)؛ حيث حاولت قوات الهاغناه فك الحصار العربي عن القدس، ونقل عدد من الشاحنات التموينية إليها. وقد شارك في هذه المعركة قوات من البلماح ولواءي جفعاتي والكسندروني بقيادة شمعون افيدان، وأدت إلى احتلال القرى الآتية: القسطل وقد استعادها المقاتلون العرب، مرة اخرى، في الثامن من نيسان (ابريل)؛ حيث استشهد في هذه المعركة القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني، حولدة العربية، دير موحزين وقلونيا «التي احتلت وطرد سكانها ودمرت»[٢٢].

إلا أن هذه المعركة لم تنجح في فك الحصار عن القدس، لذلك عاد اليهود لشن هجوم آخر (معركة «هرئيل» من ١٥ حتى ٢١ نيسان (ابريل)) استطاعوا بواسطته احتلال مركز شرطة أبو غوش، وتدمير قرى سريس وبيت سوريك وبدو. وبالرغم من ذلك، فشل الهجوم وعاد المقاتلون العرب لفرض الحصار في ٢١ نيسان بعد انسحاب قوات الهاغناه من المواقع التي احتلتها. وفي الهجوم الثالث الذي شنته القوات الصهيونية على طريق القدس (عملية «مكابي» من ٨ حتى ١٨ أيار (مايو)) فشلت أيضا في فك الحصار عن القدس رغم المواقع الكاشفة التي احتلتها في منطقة باب الواد، وموقع الرادار وقرية بيت محسير، والسيطرة على الجبهة الغربية من سهل ايلون من القباب وحتى معسكرات اللطرون. وبحسب تحليل الخبراء العسكريين في اسرائيل، فقد اثبتت هذه المعارك الثلاثة التي فشلت، بواسطتها، القوات الصهيونية في فك الحصار عن طريق القدس، «الاستنتاج الاستراتيجي التالي: إن الشرط لتأمين المواصلات بين نقاط أليشوف اليهودي في [فلسطين] هو السيطرة الاقليمية المتتابعة على المناطق الواقعة بينها، ومن هنا برزت الضرورة الموضوعية للانتقال إلى اسلوب الحرب النظامية، القائل باحتلال مناطق والاحتفاظ بها، كما تجسّد في مضمون «الخطة د»[٢٣].

بدأ تنفيذ أسلوب احتلال المواقع والتمركز فيها، في معركة مشمار هعيمك التي دارت، بين ٤ و ١٥ نيسان (ابريل)، بين القوات الصهيونية وقوات جيش الانقاذ بقيادة القاوقجي. وقد تمكنت القوات الصهيونية، خلال هذه المعركة، من السيطرة على المنطقة العربية الواقعة بين هاز ورياع (الجعارة) مشمار هعيمك جنوبا حتى خط عين المنسي – الكفرين شمال مجيدو والتمركز بها. ومع انتظام استخدام هذا الاسلوب بدأت عمليات الاحتلال الفعلية للمناطق العربية، كما نفذتها القوات الصهيونية قبل شهر تقريبا –

إبتداء من منتصف نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو) – من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

بدأت هذه العمليات، بشكل مخطط ومبرمج، باحتلال طبريا في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، من قبل قوات البلماح. وقد تمكنت هذه القوات من احتلال المدينة بعد أن سيطرت على الحي العربي فيها ونسفت منازله. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية إليه فإن سكان طبريا العرب طلبوا تدخل القوات البريطانية لحمايتهم؛ «وفعلاً، منحوا هذه الحماية وإنما من أجل الرحيل عن المدينة. وكانت طبريا أول مدينة عربية يجري ترحيل سكانها عنها»[٢٤].

وتابعت قوات البلماح (لواء يفتاح) بقيادة يغئال آلون، تنفيذ أهداف «الخطة د» في المنطقة الشرقية من الجليل الأعلى، من بحيرة طبريا وإلى الشمال، بعد أن تسلمت المسؤولية عنها في أواخر نيسان (ابريل). وحتى نهاية شهر أيار(مايو)، استطاعت هذه القوات احتلال معسكر الجيش والشرطة في روش بينا (٢٨ نيسان (ابريل))، واحتلال كل المنطقة العربية الواقعة بين شمالي بحيرة طبريا وروش بينا والسيطرة عليها بعد طرد سكانها العرب (عملية مطاطا – ٤ أيار (مايو)) ، ثم محاصرة صفد واحتلالها كلياً (١ – ١٢ أيار (مايو))، «وتطهيره» سهل الحولة من معظم سكانه العرب، واحتلال شرطة النبي يوشع (ليلة ١٦ – ١٧ أيار (مايو))، واحتلال منطقة المالكية (٢٨ – ٢٩ أيار (مايو) بعد أن فشلت في ذلك في ١٥ أيار (مايو)، ثم تنفيذ هجمات كثيرة ضد قواعد ووحدات الجيش السوري واللبناني وراء الحدود)[٢٥].

أما تنفيذ أهداف «الخطة د» في السهول (الأردن، بيسان، ومرج ابن عامر)وفي الجليل الأسفل، فقد ألقي على عاتق لواء «غولاني» الذي استطاع تنفيذ العمليات الآتية: احتلال بلدة سمخ ومحطة الشرطة المحلية (٢٢ – ٢٨ نيسان (ابريل))، احتلال شرطة غيشر (ليلة ٢٧ – ٢٨ نيسان (ابريل)، محاصرة بيسان واحتلالها (١٨ نيسان (ابريل) – ١٣ أيار (مايو)) ؛ السيطرة على منطقة الجليل الأسفل العربية من التابور في الغرب وحتى سهل الأردن شرقاً، من على جانب وادي بيره (٦ – ١٦ ايار (مايو))؛ وهي العملية التي انتهت باحتلال رمات سيرين وكوكب الهوا (كوخاف هليردن)، واحتلال القرى العربية جنوبي الكرمل في منطقة جبال منسة على غرار: البطيمات (١٣ أيار (مايو))، أم الزينات (١٦ أيار (مايو))، وزعيت في شمال الجلبوع (ليلة ٢٧ – ٢٨ نيسان (ابريل))، والمزار على الجبلوع (ليلة ٢٩ – ٣٠ نيسان (إبريل))، واحتلال مشارف مجيدو – شرطة لجون وتل مجيدو (٣٠ نيسان (إبريل))[٢٦].

وفي منطقة حيفا والجليل الغربي، استطاع لواء «كرملي» احتلال مدينة حيفا في ٢٣ نيسان (إبريل)، واحتلال بلد الشيخ (٢٢ نيسان (إبريل))، وتنفيذ عملية «ابن عامي» بين ١٣ – ١٧ أيار (مايو)، التي أدت إلى احتلال عكا والسميرية والبصة والزيب، وربط الجليل الغربي مع سهل البطوف، وحيفا. وعلى غرار ما حدث في طبريا وصفد وقرى سهل الحولة وغيرها، فقد هجِّر، أيضاً، سكان حيفا وعكا ومعظم القرى الأخرى التي احتلتها

القوات الصهيونية في هذه المنطقة، ومنهم من هجر خارج حدود فلسطين، ومنهم من انتقل إلى مناطق اخرى داخل فلسطين.

أما في أواسط فلسطين، فقد كانت العملية العسكرية الرئيسية التي نفذتها القوات الصهيونية هي عملية «حيمتس» لاحتلال يافا وجوارها. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية إليه فإن الضغط على جبهة يافا بدأ يقوى منذ شهر آذار (مارس)، وفي ٢٨ نيسان، بدأت القوات الصهيونية تنفيذ عملية حصار عسكرية دامت ثلاثة أيام وانتهت باحتلال معسكر تل ليتيفنكسي والقرى: الخيرية، الساقية، سلمه ويازور، وفرض الحصار الكامل على يافا. وقد استسلمت يافا نهائيا في الثالث عشر من أيار (مايو) بعد رحيل معظم سكانها عنها، وسكان القرى المجاورة لها، بفعل الضغط العسكري الكبير الذي تعرضت له دون أن تتلقى أية مساعدة ملائمة من الخارج[٢٧].

إضافة الى إحتلال يافا، قامت القوات الصهيونية، في منطقة المركز، باحتلال كفار سابا العربية (في ١٣ أيار (مايو))، بعدما فشلت في احتلال كفرقرع (في ٩ أيار (مايو))، والطيرة (في ١٤ أيار (مايو)). كذلك احتلت القرى الواقعة بين رحوفوت والخضيرة (بين ٤ و ١٥ أيار (مايو))، وهي: عاقر، قطرة، بشيت، بيت داراس، البطاني الشرقي، برقة ومغار. واستطاعت القوات الصهيونية، أيضا، في الفترة الواقعة ما بين ١٧ و ٢٨ أيار (مايو)، قبيل مواجهتها للجيش المصري في جنوب فلسطين، احتلال بعض المواقع التي مكنتها من الاحتفاظ بسيطرة إقليمية متتابعة في المنطقة أبرزها صوافير الشرقية والغربية، ومعسكر جوليس على الطريق المؤدي إلى النقب، البطاني الغربية وقبيبة وزرنوقة؛ الأمر الذي مكنها من التقدم إلى الطريق الساحلي. وتمكنت هذه القوات، كذلك، من احتلال معسكر الصرفند «الذي شكل حماية للجانب الشرقي في اتجاه الرملة، وضمن الاتصال الاقليمي مع تل - أبيب». وبواسطة عمليات الاحتلال هذه، كونت القوات الصهيونية مجالاً عملياتيا لها متتابعا في خطة مواجهتها للجيش المصري - من نجفة في الجنوب وحتى منطقة ريشون لتسيون في الشمال[٢٨].

أما الأهداف التي تحققت في إطار «الخطة د» في منطقة النقب، فقد تركزت في إيجاد ممر اقليمي يربط بين المستوطنات اليهودية في الجنوب والشمال. وفي هذا الاطار، احتل لواء النقب في ١٢ أيار (مايو) القرى العربية الآتية: برير وطيقات وكوكبة وسمسم، واستطاع أيضا السيطرة على مراكز الشرطة الصحراوية في الهزيل والعمارة، ونسف الجسور الواقعة على الطريق غربي بئر السبع وشمالها[٢٩].

وفي القدس، نفذت القوات الصهيونية عمليتين عسكريتين ضمن إطار «الخطة د». حملت الأولى منهما إسم عملية «يفوسي»، وقد حدثت في نهاية نيسان (إبريل)، وكان الهدف منها فرض السيطرة اليهودية على مداخل القدس الشمالية أي احتلال النبي صموئيل، شعفاط والشيخ جراح؛ والأحياء الجنوبية التي تشمل القطمون وجواره، ثم إيجاد سيطرة إقليمية يهودية متتابعة على المنطقة الممتدة من عطروت في الشمال، طريق الجزء الغربي من القدس، وحتى مكور حاييم - تلبيوت - رامات راحيل في الجنوب.

وقد استطاعت القوات الصهيونية تحقيق جزء من أهداف هذه العملية في الجزء الجنوبي من المدينة، بينما فشلت في احتلال النبي صموئيل، واضطرت إلى إخلاء حي الشيخ جراح بضغط من البريطانيين، بعدما حصلت منهم على وعد بتسليمها الحي بعد انسحابهم منه. وفي العملية الثانية عملية «كلشون»، أواسط أيار (مايو)، استطاعت القوات الصهيونية السيطرة على المواقع التي كانت خاضعة لحماية القوات البريطانية في وسط القدس ابتداء من معسكر اللنبي في الجنوب، طريق منطقة سكة الحديد، أبو طور، منطقة فندق الملك داؤود، وجمعية الشبان المسيحية، بناية جنرالي، وانتهاءاً بساحة الروس حتى السور الغربي للمدينة القديمة. وقد احتلت هذه المناطق في ١٥ أيار (مايو) بعد أن اخلتها القوات البريطانية، التي قامت أيضاً بتسليم حي الشيخ جراح إلى القوات الصهيونية، وفق اتفاق سابق بين الطرفين[٣٠].

وإذا ما لخصنا الأهداف التي استطاعت قوات الهاغناه تحقيقها خلال المرحلة الثانية من الحرب، في إطار «الخطة د»، كما أوردناها سابقاً، يمكننا القول أنها استطاعت، بحكم انتقالها إلى اسلوب الاحتلال، تحقيق سيطرة اقليمية متتابعة على مناطق هامة في فلسطين تمتد من المطلة في الشمال وحتى رفيديم في النقب.

والملفت للانتباه هنا، أن القيادة الصهيونية تجاوزت مضمون «الخطة د» المتمثل في السيطرة على مناطق الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم؛ حيث قامت باحتلال بعض المناطق المخصصة للدولة العربية في هذا القرار، ومن أبرز هذه المناطق المنطقة الساحلية الممتدة من عكا شمالاً حتى مستوطنة حنيتا، وتشمل مستوطنتي يحيعام ومتسوفة. كذلك تجاوزت هذه القوات مضمون قرار التقسيم في سيطرتها على معظم أحياء القدس، التي كان من المفروض تدويلها وفق القرار المذكور.

وقد ساعدت، كما سبق وذكرنا، قوات الهاغناه في تحقيق أهدافها هذه، قوات الاتسل والليمي التي نشطت في تنفيذ عمليات إرهابية خاصة ضد السكان العرب؛ مما ساعد على خلق جو من الذعر بينهم، استغلته قوات الهاغناه في تحقيق أهدافها في الاحتلال والطرد. وكان الاسلوب المتبع من قبل القوات الصهيونية ونسف أكبر عدد ممكن من المنازل بها وقتل العشرات من السكان العرب في كل مكان تحصل به مقاومة، ثم طرد اعداد كبيرة منهم إلى ما وراء الحدود. وهنالك عشرات الوثائق في المراجع الاسرائيلية المتعلقة بأحداث حرب ١٩٤٨، تثبت وقوع المجازر في عشرات القرى والمدن الفلسطينية خلال الحرب وبعدها[٣١].

كانت مجزرة دير ياسين التي نفذتها قوات الاتسل والليمي بتاريخ ١٩٤٨/٤/٩، أي في المراحل الأولى من بدء تنفيذ «الخطة د»، من أبرز العمليات الارهابية التي نُفذت ضد السكان العرب خلال تلك المرحلة. فقد قامت وحدات من هاتين المنظمتين بمهاجمة قرية دير ياسين الواقعة غربي القدس، بعلم من قائد الهاغناه في القدس الذي اشترط، لدى موافقته على العملية، الاحتفاظ بالقرية بعد احتلالها. والجدير بالذكر، ان الهجوم على دير ياسين وقع في الوقت الذي كان فيه المقاتلون الفلسطينيون يخوضون أعنف المعارك

ضد قوات الهاغناه في القسطل وفي القرى المجاورة لها على طريق القدس. وقد ورد في تقرير[٢٢] أعده أحد أعضاء البلماخ المدعو منير فيلبسكي[٥]* الذي كان شاهد عيان على هذه المجزرة، ان أهالي القرية اكتشفوا المهاجمين قبل ان يطلق هؤلاء الرصاصة الأولى. غير أن المهاجمين سرعان ما «اقتحموا القرية واصطدموا بمقاومة عنيفة... وخلال فترة قصيرة، سيطروا على معظم احياء القرية باستثناء جزئها الغربي». وحسب اعتراف بعيل، كانت النيران تنصب من هذا الجزء على المهاجمين الذين تمركزوا داخل المنازل، «وقد قتل خلال تبادل اطلاق النار اربعة منهم وجرح العشرات، وساد ارض المعركة وضع من عدم الحسم... وقرر أحد مقاتلي ليمي طلب النجدة». ويذكر بعيل أن قوة من البلماخ كانت ترابط قرب معسكر شنلر استجابت لطلب النجدة، وقصفت الجزء الغربي من القرية، «إلا أنها انسحبت بعد ذلك بعد أن استمعت الى نصيحة [بعيل] بعدم التورط».

. ويتابع الشاهد تقريره قائلاً: «كان الوقت ظهراً عندما انتهت المعركة وتوقف اطلاق النار. هدأ الجو لكن القرية لم تستسلم، وغادر المهاجمون الأماكن التي كانوا مختبئين فيها، وبدأوا ينفذون عمليات تطهير المنازل، فراحوا يطلقون النار على كل من كانوا يشاهدونه داخلها، بما في ذلك النساء والأطفال، حتى أن القادة لم يحاولوا منع أعمال القتل... في هذه الأثناء، اخرجوا من داخل المنازل خمسة وعشرين رجلاً، نُقلوا في سيارة شحن واقتيدوا في «جولة انتصار»... في حيي محانيه يهودا وزخرون يعكوف. وفي نهاية هذه الجولة، أحضروا الى مقلع للحجارة يقع بين عنعات شاؤول ودير ياسين، وأطلق الرصاص عليهم بدم بارد. كذلك أصعد المهاجمون النساء والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة الى سيارة شحن ونقلوهم الى بوابة مندلباوم... وقد رفض قادة الحركات السرية دفن ٢٥٤ ضحية عربية، كانت مبعثرة في القرية...».

ويلاحظ انه رغم التنديد الذي صدر عن قيادة الهاغناه، بمرتكبي مجزرة دير ياسين، ورغم تملص هذه القيادة من مسؤولية ما حدث، فإن هذه المجزرة لم تكن رادعاً أثناء تلك الحرب، لقوات الهاغناه عن تنفيذ عمليات إرهابية مماثلة ضد عشرات القرى والأحياء العربية، بل كانت، وباعتراف مؤرخين اسرائيليين، أمراً مألوفاً. يقول المؤرخ الاسرائيلي اريه يتسحاقي ، أحد الباحثين في قسم التاريخ التابع للجيش الاسرائيلي، «إذا أجملنا الحقائق ندرك ان مجزرة دير ياسين كانت الى حد بعيد ذات طابع مألوف لاحتلال قرية عربية في سنة ١٩٤٨. فقد قام جنود الهاغناه والبلماخ، خلال الأشهر الأولى من الحرب، بتنفيذ عشرات العمليات من هذا النوع. وكان اسلوب العملية يتمثل بشن غارة على قرية عربية ونسف اكبر عدد من المنازل بها. وقد قتل في هذه العمليات الكثير من الشيوخ والنساء والأطفال في كل مكان حصلت به مقاومة»[٢٣]. وقد اعترف قائد البلماخ يغئال آلون[٢٤]، بأنه في منطقة القدس بالذات، تعرضت عشرات القرى الى الاحتلال والتهجير «بعد ابداء مقاومة من جانب سكانها». وتشير الوقائع الاسرائيلية بإسهاب الى المعارك التي خاضها سكان منطقة القدس ضد قوات البلماخ، قبل رحيلهم عنها. كما حدث في

---

* هو اليوم عضو الكنيست منير بعيل.

القسطل وحولوه العربيـة ودير محيسن وساريس وبية سوريك وبدو وقلونيا[٣٥]. وما حدث في منطقة القدس، حدث أيضاً في باقي المناطق الفلسطينية، في النقب والجليل والمنطقة الوسطى، حيث نفذت عشرات العمليات الارهابية ضد القرى والأحياء العربية عن سابق تصميم وإصرار، وبإسلوب جرى تخطيطه وإعداده من قبل. ولم يكن التنفيذ على هذا الشكل نتيجة حتمية لظروف الحرب، كما برر ذلك بعض القادة الصهيونيين فيما بعد. وقد أدت هذه العمليات، وبخاصة مجزرة دير ياسين، الى خلق جو من الذعر الشديد بين الفلسطينيين، ساعد القوات الصهيونية على الاستمرار في تنفيذ مخطط الاحتلال والطرد، حتى بعد دخول الجيوش العربية الى فلسطين.

المرحلة الثالثة من القتال

إعلان قيام اسرائيل وبدء المواجهة مع الجيوش العربيـة: استغلت القيادة الصهيونية اعلان بريطانيا عن نيتها انهاء انتدابها في فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، لتعلن عن قيام اسرائيل في اجتماع «مجلس الشعب اليهودي» الذي عقد في تل – أبيب، يوم ١٤ ايار (مايو)، اي قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد. والحقيقة هي ان القيادة الصهيونية كانت تعد نفسها، منذ وقت طويل، لمثل هذا الحدث، بواسطة تقوية البيشوف اليهودي عسكريا واقتصاديا واجتماعيا، بهدف «ملء الفراغ في السلطة الذي كان سيحدثه الجلاء البريطاني عن فلسطين... وقد تمّ ملء هذا الفراغ بعد اعـلان البيشوف اليهودي والحركة الصهيونية عن قيام اسرائيل، وانشاء مؤسستي الحكومة الانتقالية – مجلس الشعب وادارة الشعب»[٣٦]. وقد كان اعتراف حكومة الولايات المتحدة، برئاسة الرئيس ترومان، أول اعتراف دولي رسمي تحصل عليه اسرائيل إثر قيامها مباشرة، وقد أعقبه بأيام ثلاثة اعتراف الاتحاد السوفياتي أيضاً.

غير ان قرار قيام اسرائيل لم يمر مرور الكرام، إذ سرعان ما ووجه بـدخول الجيوش العربية الى فلسطين فجر الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، اي بعد ساعات قليلة من إعلانه، وفق خطة عسكرية شاملة هدفها المعلن تحرير فلسطين من القوات الصهيونية وتسليمها الى أصحابها الشرعيين. وقد شارك في وضع هذه الخطة وتنفيذها ستة دول عربية هي: مصر والعربية السعودية وشرقي الأردن والعراق وسوريا ولبنان. وبموجبها قسمت فلسطين الى مناطق، جُعلت كل منطقة من مسؤولية احد الجيوش العربية كما يلي[٣٧]:

١ – المنطقة الشماليـة المحاذيـة للبنان وسوريا جعلت من مسؤوليـة الجيش السوري والجيش اللبناني وجيش الانقاذ، وهي تشمل المنطقة الواقعة بين رأس الناقورة وطبريا والممتدة حتى حدود المنطقة العراقية.

٢ – المنطقة الوسطى، وتبدأ من حدود الجيش السوري في طبريا وتمتد الى منطقة الخليل جنوباً، وجُعلت من مسؤولية الجيش العراقي والاردني.

٣ – المنطقة الجنوبية، وتمتد من منطقة الخليل حتى الساحل غرباً وجعلت من مسؤولية الجيش المصري والسعودي.

٤ – تلتقي جيوش سوريا ولبنان والعراق في حيفا، ويلتقي جيشا مصر والاردن، في تل – أبيب.

معنى هذه الخطة أن أربعة جيوش عربية – السوري واللبناني والعراقي والأردني .. كانت ستنفذ في شمال فلسطين، خلال المرحلة الأولى من تقدمها، حركة كماشة؛ حيث يقوم الجيش السوري بالتقدم من جنوب لبنان نحو منطقة صفد – الناصرة، باتجاه العفولة، ويتقدم الجيش اللبناني في محور رأس الناقورة – عكا. وفي المقابل، يبدأ الجيشان العراقي والأردني بشن هجوم رئيسي على الجبهة الواقعة جنوبي بحيرة طبريا بين سمخ وبيسان، بهدف التقدم غربا في المحاور المؤدية من غور الأردن الى منطقة العفولة – الناصرة، وهناك يتحدان مع الذراع الأخرى الآتية من الشمال، اي مع جيشي سوريا ولبنان. وبعد ذلك تستعد الجيوش الاربعة لتوجيه الضربة الاخيرة بهدف احتلال حيفا. اما الجيش المصري، فقد ألقيت عليه، خلال هذه المرحلة، مهمة التمويه وتحييد اكبر عدد من القوات الصهيونية، وذلك بواسطة تقدمه حتى مستوطنة يغنه وقيامه بشن هجوم واسع على المستوطنات اليهودية جنوبي فلسطين، بهدف جذب وتحييد قوات صهيونية كبيرة للدفاع عن مداخل تل – أبيب. غير ان هذه الخطة سرعان ما اصطدمت بعدة عوامل سلبية – اخطاء وتقصيرات ومصالح متناقضة – أدت الى فشلها في النهاية عسكرياً وسياسياً. وقد كان أول هذه العوامل خروج الأردن، والعراق ايضا، عن هدف الخطة الأساسي المتمثل بالتحرير الشامل. فالملك عبد الله من ناحيته، اعتبر القدس المنطلقة الحيوية في فلسطين، وركز مطامعه في السيطرة على المناطق العربية، وعلى عدم تمكين خصمه، مفتي القدس الحاج امين الحسيني، من التصرف بها. وكان الملك الأردني يسلك هذا الطريق بناء لاتفاق سبق أبرم بينه وبين بريطانيا[٣٨] واسرائيل ويقضي بتسليمه المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم. ومما يذكر هنا، وكنا قد ألمحنا اليه من قبل ان عبد الله كان قد تعهّد لغولدا مائير، أثناء اجتماعه بها ليلة ١١ – ١٢/٥/١٩٤٨، أي قبل دخول الجيوش العربية الى فلسطين بثلاثة ايام فقط، بالاّ يتجاوز الجيشان الأردني والعراقي حدود المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم، وقد وجد هذا التعهد تعبيراً له خلال حرب ١٩٤٨. وبسبب هذا الموقف الذي كان يحظى بتأييد من العراق، دخل العرب تلك الحرب منقسمين، رغم التظاهر بوحدة الكلمة والرغبة في إقامة قيادة عامة مشتركة لادارتها.

وتمثّل العامل السلبي الثاني في الخطة العسكرية العربية، في عدم تخصيص دور ملائم في المعركة للمقاتلين الفلسطينيين، رغم الكفاءة القتالية الجيدة التي اظهروها في المراحل السابقة من الحرب. وقد منع السلاح عمداً عن الفلسطينيين، حتى ان القوات الأردنية باشرت، بعد دخولها الى فلسطين، بتجريد السكان العرب من السلاح بواسطة شرائه منهم، بحجة ضرورته للجيش الأردني[٣٩]. ويبدو ان وضع الشعب الفلسطيني المتردي إجتماعياً واقتصادياً وحتى عسكريا ، خلال تلك الفترة، والناجم في الأساس عن عجز قيادته عن تنظيم صفوفه وتوفير مقومات الصمود له، على غرار الييشوف اليهودي، كان من العوامل التي شجعت الدول العربية على الاستهانة بمقدرته واستبعاد مقاتليه من

الخطة العسكرية. وقد أدى هذا الوضع المتردي الى انتشار الفوضى بين التجمعات الفلسطينية خصوصاً وانها كانت تعيش في ظل ظروف حرب، ودون وجود جهاز معين يوفر لها ابسط مقومات الصمود من المواد الغذائية والادوية وسائر الخدمات الاخرى.

في مقابل ذلك، نشطت القيادة الصهيونية في اعداد البيشوف اليهودي لمرحلة المواجهة مع الجيوش العربية، بواسطة اعداد الخطط العسكرية ونشر الاوامر والتعليمات التي ادت الى منع الفوضى والمحافظة على النظام العام داخل التجمعات اليهودية. وكان اول هذه الأوامر تجنيد جميع الرجال القادرين على حمل السلاح، خصوصاً اولئك الذين لديهم خبرة عسكرية سابقة. ونتيجة لهذه التعبئة تجاوز حجم القوات الصهيونية، حجم قوات الجيوش العربية مجتمعة. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية اليه، فقد وصل عدد قوات الهاغناه، يوم بدء المواجهة مع الجيوش العربية، الى ٣٥ الفاً مقابل ٢٥ الفاً بلغه عدد جيوش مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وجيش الانقاذ[٤٠].

إضافة الى التجنيد العام نشطت، حثيثاً، المساعي الصهيونية لشراء الأسلحة من الخارج؛ وهي المساعي التي بدأت تتكثف منذ ظهور مشروع التقسيم بأمر من بن - غوريون. وقد انتشرت مجموعات صهيونية خاصة لشراء المعدات العسكرية في انحاء أوروبا واميركا، خصوصاً في تشيكوسلوفاكيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة[٤١].

وقد كان التخطيط الصهيوني إضافة الى التنظيم من المسائل الهامة التي كان يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار من جانب القيادات العربية، خصوصاً وان هذه القوات استطاعت، حتى قبل بدء المواجهة مع الجيوش العربية، تحقيق مكاسب استراتيجية هامة خلال المرحلة الثانية من الحرب، كما سبق ورأينا. الا أن شيئاً من هذا لم يحدث، بحيث يبدو ان الاستخفاف بفعالية القوات الصهيونية كان من بين الأخطاء الرئيسية التي بدأت تظهر عواقبها منذ المرحلة الاولى للمواجهة، وهي التي أدت في النهاية الى ترجيح كفة الميزان العسكري لصالح القوات الصهيونية.

كذلك، فقد أخطأت القيادات العربية قبيل بدء المواجهة، في تقييم الموقف الدولي بشكل صحيح. فتراجع الولايات المتحدة الأميركية عن تأييدها لقرار التقسيم ومطالبتها بفرض وصاية دولية في فلسطين، ومن ثم تراجعها عن ذلك كله، عشية قيام اسرائيل، واعترافها بها؛ اضافة الى الموقف البريطاني المتآمر الذي كان يعمل سراً على تنفيذ قرار التقسيم في الجزء المخصص للدولة اليهودية فقط، مع تشجيع حلفاء بريطانيا في شرقي الأردن على ضم المناطق المخصصة للدولة العربية، كما سبق وذكرنا، وأخيراً اعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل بعد قيامها. كل هذا أظهر عدم صحة التقييم العربي للموقف الدولي؛ مما جعل القاعدة السياسية التي اعتمد عليها التدخل العربي في فلسطين غير قوية وموثوقة بالقدر الكافي. وقد ظهرت نتائج هذا الوضع فيما بعد، كما انعكست في مواقف الدول الكبرى خلال الحرب وبعدها، سواء لجهة تبني مواقف اسرائيل والاعتراف، ولو ضمناً، بمكاسبها الاقليمية والديموغرافية، أم لجهة عدم إظهار التأييد

الكامل لمواقف العرب من قضية فلسطين، الأمر الذي أدى في النهاية الى طي هذه القضية من جدول اعمال الأمم المتحدة، كما سنرى لاحقاً.

المرحلة الأولى من المواجهة: المبادرة في يد العرب: في ظل هذه الأخطاء الكبيرة، بدأ دخول الجيوش العربية الى فلسطين في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨ من أربع جهات رئيسية، فدخل الجيش المصري من الجنوب؛ والأردني والعراقي من الشرق؛ والسوري من الجهة الشمالية الشرقية، واللبناني من الشمال. ومع دخول الجيوش العربية، بدأت المرحلة الثالثة من حرب ١٩٤٨، التي استمرت حتى بداية الهدنة الأولى في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨؛ وهي المرحلة التي تتميز عسكرياً بوضع كان العرب فيه أصحاب المبادرة في الحرب، وكانت القوات الصهيونية فيه تعمل على صد تقدم الجيوش العربية النظامية والمحافظة على المكاسب التي حققتها قبيل بدء المواجهة. وسنكتفي هنا بذكر اهم نتائج المعارك التي دارت خلال هذه المرحلة، بصفتها الأساس الذي بنيت عليه أحداث المراحل المقبلة ونتائجها السياسية والعسكرية.

بدأ تقدم قوات الجيش المصري على حدود فلسطين الجنوبية على محورين:

يمتد الأول من قواعد في العريش ورفح شمالاً على طريق الشاطىء باتجاه تل – ابيب. وقد واجه المصريون، اثناء تقدمهم هذا، المستوطنات اليهودية الواقعة على هذا الطريق والقريبة منه، وهي: نيريم، كفار دروم، ساعد، بئروت يتسحاق، يار مردخاي ونتيسنيم. وخاضوا معارك طاحنة ضد القوات الصهيونية في هذه المواقع، تمكنوا، خلالها، من احتلال مستوطنتي يار – مردخاي ونيتسنيم، ومواصلة التقدم حتى مشارف قرية اسدود العربية.

اما محور التقدم الثاني للقوات المصرية فكان يمتد من عوجا الحفير على حدود صحراء سيناء، طريق بير عسلوج، الى بئر السبع. ومن هناك استمرت هذه القوات في تقدمها شمالاً الى الخليل وبيت لحم وحتى رامات راحيل في ضواحي القدس الجنوبية. ولم تكن، على طول هذا المحور، أية مستوطنة يهودية من شأنها ان تعرقل عملية التقدم، الى أن وصلت القوات الى كيبوتس رامات راحيل؛ حيث بدأت بمواجهة القوات الصهيونية هناك. وقد نجح المصريون بواسطة سيطرتهم على مركز شرطة عراق – سويدان في عزل جميع المستوطنات اليهودية في النقب، ولم تتمكن القوات الصهيونية، خلال المرحلة الأولى من المعارك، من احتلال هذا المركز، فيما استمرت القوات المصرية في تنفيذ خطتها الرامية الى احتلال جميع المواقع الأساسية في النقب لتشديد الحصار عليه.

أمّا على الجبهة الأردنية، فقد بدأ تقدم وحدات الجيش الأردني من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية عن طريق جسر اللنبي، حيث بدأت تمركزها في المناطق الجبلية، وفي منطقة القدس. وبعد أن تمكّن الجيش الأردني من احتلال مستوطنات غوش عتسيون وتدميرها، دخلت قواته مدينة القدس القديمة؛ حيث تمكنت من احتلال الحي اليهودي قبل بدء الهدنة الأولى. كذلك ادى تمركز قوات الجيش الأردني في منطقة اللطرون الى اعادة قطع طريق القدس، وفرض حصار كامل على القسم اليهودي في المدينة. وقد شنت

القوات الصهيونية، خلال تلك المرحلة، ثلاث هجمات كبيرة ضد الجيش الأردني في منطقة اللطرون، بهدف فك الحصار عن القدس، باءت جميعها بالفشل؛ الأمر الذي دفعها الى شق طريق فرعي عرف بطريق بورما.

وفيما يتعلق بالقوات العراقية فقد بدأت تقدمها جنوب غور الأردن على جسر المجامع، حيث تسلمت من الأردنيين مشروع روتنبرغ للكهرباء في نهرايم. وبينما كانت هذه القوات على وشك احتلال كيبوتس فيشر، تسلمت امراً صادراً عن قيادتها، يدعوها للانسحاب الى منطقة نابلس. ويبدو ان السبب الحقيقي للانسحاب كان وجود منطقة جسر المجامع والعفولة وحيفا، في المناطق المخصصة لليهود في قرار التقسيم. على اي حال، قام الجيش العراقي بتوطيد اقدامه في منطقة مثلث نابلس – طولكرم – جنين، على اساس انها منطقة عربية وفق ذلك القرار، ولم يشتبك مع القوات الصهيونية في اية معركة جدية طوال مدة الحرب في المرحلة الاولى، باستثناء الهجوم المعاكس الذي نفذه فوج عراقي واستعاد بواسطته مدينة جنين التي كان اليهود قد احتلوها في ١٩٤٨/٦/٢[٤٢].

أما الجيش السوري، فقد بدأ تقدمه على طريق غور الأردن من نقطتين: تبدأ اولاهما من تل القصر وتتجه ناحية سمخ ومعسكر الكرنتينا الجديد. وتبدأ الثانية منهما من تل الدوير باتجاه مشروع المياه في اليرموك. وخلال المعارك، نجح السوريون في احتلال سمخ ومسادة وشاعار هغولان، وفي مهاجمة مستعمرتي دجانيا أ ودجانيا ب.

اما قوات الجيش اللبناني التي تقدمت على محور المالكية – قدس، فقد خاضت معارك محلية عديدة ضد القوات الصهيونية بهدف الاحتفاظ بهذين الموقعين. إلا ان هذه القوات لم تتمكن من التقدم في عمق الجليل نظراً للضغط الذي تعرضت له على الحدود وفي مواقعها الخلفية، سواء بواسطة نسف الجسور على الليطاني من قبل القوات الصهيونية، او بسبب العمليات التخريبية التي كانت تنفذها هذه القوات في القرى الجنوبية، وعلى طرق المواصلات بينها[٤٣].

باختصار، كان ملخص نتائج المعارك، خلال المرحلة الاولى من المواجهة بين القوات الصهيونية والجيوش العربية، التي استمرت نحو اربعة اسابيع، حتى بدء الهدنة الأولى، هو تمكن القوات الصهيونية من وقف تقدم هذه الجيوش، ومن ثم البدء باعداد الخطط العسكرية للانتقال الى مرحلة الهجوم فيما بعد.

الهدنة الاولى: بدأت الهدنة الاولى في حرب ١٩٤٨ التي نظمها الوسيط الدولي الكونت برنادوت، في ١٩٤٨/٦/١١ بموافقة اسرائيل والدول العربية. ويلاحظ ان هذه الهدنة كانت في الدرجة الاولى لمصلحة القوات الصهيونية؛ اذ منحتها فرصة للراحة وإعادة تنظيم وحداتها المنهكة، وقد وصفها احد قادة القوات الصهيونية اسحاق سديه، بأنها كانت «بمثابة الظل من السماء بالنسبة لليهود»[٤٤]. فخلالها بدأت تتدفق على اسرائيل الاسلحة الكثيرة التي اشترتها من الخارج، وتمّ وضع الأساس لسلاحي الجو والبحرية الاسرائيليين، الذين شاركا مشاركة فعالة في المعارك التي نشبت اثناء المراحل

الأخيرة من الحرب. وخلال هذه الهدنة ايضاً، تمكنت القيادة الاسرائيلية من توحيد القوات الصهيونية جميعها في جيش واحد باستثناء بعض الوحدات المنشقة التي كانت لا تزال تقاتل في القدس على حسابها، وتم استيعاب الكثير من المحاربين نت بين المهاجرين الجدد والمتطوعين، الذين ارسلوا الى الجبهة فور وصولهم الى اسرائيل. وكان شاغل القيادة الاسرائيلية، وضع الخطط العسكرية اللائمة لاستئناف الحرب من جديد.

وقد أدت إعادة التنظيم الشاملة هذه في الجانب الاسرائيلي كما يبدو، الى تبدل ميزان القوى العسكري، سواء فيما يتعلق بالطاقة البشرية المقاتلة او بالأسلحة والمعدات، أو حتى بالتخطيط العملياتي المنظم، لصالح اسرائيل، «وقد مكن هذا التبدل [في ميزان القوى بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية] القوات الاسرائيلية فيما بعد من تنفيذ عمليات مخططة للمرة الأولى وفق سلم افضليات، ادت الى حسم الوضع في بعض الجبهات...»[٤٥].

أما على الصعيد السياسي فقد حضر الوسيط الدولي الكونت برنادوت الى فلسطين بناءاً على القرار رقم ١٨٦ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨، بشأن «تشجيع ايجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع البلاد»[٤٦]. واستغل الوسيط ايام الهدنة من أجل ايجاد أساس جديد لتسوية سياسية، فقام بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، بتقديم مشروع وساطة الى الحكومات العربية واسرائيل ملخصة كالآتي: تعتبر فلسطين وشرقي الأردن وحدة اقليمية واحدة، مكونة من دولتين تقام بينهما علاقات اقتصادية، وخدمات مشتركة ومشاريع انمائية وما شابه ذلك. وتعين الحدود بين الدولتين عن طريق المفاوضات بين الأطراف بمساعدة الوسيط وفق الخطوط التالية: يكون النقب كله في المنطقة العربية والجليل كله في المنطقة اليهودية؛ تكون القدس في المنطقة العربية مع منح حكم ذاتي للطائفة اليهودية فيها؛ وتكون حيفا ميناءاً حراً واللد مطاراً حراً؛ اما وضع يافا فيستوجب اعادة النظر[٤٧].

وقد رفضت حكومة اسرائيل المؤقتة مشروع برنادوت في ٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨، في كتاب رسمي موجه من وزير خارجيتها الى الوسيط الدولي. وبرر الكتاب رفض اسرائيل هذا بكون اقتراحات الوسيط «تجاهلت قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [قرار التقسيم] الذي يظل التسوية الوحيدة المقبولة دولياً لمسألة حكم فلسطين في المستقبل... وان [الوسيط] لم يأخذ بعين الاعتبار الكلي الحقائق البارزة في الموقف في فلسطين، وهي القيام الفعلي لسيادة اسرائيل داخل الاقليم الذي خصص لها بمقتضى قرار الجمعية، والتعديلات الاقليمية الأخرى التي نتجت عن فشل الهجوم الذي شنه عرب فلسطين وحكومات الدول العربية المجاورة ضد اسرائيل»[٤٨]. ويدعو وزير الخارجية الاسرائيلية، في كتابه هذا، ايضاً، الى «تحسين الاحكام الاقليمية الخاصة بالدولة اليهودية، سواء بسبب الأخطار التي كشف عنها العدوان العربي او بسبب النتائج التي احرزتها اسرائيل بردها هذا الهجوم»[٤٩]، اي الاعتراف بشرعية المناطق التي احتلتها خارج حدودها وفق قرار التقسيم. كذلك رفضت اسرائيل فكرة الاتحاد الاقتصادي، ومراقبة الهجرة ووضع مدينة القدس ضمن المنطقة العربية، مذكرة بقرار

نظام تدويل المدينة كما جاء في قرار التقسيم. وبعد مرور شهر على تقديم هذا الكتاب، اي في الخامس من آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، تقدمت الحكومة الاسرائيلية بمشروع خاص الى الوسيط الدولي يدعو الى بدء المفاوضات المباشرة مع العرب حول تحقيق السلام، الأمر الذي رفضه العرب بصورة مطلقة في الرابع عشر من الشهر نفسه.

فشل الهدنة الأولى وبدء المرحلة الرابعة من الحرب

فشل الوسيط الدولي في دفع اسرائيل والعرب نحو القبول باقتراحاته، ولم يتمكّن من تمديد الهدنة لفترة شهر آخر، فتجددت المعارك في فلسطين، في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٨، واستمرت عشرة ايام متتالية أي حتى التاسع عشر منه؛ وهو موعد بدء الهدنة الثانية في حرب ١٩٤٨. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية، خلال هذه الفترة، من الانتقال الى مرحلة الهجوم، واحتلال المزيد من الأراضي في فلسطين، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوادر التراجع من جانب الجيوش العربية على جميع الجبهات تقريباً. فمع تجدد المعارك، «تبدلت، تماماً، أهداف الأطراف المتحاربة. فبينما استعد العرب، في جميع الجبهات، للدفاع عن مكتسباتهم الاقليمية [وقد كانت جميعها تقريباً، باستثناء النقب، في المناطق العربية وفق قرار التقسيم] استعد الجيش الاسرائيلي، خلال فترة الهدنة الأولى، لصد الجيوش [العربية] الى خارج الحدود الدولية [لفلسطين]، [ولاحتلال] القدس. وعلى هذا الأساس انتقلت المبادرة من يد العرب الى اسرائيل، التي توزعت قواتها بين قوات محلية للحفاظ عن الخطوط والدفاع عنها، والى ألوية مركزية لتنفيذ عمليات الهجوم...»[٥٠]. وكان الهدف الأساسي في الخطة الاسرائيلية اثناء هذه المرحلة «ابعاد خطر الجيش الاردني عن تل - أبيب وجوارها، وتحقيق حسم سريع وشامل في المنطقة الشمالية بواسطة ضرب جيش الانقاذ الذي نشط في منطقة الناصرة – لوبيا، وابعاد الجيش السوري عن رأس الجسر الذي اقامه في [غور الأردن]»[٥١].

أعطيت الأفضلية الأولى في الخطة الاسرائيلية، في المعارك التي تلت الهدنة الأولى، لرأس الجسر الذي اقامه الجيش الأردني في منطقة اللطرون – اللد – الرملة، بهدف فك الحصار عن القدس. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية من تحقيق جزء اساسي من هذا الهدف في عملية «دان» (معركة اللد) التي دامت ثلاثة ايام متواصلة من ١١ حتى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨، واسفرت عن احتلال منطقة اللد التي تشمل مدينتي اللد والرملة ومطار اللد، وعن دفع خط الجبهة مع الجيش الأردني شرقاً، ومن ثم عن توسيع الطريق الفرعي المؤدي الى القدس، وفتح ممرات اخرى بديلة توصل بينها وبين الساحل. وفشلت القوات الاسرائيلية، خلال هذه المعركة، في احتلال اللطرون، الا انها تمكنت، كما ذكرنا، من حل مشكلة الطريق الموصلة الى القدس؛ الأمر الذي ساعدها على تعزيز قواتها هناك، وعلى نقل مركز الثقل الى جبهة أخرى.

وقد تميزت معركة اللد بالعنف والوحشية اللذين مارستهما القوات الصهيونية ضد سكان المدينة خلال احتلالها لها؛ مما تسبب في وقوع المئات من بينهم بين شهيد وجريح؛ خلال المقاومة العنيفة التي ابدوها ضد القوات الاسرائيلية المحتلة، التي سعت الى

طردهم من بيوتهم بالقوة. وقد كشف اسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق وأحد قادة البلماح في حرب ١٩٤٨، في كتاب مذكراته «بطاقة خدمة»، حقيقة طرد نحو خمسين الف عربي من سكان اللد والرملة اثناء تلك المعركة، متهماً بن – غوريون بأنه هو الذي اتخذ قرار طرد هؤلاء السكان في اجتماع تم بينهما وحضره يغئال آلون. يقول رابين: «... فقد سأل آلون بن – غوريون، في نهاية الاجتماع: ماذا يفعل بهؤلاء السكان؟... ورفع بن – غوريون يده بحركة تقول: «ابعدوهم». وتشاورت [اي رابين] مع آلون حول هذا الموضوع، ووافقت معه على انه من الضروري إبعاد هؤلاء السكان»[٥٢]. ويضيف رابين قائلاً: «لم يترك سكان اللد بيوتهم بإرادتهم، ولم يكن هناك مهرب من استخدام القوة لدفعهم الى السير نحو ٢٠كم كي يصلوا الى خطوط الجيش الاردني... وواضح انه لم يكن بالامكان ابقاء هؤلاء السكان المعادين والمسلمين، لانهم كانوا يشكلون خطراً على طرق امدادات لواء «يفتاح» الذي تقدم شرقاً»[٥٣]. اما بالنسبة لسكان الرملة، فيقول رابين انهم «تعلموا الدرس، ووافقت زعامتهم على الاخلاء طوعاً، بشرط ان يتم الأمر بواسطة السيارات. وقد نقلتهم سيارات الاوتوبيس حتى اللطرون، ومن هناك جرى اخلاؤهم من قبل الجيش الأردني»[٥٤]. والجدير بالذكر، انه في كتاب «تاريخ حرب ١٩٤٨» الصادر عن الجيش الاسرائيلي، نجد وصفاً كاملاً للمقاومة التي أبداها سكان اللد في وجه المحتلين، وتبريراً زائفاً لقضية طردهم بعد احتلال مدينتهم. ويتمثل هذا التبرير في القول ان السكان خشيوا من عمليات انتقامية ضدهم بسبب خرقهم لشروط الاستسلام اثناء المعركة[٥٥]. ومهما يكن من أمر، فإن معركة اللد، وعملية طرد سكانها، لم تكن حادثة شاذة ارتكبتها القوات الاسرائيلية في حرب ١٩٤٨ ضد سكان فلسطين، بل كانت حادثة «عادية» ومثالاً نموذجياً للأسلوب الذي اتبعته هذه القوات في طرد سكان المدن والقرى الفلسطينية من المناطق التي تمكنت من احتلالها خلال تلك الحرب.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه معركة اللد، كانت قوات جيش الانقاذ تخوض معركة عنيفة ضد القوات الاسرائيلية في منطقة الجليل الغربي، حول قرية شجرة. وقد استطاعت اسرائيل تجميع قواتها في منطقة الخليل الاسفل، لتنفيذ عملية احتلال شاملة لهذه المنطقة (عملية «دكيل»). وقد بدأت هذه العملية في الثامن من تموز (يوليو) ١٩٤٨ وانتهت في السادس عشر منه واسفرت عن احتلال الناصرة وشفاعمرو وصفورية وقرى كثيرة اخرى، مما اضطر جيش الانقاذ الى الانسحاب الى مركز الجليل الأعلى، الذي أصبح بمثابة جيب تحاصره القوات الاسرائيلية من ثلاث جهات: من الجنوب بعد احتلال منطقة الناصرة؛ ومن الشرق بعد احتلال المنطقة الممتدة من عكا حتى الحدود الشمالية؛ ومن الغرب بعد احتلال صفد. ويلاحظ ان نتائج هذه المعركة حسمت الوضع في الجليل لصالح اسرائيل، خصوصاً وان المناطق التي احتلتها امتدت حتى الحدود الشمالية مع لبنان، في الوقت الذي لم تتمكن فيه القوات السورية واللبنانية من إحراز مزيد من التقدم على خطوطها، التي تواجدت فيها في المرحلة الأولى من المعارك[٥٦].

أما في المنطقة الجنوبية، فلم تنجح عمليات القوات الاسرائيلية في فك الحصار الذي فرضه الجيش المصري على المستوطنات اليهودية في النقب، خصوصاً مستوطنة نجفة

الواقعة غربي المجدل. ففي المعركة التي دارت خلال الفترة الممتدة من ١٦ حتى ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨، استطاعت القوات الاسرائيلية شق الحصار بصورة جزئية عنها، بعد احتلال موقعي حتا وكرتيا، إلا أن القوات المصرية استعادت السيطرة على الطريق المؤدي الى هذين الموقعين، فأحكمت الحصار على النقب، وتمكنّت من عزله تماماً عن المنطقة الوسطى[٥٧].

الهدنة الثانية وتقرير برنادوت الى الأمم المتحدة

بدأت الهدنة الثانية في حرب ١٩٤٨، بتاريخ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨، بناء على قرار مجلس الأمن «رقم ٥٤» الصادر في ١٥ تموز (يوليو) من السنة نفسها، الذي فرض على الفرقاء المتحاربين في فلسطين وقف العمل العسكري بشكل كامل، الى حين ايجاد حل سلمي للقضية، مع التهديد بفرض عقوبات على الفريق المخالف. ودعا القرار ايضاً الوسيط الدولي لمواصلة جهوده في فلسطين وفق القرار السابق الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٩ بخصوص تعيينه وتمديد مهماته؛ وحث الفرقاء على الاستمرار في محادثاتهم معه «بروح التوفيق والتنازل المتبادل لتسوية جميع النقاط المختلف بشأنها سلمياً»[٥٨].

لم تكن الحكومة الاسرائيلية المؤقتة راضية عن جهود الوسيط الدولي وأفكاره، وقد ظهر ذلك واضحاً في ردها على مشروعه الثاني الذي قدمه على شكل تقرير الى السكرتير العام للأمم المتحدة، بعد شهرين من بدء الهدنة الثانية بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٦، والذي تضمن بعض التعديلات الاضافية على الحدود، مقارنة مع توصياته السابقة، التي أعلنها في حزيران من تلك السنة، أي خلال الهدنة الأولى. فقد اقترح برنادوت، في تقريره الجديد، ضم النقب الى المنطقة العربية، بحيث تمر الحدود فوق المجدل والفالوجة اللتين ستكونان في المنطقة العربية؛ ومن هناك تمتد الحدود شمالاً حتى اللد والرملة اللتين ينبغي ضمهما الى المنطقة العربية أيضاً. اما الجليل، فيضم كله الى اسرائيل؛ ويُعلن عن حيفا، خصوصاً منطقة معامل التكرير فيها وعن مطار اللد ميناءين حرين. ويتم تدويل القدس (في توصياته الأولى ايد ضم القدس الى المنطقة العربية) مع منح الحكم الذاتي لكل من السكان العرب واليهود فيها. اما مصير المناطق العربية في فلسطين فتقرره الدول العربية بعد اخذ رأي السكان العرب في هذه المناطق. ومن جهة، اوصى برنادوت بضم هذه المناطق الى شرقي الأردن، «بسبب العلاقات التاريخية بينها وبين فلسطين»، على حد قوله. كذلك أوصى بضمان حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم، اذ كانوا راغبين بذلك، دون اية قيود[٥٩].

أثارت مقترحات برنادوت هذه إستياءاً شديداً لدى الاسرائيليين، فقامت مجموعة من منظمة ليمي باغتياله في القدس غداة تقديمه تقريرة المذكور الى الأمم المتحدة، في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨.

بالرغم من اغتيال برنادوت، الذي يبدو انه كان يعمل تحت تأثير بريطاني في الأساس، كما يتضح من تبنيه فكرة ضم المناطق العربية الى شرقي الأردن، فان القيادة

الاسرائيلية لم تهدأ أو تغفل عن مضمون مقترحاته، خصوصاً فيما يتعلق بمسالتي عودة اللاجئين وضم النقب الى المناطق العربية. فبالنسبة للمسالة الاولى، اي حق اللاجئين في العودة، فقد حددت الحكومة الاسرائيلية موقفها من هذا الأمر في وقت سابق، وذلك اثناء ردها على الاقتراح الخاص الذي تسلمته من الوسيط الدولي بهذا الشأن. ففي الكتاب الموجه من وزير خارجية حكومة اسرائيل المؤقتة الى الوسيط، بتاريخ اول آب (اغسطس) ١٩٤٨، جاء أن اسرائيل لا تستطيع قبول عودة اللاجئين الى المناطق الخاضعة لسلطتها، «لاعتبارات أساسية ماسة بأمنها مباشرة نتيجة للحرب الحالية، ومتصلة باستقرار الاوضاع بعد عقد الصلح مستقبلاً... وإن أي اجراء يتخذ لعودة هؤلاء اللاجئين الى بلادهم لمجرد اعتبارات انسانية من غير مراعاة الاعتبارات العسكرية والاقتصادية، يعتبر خطأ ولا يحقق الغرض المقصود منه، ويؤدي الى زيادة الاضطرابات الحالية سوءاً...»(٦٠).

فمن الناحية العسكرية، تدعي اسرائيل «ان عودة العديد من آلاف العرب المشردين اليها، اثناء الهدنة الثانية، من شأنه ان يؤثر تاثيراً خطيراً على حقوقها ومركزها، ويؤدي الى تخفيف الكثير من العبء الواقع على الدول [العربية] بسبب مشكلة اللاجئين. وفضلاً عن ذلك فهذه العودة تكون عائقاً خطيراً في وجه المجهود الحربي واستعداد اسرائيل للحرب». أما من الناحية السياسية، فتخالف اسرائيل، في كتابها المذكور، رأي الوسيط الدولي الذي يعتبر أن مشكلة اللاجئين اصبحت من الأسباب الرئيسية للنزاع، مدعية ان «السبب الرئيسي... يرجع الى رفض الجامعة العربية الاعتراف باسرائيل اعترافاً قانونياً وواقعياً. وما الهجرة الشاملة للعرب والآلام التي تعرضوا لها الا نتيجة لهذا السبب». كذلك، تطرح اسرائيل «الاعتبار الاقتصادي» في كتابها، مدعية ان «عودة اللاجئين ستثير مشكلة اقتصادية يستعصي حلها. والصعوبات الخاصة حول تهيئة مساكن وايجاد اماكن عمل لهم يعتاشون منها، لا يمكن التغلب عليها تقريباً». اما حل هذه المشكلة في نظرها، فسيتحقق «عندما تكون الدول العربية مستعدة لعقد معاهدة صلح معها... وبعد اعتبار [مشكلة اللاجئين] احد عناصر التسوية العامة، مع مراعاة طلب [اسرائيل] الخاص بتعويضها على الأضرار التي اصابتها نتيجة الحرب»(٦١).

وقد اتخذت اسرائيل هذا الموقف التعسفي الرافض لحق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم، في وقت مبكر جداً لم يكن فيه مصير الحرب او حتى نتائجها النهائية معروفين بعد. وانطلاقاً من هذا الموقف، تجاهلت، فيما بعد، القرارات الدولية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في العودة.

المطالبة بضم النقب الى اسرائيل: كانت توصية برنادوت حول وجوب ضم صحراء النقب الى العرب، من اكثر التوصيات التي أثارت قلق اسرائيل. فقد بذل الزعماء الصهيونيون، جهوداً كبيرة، قبيل صدور قرار التقسيم، للتأثير على الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، ودفعها للموافقة على ضم منطقة النقب الى الدولة اليهودية في هذا القرار. على أي حال، لم تكن مخالفة مضمون قرار التقسيم هي التي أثارت استياء

زعماء اسرائيل -- إذ ان لهم الأسبقية في هذا الشأن، بعد احتلالهم مناطق واسعة في فلسطين تخص العرب وفق هذا القرار -- وانما كان السبب في ذلك اصرارهم على ضم النقب الى اسرائيل لكونه منطقة واسعة تصلح لتنفيذ مشاريع اقتصادية واستيطانية كبيرة، وتوفر مجالاً وافياً واسعاً لها. وقد وصلت القيادة الاسرائيلية الى استنتاج مفاده ان توصية برنادوت بخصوص النقب، ارتكزت بمدى كبير، الى الواقع العسكري في هذه المنطقة لكونه منطقة معزولة ومحاصرة من قبل الجيش المصري. ولذلك بدأت تخطط لتغيير هذا الواقع، كمنطلق لإفشال توصية برنادوت وتغييرها لصالح اسرائيل.

وضعت القيادة العسكرية الاسرائيلية خططاً مفصّلة لاقتحام النقب واحتلاله، بعد ان استكملت تنظيم قواتها عدداً وعدة خلال الهدنة الثانية التي دامت حوالي ثلاثة اشهر متتالية. فقد تمكنت اسرائيل، خلال هذه الهدنة، من حشد قوات كبيرة بلغت، وفق المصادر الاسرائيلية، حوالي ٩٩ الف جندي، مقابل سبعين الفاً بلغها عدد الجيوش العربية مجتمعة[٦٢]. ويبدو ان المسالة الوحيدة التي كانت تثير قلق القيادة الاسرائيلية فيما يتعلق بمواجهة الجيش المصري في النقب، هي رد فعل باقي الجيوش العربية في حال تجدد المعارك. إلا ان تصرف قيادات هذه الجيوش، خلال المعارك السابقة، والتناقض القائم فيما بينها بسبب المصالح المتناقضة، شجع القيادة الاسرائيلية على بدء تنفيذ خططها العسكرية في النقب، دون الخوف من اشتعال الجبهات الاخرى. وهذا ما حدث فعلاً، فباستثناء نشاط جيش الانقاذ ضد بعض المستوطنات اليهودية في الجليل الاعلى، فإن باقي الجيوش العربية لم تحرك ساكناً خلال معارك النقب الأخيرة، مما دفع بالجيش الاسرائيلي الى توجيه الجزء الأكبر من قواته الى تلك المعارك.

بدأت اسرائيل تنفيذ خطتها لاحتلال النقب في الخامس عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، متذرعة بتعرض القوات المصرية لاحدى قوافلها المتوجهة الى المنطقة. وكان هدفها في العملية الاولى (عملية يوئاف) عزل القوات المصرية في قطاع مجدل -- بيت جبرين، بواسطة دق اسافين في عمق النقب باتجاه شاطىء البحر؛ ثم تدمير القوات المصرية الاخرى في الفالوجة، وفتح محور اساسي الى داخل النقب.

تمكنت القوات الاسرائيلية، في هذه العملية، من قطع طريق الشاطىء في مؤخرة الجيش المصري؛ الأمر الذي دفع بالقوات المصرية الى الانسحاب من اسدود وحتى مشارف غزة، فسيطر الاسرائيليون على اسدود وبينسنيم والمجدل وياد -- مردخاي. كذلك استطاع هؤلاء اقتحام قطاع مجدل -- بيت -- جبرين، وعزل القوات المصرية في الفالوجة؛ واخيراً احتلال بئر السبع في العشرين من تشرين الأول (اكتوبر)، بعدما تمكنت القوات الاسرائيلية من شق طريق نحو النقب. بعد هذه المعركة اصبح تمركز الجيش المصري في قطاع غزة -- رفح، وعلى طول امتداد الطريق الصحراوي عوجة -- بير عسلوج، وفي جيب الفالوجة[٦٣].

انتظرت القيادة الاسرائيلية ثلاثة ايام بعد بدء معارك النقب، كي تطمئن الى عدم تحرك الجيوش العربية، وبدأت معركة اخرى ضد القوات المصرية المتمركزة جنوبي

الطريق الفرعي المؤدي الى القدس وفي جبل الخليل، بهدف توسيع الطريق الفرعي الموصل الى القدس، وإلهاء القوات المصرية هناك وتحييدها كي لا تتدخل في المعارك الدائرة في النقب؛ ثم السيطرة على جبل الخليل مع الحرص على عدم جر الجيش الاردني الى المعركة. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية، في هذه العملية، من احتلال المنطقة الواقعة جنوبي خط سكة الحديد المؤدي الى القدس، من بيت شيمشن شرقاً حتى قرية حوسان، وجنوباً حتى بيت – جبرين. وحسب رواية يغئال آلون، قامت القوات الاسرائيلية، خلال هذه العملية، «بمعاقبة» قرى عربية كثيرة اتهمتها بالتعرض لمستوطنات غوش عتسيون اثناء استسلامها، والمشاركة في التصدي للقافلة التي قتل فيها ٣٥ يهودياً كانوا متوجهين الى غوش عتسيون. وتمثل «العقاب»، وفق الطريقة الصهيونية «النموذجية»، بطرد سكان هذه القرى بعد احتلالها، على غرار ما حدث مع سكان قرية بيت نطيف «الذين لم يتوفر لهم الوقت الكافي لنقل حاجاتهم معهم»[٦٤].

بعد توقف المعركة في النقب، بناء على امر صادر عن الأمم المتحدة، بدأت القيادة الاسرائيلية تخطط لاحتلال المنطقة الوسطى من الجليل الأعلى، التي كان جيش الانقاذ مرابطاً فيها. وقد تذرعت اسرائيل بإعلان قيادة هذا الجيش عدم قبولها لاتفاق الهدنة القائم، فجمعت قواتها وبدأت تنفيذ عملية واسعة استغرقت ثلاثة ايام من ٢٩ الى ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨ (عملية حيرام) وكان الهدف منها تدمير قوات جيش الانقاذ في تلك المنطقة واحتلالها، واقامة خط دفاع ثابت على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين.

وكانت هذه المعركة من اعنف المعارك التي دارت في الجليل خلال حرب ١٩٤٨، خصوصاً في منطقة الجبش – سعسع، وأسفرت عن احتلال المنطقة كلها وعن انسحاب جيش الانقاذ الى ما وراء الحدود الدولية. وبذلك اصبح الجليل كله في قبضة اسرائيل، اضافة الى احتلال اربع عشرة قرية لبنانية قريبة من الحدود[٦٥] لم تنسحب اسرائيل منها الا بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع لبنان.

بالرغم من هدوء المعركة الاولى في النقب بناء على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، فإن اسرائيل لم توقف مخططها الرامي الى تصفية الجيش المصري في تلك المنطقة واحتلالها كلياً. وقد استغلت اسرائيل مسألتين في سعيها نحو احتلال النقب، أولاهما تتمثل بعدم اذعان الدول العربية، في البداية، لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢ الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، والقاضي بإقامة هدنة في جميع انحاء فلسطين[٦٦]. وثانيهما تتمثل بأن الدول الكبرى، بالرغم من اعترافها بحقيقة قيام اسرائيل، فانها لم تكن تعترف بعد بحدودها، على أساس ان تطورات الحرب ألغت او جمدت اعترافها بحدود التقسيم في الماضي. لذلك سعت اسرائيل من وراء استمرار مخططها في النقب، الى تحقيق هدفين سياسيين:

الأول: ابعاد خطر عزل النقب عنها بطريق التسوية السياسية بواسطة احياء خطة برنادوت.

ثانياً: حمل مصر على البدء حالاً بمفاوضات حول اتفاق هدنة مع اسرائيل، على

افتراض انه في اعقابها، بصفتها اكبر الدول العربية واغناها، تسير البلدان الشقيقة الاخرى[٦٧].

وعشية بدء هجوم القوات الاسرائيلية الثاني في النقب (عملية حوريف) بتاريخ ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، أعلنت حكومة اسرائيل للامم المتحدة انها تعتبر نفسها حرة في العمل ضد القوات المصرية، بسبب رفض مصر البدء بالمفاوضات حول الهدنة، خلافاً لقرار مجلس الامن[٦٨]. ورغم رفض مجلس الامن لهذا الاعلان، فقد بدأ الهجوم الاسرائيلي بقيادة يغئال آلون، وبمشاركة خمسة ألوية، بينها ثلاثة ألوية استقدمت من شمال فلسطين، ولواء آخر استقدم من المنطقة الوسطى وحسب ما تعترف به المصادر الاسرائيلية فان «المبادرة الاستراتيجية، وتركيز القوى في الجنوب، قد توافرا بسبب عدم التعاون بين الجيوش العربية»[٦٩].

وقد نُفِّذ الهجوم الاسرائيلي على مرحلتين: المرحلة الاولى كان الهدف منها القضاء على الذراع الشرقي للجيش المصري (في محور بير عسلوج – عوجا الحفير – ابو عجيلة)، من خلال عزل الذراع الغربي (في محور غزة – رفح – العريش)، والهائه بواسطة عمليات تمويهية، ثم تصفية جيب الفالوجة. وخلال هذه المرحلة فشل الاسرائيليون في تصفية الجيب في الفالوجة، بينما نجحوا تقريباً، بصورة كاملة، في تحقيق الاهداف الاخرى. وفي المرحلة الثانية من الهجوم كان هدفهم ضرب الجيش المصري في قطاع الشاطىء بين رفح وبيت حنون، الا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق هذا الهدف، فاكتفوا بمحاصرة القوات المصرية في تلك المنطقة.

وقد أدى تدخل الامم المتحدة، بواسطة قرار صادر عن مجلس الامن في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ يدعو الى وقف اطلاق النار فوراً وانسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها قبل بدء الهجوم، ومن ثم تدخل بريطانيا السياسي وتهديدها بالتدخل العسكري، بمؤازرة من الولايات المتحدة، الى فشل تحقيق أهداف الهجوم الاسرائيلي كاملة، وإلى انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة سيناء ومشارف رفح. بالرغم من ذلك، فإن اسرائيل، إثر هذا الهجوم، حققت نتيجة سياسية هامة لصالحها، تمثلت في «الزام» مصر على البدء بمفاوضات معها من أجل انهاء الحرب. وقد اسفرت هذه المفاوضات عن تحقيق اتفاق هدنة بين الجانبين وقع في رودوس في ١٩٤٩/٢/٢٤، وبموجبه اخلي جيب الفالوجة، وضم النقب كله الى اسرائيل باستثناء قطاع غزة من رفح وحتى شمال بيت حنون. ومع تحقيق اتفاق الهدنة مع مصر، بدأت المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية الاخرى، باستثناء العراق الذي رفض ذلك، لتحقيق اتفاقات مماثلة معها.

اتفاقات الهدنة: اتضح لإسرائيل، خلال مفاوضات الهدنة مع الأردن، التي كانت تجري نظرياً في رودوس، وعملياً في القدس وقصر الملك عبد الله في الشونة، ان الأردنيين يطالبون بضم منطقة النقب الجنوبية[*] التي تنازلت مصر عنها في اتفاق الهدنة مع

---

* والمنطقة المذكورة تأخذ على شكل مثلث من الصحراء يفصل بين الأردن ومصر، ضلعاه العربة وحدود الانتداب بين النقب وسيناء، ورأسه في ايلات.

اسرائيل لهم. وكان هدف اسرائيل السيطرة على هذه المنطقة التي تعتبر جزءاً من النقب بهدف «دق اسفين بين مصر والأردن». وتمكنوا من تحقيق هذا الهدف بواسطة الهجوم العسكري في هذه المنطقة، الذي بدأ في الخامس من آذار (مارس) ١٩٤٨ وانتهت في العاشر منه؛ حيث تمكنوا، خلاله، من الزحف باتجاه ام الرشداش (ايلات) والوصول اليها واحتلالها دون قتال، بعد انسحاب قوات الجيش الأردني من المنطقة بناء على أوامر صادرة عن قيادتها البريطانية في عمان(٧٠).

بعد هذا الهجوم، وافق الأردن في مفاوضات الهدنة مع اسرائيل، على الاعتراف بسيطرة اسرائيل على منطقة جنوب النقب. وبقيت المشكلة العالقة، في تلك المفاوضات، هي كيف تُسوّى الحدود في منطقة المثلث؛ حيث ترابط القوات العراقية التي اعلنت عن نيتها الانسحاب من مواقعها. وقد طالب الأردن بأن تتسلم قواته تلك المنطقة، إلا ان اسرائيل اشترطت لموافقتها على ذلك، إزاحة خط المواقع العسكرية شرقاً وفتح وادي عارة وطريق الخضيرة – العفولة، وتمكين خط سكة الحديد الى القدس من السير، مقابل انسحابها من بعض المناطق التي احتلتها، خلال الحرب، في المنحدرات الغربية والجنوبية لجبال الخليل. واتفق الجانبان اتفاقاً مبدئياً فقط، حول موضوعات اخرى منها حرية المرور في طريق القدس – بيت لحم، وطريق اللطرون – باب الواد، والى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل المكبر، والى الأماكن المقدسة. إلا ان اللجنة الخاصة، التي كان من المفروض ان تدوّن التفاصيل حول هذه الموضوعات، لم تنفذ عملها ابداً. وقد وقع اتفاق الهدنة بين اسرائيل والأردن في ١٩٤٩/٤/٣ في رودوس، وبموجبه دخلت القوات الاسرائيلية الى قرى ام الفحم، عارة، عرعرة، باقة الغربية (في منطقة وادي عارة)، الطيرة، جلجولية، الطيبة، قلنسوة (في جوار طولكرم)، كفر قاسم (قرب بيتح تكفا)، بيت صفافا، تبر، القبو والولجة جنوب خط سكة الحديد في منطقة القدس. اضافة الى ذلك اصبحت اسرائيل تسيطر على طول خط سكة الحديد الممتد من الشاطىء وحتى القدس، مقابل ذلك انسحبت من جوار الضاهرية الواقعة على الطريق بين بئر السبع والخليل.

والجدير بالذكر، انه بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين اسرائيل والأردن، استمرت المحادثات بين زعماء اسرائيل وبين الملك عبد الله، خصوصاً في الفترة الواقعة بين تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٤٩ وآذار (مارس) ١٩٥٠، من أجل عقد معاهدة سلام كاملة بين الجانبين.

إضافة الى اتفاقي الهدنة اللذين وقعتهما اسرائيل مع كل من مصر والأردن، وقعت اتفاقين آخرين مع لبنان في ١٩٤٩/٢/٢٣، ومع سوريا في ١٩٤٩/٧/٢٠. وبموجب الاتفاق مع لبنان انسحبت اسرائيل من القرى اللبنانية التي احتلتها خلال المعارك الأخيرة في الجليل، وتمّ تعيين خط الحدود الدولية (خط الانتداب) بين فلسطين ولبنان، كحدود هدنة بين الطرفين.

وكان اتفاق الهدنة مع سوريا آخر اتفاق وقعته اسرائيل مع الدول العربية بعد حرب ١٩٤٨، وقد استغرقت المفاوضات حوله نحو ثلاثة اشهر واصطدمت بصعوبات

فائقة – على حد قول الاسرائيليين – نظراً لحقيقة مؤداها «بأن الجيش السوري كان الوحيد من بين الجيوش العربية [التي دخلت الى فلسطين] الذي احتل ونجح في الاحتفاظ برأس جسر [في غور الأردن] في المنطقة الاسرائيلية حتى الهدنة الثانية. ورغم عدم كبر مساحة هذه المنطقة، الا ان اهميتها العسكرية والاقتصادية كانت كبيرة. ففي بداية المفاوضات، اصر السوريون على حقهم في مواصلة الاحتفاظ بهذه المنطقة دون شروط. بعد ذلك وافقوا على الانسحاب الى خط الأردن وليس حتى الحدود الدولية الواقعة في طرفه الشرقي»[٧١] أخيراً وافقت سوريا على تجريد المنطقة من السلاح بشرط ان يسري ذلك ايضاً على موقعي دردرة شرقي الحولة، وعين غيف شرقي بحيرة طبريا، وهو ما تمّ فعلاً.

تجاهل الفلسطينيين في اتفاقات الهدنة

استطاعت اسرائيل تطبيق سياسة التجاهل تجاه الفلسطينيين، في المفاوضات التي اجرتها مع البلدان العربية قبيل توقيع اتفاقات الهدنة. فقد رفضت تماماً، خلال هذه المفاوضات، البحث في قضية اللاجئين وحقهم في العودة، قاصرة موافقتها، في هذا المجال، على تعيين محطات على الحدود لاعادة جمع شمل العائلات. فخلال المفاوضات مع سوريا مثلاً، طالب الوفد السوري بإعادة لاجئي سمخ، وحسب قول وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت، أيّد وفد الأمم المتحدة هذا المطلب، «إلا ان موقف [الوفد الاسرائيلي] تمثل برفض البحث في مسألة اعادة اللاجئين طالما لم يجر التفاوض حول حلف سلام»[٧٢].

ونتيجة لهذا الموقف، خلت اتفاقات الهدنة، من اي ذكر لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفي الممتلكات، واقتصر مضمونها على تعيين حدود وقف اطلاق النار بين اسرائيل وكل من مصر والاردن وسوريا ولبنان. والجدير بالذكر، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية المؤقتة دافيد بن - غوريون، وصف، في حينه، مضمون هذه الاتفاقات بقوله، انها «لا تحدد شيئاً من الناحية السياسية والاقليمية وليست سوى اتفاقات عسكرية، تحدد الخطوط التي يمكن لجيش كل طرف من الأطراف التحرك ضمنها، ثم حجم القوات التي يمكن ان تتحرك في مناطق معينة ونوعيتها. كذلك فإن هذه الاتفاقات لا تتضمن شيئاً يمسّ حقوق اي طرف من الأطراف ومطالبه ومصالحه، لأن هذه الأمور تتعلق بمفاوضات خاصة، اي المفاوضات حول السلام»[٧٣]. رغم ذلك، اعتبر بن – غوريون ان هذه الاتفاقات تشكل خطوة نحو تحقيق السلام والاستقرار مع البلدان العربية المجاورة، ونحو تقوية مركز اسرائيل في جزء من العالم، خصوصاً في العالم الاسلامي. فاعتراف تركيا المبكر باسرائيل، في ذلك الوقت كان، حسب رأي بن – غوريون، نتيجة الثغرة الأولى التي احدثتها اتفاقات الهدنة في العالم الاسلامي[٧٤].

على اي حال، فإن ما يعنينا، هنا، من نتائج اتفاقات الهدنة المذكورة، هو ان اسرائيل تمكنت، بواسطتها، من تثبيت سياسة التجاهل تجاه الفلسطينيين، اضافة الى تثبيت الوضع العسكري على الحدود ، اي تثبيت مكاسبها العسكرية الاقليمية التي احرزتها في حرب ١٩٤٨، دون الحاجة الى التنازل عن المكاسب الديموغرافية ، التي

حققتها بواسطة طرد الفلسطينيين من وطنهم. وقد نجحت في ذلك مستغلة سلبيات الوضع العربي التي برزت خلال الحرب وبعدها.

خاتمة

لقد أدت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في حرب ١٩٤٨، الى تشريد نحو مليون فلسطيني، وتحولهم الى لاجئين في الدول العربية المجاورة؛ حيث لم يبق في المناطق الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي سوى ١١٧ الفاً فقط، جزء منهم لاجئون من قرى ومدن مختلفة، انتقلوا، بعد اجلائهم عنها، الى أماكن محتلة اخرى داخل فلسطين.

وقد خلّف اللاجئون الفلسطينيون وراءهم املاكاً وأراضي شاسعة قدّرت إحدى لجان الأمم المتحدة مساحتها بما يزيد عن اربعة ملايين دونم[٧٥]، عدا النقب، الذي تقدر مساحته بـ ١٢ مليون دونم، وحسب ما جاء في كتاب الحكومة الاسرائيلية السنوي لسنة ١٩٥٨، بلغ عدد القرى والمدن العربية التي هجرها سكانها بشكل كامل او جزئي، حوالي ٣٥٠ قرية ومدينة، من بين ٤٥٠ كانت قائمة في المناطق التي احتلتها اسرائيل في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨[٧٦]. وقد قامت السلطات الاسرائيلية، فيما بعد، بعملية مسح لأراضي هذه القرى حتى تلاشى من فوقها كل أثر، لأن وجودها، حسب ما اعلنه رئيس وزراء اسرائيل في اواخر الستينات ليفي اشكول، «يتعارض مع سياسة التنمية واحياء الخراب التي تسير عليها كل دولة»[٧٧]. وبناء على «سياسة التنمية» هذه، تم هدم جزء كبير من القرى والمدن المهجورة بعد تسليم اراضيها للمستوطنين اليهود لاستغلالها. اما القرى والمدن غير المهدمة، فقد استغلت في اسكان المهاجرين اليهود الذين تدفقوا على اسرائيل بعد قيامها.

لقد تمكنت اسرائيل من تحقيق نصرها في حرب ١٩٤٨ وإقامة دولتها على انقاض الشعب الفلسطيني ومناطقه، فضمت اليها مناطق عديدة لم تكن مخصصة لها وفق قرار التقسيم، بحيث اصبحت مساحتها بعد الحرب ٢٠,٦٠٠ كيلو متر مربع مقابل ١٥,٨٥٠ كيلومتر مربع مُنحت لها وفق ذلك القرار؛ اي حوالي ٨٠٪ من مساحة فلسطين ايام الانتداب.

وفي الوقت الذي بدأ الشعب الفلسطيني فيه، بعد حرب ١٩٤٨، يناضل من اجل العودة الى وطنه نشطت اسرائيل في ترسيخ وجودها على جميع الأصعدة، عسكريا واقتصادياً واجتماعياً، ضاربة عرض الحائط بجميع المشاريع والتوصيات الدولية حول قضية فلسطين ارضاً وشعباً.

---

(١) دافيد دايان: **بيطحون للوشالوم** (أمن دون سلام)، رمات غان، مسادة، ١٩٦٨، ص١٨، (بالعبرية).

(٢) يهودا سلوتسكي (رئيس التحرير)، **سيفر تولدوت ههاغناه** (كتاب تاريخ الهاغناه)، تل أبيب، عام عوفيد، ١٩٧٧، الكتاب الثالث، الجزء

الثاني، ص٩٩٢، (بالعبرية).

(٣) يهودا فالخ، **اطلس كرتا لتولدوت ايرتيس يسرائيل- مريشيث هيتيشغوت مغاد كوم هميديناه**، (أطلس كرتا لتاريخ أرض اسرائيل - من بداية الاستيطان وحتى قيام الدولة)، القدس، كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٢، ص١٠٧، (بالعبرية).

(٤) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٦٨.

(٥) General Nuri Al-said, Arab Independence and Unity, p. 11, 12، نقلاً عن: دكتور شامير و. ف. لورنس، **مكورت لتولدوت همزراح بعيت همدشاه** (مصادر لتاريخ الشرق الأوسط في الفترة المعاصرة)، جامعة تل - أبيب الجزء الثاني، ص٨٢ ٨٥.

(٦) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٧٢.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٥٤٢.

(٨) **المصدر نفسه**، ص١٢٨٣.

(٩) **المصدر نفسه**،ص١٢٨٠.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص١٣٩٨.

(١١) دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١.

(١٢) نص «الخطة ب» في يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٩٧.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص١٩٣٩، والجزء الثاني، ص١٢٥٢.

(١٥) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص١٢٥٤.

(١٦) انظر خطة بهرشواع كما جاءت في مقالة متي بعيل، «سلمماه زعيراه للمماه سديراه» (من الحرب الصغيرة إلى الحرب النظامية)، معرخوت، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص١٧.

(١٧) توجيهات دافيد بن - غوريون الى افرايم بن- ارتسي، أرشيف تاريخ الهاغناه، نقلاً عن متي بعيل، **مصدر سبق ذكره**، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص١٠.

(١٨) نص وثيقة «الخطة ب» في يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٩٥٥، ١٩٥٦.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) بعيل، **مصدر سبق ذكره**، ص١١، ١٢.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص١٣، ١٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) يهودا سلوتسكي، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**،ص١٥٧٣.

(٢٨) بعيل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤، ١٥.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص١٣٧٩.

(٣٢) نشر التقرير في «يديعوت احرونوت» ٤/٤/١٩٧٢.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) يغئال آلون، **معرخوت هبلماح**، (معارك البلماح)، تل - أبيب هكيبوتس همؤوحاد، ١٩٦٥، ص٢٢١، (بالعبرية).

(٣٥) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره** الجزء الثاني، ص١٥٦٢ ١٥٦٤.

(٣٦) آلون، **مصدر سبق ذكره**،ص٢٢١.

(٣٧) عبد الله التل (مذكرات) **كارثة فلسطين**، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩، الجزء الأول، ص٨٠- ٨١.

(٣٨) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧، ترجمة عن غلوب باشا، **جندي مع العرب**، ص٦٢ - ٦٣.

(٣٩) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**،ص٢٢٢.

(٤٠) يهودا فامح، **أطلس كرتا لتولدوت ايرتس يسرائيل-شتيم ريشونون** (أطلس كرتا لتاريخ أرض اسرائيل - السنوات الاول)، القدس، كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص١٣، (بالعبرية).

(٤١) **المصدر نفسه**، ص١٢.

(٤٢) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٠.

(٤٣) انظر وصفاً كاملاً لهذه المعارك في كتاب **تولدوت ملميمت هكوميميوت** (تاريخ حرب الاستقلال)، تل - أبيب، معرخوت، ١٩٦٨، ص١٦٢ - ٢٢٩، (بالعبرية).

(٤٤) د. دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.

(٤٥) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**،

ص٣٩.

(٤٦) **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين**، ١٩٤٧ - ١٩٧٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ومركز الوثائق والدراسات - أبو ظبي، بيروت ١٩٧٣، ص١٢ - ١٤.

(٤٧) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٨.

(٤٨) **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠، الادارة العامة لشؤون فلسطين، الجامعة العربية، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٤٣.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) د. دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠ - ٤١.

(٥١) **المصدر نفسه**.

(٥٢) **هارتس**، ٢٥/١٠/١٩٧٩.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٥٦) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص٤٦.

(٥٨) قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٦.

(٥٩) شموئيل اتينجر، **تولدوت يسرائيل بعيت همدشاه**، (تاريخ اليهود في الزمن المعاصر)، تل-ابيب-دافير، ١٩٦٩، المجلد الثالث، ص٢٢٨ (بالعبرية).

(٦٠) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٩.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤.

(٦٣) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٩٥ - ٢١٢.

(٦٤) **المصدر نفسه**.

(٦٥) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٠.

(٦٦) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٧٢، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٨.

(٦٧) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤١.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص٢٥٧.

(٦٩) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢.

(٧٠) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧٥.

(٧١) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧٠.

(٧٢) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت حول اتفاق الهدنة مع سوريا، **محاضر الكنيست**، ٢٠/٧/١٩٤٩، ص١٠٩٧.

(٧٣) بيان رئيس الحكومة الاسرائيلية المؤقتة دافيد بن - غوريون حول اتفاقات الهدنة، **محاضر الكنيست**، ٤/٤/١٩٤٩، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

(٧٤) **المصدر نفسه**.

(٧٥) United Nation. General Assembly. progress report of the United Nations Conciliation Commission for Palistine. 23 January. 19/11/1951. A/1958. p.13. And annex part1. chapter II. pp. 15-13. United Nations. General Assembly. Doc. A/Ac. 25/ W.84. 28/4/1964.

(٧٦) Ismael Government Yearbook. 5719 (1958). p.235.

(٧٧) رد ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل على استجواب في الكنسيت، **محاضر الكنسيت**، ١٩٦٦/١٩٦٧، (بالعربية)، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالاهرام - القاهرة ومؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٧١، ص٣٨٦.

مؤنس الرزاز

وجهات نظر قومية في مسألة "الفلسطنة"

كيف ينظر القوميون العرب الى الثورة الفلسطينية؟ ما هو موقفهم من الكيانية الفلسطينيّة ومن مشروع الدولة الفلسطينية؟ كيف يربط القومي العروبي بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين؟ كيف يقوّم بعض القوميّين العروبيين العلاقة بين الانفصال وانهيار وحدة سورية ومصر وبين تحرير فلسطين؟ وهل يتفق القوميون العروبيون على أن «الفلسطنة» - إن جاز التعبير - هي تعبير عن كيانية «تمثل أعلى مراتب العداء لفكرة الثورة في البلاد العربية» كما قال أحد المفكرين القوميين ممن سنطالع مواقفه وكتاباته في الصفحات المقبلة، أم أنها تعبير عن «قطرية اضطرارية»، وانها «القطرية الوحيدة المبررة» كما قال آخر؟ كيف يميز القومي العربي بين القطرية والكيانيّة؟ بل هل هناك ثمة تطابق بينهما؟ وهل نجحت التيارات التي أقيمت لسد النقص القومي في العمل الفدائي واعطائه بعداً قومياً في «تعريب» المقاومة الفلسطينية؟.

تساؤلات عديدة تثيرها قراءة بعض أدبيات القوميين العروبيين.

وقد اختارت هذه الدراسة مؤلفات لمفكرين قوميين لتلقي ضوءا على النظرة القومية للثورة الفلسطينية دون أن يفوتها الاعتراف بوجود استثناءات كثيرة. ولم يقع الاختيار على هذه المؤلفات لكونها الاهم أو الاكثر تعبيرا عن التيار القومي العربي، وانما اختيرت لأنها تعالج صلب الموضوع الذي تحاول هذه الدراسة اضاءة بعض جوانبه، ولا تخرج، في قليل أو كثير، عن النظرة القومية، بشكل عام، الى المقاومة الفلسطينية. وبالتالي فقد ألقينا بعض الضوء على أدبيات جبهة التحرير العربية لأنها الجبهة التي رفعت شعار قومية الكفاح المسلح، ولأنها تتطلع لإقامة الاداة «الوحيدة القادرة، بتركيبها العربي القومي، على ان تمحو، في لهيب المعركة وإلى الأبد، الفروق القطرية والاقليمية»[1].

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين أساسيين في هذا الموضوع، وهما كتاب صادر عن جبهة التحرير العربية بعنوان: «الطريق القومي لتحرير فلسطين»، وكتيّب آخر عنوانه: «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي».

كما اختارت هذه الدراسة كتاب منح الصلح وعنوانه: «مصر والعروبة»، وكتاب د. منيف الرزاز «فلسطين والوحدة»، وكتاب د. عبد الوهاب الكيالي «البعث والقضية الفلسطينية»، وكتاب معن بشور «في سبيل الوحدة العربية»؛ وجميع هؤلاء هم من مفكري التيار القومي العربي، وقد كتبوا جميعاً في صلب الموضوع الذي تحاول هذه الدراسة القاء بعض الضوء عليه.

الطريق القومي لتحرير فلسطين

في فصل بعنوان: «حول شعار الدولة الديموقراطية»، وتحت شعار جانبي بعنوان: «فلسطين توحّد.. والدولة الفلسطينية تفرق» تنتقد جبهة التحرير العربية شعار الدولة الفلسطينية الديموقراطية من عدة زوايا أهمها تأثير مثل هذه الدولة على الوحدة العربية. فهذه الدولة، لن تجعل من فلسطين طريقا للوحدة بل ستكون حاجزاً جديداً في وجهها، وعاملاً جديداً من عوامل التجزئة. وتشدد الجبهة على مسألتي الوحدة والتجزئة وعلى علاقة كل منهما بالدولة الفلسطينية، فتقول: «اننا لا نريد أن نكرر في فلسطين مأساة الاستقلالات القطرية الشكلية التي حصلت عليها بعض الأقطار العربية كتونس مثلاً؛ حيث خرج الاستعمار من باب لتعود مصالحه وشركاته واحتكاراته من جميع الأبواب، ولينحرف هذا الاستقلال عن تطوره الطبيعي تجاه الوحدة وينقلب الى انعزالية قطرية مفرطة ومضالئة للاستعمار واعداء الأمة العربية»[٣].

وقبل الاسترسال في عرض موقف جبهة التحرير التي جاءت «لتعريب» الثورة الفلسطينية ومنحها بعداً قومياً كما جاء في تعريف هوية الجبهة في الكتاب نفسه، علينا أن نحدد معنى الكيانية الفلسطينية في نظر بعض القوميين. فاذا كان معن بشور، مثلاً، يفهم «الفلسطنة» على أنها «قطرية مبررة». فان منح الصلح يراها ظاهرة خطيرة ومؤامرة على الثورة العربية. فالكيانية عند منح الصلح «تختلف عن الاقليمية بانها سياسية أكثر مما هي أي شيء آخر لأنها تنطلق وتصب في موضوع الكيان السياسي الخاص بكل قطر»[٣].

كما يرى الصلح أن الكيانية تختلف عن القطرية بأن القطرية تعترف بالخطر الاجنبي ولها طريقها الخاصة في مقاومته بينما لا تعير الكيانية هذا الموضوع أهمية ما. ويراها مختلفة عن الاستقلالية وعن الوطنية القطرية فيقول: «فهي ضرب من الحول الوطني يرى قضيته من زاوية واحدة هي زاوية السجال السلبي مع الاقطار العربية. فالكيانية تتحسس الخطر، وانما الخطر الآتي من العرب، وتنزع الى استخلاص الحقوق وانما الحقوق المهضومة من العرب»[٤] ويعرف الصلح لفظة «كيان» بانها تفيد الانعزال والمحافظة في الوقت نفسه، ثم يشير الى الكيانية في العمل الفلسطيني فيرى أن حركة الكيان الفلسطيني تقوم الى جانب حركة التحرير الفلسطينية، واحياناً تتداخل معها. ويشير الصلح في السياق نفسه الى أن الكيانية الفلسطينية تبدو، في الوقت الحاضر، ظاهرة فلسطينية بقدر ما هي ظاهرة لبنانية أو كويتية أو ليبية... غير أن خطرها في الساحة الفلسطينية أكبر وأدعى الى المحاربة لانها في جوهرها، وقوف بين شعب فلسطين وعدوه الاساسي في اسرائيل.

فهل كانت الكيانية الفلسطينية، كما يراها الصلح، هي الكيانية نفسها التي نقدتها جبهة التحرير العربية، في كتيب التجربة القومية في العمل الفدائي، نقرأ عن «البادرة الايجابية الأولى» التي قامت بها فتح حين أعلنت، في أوائل اذار ١٩٦٩، عن افتتاح معسكرات للمتطوعين العرب في العمل الفدائي. ونقرأ عن تغيرات وتعديلات تنظيمية واستراتيجية في المنظمات الأخرى بهذا الاتجاه. ولكن الجبهة ترى أن «هذا التيار لم يصبح تياراً اساسياً في حركة المقاومة بل بقيت تلك الحركة بمجملها أسيرة الكيانية الفلسطينية التي كان العمل من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها أبرز تعبير عنها»[٥].

وحين كان د. عبد الوهاب الكيالي قطباً من أقطاب جبهة التحرير القى كلمة في ندوة عقدت في الجامعة الاردنية، حول الدولة الفلسطينية؛ وذلك عام ١٩٦٩ قال فيها: «من الواضح أن القاسم المشترك بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديموقراطية هو المنطق القطري، واهمال العامل القومي العربي والجماهير العربية والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين، واغفال دور الوحدة العربية في حماية فلسطين بعد التحرير»[٦].

لقد كان موقف هذا التيار القومي معارضاً لإنشاء الدولة الفلسطينية من موقع الاتساق والانسجام مع مقدماته القومية النظرية. فالرفض هناك ينحصر في أن هذه الدولة سوف تكون «مسخاً» في ظل موازين القوى الحالية، ولكنه نابع، في الأساس والجوهر، من الموقف القومي الرافض لجميع الكيانات القطرية، والمطالب بأمّة دولة عربية واحدة من المحيط الى الخليج. ونظرا لاعتبارات كثيرة، فقد أمسى سحب هذا الموقف من الناحية العملية على فلسطين، لعدم وجود دولة فلسطينية فيها أصلاً، أيسر من العمل على هدم كيانات الأمر الواقع العربية القائمة فعلاً. ومن الملفت للنظر ان مصطلحات الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية والكيانية الفلسطينية والشخصية او الهوية الفلسطينية تختلط وتتداخل احياناً، بحيث يتحدث عنها المتحدثون وكأنها شيء واحد. فكيف يفهم التيار القومي في الساحة الفلسطينية «الفلسطنة»، او ما يعبر عن وعي كياني ذاتي لدى الفلسطينيين؟.

وفي كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» فصل خاص بتعريف أسباب اقامة «الجبهة»، يطرح هذا الفصل السؤالين التاليين:

١ – لماذا يجب أن تكون أداة التحرير جبهة؟
٢ – لماذا يجب أن تكون هذه الجبهة عربية؟

وفي معرض اجابته على السؤال الثاني يشير الفصل الى أن القطرية تشل أية حركة تحررية في أي قطر عربي بشكل عام، وانها، على وجه الخصوص، أقدر ما تكون على شل الحركة التي تستهدف تحرير فلسطين. وترى جبهة التحرير العربية أن معركة تحرير فلسطين هي معركة الأمة العربية في الدفاع عن وجودها. ومن هنا، ولدت جبهة التحرير حسب الكتاب «وإذا كانت المعركة عربية أولاً واخيراً.. فهل يعقل بأن تخاض بغير اداة عربية، بغير تنظيم قومي يعبىء المقاتلين العرب في كل أقطار الوطن العربي»[٧].

وبكلمات اخرى ترى جبهة التحرير العربية ان المقاومة الفلسطينية وقعت في فخ القطرية، فطالبت العرب بالمساندة لا بالمشاركة فجاءت ولادة الجبهة «لتسد هذه الثغرة». ويحمل الكتاب على شعار الجبهة العربية المساندة التي تعني اعفاء العرب غير الفلسطينيين من مهمات المشاركة الفعلية في القتال على أرض فلسطين. وينتقد الكتاب التركيز على «الفلسطينية» التي تشهدها حركة المقاومة.

أن أدبيات جبهة التحرير العربية وبخاصة كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» الذي سبق ذكره، وكتيّب «التجربة القومية في العمل الفدائي» يشددان على أن ساحة المقاومة الفلسطينية موزعة بين تيارين هما: التيار القطري الفلسطيني. والتيار الذي يتمثل بالفصائل التي تتبنى الماركسية؛ ولذلك فإن حزب البعث بادر الى انشاء جبهة التحرير العربية التي يصفها كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» بأنها التنظيم القومي الذي يعبىء المقاتلين العرب في كل أقطار الوطن العربي. فهل نجح التيار القومي في تجاوز الواقع الموضوعي للوطن المجزأ. الجواب نجده في كتيّب «التجربة القومية في العمل الفدائي»؛ اذ جاء في الصفحة ٥٠ من هذا الكتيب ما يلي: «رغم قدرة الجبهة على استقطاب مناضلين من كل الأقطار العربية إلا انه لأسباب عديدة كانت التجمعات الأساسية للمقاتلين تتركز في أقطار معينة أبرزها فلسطين، الأردن، العراق، لبنان، سوريا»[٨]. وتعود أسباب هذا «التركيز»، حسب الكتيّب، الى موقف الأنظمة من قضية انتماء أبناء الأقطار التي تحكمها الى العمل الفدائي بشكل عام والى الجبهة بشكل خاص. إلا أن الكتيب اياه لا ينسب الأسباب التي حالت دون توسع الجبهة عربياً الى الأنظمة وحسب، بل أنه يشير الى سبب آخر عظيم الأهمية. فبعد الهجوم على الأنظمة القطرية يبدأ النقد الذاتي فنقرأ الفقرة التالية: «لقد قاد التركيز على الطابع القومي للجبهة وعلى عروبة المعركة الى خطأ مضاد لأخطاء المنظمات الفدائية القطرية، وهو خطأ اهمال الوجود الفلسطيني داخل الجبهة»[٩].

ويتوسع الكتيّب في شرح العوامل التي حالت بين جبهة التحرير وبين استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية بجرأة «لا تخلو من القسوة» كما وصفها الكتيب نفسه. فالجبهة كما أرادها البعث هي تعبير عن حاجة الكفاح الشعبي المسلّح الى الأفق القومي الذي تحمله حركة الثورة العربية. ومن هنا اعتبرت الجبهة «النقص القومي في العمل الفدائي نقصاً قاتلاً»[١٠]. وهذا ما يبرر انشاء جبهة قومية؛ فنقص المقاومة الأساسي، حسب رؤية البعث، يكمن في «اغفالها لأهمية «تعريب» نفسها وتنظيماتها واستراتيجيتها منذ البداية». ويقرأ المتابع في هذا الكتيب أنه حين قامت جبهة التحرير العربية في مطلع عام ١٩٦٨ «كانت جميع فصائل حركة المقاومة، بيمينها ويسارها، بالفلسطيني المنشأ او القومي.. تشكو من ذلك النقص»[١١].

الثورة الفلسطينية عبر رؤية بعض القوميين العرب لها

كتب منح الصلح مقالاً بعنوان: «ثورة فلسطين.. شيخوخة مرحلة وولادة مرحلة» قال فيه: «إن بؤس الثورة الفلسطينية وعظمتها في آن واحد كونها ظهرت في فترة سقوط مرحلة كاملة من مراحل حركة التحرر العربي وشيخوختها»[١٢].

وينتقد الصلح النظرة الى الثورة الفلسطينية على إنها الأمل في ولادة مرحلة جديدة من حياة الأمة. فهو يرى أن هذه النظرة تحمّل الثورة الفلسطينية فوق طاقتها وترشحها لاجتراح المعجزة. ويرى كذلك أن العمل الفدائي لن يستطيع أن يقوم مقام حركة التحرر العربي لأسباب أهمها أنه خلق لنفسه نظاماً فلسطينيا يحميه من الأنظمة العربية: فأمام خطر اندفاع الأنظمة في تشكيل منظمات تابعة لها، وجد هذا العمل نفسه الى جانب تشكيلات تتمتع بوسائل وامكانات دول. ويرى الصلح أن رد العمل الفدائي على هذه المنظمات دفعه الى أن يتسلم منظمة التحرير سبيلاً للدفاع عن النفس. ويصف الكاتب هذه المواجهة للمشكلة الحقيقية بأنها لم تكن مواجهة سليمة «لان العمل الفدائي مارس بها عملية هروب الى فوق، إذا صح التعبير»[١٣]. ويقول منح الصلح في كتابه «مصر والعروبة» ان الجماهير كانت تصر على أنها تريد المرحلة المقبلة مرحلة يقظة عربية شاملة، مرحلة تشبث بمبادىء حركة التحرر العربي، ويقرر انه «لا ثورة سليمة خارج تراث حركة التحرر العربي. ولا أمل في استمرار حركة التحرر العربي الا بتساندها غير المحدود مع الكفاح المسلح»[١٤].

ويسترسل الصلح قائلاً: إن ثورة خارج التراث الوطني لا تستطيع في النهاية أن تفعل إلا شيئاً واحداً لا ثاني له ألا وهو اقامة كيان فلسطيني يكون بديلاً عن التحرير. وهو يشير إلى ان العمل الفلسطيني، كما هو الآن، امكانيتان لا إمكانية واحدة، حركتان لا حركة واحدة: فهناك حركة الكيان الفلسطيني، وهناك حركة الثورة الفلسطينية. ويرى الصلح أنه من مصلحة الكيانين المتداخلين الا ينفرز منذ اليوم، الواحد منهما عن الآخر. ويجهر الصلح بوجود الكيانية داخل العمل الفلسطيني: فهي موجودة كايدولوجية في شكل أفكار ومفاهيم قطرية وسلطوية بحته. ولا يستثني جهة دون اخرى ولا فريقا دون آخر. ويقرر بأن «كل محاولة لاقامة ثورة خارج التراث الوطني العربي هي في النهاية تاسيس غير ارادي للكيان الفلسطيني»[١٥]، ويرى بالتالي أن على قيادات المقاومة والوطنيين العرب، في كل مكان، مهمة وضع الثورة الفلسطينية في الجو الوحيد الملائم لنموها بل لاستمرار وجودها، وهو جو حركة التحرر العربي، ثم يشير الى أن اكتفاء العمل الفدائي باعلان الاستقلالية مع عدم التنسيق مع حركة التحرر العربي قد أفضى عملياً بالمقاومة الى مراعاة كل الأنظمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالحاح هو: لماذا ترفض، بشكل مطلق، بعض رموز التيار القومي العربي وبعض فصائله قيام كيان فلسطيني أي حتى وإن قام هذا الكيان في ظل موازين قوى تميل لصالح المقاومة الفلسطينية؟ ثم ماذا يعني الحديث المستفيض عن علاقة خاصة بين العمل الفدائي وحركة التحرر العربية؟ اذ أن المبالغة في الحرص على الحركة القومية العربية توقع البعض في فخ الخلط بين الخصوصية الفلسطينية المشروعة والانعزالية الفلسطينية المضادة لحركة التحرر العربي.

ولعل جواب التساؤل الأول يكمن في محاضرة مفكر آخر من مفكري الحركة القومية العربية وهو د. منيف الرزاز الذي ربط بين فلسطين والوحدة. فقد رأى أنه لا يمكن قيام وحدة عربية اذا صفيت وسوّيت القضية الفلسطينية. فالعامل الأساسي الذي يحرك العرب

نحو الوحدة ليس له علاقة مباشرة بالعامل الاقتصادي او الجغرافي او التراثي مثلا.. فكل هذه العوامل ثانوية جداً فيما لو قيست «بالعامل الفلسطيني». يقول د. الرزاز في كتيبه «الوحدة العربية هل لها من سبيل» ان ثورة التحرير الفلسطينية تصبح هي ذاتها منطلق ثورة الوحدة العربية. لأنها هي الوحيدة المؤهلة لخلق القوة العربية القومية ضد الاستعمار. ويرى الرزاز في هذا الكتيب أن وحدة النضال العربي يمكن أن تتجلى فيها كما لم تتجل في تحرير أي قطر آخر. ويرى أيضا ان «وحدة النضال العربي من أجل تحرير فلسطين هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية، وبقدر ما يضع العرب فيها من جهد، بقدر ما يقتربون من تحقيق الوحدة»[١٦] بل إن المؤلف يذهب ليقول: إن مصير الوحدة مرتبط بالثورة الفلسطينية؛ ففي سياق حديثه عن دور الثورة الفلسطينية في انجاز الوحدة العربية جاء ما يلي: «.. وإذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل، لا بد أن نعرف أنه قضي على تحرير فلسطين، أولاً، وقضي على الوحدة العربية ثانيا، كما قضي على كل الأهداف القومية التحررية الكبرى ثالثاً»[١٧].

فكل وحدة اللغة، والأرض والتاريخ، لن تفيدنا، كما يرى المؤلف، اذا لم تخض الجماهير العربية معركة التحرير الفلسطينية، بقوة جماهيرية قومية موحدة.

يتضح من حديث الصلح والرزاز انهما يبالغان في الربط بين الوحدة وتحرير فلسطين، ويخلطان بين مهام حركة التحرر العربية بعامة وبين مهام الثورة الفلسطينية. لا أحد يدعي أن لا علاقة ابدا بين مهام حركة التحرر العربي والثورة الفلسطينية، ولا يزعم أحد ان لا رابط بين الوحدة والنضال العربي في سبيل تحرير فلسطين، لكن هذه الروابط والعلاقات لا تعني التطابق الكامل.

إن المبالغة في التشديد على المسألة القومية أدت، في كثير من الأحيان، الى تجاوز خصوصيات الواقع العربي وبالتالي إلى الوقوع في فخ المثالية الزائفة.

ويعمم د. عبد الوهاب الكيالي منهج هذه الطروحات حين رأى، في كتابه «المقاومة الفلسطينية والنضال العربي»، أن القاسم المشترك، بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديموقراطية، هو المنطق القطري واهمال العامل القومي العربي والجماهير العربية والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين، واغفال دور الوحدة العربية في حماية فلسطين بعد التحرير. ويرى الكيالي ان السبب في وقوف جبهة التحرير العربية، التي تؤمن ايماناً عميقاً بوحدة النضال والمصير العربيين، موقفاً نقدياً من الشعار يكمن في أن كيانات التجزئة غير قادرة على حماية استقلالها كما أنها غير قادرة على اقامة المجتمعات التقدمية والديموقراطية. ويعتبر د. الكيالي أن أحد اهم أسباب تشجيع الاستعمار لفكرة الاستيطان الصهيوني انه كان يستهدف الحيلولة دون قيام دولة قوية موحدة في المنطقة العربية، وذلك لما تشكله هذه الدولة الموحدة من تهديد للمصالح الاستعمارية الاقتصادية منها والاستراتيجية والسياسية على حد سواء»[١٨].

ولعل هذا الطرح لا يجانب الحقيقة تماماً. ولكن ماذا سيكون موقف الفكر القومي العربي من دولة فلسطينية تُبنى بقوة البندقية أو بتغيير موازين القوى العالمية لصالح

المقاومة؟ هل تستمر في رفضها «لكيانات التجزئة» غير القادرة على حماية استقلالها. وهل يرفض الكيان الفلسطيني بشكل مطلق دون أخذ ظروف ولادته بعين الاعتبار بحجة أن حل القضية الفلسطينية يقضي على هدف الوحدة العربية كما قال الرزاز، أو لأن اقامة ثورة خارج التراث الوطني هي في النهاية تاسيس غير ارادي للكيان الفلسطيني كما قال منح الصلح. ان مثل هذه الطروحات قد تعطي انطباعاً بان الذين ينزعون الى ابراز الشخصية الفلسطينية والى المطالبة بكيان فلسطيني تقدمي هم نتاج الانهيار المأساوي للحركة القومية العربية ولمشروعاتها الوحدوية(*).

ولعل دراسة معن بشور التي نشرت في جريدة السفير اللبنانية في ١٣/١٠/٧٧ تهز من قناعة منح الصلح بكيانية الفلسطينيين. فتحت عنوان «فلسطين.. بين الانفصال والتسوية» يقول معن بشور: «حين يقف ياسر عرفات، في ذكرى الانفصال، قبل أيام، مناشداً العقيد القذافي لتجديد الوحدة بين مصر وليبيا، وحين تتمسك الثورة الفلسطينية بالوحدة العراقية – السورية – الفلسطينية كطريق وحيد لمجابهة المخططات الامبريالية، فان في ذلك ما هو أكثر من الالتزام الوحدوي ...»(١٩).

ويتحدث بشور في كتابه: «في سبيل الوحدة العربية» عما يسميه (القطرية الاضطرارية.. والتقشي الاقليمي) فيرى أن الانفصال شكل انعطافاً تاريخياً في مسيرة النضال الفلسطينية. ويشير المؤلف الى المخاض التاريخي الذي شمل كل التجمعات الفلسطينية واتخذ أكثر من شكل واطار بين الانفصال في أيلول ١٩٦١ وانطلاقة العمل الفدائي في كانون الثاني ١٩٦٥. فلقد شعر الفلسطينيون الذين كانوا يناضلون طيلة الخمسينات عبر الأحزاب القومية في سبيل انجاز مهمات النضال القومي العام ضد الاستعمار وعلى طريق الوحدة أن فلسطين تحتاج الى نضال خاص بها جنبا الى جنب مع النضال القومي والتقدمي العام.. وانعكس هذا الشعور على صعيد الواقع في برامج وتنظيمات وجبهات. ويرى بشور ان السبب الأساسي في هذا «المخاض» يكمن في (نكبة) الانفصال. ويذكر بشور أن حزب البعث وحركة القوميين العرب شكلت تنظيمات خاصة للكفاح المسلح في مطلع عام ١٩٦٣. ويقول بشور: «ومع انشغال البعث في مشاكل السلطة وخلافاتها الحادة أثر حركتي شباط وآذار ١٩٦٣ في العراق وسوريا، تعثرت المحاولة الأولى في ميدان الكفاح المسلح. وتعثرت محاولة حركة القوميين العرب أيضا لانشغالهم في مستلزمات المعركة الداخلية في داخل البلاد العربية»(٢٠).

ويرى بشور أن تراجع العمل الوحدوي والقومي بشكل عام، ولد العشرات من التنظيمات الفلسطينية بآفاق سياسية متماثلة، وان هذه التنظيمات انطلقت في معظمها من منطلقين أساسيين:

أولاً: ضرورة انتشال العمل الفلسطيني من متاهات التمزق العربي.

---

* إن كلاً من د. الرزاز والصلح والكيالي يعتبر من المفكرين البارزين في مجال الفكر القومي.

ثانياً: ضرورة القيام بعمل فلسطيني ما يعيد قضية فلسطين الى قلب الحياة العربية والعالمية.

ويعتبر بشور أن مرحلة التوجه الفلسطيني والتركيز الفلسطيني كان بقصد ابراز الشخصية الفلسطينية «التي كادت تضيع بين دوامة العمل الرسمي العربي؛ حيث القي الكيان الوطني لشعب فلسطين، وبين متاهات الانقسام في صفوف التقدميين العرب. فالمرحلة الفلسطينية الجديدة، كما يسميها بشور، جاءت رداً على تراجع النضال العربي، كما جاءت متأثرة بطابع المرحلة العربية الجديدة التي افتتحها عهد الانفصال، وهي مرحلة القطرية أو مرحلة الانكفاء الى داخل القطر والتركيز على البناء الداخلي من تنمية واصلاحات اجتماعية، وبكلمة اخرى مرحلة «تأجيل خوض غمار المعارك القومية الكبرى»[٢١] ويستنتج المؤلف ان القطرية الفلسطينية اتخذت طابعاً (اضطرارياً) و(دفاعياً) فكانت بذلك (القطرية) الوحيدة المبررة والمقبول بها نسبياً بالمنطق القومي.

نستخلص اذن من عرض وجهات نظر الرموز القومية الذين القينا بعض الضوء على مواقفهم كوسيلة للكشف عن جانب هام من جوانب المنظور القومي والرؤية القومية للقضية الفلسطينية والمقاومة النقاط التالية:

١ – إن اقامة دولة فلسطينية منفصلة، بغض النظر عن طابعها السياسي، يذهب بأهم عامل من عوامل الوحدة العربية وبخاصة اذا كان قيام مثل هذه الدولة يعني وقف الحرب والمقاومة ضد الكيان الصهيوني.

٢ – إن شعار «تعريب المقاومة» لم ينجح على الاقل كما أراد له انصاره النجاح، ولعل ذلك يعود، من ناحية أولى إلى نتائج هزيمة حزيران المدمّرة التي أصابت حركة القومية العربية، ومن ناحية ثانية إلى أن المقاومة الفلسطينية ذاتها لم تكن انعزالية ومضادة للقومية العربية بقدر ما كانت ملتفته الى ابراز الهوية الفلسطينية. وبالتالي فان الحديث عن انعزالية فلسطينية شبيهة بالانعزالية اللبنانية كما طرح منح الصلح أمر غير وارد أصلاً.

٣ – إن «الخصوصية الفلسطينية» ترى من قبل القوميين العروبيين من زوايا مختلفة. فيسميها البعض بالكيانية الخطيرة القاتلة لحركة التحرر العربية، ويرى آخرون انها القطرية الوحيدة المبررة. بينما يذهب آخرون إلى اعتبارها ظاهرة من ظواهر حركة القومية العربية كما فعل د. الياس فرح في محاضرة له في بغداد عام ١٩٧٦؛ إذ أنه عدد مظاهر الحركة القومية فاعتبر أنها تتمثل في «حزب البعث» و«عبد الناصر والناصرية» و«المقاومة الفلسطينية».

ويبقى سؤال كبير ينهض أمام كل من يحاول دراسة العلاقة بين التيار القومي والقضية الفلسطينية:

لو سلمنا جدلاً بأن الذين بادروا الى قيام العمل الفدائي قطريين.. فلماذا لم يسبقهم القوميون إلى ذلك علماً بأنهم، نعني القوميين، طالبوا بالكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين منذ أوائل الخمسينات. والجواب على مثل هذا السؤال الذي طرحه

القوميون أنفسهم موجود في أدبياتهم التي انتقدت، بجرأة، انشغالهم في قضايا جانبية، وقد جاء هذا على سبيل المثال في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث عام ١٩٦٥.(٢٢)

---

(١) جبهة التحرير العربية، **الطريق القومي لتحرير فلسطين**، بيروت، دار الطليعة، ص٣٥.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٣٢.

(٣) منح الصلح، **مصر والعروبة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٢٥٣.

(٤) **المصدر نفسه**، ص٢٥٣.

(٥) جبهة التحرير العربية، **التجربة القومية في العمل الفدائي**، بيروت، بدون تاريخ ودار نشر، ص١١.

(٦) الدكتور عبد الوهاب الكيالي، **البعث والقضية الفلسطينية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، ص٤٨.

(٧) **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤.

(٨) التجربة القومية في العمل الفدائي، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٠.

(٩) **المصدر نفسه**، ص٥١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٩.

(١١) **المصدر نفسه**، ص١٠.

(١٢) منح الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٢٤٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص٢٤٩.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص٢٥٠.

(١٦) د. منيف الرزاز، **فلسطين والوحدة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٦٥.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص١٦٥.

(١٨) لمزيد من الاطلاع د. عبد الوهاب الكيالي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) معن بشور، **السفير**، بيروت، ١٤/١٠/٧٧.

(٢٠) معن بشور، **في سبيل الوحدة العربية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٤١.

(٢١) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٢٢) **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي**، المؤتمر القومي الثامن ١٩٦٥، بيروت، دار الطليعة، ص٩٩.

حيدر رشيد

مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الإنتداب

العمالة والواقع الديمغرافي والاقتصادي في البدايات الأولى

تعتبر(*) بداية القرن العشرين بمثابة المحور الرئيسي في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، الذي يمكن الاستناد عليه في تتبع البدايات الأولى لنشوء الحركة العمالية الفلسطينية. وهذه الفترة بالذات هي الفترة التي تبلورت فيها مقدمات تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني لجنوب سوريا (فلسطين) بدفع من الأحداث المتلاحقة، التي تمت على الساحة الفلسطينية بعد ذلك(**)، والتأثيرات التي أحدثتها هذه الأحداث على الواقع الديمغرافي والطبقي لسكان هذه المنطقة، وعلى التطور في حجم القوى العاملة وطبيعتها، وعلى هيكل الاقتصاد الفلسطيني وبنيته وعناصره الرئيسية بشكل عام.

وتشير الخريطة الطبقية لفلسطين في تلك الفترة الى انقسام الشعب العربي الى أربع شرائح رئيسية، تختلف في حجمها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة. وهذه الشرائح هي: أ) الاقطاعيون وأسياد الأرض؛ ب) برجوازيّو المدن؛ جـ) البروليتاريا الصناعية؛ د) الفلاحون. وعند استعراض تأثيرات كل شريحة من هذه الشرائح ومدى اتساع قاعدتها في المجتمع الفلسطيني، نلاحظ أن غالبية السكان هم من الفلاحين المعدمين، الذين لا يملكون أي تأثير يذكر على الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد. ففي نهاية العهد العثماني، كان عدد سكان فلسطين يقدّر بنحو ٧٠٠ ألف نسمة. كان ٧٠٪ منهم يعيشون في الريف ويعملون في الزراعة(١). في حين كان الاقطاعيون والأفندية وأسياد الأرض يتمتعون بالتأثير الأساسي على الواقع الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي كانوا لا يشكلون فيه سوى نسبة ضئيلة من السكان. وقد احتكرت، في ظل النظام العثماني الذي حكم البلاد في تلك الأيام، حفنة من عائلات فلسطين ملكية مساحات واسعة جدا من الأراضي واستغلت الفلاحين المتخلفين. ومن الناحية السياسية، كانت هذه العائلات متحالفة مع الطبقة العثمانية الحاكمة عبر علاقة من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة(٢).

---

* هذه الدراسة هي فصل من بحث شامل يتم إعداده بعنوان: «الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن».

** اتفاقية سايكس – بيكو، الحرب العالمية الأولى، الانتداب والاحتلال الانكليزيين

أما البروليتاريا الصناعية، فلم يكن حجمها كبيرا بحكم الواقع الاقتصادي في تلك الفترة. فالحرف والصناعات كانت موجودة في الريف ومرتبطة بالزراعة وذات طابع تحويلي في الأساس. وقد ساد الطابع الأسري على كثير من الحرف؛ حيث لم يكن أصحابها يشغلون عمالا بقدر ما كانوا يعتمدون على جهود أبناء العائلة بمن فيهم النساء. ورغم أن بذور العلاقات الرأسمالية كانت قد بدأت تظهر في الريف الزراعي، الا أن غياب التمركز الصناعي، والدور الجنيني الذي كانت تمر به الرأسمالية المحلية، كانعكاس لضعف الصناعة بشكل عام، ساعدا على تأخر ظهور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي كانت تفتقر الى الوحدات الانتاجية الكبيرة والمشاريع العامة وتوجيه الاستثمار نحو هذه الوحدات والمشاريع حتى تتوسع قاعدتها وتبرز من خلال تمركزها كقوة اجتماعية واضحة. ويمكن القول ان المحاربة المستمرة من قبل الاقطاعيين لتطور الرأسمالية المحلية، ولظهور صناعات وطنية لعبت دورا في تأخير تشكل وظهور الطبقة العاملة الفلسطينية؛ وذلك لأن ظهور هذه الصناعات كان سيفتح أمام الفلاح مجالا لاستخدام قوة عمله، مما يفقد الاقطاعيين امكانية الاستمرار في استغلاله[٣]. وقد دفعهم هذا الموقف في حالات عديدة الى محاربة الرأسمالية المحلية والجماهير الكادحة معا، مما ساعد على إضعاف قوة برجوازية المدن وضعف تأثيرها ونفوذها العام، اضافة الى أن واقع سكان المدن، في تلك الفترة، لم يكن يساعد على تقوية دور ونفوذ هذه الطبقة في الحياة العامة والسياسية، حيث كانت غالبية سكان المدن من العرب تعمل في التجارة والصناعات اليدوية والزراعية البسيطة، في حين التحق فريق منهم بالوظائف الحكومية. أما اليهود، فقد عملوا بالتحديد كمهنيين وفنيين مهرة، وأبدعوا في الصياغة والحدادة والخياطة وإصلاح الساعات وتجليد الكتب، واحتكروا الأعمال الصيرفية والمصرفية[٤].

مقابل ذلك كان التوزيع الديمغرافي للسكان في فلسطين يميل بشكل كاسح لمصلحة العرب. فقد أظهر احصاء عام ١٩٢٢ ان عدد السكان العرب كان ٦٦٠٦٤١ نسمة، في حين بلغ عدد السكان اليهود ٨٣٧٩٠ نسمة فقط[٥]. وعندما نعلم أن معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين بلغ، بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١٨، ما يقارب ٣٥٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ يهودي، وان قسما كبيرا منهم عاد في السنين الأولى من الهجرة[٦]، وعندما نعلم أيضا، أن الحرب العالمية الاولى أدت الى خفض عدد سكان فلسطين من ٨٥٠٠٠ يهودي الى ٥٦٠٠٠ يهودي[*][٧]، ندرك عند ذلك بأن هذا التوزيع كان أكثر اتجاها لمصلحة العرب كلما عدنا أكثر إلى الخلف.

أما النشاط الاقتصادي لتلك الفترة، فقد تجلى بشكل خاص بسيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد، مع وجود بعض الصناعات الخفيفة المختلفة التي نمت وترعرعت مع الانتداب البريطاني وبعده؛ حيث أخذت اتجاها صاعدا بحكم ظروف الانتداب وبحكم التوجهات العامة للسياسة الصهيونية. ويمكن القول انه الى جانب زراعة البرتقال

---

* يورد الدكتور اميل توما أرقاما تختلف بعض الشيء عن عدد السكان اليهود في فلسطين قبل وأثناء نهاية الحرب العالمية الاولى، حيث يقول إن عددهم عشية الحرب كان ٨٠٠٠٠ نسمة وانخفض في نهايتها إلى ٦٥٠٠٠ نسمة، راجع جذور القضية الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٣، ص٦٥.

وتسويقه، ظهرت، في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين، صناعة الصابون المعتمد أساسا على زراعة الزيتون. وبسبب زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي وتصديره الى بعض المناطق المجاورة، وبشكل خاص الى مصر، فان ذلك كان يؤدي الى تشغيل اليد العاملة في الموانىء. والى جانب ذلك كانت هناك بعض الصناعات اليدوية كصناعة النسيج والأدوات المنزلية ودبغ الجلود وطحن الحبوب. وفي حيفا ويافا، كانت هناك ورشتان احداهما لتصنيع بعض أجزاء ماكنات الري والثانية لعصر الزيتون. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت كل الصناعة الفلسطينية تتكون من عدة مشروعات صغيرة تعمل بواسطة اعداد متوسطة من العمال تتراوح بين ٦ – ١٠ عمال لكل مشروع[٨]. أما سكة الحديد التي انشئت سنة ١٩٠٧ فقد شغلت إضافة الى الموانىء البحرية الكثير من العمال.

من ناحية ثانية كانت هناك نشاطات مصرفية ومالية، وان لم يتوفر لدينا مصدر يبين حجم هذا القطاع وعدد الذين كانوا يعملون فيه؛ إذ يمكن استنتاج وجود مثل هذه النشاطات من طبيعة أعمال اليهود الذين كانوا يقطنون المدن في تلك الفترة. كما أن استعراض سيرة حياة مردخاي خالدي، أحد مؤسسي حزب العمال الاشتراكي في فلسطين، يشير الى أنه التحق، بعد وصوله الى فلسطين سنة ١٩٠٨ ببضع سنوات، بأحد البنوك في حيفا للعمل هناك[٩]. كما يشير الدكتور عبد الوهاب الكيالي، في كتابه تاريخ فلسطين الحديث، الى أن المنظمة الصهيونية قامت بافتتاح فروع للشركة الانكليزية الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد بنك انكلو – فلسطين في مدن فلسطين الرئيسية، وفي بيروت واستانبول[١٠]. أما الصناعة الحرفية فقد كانت بدائية تلبي حاجات الاستهلاك المحلي وتعتمد على المواد الزراعية، وتمركزت في الريف الذي شهد بشكل موسمي أشكالا من العمالة الزراعية المأجورة إضافة للصناعات الحرفية المحدودة.

أما حجم الطبقة العاملة العربية، فقد كان أيضا وكانعكاس لنسبة عدد السكان العرب الى اليهود يميل لصالحهم من حيث الحجم النهائي، أما من حيث النسبة فان نسبة العمال اليهود الى السكان اليهود كانت أكبر من مثيلتها لدى العرب بشكل واضح، وان كان حجم الطبقة العاملة بكاملها، من العرب واليهود ضئيلا في تلك الفترة كما ذكر سابقا. ففي سنة ١٩١٢ كان عدد العاملين في فلسطين (في الصناعات الكبرى) ١٦٠٣ عامل منهم ٣٧,٤٪ يعملون في صناعة الصابون و٢٩,١٪ يعملون في صناعة النسيج و١٦,٥٪ يعملون في صناعة الخزف[١١]. وذكر بعض المؤرخين أن عدد العمال اليهود في فلسطين بلغ سنة ١٩١٤/ ١٦٠٠ عامل[١٢]. أما عدد العمال العرب فان أول احصاء استطعنا الحصول عليه، يشير الى أن عددهم سنة ١٩١٩ بلغ في مختلف القطاعات ٢٥٠٠٠ عامل، منهم ١٥٠٠٠ عامل في القطاع الزراعي. أما عدد العمال اليهود فيشير الاحصاء نفسه الى أن عددهم في السنة نفسها بلغ ٤٠٠٠ عامل، منهم ٢٥٠٠ عامل يعملون في القطاع الزراعي. وقد توزع العمال اليهود من غير العاملين في القطاع الزراعي على القطاعات المختلفة. فكان عددهم في البناء ٢٠٠ عامل، وفي سكك الحديد ١٠٠ عامل وفي الفبارك ٥٠٠ عامل وفي الأشغال العامة ٤٠٠ عامل، في حين تركز العمال العرب

العاملين في غير القطاع الزراعي في الأشغال العامة بشكل أساسي ٤٠٠٠ عامل، ومن ثم في البناء ٢٨٠٠ عامل، والسكك الحديدية ٢٠٠٠ عامل، والمشاغل ١٠٠٠ عامل[١٣]. وقد تميزت أوضاع العاملين في غير القطاع الزراعي عن أوضاع العاملين في هذا القطاع؛ حيث كانوا يحصلون على شروط عمل أفضل بكثير من العاملين في الزراعة وخاصة الزراعة البعلية. ويمكن ملاحظة أن تلك الفترة تميزت بشكل واضح بعدم ظهور وعي عمالي طبقي لدى العمال العرب. وقد ساعد على ذلك تدني نسبة التعليم بينهم وبين السكان العرب اجمالا في تلك الفترة[١٤]. اضافة الى عدم تبلور الصراع القومي ضد الخطر الصهيوني الذي كان موجها، في بدايته، نحو الفلاحين الذين كان يتم ترحيلهم عن الأراضي التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية، والذي اتجه بشكل آخر أيضا نحو قطاع المهنيين والتجار العرب نظرا لما انطوى عليه من خطر المنافسة[١٥]. ويمكن ملاحظة ظهور مقاومة الفلاحين لعمليات اجلائهم عن الأراضي التي كان يتم شراؤها من قبل اليهود منذ سنة ١٨٨٦، وذلك عندما هاجم الفلاحون المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا (ملبس)قريتيهما المغتصبتين اللتين أجلوا عنهما رغم ارادتهم[١٦]. ويبدو من المؤكد أن التحرك الثوري لهؤلاء الفلاحين كان بدوافع طبقية أكثر منها قومية بسبب ارتباط مصيرهم وحياتهم بالأراضي التي طردوا منها.

من الناحية السياسية، لم تكن فلسطين، في ذلك الوقت، وحدة جغرافية مستقلة أو كيانا منفردا، بل كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية. تؤلف مع أقاليم أخرى منطقة سوريا الطبيعية. ولقد جسدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى أهمية كبرى بالنسبة للشعب الفلسطيني فكانت تحمل، في طياتها، البذور الأولى لعملية تقسيم فلسطين وخلق مأساته، وان كانت المؤامرة لتحقيق ذلك قد بدأت من خلال التوجهات الاستيطانية لمؤسسي الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر. ولقد لعبت الطموحات الواحدة للشعب العربي في سوريا الطبيعية بكاملها، والرغبة المشتركة لسكان هذه المنطقة في التخلص من الاستعمار التركي دورا كبيرا في منع سكان فلسطين (جنوب سوريا)، في ذلك الوقت، من تلمس المخاطر الكبيرة والمتميزة للسياسة الاستيطانية الصهيونية، التي استهدفت منطقتهم بالتحديد، والتي ربطت نجاحاتها بنجاحات الاستعمار البريطاني، الذي ظهر في حينه وكأنه يدافع عن الاتجاه العام للمصالح الحيوية للشعب العربي، والمتمثلة في التخلص من الحكم العثماني، في الوقت الذي كان يمهّد فيه لتثبيت اقدامه بعد طرد الاتراك من المنطقة، ويسخر الحركة الصهيونية لخدمة هذا الهدف على المدى البعيد. ولقد كان لتداخل هذه العوامل المختلفة أثر كبير في تمييع طبيعة المعركة وتغييب الاتجاه المناسب لنضال الشعب العربي الفلسطيني، الذي كان السير فيه سيمنع تحقيق مأساته المتميزة في تاريخ الشعوب قاطبة. اضافة الى طبيعة القوى الأساسية في المجتمع الفلسطيني حينذاك، والتي كانت في موضع قيادة النضال الوطني أو القومي، فهذه القوى لم تكن تستطيع استيعاب المعطيات الحقيقية لطبيعة المعركة وأبعادها، وللاعداء الحقيقيين فيها.

إن استعراض واقع الشعب الفلسطيني بالشكل الذي تم، ومحاولة تحليل هذا الواقع واستقرائه تطرح بعض التساؤلات الهامة، التي تقودنا الاجابة عليها الى تحديد

طبيعة هذه الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية القرن العشرين والاحتلال الانكليزي لفلسطين وفرض الانتداب عليها. هل كان يمكن ضمن الظروف الموضوعية والذاتية التي عاشها الشعب الفلسطيني في تلك الفترة أن تظهر الطبقة العاملة العربية الفلسطينية وتتبلور منظماتها النقابية والسياسية؟. ومن ناحية ثانية، هل كان هذا الواقع، مقارنا بواقع الوجود اليهودي والنشاط الصهيوني في فلسطين في تلك الفترة، يقود بالضرورة الى النتيجة المؤلمة التي وصل لها الشعب الفلسطيني، فيما لو عزل هذا الواقع والوجود عن مخطط الاستعمار الانكليزي وممارساته ودوره بعد الانتداب؟. أو بمعنى آخر هل كان الواقع المجرد لفلسطين وشعبها قبل الانتداب يؤدي لما وصلت اليه قضيته لولا المؤامرة الامبريالية التي تساوقت نشاطاتها مع نشاطات الحركة الصهيونية وتوجهاتها.

إن الظروف والمعطيات التي عاشتها تلك المنطقة تعطينا الاجابة الصحيحة على ذلك. وتؤكد لنا أن نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لم تكن تحمل، حين التعامل معها بشكل مجرد، دلائل واضحة تؤكد حتمية الوصول الى الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الآن. كما أن واقع العمالة، لم يكن يحمل مثل هذه الحتمية، ولا أدل على ذلك، اضافة لما ذكر سابقا، من حقيقة كون عدد العمال اليهود في فلسطين سنة ١٩٠٥،كان لا يزيد على ٥٥٠ عاملا فقط(١٧). أما عدد العائلات اليهودية التي كانت تعيش في فلسطين سنة ١٨٩٩ فلم يكن يزيد على ٥٣٢ عائلة فقط(١٨). وتدل هذه الأرقام على أن الخطوط الرئيسية للمأساة الفلسطينية لم تكن قد تبلورت بعد، بل لم يكن لها أي وجود فعلي في تلك الأيام. ويمكن التأكيد على ذلك من حقيقة توجه بعض أصحاب المزارع اليهود والاقطاعيين نحو تشغيل المزارعين العرب وعدم تشغيل المزارعين اليهود في السنين الأولى من القرن العشرين بالتحديد، بسبب كون المزارعين العرب أقل كلفة وأكثر خبرة(١٩)، مما يؤكد عدم ترسخ الأفكار الصهيونية لدى هؤلاء حتى ذلك الوقت، وقد دفع ذلك بعدد كبير من المهاجرين، ابتداء من تلك الفترة وحتى الحرب العالمية الأولى، وصل ما يعادل ٨٠٪ منهم للهجرة الى الخارج، نتيجة للظروف المعيشية التي تعرضوا لها(٢٠).

في مقابل ذلك، برزت حقيقة هامة اخرى، ذكرناها سابقا، وهي أن نشوء الطبقة العاملة العربيةوتشكلها لم يكونا واضحين في تلك الفترة، الأمر الذي انعكس على منظماتها السياسية والنقابية. فهذه المنظمات بدأت تظهر وتتبلور مع اشتداد ساعد الطبقة العاملة نفسها بحكم التغيرات الاقتصادية التي تمت في الساحة الفلسطينية نتيجة عوامل سنأتي على ذكرها فيما بعد، وبحكم ظروف المواجهة مع الانتداب البريطاني المستعمر ومع الخط الصهيوني الذي كان يبرز ويشتد مع مرور الأيام وبشكل خاص بعد الانتداب. وهكذا، جنبا الى جنب، بدأ تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية وبروزها مع بداية تبلور المؤامرة وبداية المواجهة.

ولكن ما هو الحال بالنسبة للحركة العمالية اليهودية؟ وما هي صلتها بالحركة العمالية العربية وتاثيرها عليها؟.

بداية التجمعات العمالية اليهودية

تعتبر الصلة بين الحركة العمالية العربية في فلسطين والحركة العمالية اليهودية صلة عضوية لا يمكن إنكارها باي شكل من الاشكال. فلقد أسهمت عمليات الهجرة

الاستيطانية التي تمت في فلسطين في بداية القرن العشرين في تمهيد الأرضية العامة في المنطقة لقيام نشاط عمالي هناك مع اختلاف التوجهات التي اعتمدتها الحركة العمالية اليهودية التي تبلورت باتجاهها العام لتكون أداة طيعة في يد الصهيونية طوال الفترة الممتدة حتى تقسيم فلسطين وبعد ذلك أيضا، في حين أخذت الحركة النقابية العربية في فلسطين، بعد ظهورها، اتجاها ايجابيا وحقيقيا، حين ربطت، حسب المراحل المختلفة التي مرت بها بشكل خاص، وحسب تطور قضية الشعب الفلسطيني بشكل عام، بين النضال النقابي المطلبي والنضال الوطني القومي. ويعود سبب وقوع الحركة العمالية اليهودية فريسة لتوجهات الصهيونية والامبريالية الى عامل هام نجحت الصهيونية في تسخيره والاستفادة منه، وهو الربط المحكم بين الحركة العمالية من جهة، والقومية الشوفينية من جهة أخرى(*)[٣١]. وكان لابد لنجاح ذلك من تمييع الصراع الطبقي وعدم الاعتراف به، انطلاقا من تضخيم المهمات القومية التاريخية الملقاة على عاتق اليهود بفئاتهم وطبقاتهم المختلفة والمتعلقة بإقامة الوطن القومي والعودة الى أرض الميعاد. ويفسر لنا ذلك الموقف الانعزالي الذي تمسكت به الحركة العمالية اليهودية منذ بداية نشأتها والمتمثل في رفض تشكيل النقابات اليهودية على أساس طبقي، وبالتالي رفض قبول العمال العرب في المنظمات النقابية اليهودية عند بداية توجه العمال العرب نحو العمل النقابي.

من ناحية ثانية، فان الحركة الصهيونية، بحكم كونها تعتمد بالأساس على الهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها، كانت تعتمد أيضا على استيعاب العناصر الشابة القادرة على العمل. ولهذا فان المهاجرين بغالبيتهم كانوا يزيدون في تراكم اليد العاملة اليهودية في فلسطين. ولما كان غالبية هؤلاء من المتأثرين بالأفكار الصهيونية أو المخدوعين بها فان بقاءهم في فلسطين كان يعني، بشكل تلقائي، استعدادهم لتنفيذ هذه الأفكار والالتفاف حولها. ولقد فرز تراكم اليد العاملة اليهودية في فلسطين طوال الفترات اللاحقة تجمعات عمالية طغى على نشاطها الطابع السياسي القومي. وكانت هذه التجمعات العمالية نويات الأحزاب السياسية التي تشكلت في فلسطين بعد ذلك، واستمرت في العمل حتى الآن من خلال السياسة الشوفينية، رغم كونها انطلقت بالأساس من تجمعات عمالية مستوردة.

يقودنا كل ذلك الى التأكيد على أن ظهور المنظمات العمالية اليهودية سبق بفترة طويلة التجمعات العمالية العربية. ولقد توافق ظهور المنظمات العمالية اليهودية في فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مع تصاعد حركة الهجرة والاستيطان الصهيوني. وكانت من أوائل الجمعيات العمالية اليهودية التي تشكلت في فلسطين الجمعية العمالية التي قادت تحرك مستوطنة ريشون تسيون سنة ١٨٨٧ ضد إرادة البارون روتشيلد. ويلاحظ هنا بأن تحركها كان مطلبيا وطبقيا، عمال يهود ضد اقطاعيين يهود، وهذا يعزز الإستنتاج السابق من أن جذور الايديولوجية الصهيونية لم

---

* يلول بن – غوريون، أحد أوائل الزعماء الصهاينة في المنظمات العمالية اليهودية في فلسطين في بداية القرن العشرين، حول مفهوم النقابة بالنسبة للحركة الصهيونية: «لسنا مجرد نقابة عمال فإضافة إلى الوظائف العامة والعادية لنقابة العمال، ملقاة على عاتقنا مهمة وحيدة من نوعها، لأننا نقابة محتلين، محتلي البلاد وبناتها، إننا ننظم هجرة وعملاً اقتصادياً وكولونيالياً. ونحن مسؤولون عن مصير البلاد ومستقبلها».

ذكن قد ترسخت حينذاك في فلسطين وحولت مجرى الاتجاه العام للحركة العمالية. وقد عرفت هذه الجمعية باسم منظمة العمال. وفي عام ١٨٩١ ظهرت الى الوجود منظمة عمالية يهودية جديدة تحمل اسم الوطن والعمل. وبعد عدة سنوات أسس العمال الزراعيون اليهود منظمتهم النقابية الاولى(٢٣).

بدأت الحركة العمالية اليهودية بمحاولة ترسيخ قواعدها على أسس سياسية، منطلقة من مبادىء الصهيونية، في بداية سنة ١٩٠٤ مع وصول ما سُمِّيَ بالموجة الثانية من المهاجرين(٢٣). ولكن هذه الموجة، وكما سبق القول، لم تلاق ظروفا مناسبة للبقاء، وهاجرت غالبية المشاركين فيها الى الخارج. الا أنه يمكن الاستنتاج، تبعا لتبلور الاتجاهات الصهيونية لدى العمال اليهود بعد تلك الموجة، انها حملت معها تلك المجموعة الأولى من الصهاينة الحقيقيين الذين تحملوا الصعاب، وواجهوا الظروف المعيشية السيئة، ووضعوا نصب أعينهم تحقيق مبادئهم وأهدافهم، وبالتالي فقد مثلوا النواة الصلبة للحركة العمالية اليهودية ومن ثم للحركة السياسية الصهيونية.

انعكس وصول هذه الموجة وتصميم هذه النواة من المهاجرين، الذين تنتمي غالبيتهم الى منظمتين يهوديتين كانتا تعملان في روسيا باسم شبيبة صهيون و عمال صهيون بشكل سريع على الواقع العمالي في فلسطين؛ فبعد تلك الأيام بسنة واحدة فقط، أي في عام ١٩٠٥، جرت المحاولة الأولى من أجل توحيد جميع العمال اليهود في فلسطين ضمن منظمة عمالية يهودية واحدة. وأدى فشل هذه المحاولة الى تشكيل منظمتين عماليتين مختلفتين، سميت الأولى منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني وتميزت باتجاهات اشتراكية وضمت ٦٠ عضوا. أما المنظمة الثانية فسميت منظمة العامل الفتي وضمت ٩٠ عضوا(٢٤). وكانت الأفكار الصهيونية أكثر تبلورا وبروزا داخل هذه المنظمة وبخاصة في موقفها الداعي إلى طرد العمال العرب من أعمالهم واحلال عمال يهود مكانهم.

لقد تميزت هذه السنة والسنة التي تلتها بالتحديد بعدد من الظواهر الهامة التي لابد من ملاحظتها والتوقف عندها، لدى استعراض تاريخ الحركة العمالية في فلسطين. ولعل أهم هذه الظواهر، على الاطلاق، هي ظاهرة رفض المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني، الذي عقد في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٠٦ في مدينة حيفا بحضور ١٥٠ عضوا، فكرة إقامة منظمة مشتركة تجمع العمال العرب واليهود معا(٢٥)(*) فماذا يعني ذلك؟.

ان الاستنتاج الأول والأهم الذي يمكن الخروج به من ذلك، هو أن الايديولوجية الصهيونية، بمبادئها الانعزالية، بدأت بترسيخ جذورها بين العمال اليهود في تلك الفترة، بعد أن لاحظنا بعض مظاهر غربتها وغيابها في نهايات القرن التاسع عشر.

أما الاستنتاج الثاني، والمهم أيضا، فهو ذلك الانطباع الذي يتركه هذا الرفض، دون الاستناد الى حقائق أو مصادر ملموسة، بأن اتجاها بين صفوف العمال العرب قد تبلور في ذلك الحين لممارسة العمل المطلبي بشكل خاص داخل التجمعات العمالية، بحكم طرح هذه القضية في المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني. والحيز الكبير

* وقد ورد في المصدر نفسه أن دافيد بن – غوريون الذي كان قد وصل إلى فلسطين قبل شهر واحد من =

الذي أخذته في النقاش، مما أدى الى انقسام واضح حولها. هذا الأمر يجعلنا نعتقد بأن تلك الفترة بالذات كانت تشهد مقدمات أولية لفترة أخرى بدأ العرب فيها بالانخراط في العمل العمالي، سواء من خلال منظماتهم المستقلة، أو من خلال المنظمات العمالية اليهودية.

ويدل الاستنتاج الثالث على أن تلك الفترة بدأت تشهد ظهور تيار نقابي وعمالي يهودي داخل المنظمات العمالية اليهودية، بدأ يتلمس التوجهات الحقيقية للعمل النقابي واستيعابه على أساس طبقي وليس على أساس قومي شوفيني. ويلاحظ، في هذا المجال، أن هذا التيار حافظ على وجوده منذ تلك الأيام، وبقي يصارع، بأشكال متعددة، في سبيل تثبيت مفاهيمه، وسجل مواقف ايجابية من أجل تأكيد الخط النقابي السليم الذي تبناه. وقد بلور هذا التيار توجهاته النقابية حين طالب، في المؤتمر التأسيسي، بتوسيع النشاطات النقابية وتأكيد الجانب المطلبي والسعي لاقامة نقابات مشتركة عربية ويهودية. الا أن قادة هذا الاتجاه لم ينجحوا في تثبيت خطهم، ووُوْجهوا بحملة شديدة أثناء المناقشات التي تمت، ورفضت اقتراحاتهم بضرورة ضم العمال العرب الى نقابة العمال الزراعيين بالتحديد. ولكن بسالتهم وتمسكهم بمطالبهم حققت لهم مكسبا، وان كان شكليا، داخل المؤتمر، حيث تمت الموافقة على حق كل عضو في التوجه نحو العمال العرب والدعوة بينهم للانتساب للمنظمات النقابية اليهودية. وبطبيعة الحال، فان هذا القرار التوفيقي لم يحقق نتائج ملموسة بحكم الظروف الموضوعية بشكل عام والذاتية بالنسبة للعمال العرب أنفسهم.

وكتأكيد على التوجهات النقابية الصحيحة لقادة هذا التيار، فقد أكد أحد ممثليه في داخل المؤتمر على ضرورة تأييد العمال العرب والحد من تأثير الأفندية عليهم، بدلا من طردهم من أعمالهم واضطهادهم[٢٦].

إن هذا الطرح الطبقي الصحيح لم يكن يتم في الفراغ في ذلك الوقت. وعلى ما يبدو فان ممثلي هذا الاتجاه العمالي كانوا قد توصلوا الى درجة ملموسة من الوعي، استطاعوا، من خلالها، ان يزاوجوا بين النظرية والتطبيق. وقاموا بتنفيذ ذلك فعلا من خلال إسهامهم في تنظيم أول اضراب للعمال العرب الزراعيين في تاريخ فلسطين وإنجاحه[٢٧] – وهم من سكان يهوديا العاملين في مزارع الحمضيات في مستوطنة بتاح تكفا – والذي نُظِّم احتجاجا على تدني أجورهم، ورغم أن هذا الاضراب قد أجهض نتيجة تحالف الادارة العثمانية مع القادة العماليين الصهاينة في حينه، إلا أنه كان مؤشرا على بداية التعاون بين العمال العرب والتيار المتقدم من العمال اليهود، الذي استمر يناضل من حيث المبدأ بأشكال مختلفة خلال الفترات القادمة.

= انعقاد المؤتمر انتخب رئيساً له. وقد قاد، في المؤتمر، الاتجاه اليميني الذي كان يدعو لصياغة قاعدة سياسية تؤكد على العامل القومي والضرورات الصهيونية، كما أفشل فكرة القيام بنشاط نقابي داخل الوسط العربي، وفكرة اقامة نقابات مشتركة، كما رفض بصورة قاطعة ما طرح حول انضمام العمال العرب لنقابة العمال الزراعيين.

وان كان هذا التيار قد عبر، في ذلك الحين، عن موقف نقابي وطبقي صحيح من تلك، فان الأحداث تشير إلى أن هذا التيار كان قد بدأ في تلمس طريقه السياسي الصحيح أيضا من خلال الربط والمزاوجة بين النضال الداخلي في حينه وبين تراث ونضالات الطبقة العاملة العالمية، حيث سجل، وبالتحديد سنة ١٩٠٦، أول تحرك جماهيري وسياسي من خلال تنظيم مسيرة جماهيرية اشترك فيها بضعة عشرات من العمال، وذلك للاحتفال بعيد العمال العالمي (٢٨).

تبلور الاتجاهات الصهيونية في الحركة العمالية اليهودية وانتقالها الى حيز التنفيذ

تشير التوجهات العامة للأحداث التي تلت انعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني سنة ١٩٠٦ الى أن هذه الفترة، وحتى الحرب العالمية الأولى، شهدت تبلور الاتجاهات والمبادىء الصهيونية، وبالتالي دخولها مرحلة التطبيق الفعلي من خلال المنظمات العمالية الصهيونية. ولقد كان من أهم العوامل التي أدت الى دخول هذه المبادىء حيز التنفيذ الفعلي أن اليد العاملة اليهودية التي كانت تتدفق الى فلسطين من خلال الهجرة، كانت تجد منافسة حقيقية لها من قبل اليد العاملة العربية الأقل تكلفة والأكثر خبرة، كما ذكرنا سابقا. هذه اليد التي كانت تعمل لدى أصحاب عمل يهود وعرب في الوقت نفسه. ولقد أدت هذه المشكلة إضافة إلى طبيعة التوجهات الصهيونية الى تبلور أحد أهم وأخطر المبادىء الصهيونية التي اعتمدت عليها الصهيونية بعد ذلك في تحقيق سياستها الاستيطانية، وهو مبدأ «احتلال العمل» أو «العمل العبري» (*) فقد وجدت الصهيونية ان تحقيق أهدافها كاملة لا يمكن أن يتم من خلال شراء الأراضي من العرب فقط، بل أيضا من خلال تفريغ هذه الإراضي من العاملين العرب فيها والاستيلاء على العمل بحد ذاته. ويمكن القول ان تشكل الطبقة العاملة اليهودية قد تم بالأساس من خلال تنفيذ هذا المبدأ. واستكمالا لتنفيذ المخطط الصهيوني، فقد كان من الضروري أيضا إحداث تغيير في بنية الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الصهيوني داخل هذه البنية، من خلال توطين المهاجرين وتثبيتهم كعمال ومستوطنين في الوقت نفسه، مع التأكيد، دوما وباستمرار، على القضية القومية الأساسية، وهي بناء الوطن القومي وتمييع الصراعات الطبقية والاجتماعية، وتحويل كافة اليهود نحو الصراع القومي باتجاه العدو الواحد. وكان لا بد لذلك من أن يؤدي الى ظهور المزارع التعاونية

= لم نلاحظ خلال مطالعاتنا للمصادر والمراجع المختلفة أي إشارة إلى إضراب عمالي عربي سبق هذا الاضراب.

* رغم ظهور مبدأ «احتلال العمل» و«العمل العبري» في تلك الفترة بشكل أولي، إلا أن استعماله رسميا من قبل المنظمات الصهيونية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٩٢٠ من خلال منافسة اليد العاملة العربية لليد العاملة اليهودية. ونتيجة البطالة التي انتشرت قبل ذلك بين العمال اليهود. وحول العمل العبري أو «تهويد العمل» يقول حسني صالح الخفش ان بن – غوريون أعلن سنة ١٩٢٣، كرئيس للهستدروت في ذلك الوقت، عن البدء بتنفيذ تهويد العمل، وذلك خلال خطاب القاه في مدرسة يهودية تسمى تخنكر بمدينة حيفا، وكان ذلك يتم بمنع أي يهودي بالقوة من أن يشغل في أعماله الخاصه أو العامه، الصناعية أو الزراعية، أي عامل عربي خصوصا في المناطق التي أصبحت يهودية.

اليهودية، حيث ظهرت أولاها سنة ١٩٠٨ وسميت باسم يوشافيم (٢٩). وبعد ذلك بعامين، أقامت مجموعة من العمال اليهود أول مستوطنة عمالية «كيبوتس». أما النشاط المبرمج للاستيلاء على الأراضي العربية فقد تبلور سنة ١٩٠٨ من خلال افتتاح «فرع الصندوق القومي اليهودي في فلسطين»(٣٠).

في سنة ١٩١٠ عقد في مدينة يافا المؤتمر الثاني لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني . وتبلورت، في هذا المؤتمر بشكل واضح، الاتجاهات الصهيونية وانعكست في قراراته(٣١). وفي سنة ١٩١١، تأسست الحركة النقابية الصهيونية، عندما أنشىء اتحادان لعمال الزراعة في وسط البلاد وشمالها، الأمر الذي أدى الى قيام نواة الهستدروت وهو اللجنة الموحدة لعمال فلسطين، وكان ذلك في شباط سنة ١٩١٤(٣٢). وفي السنة نفسها، ونتيجة لزيادة عدد العمال اليهود في فلسطين، ظهرت الى الوجود منظمة عمالية صهيونية ثالثة هي منظمة غير الحزبيين.

خلال هذه الفترة، ومع زيادة عدد المنظمات العمالية اليهودية ومع تأثير الأحداث المتلاحقة وتبلور التوجهات الصهيونية لدى قيادات هذه المنظمات، كان لابد من ظهور اتجاهات معارضة داخلها. وقد أفرز ذلك توجهات طبقية تجاوزت المفاهيم الصهيونية وحاولت التمرد عليها. كما أفرز، بالمقابل، اتجاهات وحدوية سعت لتوحيد النشاط الصهيوني من خلال توحيد المنظمات العمالية اليهودية الموجودة. وجاء عقد المؤتمر الثالث لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني في شباط سنة ١٩٩١ لتنفيذ الخطوة الاولى في هذا المجال، حيث أقر مشروع الوحدة مع المنظمات العمالية الأخرى: «العامل الفتي» و«غير الحزبيين». وبعد ذلك، تمت الدعوة لعقد مؤتمر عام لمندوبي العمال الزراعيين في فلسطين، فعقد في مستوطنة بتاح تكفا بمساهمة ١٩ مندوباً من بوعالي تسيون و١١ مندوبا عن العامل الفتي و٢٨ مندوباً عن غير الحزبيين . وبعد ذلك، عقد مؤتمر عام لممثلي جميع العمال اليهود في فلسطين. ومن الملاحظ، أن هذا المؤتمر قسم المندوبين على أساس القطاعات العمالية التي يمثلونها. وكان التمثيل الرئيسي للعمال الزراعيين ٤٧ مندوبا. ومن ثم العمال الصناعيين ١٥ مندوبا. وقد مثل ١٩ مندوبا وحدات المتطوعين في صفوف الفرقة اليهودية. ومثل جميع هؤلاء المندوبين عمالا بلغ عددهم ١٨٧١ عاملاً. وانبثق عن هذا المؤتمر اتحاد العمل الذي أعلن التقرير الرئيسي للمؤتمر بأنه «منظمة تضم جميع العمال والكادحين اليهود في فلسطين، إضافة الى الحرفيين الذين يعيشون من عملهم. وان

أما في المناطق المشتركة بين العرب واليهود والتي يضطر فيها صاحب العمل اليهودي الى تشغيل أيد عربية، فعليه، أن يضع اشارة على السلعة التي ينتجها بشكل يدل على انها من عمل مختلط ويضع عليها سعرا أقل مما يماثلها من السلع المنتجة بايد عبرية ١٠٠٪.

ولقد لجأ الهستدروت الى القوة من أجل فرض هذا القرار، وذلك بتشكيل فرق عمالية في كل بلد وكل مستعمرة وقرية. وكانت هذه الفرق تجوب الاسواق والمزارع وتقوم بحملات تفتيشية على المصانع اليهودية بحثا عن وجود عمال عرب يعملون فيها، فان وجدوهم يجبروا صاحب العمل على طردهم، ويفرضوه غرامة مالية ويشهر به في المجالات اليهودية لكي يحارب في كل مكان حتى لا يعود الى مثل هذه الجريمة برأيهم. حسني صالح الخفش، مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، بيروت، مركز الابحاث، ١٩٧٣، ص١٧.

هذه المنظمة ستتشكل من فروع مهنية مستقلة تجمع اعضاءها بحسب نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة.

من الناحية الثانية وفي العام نفسه أي سنة ١٩١٩ رفضت[٣٣] أقلية داخل منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني الانضمام الى اتحاد العمال [٣٤]، وقررت الاستمرار في نشاطها المستقل، وكان ذلك تعبيرا عن بداية تأثير الأفكار السياسية داخل الحركة العمالية اليهودية، وبروز اتجاهات لم تستطع الاستمرار في التورط بالمفاهيم الصهيونية. وقد تحول ممثلو هذا الاتجاه الى نواة التنظيم السياسي الماركسي، الذي أصبح فيما بعد الحزب الشيوعي الفلسطيني.

يلاحظ مما تقدم، أن الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا لفلسطين وبين تثبيت الانتداب عليها، كانت تشهد مجموعة من التغييرات الهامة داخل الحركتين العماليتين اليهودية والعربية. ولعل أهم هذه التغييرات كان التمايز الذي تحقق داخل المنظمات العمالية اليهودية بين العمل السياسي، الذي قاد الى تشكيل أحزاب سياسية صهيونية، والعمل النقابي العمالي، الذي قاد الى تشكيل منظمات نقابية صهيونية الهستدروت . ويبدو من المؤكد أن هذا التغير والتمايز لم يكونا استجابة لظروف الطبقة العاملة اليهودية النضالية والمطلبية، كما يجب أن يكون الحال عند تأسيس المنظمات العمالية المتخصصة والقيادية، بل كان استجابة لظروف الحركة الصهيونية السياسية ومحاولة لتكييف الواقع الذاتي الذي تعيشه بالشكل الذي يخدم على أفضل نحو مصالحها ومخططاتها. وكان من الواضح، في حينه، أن هذا التشكيل أو التقسيم الذي حصل داخل الحركة العمالية تم بدواعي الاعتماد على الهستدروت اعتمادا حقيقيا من أجل تنفيذ أحد أهم المبادىء الصهيونية، وهو العمل العبري. ويعكس الشكل الطبيعي لتشكيل الاتحادات النقابية العمالية، فقد تشكل الاتحاد العمالي الهستدروت دون وجود نقابات عمالية بالأساس. وقام هذا الاتحاد بعد تثبيته ومباشرته العمل، بانشاء هذه النقابات، مما يؤكد الشكل غير الطبيعي لقيامه ونشاطه كانعكاس لقرارات سياسية صهيونية.

أما التغير الآخر، والمرتبط عضويا بالتغير الأول، فهو تشكل قوى سياسية يهودية وجهت نشاطها المركز داخل العمال اليهود وبمعزل عن الهستدروت ، ومن خلال منطلقات ومفاهيم تختلف تماما عن المنطلقات والمفاهيم الصهيونية التي قام على أساسها الهستدروت . وقد مثلت هذه القوى استمرارا للتيار النقابي العمالي الذي ظهر داخل المنظمات اليهودية في بداية القرن العشرين رافعا شعارات العمل المشترك بين العرب واليهود، ومدافعا عن الطبيعة الطبقية للمنظمات النقابية والعمالية. وتميز نشاط ممثلي هذا الاتجاه بالاستمرار في هذا الخط والدفاع عنه وممارسته عمليا بعد ذلك تجاه العمال العرب داخل الهستدروت أو خارجه.

أما التغير الثالث والهام فقد تمثل في أن هذه المرحلة شهدت المقدمات الأولى لظهور العمل النقابي بين العمال العرب الفلسطينيين، وذلك من خلال توجههم نحو التكتل والتنظيم حتى من أجل أهداف تعاونية وخيرية. وقد كان هذا التوجه انعكاسا واضحا

للتغير الحاصل في الظروف التي كانوا يعيشونها، وكنتيجة لازدياد الوعي الطبقي بينهم من خلال الاحتكاك مع العمال العرب وخصوصا المصريين الذين كانوا يعملون في فلسطين حينذاك.

لكن الحقيقة المهمة، التي يجب ملاحظتها هي أن هذه التغيرات الهامة الثلاثة، التي لوحظت خلال تلك الفترة، كانت انعكاسا لمجموعة التغيرات والتطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية بكاملها، وعلى واقع العمال العرب واليهود معا. ولقد شكلت هذه التغيرات الهامة، التي تمت عبر مجموعة طويلة من الأحداث والتطورات التاريخية، شبكة من العوامل المتداخلة الضاغطة، سرّعت، بعد ذلك، ولادة الحركة العمالية العربية في فلسطين. هذه الولادة التي لم يكن من الممكن أن تتم إلا من خلال نضوج أكثر في هذه العوامل نفسها، وتغيرات أعمق في الظروف الموضوعية والذاتية، التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني بكامله، من خلال التغيرات الاقتصادية والديمغرافية والطبقية التي تمت بعد ذلك، ومن خلال اشتداد المواجهة مع المؤامرة الصهيونية الاستيطانية الامبريالية واستعمارها

مظاهر التوجهات الطبقية والتحرك المطلبي لدى السكان العرب

إن كانت الحركة العمالية اليهودية، بتوجهاتها المختلفة، وبحكم طبيعة المهاجرين اليهود ومفاهيمهم والظروف التي عاشوا فيها قبل الهجرة، قد سبقت الحركة العمالية العربية في الظهور، فان ذلك لا يعني أن الحركة العمالية العربية في فلسطين قد خرجت، من الفراغ، ودون مقدمات تذكر، عندما تبلورت وأعلنت عن نفسها على شكل جمعيات ومنظمات عمالية في بداية الثلاثينات. فالحقيقة، أن ظهور هذه الجمعيات والمنظمات مثّل نهاية فترة تاريخية كاملة وبداية فترة جديدة، من حيث التعامل معها كظواهر محددة، ومن حيث كونها انعكاسا لبداية شكل جديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان العرب تحديدا. وبحكم الموقع المتطور الذي بدأ هؤلاء السكان في احتلاله داخل العملية الإنتاجية في فلسطين حينذاك.

لقد خضعت سوريا الطبيعية بكاملها لمجموعة من الظروف والمؤثرات المختلفة، ومن ضمنها مجموعة القوانين والتشريعات التي اختطتها السلطة العثمانية، وكان لابد لهذه التشريعات والقوانين من أن تؤثر على الأشكال المتعددة للتجمعات العربية المختلفة، الاقتصادية منها والثقافية والحرفية وغير ذلك. وإذا كانت الظروف المختلفة، قبل الانتداب البريطاني، قد فرضت على هذه التجمعات الا تتمرد على هذه القوانين والتشريعات السارية المفعول، فان تغير هذه الظروف قد فرض تطورا كان لابد من حدوثه ضمن أحد اتجاهين حتميين: أولهما الالتفاف على هذه القوانين ومحاولة التحايل عليها. وهذا ما حدث بالفعل في بداية الثلاثينات، وثانيهما زيادة ضغط الواقع الموضوعي والاقتصادي المتقدم على هذه القوانين والتشريعات المتخلفة، بشكل يؤدي الى إجبار السلطة الرسمية على تغييرها، لا لتفتح آفاقاً جديدة أمام القوى الاجتماعية الناهضة المتعاملة مع هذه القوانين، بل لتلحق بمستوى التطور الذي قطعته هذه القوى من خلال تأثيرها في الواقع الموضوعي

ذاته. وهذا ما حدث أيضا ولكن في مرحلة متقدمة جدا.

وما تعنينا ملاحظته والتأكيد عليه، هو أن الجماهير العربية بكاملها، من خلال الأشكال الأولية لتمركز الطبقة العاملة العربية وتجمعاتها (بداية اكتشاف هذه الطبقة لذاتها وتحركها البطيء نحو تأكيده قبل الانتداب)، لم تستطع، خلال تلك الفترة، إلا أن تعمل من خلال هذه القوانين والتشريعات وتحت ظلالها، وبالتالي فان تحركها لم يكن من الممكن أن يكون إلا تحركا محدودا. ولكن ذلك لا ينفي بأي شكل من الأشكال، أن تبرز، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية وظروف المواجهة مع الاستعمار البريطاني والفكر الصهيوني وممارساته، مظاهر تمرد حقيقي على مثل هذه الظروف، حملت في أحشائها مظاهر تحرك طبقي يؤدي عادة الى ظهور المنظمات السياسية والطبقية، عند توفر الارضية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، التي توفرت فيما بعد، دون اعتبار كبير للتشريعات والقوانين السائدة. لأن نضج الظروف الذاتية والموضوعية، وتوفر العوامل المساعدة يدمر تلقائيا تاثير مثل هذه التشريعات، اما من خلال تجاوزها أو من خلال فرض تغييرها. ولذلك تبقى بعض هذه التحركات ضمن مثل تلك الظروف وطنية اصلاحية في شكلها، طبقية ثورية في مضمونها واتجاهها العام، في عديد من الحالات. وهكذا تماما كانت بعض الاشكال المختلفة للتحركات الجماهيرية العديدة التي حدثت في تلك الفترة بدوافعها المختلفة.

لقد أشرنا انفا الى ما أورده الدكتور ماهر الشريف في كتابه «الاممية الشيوعية وفلسطين» حول اضراب العمال العرب الزراعيين من قرية يهوديا العاملين في مزارع الحمضيات في مستوطنة بتاح تكفا ، والذي نُظِّم احتجاجا على تدني أجورهم بدعم واسهام من ممثلي الجناح الثوري في منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني ، ويعتبر هذا الاضراب نموذجا أكيدا على وجود أشكال أولية من التحركات المطلبية ذات الطابع الطبقي لدى العرب، الا أنها ليست النموذج الوحيد لذلك. ففي كتابه «تاريخ فلسطين الحديث» يؤكد الدكتور عبد الوهاب الكيالي على بروز الاتجاهات الطبقية بين السكان العرب والفلاحين منهم بشكل خاص. فهو، اضافة لاشارته الى بداية الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين العرب والغزاة الصهاينة منذ سنة ١٨٨٦ بسبب اجلائهم عن قراهم المغتصبة من قبل اليهود (تحرك طبقي)، يذكر في موقع اخر أن تقارير وردت في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٠٨ تدل على أن الفلاحين في منطقة حيفا وطبريا يضمرون شعورا من العداء نحو الملاكين العرب أصحاب الأراضي الشاسعة (مصطفى باشا، فؤاد سعد، آل سرسق)، وكذلك الأمر بالنسبة للمستعمرين اليهود(٣٥). وفي موقع اخر، يشير الى أن إقبال الجاليات اليهودية على شراء الأراضي بدعم من المليونير اليهودي ادمون دي روتشيلد شكل مصدر ربح وفير لبعض كبار الملاكين العرب في فلسطين(٣٦).كما يشير الى أن بعض القرويين من سكان كفر كنا قضاء طبريا حاولوا الاستيلاء على الأراضي التابعة لليهود كما وقعت عدة اشتباكات بين الفلاحين والمستعمرين اليهود(٣٧). ويستدل من ذلك على أن الدوافع الرئيسية لهجوم الفلاحين من العرب على اليهود كانت بسبب شرائهم للأراضي وبالتالي تدميرهم المصدر الوحيد لرزق الفلاح العربي الذي كان مرتبطا

بالأرض ارتباطا عضويا في تلك الفترة. وبسبب الدوافع نفسها توجه حقد الفلاحين نحو الملاكين الأثرياء العرب. وعندما نعلم أن أصحاب الأراضي الجدد من اليهود كانوا يطردون الفلاحين العرب من العمل من تلك الأراضي ندرك تماما خطورة ذلك على حياتهم وبالتالي الدوافع الطبقية الحقيقية للاشتباكات بينهم وبين اليهود دفاعا عن المصدر الوحيد لرزقهم.

ان هذه المؤشرات الطبقية البارزة في تحرك الجماهير الفلاحية العربية في فلسطين قبل الانتداب. اضافة لمثل هذه المظاهر بين العمال العرب تترك انطباعا أكيدا بأن محاولات واشكالاً أولية كانت تجري لتأكيد التوجهات الطبقية بين السكان العرب بشكل عام، وعمالهم وفلاحيهم بشكل خاص، ويمكن القول إن كل ذلك كان بمثابة المقدمات الأولية لما تم تحقيقه بعد ذلك في فلسطين.

أما في سوريا الطبيعية والتي كانت فلسطين تشكل الجزء الجنوبي منها، فقد كانت تجري، في ذلك الوقت، تطورات شبيهة تحت ظل الحكم العثماني في المقاطعات المختلفة. ففي مجال التعليق على انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية، التي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الحركة الثورية، يقول الدكتور اميل توما في كتابه «تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث» ان انتصار هذه الثورة حرك الجماهير، وبدأ العمال، لأول مرة في السلطنة العثمانية، ينتظمون في نقابات تهدف الى الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية. صحيح أن هذه الحركة النقابية كانت تقتصر على المدن الرئيسية مثل الآستانة وبيروت والقدس. ولم تكن جماهيرية لأن الطبقة العاملة كانت ضعيفة عدديا وتنظيميا. الا أنها كانت كافية لتترك أثرها على قيادة الثورة وتجعل جمعية الاتحاد والترقي تضع من بين أهدافها تسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. ويقول د. توما ان هذه الثورة لم تحرك العمال فحسب، بل حركت الفلاحين الذين طالما تمردوا في القرن الماضي في مختلف الولايات، احتجاجا على الضرائب والنهب، وكانوا في مطلع القرن العشرين، يتململون، مما حث جمعية الاتحاد والترقي على الاهتمام بهم في برنامجها فوعدت بتحسين أحوالهم، وقد استمر تمردهم واتخذ، فيما بعد، صورة تمرد مسلح في حوران، سوريا[٣٨].

ويؤكد لينين على وجود نضال بروليتاري مبتدىء في الامبراطورية العثمانية، في تلك الفترة في مقالة له بعنوان «الأحداث في البلقان وفي ايران»؛ حيث يورد ان «الدول الرأسمالية تكيل المديح لأعضاء تركيا الفتاة «جمعية الاتحاد والترقي» لكونها لا توقظ استقلال الجماهير فعلا، ولكونها تقف موقفا عدائيا من النضال البروليتاري المبتدىء في امبراطورية العثمانيين»[٣٩].

من ناحية ثانية يشير عبد القادر ياسين في كتابه «كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨» الى أن بعض القوميين العرب أسسوا المنتدى العربي في الآستانة سنة ١٩٠٩ كمنظمة ثقافية علنية. وقد نادى رئيس تلك الجمعية باحياء الجامعة العربية وتأسيس النقابات الزراعية والصناعية[٤٠].

لقد مثلت هذه التحركات اشكالا مختلفة من الارهاصات التي سبقت ولادة الطبقة

العاملة العربية في فلسطين، وقد تمت كافة هذه التحركات من خلال القوانين والتشريعات الاستعمارية التي وضعتها السلطة العثمانية. وحاولت فيها منع هذه الطبقة، من اكتشاف ذاتها والتعبير عن ذلك. وقد كانت تعليمات النقابات التي صدرت سنة ١٣٢٨هـ ١٩٠٨م في القسطنطينية، وعممت بعد ذلك بشهرين على بقية الولايات من أهم القوانين التي صدرت في العهد العثماني وأكثرها علاقة بالعمل النقابي، وان كانت من أكثرها تكبيلا وتقييدا له؛ ففي الوقت الذي ألغت فيه هذه التعليمات وظيفة شيخ الكار، وسمحت لكل فئة من الفئات «الأصناف» بتأليف نقابة لها مركز معين ومعروف، ورغم أن هذه التعليمات حددت كيفية إجراء الانتخابات وفرز الأصوات وانتخاب رئيس النقابة وأمين سرها، الا أنها حددت واجبات النقابة بمساعدة أصحاب الحاجة والمتضايقين والمرضى من العمال، وتنشيطهم، واصلاح الاختلافات بين العمال أنفسهم، والتكافل والتضامن بين العمال تجاه الحكومة لاداء المعلومات الكافية عن أحد العمال وربطه بكفالة عند اللزوم، وتبليغ الأفراد بكيفية ترقي صنعتهم وترغيبهم بها. وهكذا نجد أن هذه التعليمات حولت النقابة الى مجرد أداة للقيام في الوقت نفسه، بالأعمال الخيرية والقمعية تجاه العمال. وقد قُيِّد تشكيل النقابات بشروط كبيرة افرغتها من محتواها الحقيقي. كما خلت هذه التعليمات من الاشارة الى الخصومات التي قد تقع بين العمال وأرباب العمل، وهي الخصومات الحقيقية التي تشكل النقابات من أجل حلها. وبذلك فقد اغفلت هذه التعليمات أي مظهر من مظاهر الصراع الطبقي وانحازت انحيازا كاملا الى أرباب العمل ضد العمال[٤١].

إضافة لهذه التعليمات كانت السلطة العثمانية قد أصدرت سنة ١٩٠٩ قانون الجمعيات الذي أباح تأسيس الجمعيات، ولكنه حظر اخلالها بكمال ملكية الدولة وتغيير شكل الحكومة الحاضرة. أو التفرقة السياسية بين العناصر العثمانية المختلفة، كما حظر تأليف الجمعيات السرية. وقد مكن هذا القانون الدولة العثمانية من منع أي جمعية نقابية بالمعنى الحقيقي من ممارسة نشاطها[٤٢].

وبعد ذلك بعشرة أشهر، صدر قانون الاجتماعات العمومية، الذي تعرض بشكل غير مباشر للاجتماعات العمالية والنقابية[٤٣]. وفي السنة نفسها صدر قانون تعطيل الاشغال، الذي يعتبر تشريعاً عمالياً محضاً، حيث أشار بشكل صريح الى النزاعات بين اصحاب العمل والعمال، ولكنه تجاوز حق المنظمة النقابية في تمثيل العمال وأعطى هذا الحق لثلاثة من ممثلي العمال ينتخبهم العمال لرفع استدعاء حول قضيتهم الى الجهات المسؤولة. وقد حظر القانون على العمال التظاهر أو إتيان أي عمل يخالف حرية العمل. ومنحهم حقا واحدا فقط وهو أن يتركوا العمل عند عدم الاتفاق مع أصحاب المؤسسة. وقد أكد هذا التشريع على رجعيته ومعاداته لمصالح العمال حين تضمن، بشكل صريح في مادته الثانية نصا يمنع تأليف النقابة في المؤسسات القائمة بخدمة العامة، وحدد غرامة مالية وعقوبة الحبس على كل مؤسسة عمومية الفت بينها نقابة. وبهذا المعنى فان هذا التشريع ألغى أي شكل سابق من أشكال التجمع النقابي[٤٤].

من خلال القوانين والتشريعات المختلفة، دخلت سوريا الطبيعية بكاملها، بما فيها فلسطين، مرحلة الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين من قبل الاستعمار الانكليزي. ومن خلال

هذه القوانين والتشريعات ذاتها، استمر الانكليز في تعاملهم مع سكان فلسطين. إلا أن هذا التعامل اختلف ما بين العرب واليهود. ففي الوقت الذي تساهلت فيه بريطانيا مع المنظمات الصهيونية السياسية والعمالية منها، التي تشكلت سابقا وتبلورت بعد ذلك، فرضت حظرا على تشكيل أي منظمة عمالية عربية، بل عملت جاهدة على منع وتأخير انضواء العمال العرب في المنظمات العالمية القائمة. وكان لا بد، نتيجة لذلك، من أن يستمر النهج الثوري السابق للفئة المتقدمة من العمال اليهود لدفع العمال العرب للاسهام في العمل النقابي والعمالي. وفي هذا المجال يذكر الدكتور موسى البديري أن محاولات مستمرة جرت من جانب حزب العمال الاشتراكي، الذي تحول الى الحزب الشيوعي الفلسطيني والذي كان كافة أعضائه من اليهود عند تأسيسه سنة ١٩١٩، من أجل تنظيم العمال العرب في صفوف منظمته النقابية فراكتزيا . وتشير تقارير الشرطة البريطانية، في ذلك الحين، الى أن الحزب أحرز بعض النجاحات الفردية، واستطاع الوصول الى عمال عرب في القدس ويافا وحيفا. لكن الخدمات التي كان يؤديها في تلك المرحلة كانت ذات طابع تربوي أكثر مما هي ذات طابع تنظيمي؛ فقد نشط في طباعة وتوزيع آلاف النشرات والكتيبات داعيا الى التنظيم النقابي مفسرا فوائد وحدة العمال وانتظامهم، ومطالبا بيوم عمل من ثماني ساعات ويوم راحة اسبوعية، وتعويضات مرض والتامين ضد الحوادث والشيخوخة والحد من عمل النساء والأطفال. وهذه كلها مطالب لم يعتد العامل العربي على سماعها حينذاك(٥).

وهكذا، بالضبط، يترسخ لدينا أحد الاستنتاجات السابقة والذي يفيد بأن الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الانتداب البريطاني، حملت معها مظاهر وأسباباً هامة ساعدت في دفع العمال العرب وتوجيههم نحو ممارسة العمل النقابي والانضمام اليه، ليكون ذلك سببا من أهم الأسباب التي أدت الى ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين.

---

(١) دكتور ماهر الشريف، «مساهمة في دراسة الية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين»، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٨، تموز ١٩٨٠؛ ويذكر الدكتور عبد الوهاب الكيالي في كتابه **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٠، ص٤١، هوامش: أن عدد السكان كان سنة ١٩١٤ حوالي ٦٨٩ الف نسمة حسب تقديرات سلطات الانتداب.

(٢) د. الكيالي، **المصدر نفسه**، ص٤٤.

(٣) د. ماهر الشريف، **الاممية الشيوعية وفلسطين**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص٢٣٢، عن مقال بقلم ابو زيام نشر سنة ١٩٢٤.

(٤) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤.

(٥) **المصدر نفسه**، جدول احصائي ٢، ص٤١٢.

(٦) د. ماهر الشريف، «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨.

(٧) سميح سماره، **الطبقة والشعب في مواجهة الكولونياليه**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص٤٨، نقلا عن م. برااسلافسكي، «تاريخ الحركة العمالية في فلسطين»، تل – ابيب، ١٩٦٤.

(٨) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت، مركز الابحاث، ١٩٧٥، نقلا عن بوليكاف، «التاريخ المعاصر لبلدان العالم العربي»، موسكو، دار العلم للنشر، ١٩٦٨.

(٩) سميح سماره، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٧، هامش رقم ٤٣.

(١٠) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.

(١٦) عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

(١٢) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

(١٣) د. الشريف، مساهمة في دراسة الية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، عن دراسة لجوزيف بيرغر حول الحركة العمالية في فلسطين وضعت سنة ١٩٢٦.

(١٤) راجع هاني حوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب»، شؤون فلسطينية، عدد ٥ تشرين ثاني/١٩٧١، حيث يورد، نقلا عن كتاب نبيل بدران «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني»، بيروت، مركز الابحاث: ان نسبة الأمية بلغت بين العمال في تلك الأيام ٩٢٪، ولا شك ان هذه النسبة كانت أكثر قبل ذلك أي في بداية القرن العشرين.

(١٥) د. الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص٤٩

(١٧) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢، حاشية رقم ٦٦، نقلا عن لاكور، تاريخ الصهيونية.

(١٨) المصدر نفسه، ص٧٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٢١) د. وولف ايرلخ، «الصهيونية الاشتراكية من بن - غوريون حتى حزب العمل»، مجلة «الجديد»، عدد ٢٠١، ١٩٧٦، ص٨٢، هامش ١١.

(٢٢) د. الشريف، الأممية الشيوعيه وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٨١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٨٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٨١.

(٢٩) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٣٠) سميح سماره، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٣١) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ - ٨٥.

(٣٢) سميح سمارة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٣٣) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص٧٨ - ٧٩، وذلك بخصوص المؤتمر الثالث لمنظمة يوعالي تسيون الفلسطيني، والمؤتمر العام لمندوبي العمال الزراعيين في فلسطين، والمؤتمر العام لممثلي جميع العمال اليهود في البلاد.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٣٥) د. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٥٧

(٣٦) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه، هوامش الفصل الثاني، ص٤٢١، هامش رقم ٢١.

(٣٨) د. اميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث، ص١٢٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٢٨.

(٤٠) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، مصدر سبق ذكره، ص٢٠، نقلا عن «القومية العربية ومؤامرات أميركا ضد وحدة العرب»، محمد عماره، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨، ص٢٨.

(٤١) عبد القادر ياسين، «التشريعات العمالية في فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني»، صامد الاقتصادي، العدد ١٦، أيار ١٩٨٠.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) راجع المصدر نفسه، حيث يمكن الحصول على معلومات وافية عن كافة التشريعات العمالية في العهدين العثماني والبريطاني.

(٤٥) د. موسى البديري، «مقدمة تاريخية لتطور الحركة العمالية العربية في فلسطين أبان الانتداب البريطاني»، الجديد، عدد ١٠، تشرين ثاني ١٩٧٦.

د. عبداللطيف البرغوثي

دور التربية في دفع عجلة التنمية

تمهيد

ما نقصده بالتربية، هنا، هو إكساب الطالب معارف، واتجاهات، ومهارات، تصبح، جميعاً، مكوّنات لسلوكه، تؤثر فيه، وتوجهه الوجهة السليمة المبتغاة. والتنمية التي نعني هي التنمية الشاملة: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وموضوع هذه الورقة ليس محاولة الكشف عن أهمية دور التربية في تحقيق التنمية فحسب، وإنما هو أيضاً، تأكيد حيويّة ذلك الدور وفعاليّته وضرورته. صحيح أن الإنسان نـزّاع بطبعه إلى تحصيل المعرفة، لترقية ذاته من ناحية، ولتحقيق التقدم لأسرته ومجتمعه، وجنسه من ناحية أخرى، ولذلك وجدناه يترقى، ويتطور، ويتقدم منذ العصر الحجري القديم حتى الآن. وإذن، فاذا صح اعتبار الماضي والحاضر مؤشرين للدلالة على المستقبل، فاننا نستطيع أن نقول ان ماضي الجنس البشري، وحاضره يشيران إلى أنه سلك خط سـير حضاري صاعداً أبداً نحو التقدم والنمو والنجاح، وليس ثمة ما يدعو إلى الشك في أنه لن يستمر كذلك، إلا إذا حدث ما يتهدد وجوده بالفناء وكيانه بالزوال. ولكنّ تقدم الجنس البشري عبر العصور والقرون الماضية، كان يتم بصورة عفوية، وبطريقة غير مـدروسة وغـير معتمدة، ولذلك فانه كان بطيئاً دائماً، وباهظ التكاليف أحياناً. والمتأمل في سرعة تقدم الجنس البشري، يستطيع بسهولة أن يلحظ أنه يتضاعف بقفزات مذهلة: فهو في هذا الجزء الذي انقضى من القرن العشرين، أكبر بكثير منه في أي قرن سابق عليه، وهو في السنوات الثلاثين الأخيرة، أكثر بكثير منه في النصف الأول من القرن العشرين ذاته. وإذا توقفنا عند أية خطوة تقدم خطاها الإنسان، وحاولنا أن نتبين أسبابها، فإنا سنجد في رأس القائمة، اكتسابه لمعرفة جديدة بالكشف أو الاختراع: فاكتشافه للنار في ماضيه البعيد، أحدث ثورة في تنمية حضارته وتقدمها نقلتها نقلة جبّارة جعلتها، في مرحلة ما بعد النار، تسمو كثيراً على ما كانت عليه قبلها. ونجاحه في تحطيم الذرّة، واستخدام الوقود الذري في نطاق تكنولوجيته المعاصرة، أتاح له فرصة ارتياد الفضاء الخارجي! وهذا

بدوره سينقل المجتمع البشري، إلى مرحلة حضارية قادمة، تتضاءل أمامها كل المراحل الحضارية السابقة. إن هذه الاعتبارات، توضح بما لا يدع مجالاً للشك، مدى الترابط الوثيق بين اكتساب المعرفة وتقدم التنمية، ولذلك لا يجوز، في عصرنا هذا، أن نترك مسألة اكتساب المعرفة، أي التربية، للتحصيل الفردي، أو العشوائي غير المدروس، وغير المنظم: لأن مثل ذلك الوضع لم يعد صالحاً لتحقيق النماء والتقدّم المطلوبين، وبالسرعة المرجوة.

من أجل هذا، وتحت ضغط الحاجة الملحّة، والحاجة، كما يقولون، أم الاختراع، اتجه إنسان القرن العشرين، إلى التخطيط العلمي لمستقبله، ومستقبل مجتمعه. وكان الاتحاد السوفياتي، صاحب قصب السبق في هذا المضمار؛ إذ طلع على العالم، بعد الحرب العالمية الأولى بعقد من الزمان، بأول خطة تنمية خمسية (١٩٢٨ - ١٩٣٢) في تاريخ البشرية[١]. وهكذا ولد التخطيط بمعناه العلمي، في أحضان الثورة الشيوعية الروسية، ولذلك فإن بدايته كانت مذهبية. إلا أنه أخذ بعد الحرب العالمية الثانية، يتخطى حدود الدول، فراحت تنتشر أفكاره وأساليبه بين العديد منها، من أجل إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي المنشود، حتى أصبح الآن عالمياً. فعلى سبيل المثال، تبنّى الاتحاد السوفياتي أسلوب التخطيط الإلزامي الذي شمل كل القطاعات، بحيث يفرض على كل قطاع الالتزام بما تحدده الخطة من أهداف، وفقاً لمقتضيات فلسفته الاشتراكية، وتمشياً مع سيطرة الدولة على جميع أدوات الإنتاج. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد اكتفت، في هذا المجال، بدراسات تنبؤية في الاقتصاد والتكنولوجيا، وتركت للمؤسسات، ولرجال الأعمال، حرية التصرف، لأنها تدين بمبدأ الاقتصاد الرأسمالي، الذي يقوم على حرية التنافس الفردي[٢].

أما في الوطن العربي، فقد بدأ الاهتمام بالتخطيط العلمي، بفضل منظمة اليونيسكو، التي دعت إلى مؤتمر لهذه الغاية، عقد في بيروت سنة ١٩٦٠، وشارك فيه وزراء التربية في الدول العربية، وجرت فيه دراسة احتياجات التعليم في الدول العربية؛ مما أبرز الحاجة الملحّة لانتهاج طريق التخطيط التربوي في ضوء دراسة تلك الاحتياجات. وعلى أثر ذلك، أنشىء في بيروت، عام ١٩٦١، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الوطن العربي على التخطيط التربوي، وظل يعمل حتى عام ١٩٧٢[٣]. وقد كان لهذا المركز فضل كبير فيما يختص بنشر الوعي التخطيطي في مختلف أقطار الوطن العربي، ولست أجافي الحقيقة إذا قلت إن طلائع من دُرِّبوا على التخطيط التربوي في الوطن العربي، وأنا واحد منهم[*]، تلقوا تدريبهم في هذا المركز على أيدي نخبة من الخبراء العرب والأجانب.

وفي ختام هذه الكلمة التمهيدية، ينبغي القول انني سأحاول إلقاء نظرة على دور التربية في دفع عجلة التنمية من خلال المنطلقات الاربعة التالية:

---

* تلقيت دورة مكثفة قصيرة في التخطيط التربوي في المركز المذكور سنة ١٩٦٥، عندما كان الدكتور عبد العزيز القوصي رئيساً له.

١ – العلاقة بين التخطيط التربوي والتنمية بالمفهوم الذي سبق أن حددناه.
٢ – التخطيط التربوي من أجل تنمية بلدان الوطن العربي.
٣ – التخطيط التربوي من أجل تنمية الشعب العربي الفلسطيني.
٤ – التوصيـــات.

أولاً: التخطيط والتنمية

إن التخطيط، في جوهره، لا يعدو أن يكون عملية منظمة واعية، ترمي إلى اختيار أحسن الحلول الممكنة، للوصول إلى أهداف معينة محدَّدة؛ أو بعبارة أخرى، هو عملية ترتيب الأولويَّات، في ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة. وهذا لا يعني، ولا يجوز أن يعني، أن التخطيط يمثِّل اتجاهاً راكداً، يرتضي الأوضاع الراهنة، ويحاول إصلاحها، بل هو تحرك ديناميكي، يهدف إلى تغيير الصورة التي يتسم بها المجتمع، وتتشكل بها ملامحه.

وعلى ذلك، فالتخطيط هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق النهوض والتقدم، وعليه ترتكز آمال الشعوب النامية، في سبيل اللحاق بالشعوب المتقدمة، من أجل أن تظل الإنسانية جمعاء إنسانية واحدة، وحتى لا يظل هذا العالم عبارة عن ثلاثة عوالم، تفصل بينها فجوات حضارية آخذة في الاتساع، بحيث تهدد، على المدى البعيد، إمكانيـة التفاهم والتعاون، بين من هم في طليعة المتقدمين، ومن هم في ساقة المتخلفين[٤]. إن من نافلة القول التنويه بأن عالمنا المعاصر، يشهد تغيراً سريعاً في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية، كما يشهد أيضاً تطوراً اجتماعيّاً متزايداً. وبالنظر للنمو المطرد في احتياجات الأفراد والجماعات، فإن الدول، على الرغم من اختلاف نظم الحكم فيها، وتباين عاداتها وتقاليدها، ومدى ما وصلت إليه من تقدم، تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن وسائل علمية تُعينها على موازنة مواردها، ومقارنتها بشتى مطالبهـا وأمانيهـا، بقصد الوصول إلى خير السبل التي تضمن تنمية مواردها المادية والبشرية، والتي تساعدها، في الوقت نفسه، على التنبؤ بأثر حاضرها في مستقبلها. والموارد في مفهوم التخطيط، تشمل كلاً من الموارد البشرية والموارد المادية. ولما كان التطور الاقتصادي، والنمو الاجتماعي وثيقي الصلة؛ بمعنى أن العلاقة بينهما جدلية فيؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به في الوقت ذاته، فقد أصبحت عملية التنسيق، بين ألوان النشاط المختلفة في حياة المجتمع، من الضروريات، كما أصبحت تستلزم حصر كل الموارد، التي تعين المجتمع على تحقيق أهدافه في مخططات تنميته، ومن بينها دون شك التربية، على اعتبار أنهـا الدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٥].

وتنمية الموارد البشرية تعني إذن، النهوض بالتربية من أجل زيادة المعارف، والمهارات، والقدرات، لدى جميع النـاس في المجتمع. ويمكن وصفهـا من الناحيـة الاقتصادية، بأنها تجميع رأس المال البشري، واستثماره بصورة فعّالة، في تطوير النظام الاقتصادي من ناحية، وفي إعداد الناس للإسهام في عمليات مجتمعهم وحياته السياسية، من ناحية ثانية، ومساعدتهم اجتماعياً وثقافياً، على أن يحيوا حياة أكثر وسامة واكتمالاً.

وأقل تقيداً بالتقاليد، من ناحية ثالثة. وبعبارة موجزة، يمكن القول إن تنمية الموارد البشرية، هي مفتاح مسايرة العصر، ومواكبة ركب الحضارة العصرية[٦]، ودور التربية في هذا الصدد لا يخفى على أحد.

لهذا فالواقع أن ثروة أية أمة من الأمم، وما لديها من إمكانات النمو، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، تنبع من قدرتها على تنمية الاستعدادات الفطرية لمواطنيها، واستخدامهم بصورة مثمرة، وهذا بدوره، يجعل تنمية الموارد البشرية، شرطاً من الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي. ومن المؤكد أنه يتعين على جميع البلاد، أن تحاول قياس رصيدها من رأس المال البشري بصورة دورية، لأن عدم قيامها بذلك يعتبر نقصاً خطيراً في قدرتها على التخطيط الذكي، لتنمية مواردها البشرية في المستقبل[٧].

وجوهر استراتيجية تنمية الموارد البشرية، هو تحقيق توازن فعّال في الاختيار بين السياسات المختلفة، وتتوقف طبيعة هذا التوازن على أهداف المجتمع، ومستوى نموه، ونوع القيادات فيه. والإخفاق في تحقيق التوازن المناسب، يؤدي إلى إنتاج فئات غير مطلوبة من القوى البشرية العالية المستوى، وإلى وضع الاستثمارات في غير موضعها الملائم من أنواع التعليم، وإلى الإبقاء على أنواع خاطئة من الحوافز، والعناية بأنواع غير ضرورية من التدريب. والحق أن تحقيق التوازن الكامل في أي مجتمع من المجتمعات أمر بعيد المنال، ولكن بعض المجتمعات تنجح في ذلك أكثر من غيرها. وكلما سارت المجتمعات في طريق التقدم كان لزاماً عليها أن تواصل عملية التكيف نظراً للتغيرات المستمرة التي تطرأ على القوى التي تؤثر في تحقيق التوازن الفعّال[٨]. وتتكون استراتيجية تنمية الموارد البشرية من الأهداف والإجراءات التي تختار لتحقيقها، وهذه الاستراتيجية بدورها ينبغي أن تصبح جزءاً من خطة الدولة العامة للتنمية الشاملة[٩]. وإذا حاولنا أن نحدد أشهر عناصر هذه الاستراتيجية، وجدناها تتمثل فيما يلي:

١ – تحديد أهداف التنمية بوضوح تام وبانسجام مع الأهداف الكبرى للبلاد.
٢ – ترتيب الأولويات مع مراعاة الإمكانات المادية التي لا يمكن تنفيذ الخطة بدونها.
٣ – التنبؤ باحتمالات المستقبل واحتمالات التغير في الظروف والشروط.
٤ – الشمول بحيث يأخذ المخططون بعين الاعتبار الإمكانات المادية والبشرية، والظروف الاجتماعية والسياسية.
٥ – الواقعية؛ أي أن تراعي تقديرات الخطة وحساباتها ظروف واقع البلاد.
٦ – المرونة؛ أي أن تكون الخطة مرنة بدرجة تسمح للقائمين على تنفيذها بقدر من حرية الحركة، يمكنهم من مواجهة التغيرات غير المتوقعة.
٧ – المتابعة والتقويم؛ أي أن تجري متابعة الخطة أثناء مراحل تنفيذها، وتُقوّم أثناء التطبيق، من أجل تعديل أية سياسات أو إجراءات يظهر التقويم أن من الضروري تعديلها لإنجاح الخطة[١٠].

ومن الواضح، في ضوء ما تقدم، أن احتياجات تنمية الموارد البشرية يجب أن تكون شاملة. فليس يكفي وضع هدف واحد للتعليم العالي أو الثانوي، بل ولكل التعليم الرسمي، وإنما ينبغي أن ترتبط بالاهداف التعليمية سائر الاهداف الوثيقة الاتصال، بعضها بالبعض الآخر؛ كاهداف التدريب أثناء الخدمة، وتغيير بنية حوافز العمل، واستقدام قوى بشرية خارجية، وتحسين استخدام المهارات، وإيجاد فرص عمل كافية[١١]. ومن الممكن تنمية الموارد البشرية ببعض، أو بكل، الطرق التالية:

١ – التربية الرسمية.
٢ – التدريب أثناء الخدمة.
٣ – تعليم الكبار.
٤ – جهود الهيئات السياسية، والاجتماعية، والدينية والثقافية.
٥ – التطوير الذاتي؛ أي سعي الأفراد إلى زيادة معرفتهم، ومهاراتهم، وقدراتهم، بجهودهم الشخصية عن طريق الدراسة بالمراسلة، والاطلاع والتعليم من الاخرين، ومن الإذاعات المرئية والمسموعة.
٦ – زيادة العناية بصحة الطبقة العاملة وتغذيتها، لأن ذلك سيزيد من قدرتها على العمل والانتاج نظراً إلى أن تحسين الصحة والتغذية أمران وثيقا الصلة بالتنمية الاقتصادية؛ فهما سبب فيها، ونتيجة لها في الوقت ذاته[١٢].

وإذا أريد للتنمية أن تكون ناجحة، وأن تؤتي أكلها بنجاعة وفعالية، فلا بد من إقامة، وتنمية، المنظمات والمؤسسات التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى رأس المال المادي. ولا بد لنا أيضاً من أن نلاحظ، في هذا الصدد، أن الموقع الطبيعي للبلد، ونوع تجارته، وعلاقاته السياسية بالبلاد الاخرى، هي جميعاً من العوامل التي تؤثر في تنميته، مع تسليمنا بأن تقدير نمو الموارد البشرية، هو نقطة البداية المنطقية في أي تحليل للنمو، ولسايرة العصر. وإذا ما حاولنا أن نتبين المشكلات الرئيسية المتصلة بتنمية الموارد البشرية، فانّا سنجدها تنقسم إلى فئتين كبيرتين:

١ – مشكلات خاصة بنقص المستوى العالي من القوى البشرية، ذات المهارات الممتازة الكفاءة.
٢ – مشكلات تتعلق بتعطيل القوى البشرية أو سوء استثمارها.

ومن ثم فان تنمية الموارد البشرية تهتم بتحقيق هدف مزدوج، هو تكوين المعارف والمهارات وتنميتها، وهذا يستتبع بالضرورة تنمية قوى الإنسان العقلية، إضافة إلى توفير العمل. والهدفان يكمل أحدهما الآخر إلى درجة تبرر اعتبارهما هدفاً واحداً مزدوجاً، لا يتم تحقيقه، كما ألمحنا، إلا ببناء المهارات والمعارف اللازمة للنمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، واستثمارها، وتوفير مجالات العمل والتعاون، في سبيل خلق مجتمع يؤمّن لأبنائه الحياة التي يطمحون إليها[١٣]. ومن أجل هذه الغاية، فان التنمية تسعى إلى أن تجعل الفرد والمجتمع قادرين على أن يغيرا أنماط حياتهما، وبعدًلا في أساليب معاشهما وإنتاجهما وسلوكهما، كي يسيرا إلى الامام، ويلحقا بغيرهما ممن

سبقوهما في شتى ميادين التحضر. ولهذا السبب، تبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي أو قومي، وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلّفة والمحلية[١٤].

أشكال التخطيط: أشكال التخطيط وأساليبه كثيرة ومتعددة، والذي يعنينا منها هنا، في المقام الأول، هو التخطيط الثقافي، أي التربوي، وعلاقته بالتخطيط الاقتصادي. وفي بداية الأمر، استحوذ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، على عناية صانعي القرارات والمخططين في مختلف البلدان، مما جعل التخطيط الاقتصادي يطغى على التخطيط التربوي، لأن رجال الاقتصاد أبوا إلا أن يعتبروا التربية مجرد أداة في خدمة التنمية الاقتصادية، وكان رسالة التربية، في نظرهم، كانت مقصورة على أن تلعب دور مصنع ينتج القوة البشرية المدربة، وفقاً لأوامر خطة التنمية الاقتصادية. هذه النظرة الاقتصادية المتميزة بالبرود العلمي، لقيت قبولاً لدى بعض الأوساط، ولقيت مقاومة لدى أوساط اجتماعية أخرى. ولذلك فان بعض البلاد، أخذ بالتخطيط الشامل، واعتبر التخطيط التربوي جزءاً منه، بينما اهتمت بلاد أخرى بالتخطيط التربوي كعملية قائمة بذاتها، بصرف النظر عن قضية التنمية. والفرق بين الحالتين واضح: ففي الحالة الأولى، يكون التركيز على مطالب التنمية، ومطالب التخطيط الشامل من العمالة الماهرة، وعلى حجم الاستثمارات في التربية، بالقياس إلى الإنتاج والخدمات الأخرى؛ وفي الحالة الثانية، يكون التركيز على التدفّق الطلابي في مراحل التعليم المختلفة، تحت ضغط النمو السكاني وبعض العوامل الاجتماعية الأخرى، وتحسين بنية التعليم دون التفات كاف للاعتبارات الاقتصادية[١٥].

وكان من بين من تصدوا للاقتصاديين، ونعوا عليهم لإنسانية تخطيطهم، فريق من ذوي النزعة المبالغة في تأكيد إنسانية الإنسان؛ فقد نادى هؤلاء، بوجوب رفض فكرة الاقتصاديين في تخطيط التنمية، وبوجوب اتباع أسلوب إنساني بحت في معالجة تنمية الموارد البشرية. وتجاهل هذا الفريق أنه بموقفه ذاك، إنما يقع في غلطة كغلطة الاقتصاديين، فيسهم مثلهم في تشويه المعنى الحقيقي لآمال الإنسان الحديث، والمجتمعات الحديثة[١٦]. وهي آمال ترغب في التنمية أشد ما تكون الرغبة، وتطلبها أشد ما يكون الطلب؛ ولكنها تريدها تنمية تحفظ على الإنسان إنسانيته، وتعمل على تنمية تلك الإنسانية وتطويرها، ضمن إطار التنمية الشاملة.

وإلى جانب هذا الفريق، كان هنالك فريق آخر ينادي بأن البلدان النامية في العالم الثالث، ينبغي أن تتجه، في تخطيطها، أولاً إلى التخطيط البنائي – الاجتماعي، من أجل أن تحدث تغيرات جوهرية في البناء الاقتصادي – الاجتماعي، وفي العلاقات الاجتماعية السائدة، ثم بعد ذلك تأخذ بالتخطيط الشامل لتحدث تغييرات أساسية في كافة ميادين الحياة[١٧].

أما الوسط الرئيسي الذي تصدّى للنظرة الاقتصادية بطريقة علمية، فهو الوسط التربوي؛ إذ راح رجال التربية يحاورون رجال الاقتصاد ويداورونهم، ويحاولون عن طريق إجراء الأبحاث والدراسات بصورة علمية منتظمة أن يفتحوا أعين الاقتصاديين، على العلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية الاقتصادية من ناحية، وعلى أهمية التربية في حدّ

ذاتها من ناحية أخرى. ومع مرور الزمن، وتقدم الأبحاث، اتضح، أكثر فأكثر، دور التخطيط التربوي في نمو الاقتصاد والحياة الاجتماعية، فضلاً عن دوره الأساسي في نمو الثقافة والحضارة عامة، ووجد الاقتصاديون وسائر المعنيين بتطوير المجتمع، أن عملهم بالتالي رهين بما يحققه التخطيط التربوي من تنمية للعنصر البشري، رأس كل تنمية وأساس كل تطوير(١٨).

ونتيجة لهذه الأوضاع والاعتبارات، تقاربت الآراء بين الاقتصاديين والتربويين، وصار المفهوم السائد للتنمية يرتكز على رؤية شاملة لها، وصارت وحدات التخطيط العربية في الوزارات، أو الإدارات، أو السلطات، تتألف من مخططين مختصين في الاقتصاد، والتربية، والاحصاء، والاجتماع، يعملون معاً بتعاون وتناسق، من أجل وضع خطط شاملة للتنمية في البلد الواحد. وقد صوّر الدكتور عبد الله عبد الدائم هذا المفهوم تصويراً دقيقاً بقوله(١٩):

«إن التنمية إمّا أن تكون عملاً اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً متكاملاً وإمّا ألاّ تكون. والتخطيط تخطيط واحد شامل، له قطبه الاقتصادي وقطبه الاجتماعي وقطبه الثقافي. وهو ينحدر ويفقد أغراضه إذا أهمل أيّ واحد من هذه الأقطاب الثلاثة، ولا سيما إذا أهمل الجانب الثقافي والاجتماعي. والهدف من التنمية بالتالي ليس هدفاً اقتصادياً [بحتاً]، وإنما هو هدف اقتصادي - اجتماعي - ثقافي، محط رحاله خلق الحضارة الجديرة بالإنسان».

إن الدكتور عبد الدائم، في مؤلفه القيّم المذكور، يوفي موضوع العلاقة بين التخطيط التربوي والتنمية الاقتصادية حقه، ولابأس من أن أورد، هنا، بعض أفكاره حول هذه القضية. إنه يرى، بحق، أن للتربية قطبي نشاط هما: قطب تكوين الإنسان من أجل قيمه الإنسانية عامة وجعله من هو، ثم قطب تكوينه من أجل مهنته، وعمله، واقتصاد بلده(٢٠). ومن هذا المنطلق، فان من الخطأ القول ان التنمية الاقتصادية علّة التنمية التربوية، وسببها، ومبرر وجودها، أو أن نقول، على العكس، إن التنمية التربوية علّة التنمية الاقتصادية، وسببها، ومبرر وجودها. والصحيح أن بينهما صلة دائرية؛ بمعنى أن كلاً منهما تفعل في الأخرى(٢١). ومن هنا، فانه لا يمكن الأخذ بمبدأ الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، بين التربية من أجل الاقتصاد وحاجاته، وبين التربية من أجل الفرد. والموقف السليم هو أن يعتبر التخطيط اقتصادياً وتربوياً معاً، لا يستقيم أحد طرفيه دون الآخر، مما يستوجب الأخذ بالموقف المتوازن المعقول بين قطبين هامين من النشاط الإنساني: قطب الاقتصاد والعمل والمهنة، وقطب الثقافة الإنسانية والمعرفة المجردة والتفتح الفردي(٢٢).

وأهمية التربية للتنمية لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح، لأن التربية هي وحدها القادرة على خلق المناخ العام الملائم لحدوث التنمية؛ وذلك لما تتضمنه من تغيرات في حياة المجتمعات، بناء على الأسباب الرئيسية التالية(٢٣):

١ - إن التربية تخلق مهارات وخبرات للفرد ضرورية للتقدم الاجتماعي

والاقتصادي، وهذا يؤكد المعنى الاقتصادي للتربية بالإضافة إلى أثرها الواضح في النهوض بالإنتاج عن طريق التأثير في نوعية المهارات المطلوبة.

٢ – الموارد البشرية هي القوة الرئيسية وراء عملية التنمية، والتربية هي خير ما ينمي هذه الموارد البشرية، وخير ما ينمي الكفاءة الإدارية التي تؤثر بدورها في زيادة الإنتاج.

٣ – إن التربية تساعد على تحقيق التنمية عن طريق غرس العادات والتقاليد المناسبة، التي تحثّ على زيادة سرعة عجلة التنمية.

ثانياً: التخطيط التربوي من أجل تنمية بلدان الوطن العربي

لقد اتضح مما تقدم، أن ثمة صلة عضوية بين التخطيط التربوي وبين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛ وبالتالي فإن للتخطيط وجهه الاقتصادي، ووجهه الاجتماعي، ووجهه التربوي؛ أي إن التخطيط الشامل هو، في واقعه، إحاطة بأوضاع البلاد السكانية، والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية[٢٤]، وهندسة لمستقبلها جميعاً؛ بحيث تؤدي، عند إنجاز تنفيذ الخطة، إلى إحداث تغييرات التنمية المنشودة كما هو مخطط لها. ويمكننا القول إن على رأس الدوافع العملية، التي دعت المجتمعات الحديثة إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي، تلك الحقيقة التي استبانت للاقتصاديين، ولدارسي الإنتاج الاقتصادي، والمعنيين بتطوير هذا الفرع من الدراسة، وهي أنه لا سبيل إلى الارتفاع بالاقتصاد والإنتاج الاقتصادي ما لم نرفع من شأن العنصر البشري الذي يسير عجلة هذا الاقتصاد، ونعده إعداداً يستجيب لحاجات المجتمع المتزايدة من الفنيين كباراً وصغاراً[٢٥].

ويجدر بنا أن نلاحظ أن التخطيط التربوي هو من مواليد النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد ظهر بعد سنة ١٩٥٦، وجاء متأخراً عن التخطيط الاقتصادي؛ وذلك بعد أن كشفت الدراسات الاقتصادية والأبحاث التربوية الصلة التي ينبغي أن تقوم بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، والتربية من ناحية أخرى لما لها من دور في تكوين رأس المال البشري، وإعداد الطاقة العاملة الخبيرة المدربة، لدفع عملية الإنتاج في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي. وكان لليونيسكو فضل كبير في نشر الخطط التربوية، منذ أن فتحت مكتب التخطيط في كولمبيا بأميركا اللاتينية في شهر حزيران سنة ١٩٥٦. وقد سبقت الإشارة إلى أن الفضل في دخول التخطيط إلى بلدان الوطن العربي، يعود أيضاً لهيئة اليونيسكو التي دعت وزراء التربية العرب إلى مؤتمر بيروت سنة ١٩٦٠، لمناقشة تقرير الأستاذين أحمد طوقان ومارلون كولون حول احتياجات التعليم في الدول العربية، وما تلا ذلك من إقدام اليونيسكو على إنشاء المركز الإقليمي في بيروت لتدريب كبار رجال التربية في البلاد العربية[٢٦].

ومنذ ذلك الحين، بدأت البلدان العربية واحدة تلو الأخرى، تجرب التخطيط وتمارسه، وأخذت إجمالاً بمبدأ التخطيط الشامل، الذي يكون التخطيط التربوي جزءاً لا يتجزأ منه. ويمكن القول إنها قطعت مرحلة جيدة، غير أن الطريق ما زال طويلاً

أمامها، وما زالت بحاجة إلى معاناة جادّة في هذا الخصوص[٢٧]؛ فمن المآخذ على الدول العربية أنها اكتفت بأن تقوم كل منها، إذا أرادت، بالتخطيط الشامل في إقليمها فقط، ولم تجر أية محاولة جادة لإجراء تخطيط شامل لتنمية الوطن العربي عامة، بل حتى لم تجر أية محاولة جادة للتنسيق والتكامل بين خطط التنمية في بلدان الوطن العربي المختلفة، مما أدى إلى حصر آثار كل خطة من تلك الخطط داخل حدود الإقليم الذي وضعت له، بل وأسوأ من ذلك، أن التفاوت والتناقض في أوضاع البلدان العربية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية كانا وما زالا يؤديان إلى إرباك خطط التنمية فيها.

وهذه ظاهرة لا تحتاج إلى إثبات، ويكفي أن نشير، مثلاً، إلى أن بلداً عربياً قدّر أن يكون لديه في سنة معينة من خطته عدد معين من الأطباء أو المهندسين أو المعلمين؛ ويعمل جاهداً في سبيل تخريجهم لتأمين الخدمات والتنمية المطلوبة لمواطنيه، ولكنه فوجىء بأن أكثرهم قد اختطفهم بلد عربي آخر بما قدّمه لهم من عروض مغرية ترتكز على الأموال الكثيرة التي يدرّها عليه بتروله. فماذا يحدث لخطّة البلد الأول وتنميته في مثل هذه الحالة؟ ارتباك شديد، وربما فشل أكيد، كان يمكن تلافيه لو أخذ بمبدأ تكامل التخطيط بين بلدان الوطن العربي.

ومع أنني لا أنوي أن أستطرد إلى هذا الموضوع الأخير، إلا أنني أحس باغراء متناهٍ، وبنزعة شديدة إلى القول إن مثل ذلك التكامل التخطيطي مسألة في غاية الحيوية لمستقبلنا، في فلسطين المحتلة، ولمستقبل الأمة العربية، والوحدة العربية. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت القضية على هذا الجانب من الخطورة، فانه لا يجوز لنا أن نسكت عليها، بل إنه يجب علينا، ونحن، في ربقة الاحتلال، أن نرفع عقيرتنا مناشدين إخوتنا، وأملنا أن يبادروا بجدية وأمانة، ليس إلى ما بادر إليه الرئيس السادات، بل إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل المتكامل في تنمية بلدان الوطن العربي، ونحن منها، لكي يستفيد كل بلد عربي من الميزات والإمكانات التي يتحلى بها البلد العربي الآخر، كأن تنال البلاد العربية المحدودة الموارد، ما تحتاج إليه من رأس المال المادي من البلاد الغنية به، وتنال البلاد الغنية برأس المال المادي والفقيرة برأس المال البشري، حاجتها من القوى البشرية العاملة المدربة، ونصنع بذلك الجانب الاقتصادي من الوحدة العربية، التي لا خلاص لنا من التخلّف، والضعف دونها.

على كل حال، ليست قضية التخطيط التكاملي غير معروفة لدى الدول العربية؛ فقد داعبتها منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن، فحاولت، مثلاً، إقامة سوق عربية مشتركة، ولكن هذه السوق ما زالت مشروعاً غير جدير بالاسم الذي يحمله. إن اللعنة التي تلاحق الدول العربية هي «لعنة السياسة» التي تمزق فكرها ووحدتها، بل وتحول حتى دون قيام تنسيق فعّال بينها.

والسياسة في الوطن العربي لعنة، لأنها تنعكس على كل شيء فيه، فلا يقتصر نطاق أي خلاف، أو نزاع، أو صراع سياسي، على الأطر السياسية المتنازعة والكرادلة السياسيين المتصارعين، بل ينسحب على كافة العلاقات على مستوى الدولة، وتنجرُّ ذيوله

لتفرق الأفراد المنتمين للدول المتنازعة، وما أكثر ما طرد الطلاب من أبناء إقليم عربي من جامعات إقليم آخر، لوقوع خلاف سياسي بين النظامين الحاكمين في الإقليمين! هذه اللعنة السياسية، هي من أهم الأسباب التي تحول دون قيام تخطيط عربي متكامل، أو تعاون عربي منسّق فعّال، ولذلك فان أية قرارات عربية مشتركة في هذا الاتجاه تظل حبراً على ورق، وتنسى تحت ما يتراكم عليها من غبار في رفوف الجامعة العربية. فعلى سبيل المثال، نذكر توصيات لجنة مؤتمر صنعاء لعام ١٩٧٢: فقد اتفقت الدول العربية في ذلك المؤتمر، الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على أن تؤلف لجنة لوضع استراتيجية للتعليم في الوطن العربي. وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التعليم والتربية في الجمهورية العربية الليبية آنذاك، وقامت بالمهمة التي كلفت بها، وقدمت تقريراً دسماً يضم بين جلدتيه ٧٢٢ صفحة من القطع الكبير، ويعالج الموضوع معالجة وافية شافية. وقد أرسى هذا التقرير مبدأ التربية للإنسان، والتأكيد على الترابط بين حقوق الإنسان بعضها مع البعض الآخر: فحقه في التعليم يرتبط بحقه في العمل، وحقه في حرية التفكير والعقيدة يرتبط بحقه في الأمن، وهكذا.

ونصّ التقرير على مبدأ قومية التربية العربية، وتكوين المواطن العربي الملتزم، ومبدأ التربية للتنمية الشاملة، مع مراعاة التكامل، وربط التربية بالعمالة، والإصرار على تكوين المواطن المنتج، مع الأخذ بمبدأ الأصالة، ومبدأ التجديد، والإصرار على الأخذ بالتعريب، بكل معانيه وكل جوانبه، ووجوب دراسة الثقافة العربية، واللغة العربية، والعلم الحديث، واللغات الأجنبية، وديموقراطية التربية، والتربية للحياة وبالحياة، وللقوة والتعمير والبناء، والتربية من المهد إلى اللحد. وباختصار، يجعل التقرير الاستراتيجية التي يقترحها ترتكز أساساً على مرتكزين: أحدهما التنمية الشاملة، وثانيهما قومية العمل العربي مع مراعاة التجديد والتحديث. وأخيراً يقترح التقرير أربعة نماذج لاستراتيجية التربية، لملاءمة أقطار الوطن العربي المختلفة، التي تتفاوت في أحوالها التربوية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد خصّص النموذج الرابع من تلك النماذج لفلسطين، وسأتعرض له في الفقرة الخاصة بالتنمية العربية الفلسطينية[٢٨].

وفي أواخر شهر آب ١٩٧٩، تمكنت لجنة خبراء التنمية الحكوميين للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ وهي لجنة تشارك فيها كل الدول العربية الآسيوية، في اجتماعها الذي عقد في بيروت، من التوصل إلى صيغة معدلة لوثيقة عربية حول استراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات، وتتضمن هذه الوثيقة العربية التي ستكون جزءاً من الوثيقة الدولية للأمم المتحدة، الاقتراحات التالية بالنسبة لاستراتيجية التنمية في العقد الثالث للتنمية الدولية (أي في الثمانينات) [٢٩]:

١ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على نقل نسبة أكبر من المشاريع الإنمائية المقبلة إلى المناطق النامية.

٢ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على توفير التكامل الرأسي والتقني بصناعاتها على أساس التكامل الإقليمي، وهذا يعني التوسع في الصناعات الجديدة.

٢ - يرى مندوبو البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، أن تأكيد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ينبغي أن يشمل سيادة الدول النامية على المرافق الصناعية الحالية، والمشاريع المقبلة، وذلك بما يخدم مصالح شعوبها، وقضية التقدم الاقتصادي الدولي.

وجاء في بيان اللجنة أيضاً، أن الدول العربية الأعضاء في لجنة غربي آسيا الاقتصادية، تؤكد تمسكها بهذه الأسس والمبادىء، وترى فيها منطلقات ضرورية لتسريع عملية التنمية الدولية، مع الملاحظة بأن التقدم العملي الذي تمّ إحرازه في تنفيذ هذه المبادىء خلال العقد الماضي لم يكن كافياً، ولذلك فان دول المنطقة تؤكد على أهمية مضاعفة الجهود العالمية لتحسين الحالة الدولية، ونزع السلاح، وتصفية الاستعمار والعنصرية، وأشكال التبادل غير المتكافىء، وانتهاك السياسة الاقتصادية، كي يتيسر تحقيق تقدم أكبر خلال استراتيجية العقد الثالث الإنمائي للتنمية الدولية. وبالنسبة لمنطقة غربي آسيا، فان الدول الأعضاء تعتبر الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دول عربية عديدة، والتجاهل المستمر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، والعدوان المتواصل على جنوب لبنان، والتهديد الإسرائيلي العسكري المستمر لدول المنطقة، ولسلامة شعوبها، ولسيادتها على ثرواتها الطبيعية واقتصادها، خطراً يهدد استقلالها الاقتصادي، وعقبة تعترض تسريع معدلات التنمية في دول المنطقة[٣٠].

هذا كلام جميل، يعبّر عن أفكار قيّمة، ومواقف سليمة، ولكن، فيه، على الرغم من ذلك، شيئاً من الغرابة يتمثّل في إدراك الدول العربية لأهمية التكامل في التنمية الدولية، وفي مناداتها به، وفي عدم إقدامها، في الوقت ذاته، على تحقيق مثل ذلك التكامل فيما بينها هي، وهي التي لا تفتأ تعلن انتماءها لأمة واحدة ووطن واحد! وإذا حاولنا أن نتساءل عن السبب في ذلك، وجدنا أن العلة سياسية، ووجدنا أنه لا يمكننا أن نفصل بين التربية والسياسة في التخطيط التربوي، ولا سيما إذا تذكرنا أن من أهم وظائف التربية في أي مجتمع، ضمان التماسك القومي والمحافظة عليه وتدعيمه، مهما كانت العوامل والأسس التي يقوم عليها هذا التماسك، والتي تختلف باختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعتمدة لدى الدولة[٣١]. ومعنى هذا، أن توفر الاستقرار السياسي هو واحد من أهم شروط التنمية؛ لأنه يتيح الفرصة لاتخاذ القرار السياسي اللازم لتسيير عجلة التنمية، ولأنه يوفر المناخ المناسب لاستقرار المجتمع، واستقرار تنميته[٣٢].

ومنذ البداية، ارتبطت التربية بعمليات التخطيط القومي، باعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لعمليات التنمية الاقتصادية، ومشروعات الخدمات، وأصبح رسم سياسة التربية أمراً يوضع في المنظور الديناميكي لنشاط المجتمع في مختلف قطاعاته؛ حيث تتحدد سياسة التربية ومقرراتها، من الناحيتين الكمية والكيفية، بمشروعات تكوين رأس المال، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وخدمات الصحة، والسكن، وخدمات الثقافة، ومطالب الإدارة، والأجهزة السياسية، إلى غير ذلك من الأنشطة المتطورة في حياة المجتمع[٣٣].

وبناء على هذا الاعتبار، فان التربية هي، في آن واحد، خدمة واستهلاك من جهة،

واستثمار وإنتاج من جهة ثانية. إنها استهلاك لأن الإنسان يقدر الثقافة، ويتوق إليها لذاتها، بصرف النظر عن تطبيقاتها الممكنة، وعن فوائدها الإنتاجية. وهي عامل إنتاج، لأنها تخلق الكفاءات، والمواقف، والشخصيات، والبيئات، التي يستند إليها التكنيك الحديث، والحضارة الحديثة. والتربية بعد ذلك تتيح دخولاً هامة غير مباشرة، لأنها تستهدف تغيير الناس لا الأشياء[٢٤].

واعتبار التربية عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية، مجال هام من مجالات الدراسة، ومن مجالات الاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انفتح الباب لهذه الدراسات، في تقدير قيمة التربية كعامل من عوامل الإنتاج، إلى جانب تقديرها كعامل من عوامل تطوير الحاجات الاستهلاكية[٢٥]. وهذه النظرة للتربية، على أنها شكل من أشكال الاستثمار، تثير عدة تساؤلات جديرة بالدراسة، والبحث، والاستقصاء، نذكر منها[٢٦] :

١ – كيف يمكن مقارنة الاستثمار في التربية بأنواع الاستثمار الأخرى؟

٢ – أي أنواع الاستثمار أكثر إسهاماً في النمو الاقتصادي: الاستثمار في رأس المال البشري أم الاستثمار في رأس المال المادي؟

٣ – هل كل أنواع التربية ومراحلها تتساوى من حيث معدل العائد منها؟

٤ – ما مدى إسهام التربية في زيادة الدخل القومي ودخل الفرد؟

٥ – إذا كانت التربية تسهم في زيادة دخل الفرد، فهل يدخل كل من الآباء والطلاب هذا العامل في حسابهم عند قيامهم باختيار نوع التربية، وعند اختيارهم لنوع المهنة؟

٦ – ما علاقة التربية بالنمو الاقتصادي؟

وقد أجريت دراسات وأبحاث كثيرة للإجابة على مثل هذه الأسئلة وشبيهاتها. ويلاحظ، في كل تلك الدراسات والأبحاث، أنها جاءت متأثرة بتخصصات القائمين بها، كما سبق أن ألمحنا؛ فقد اعتمد رجال الاقتصاد مدخل حساب الكلفة والعائد أداة لهم، في حساب العائد المحتمل من المشروعات الاستثمارية. ومن الواضح الجلي أن استعمال هذا المدخل في الاستثمار التعليمي، يركّز بشدة على حساب العائد الاقتصادي من التعليم. أما رجال التربية، فقد عارضوا استعمال هذا المدخل، على أساس أنه غير مناسب للعملية التربوية، إذ إن للتربية أهدافاً غير اقتصادية، تحققها في حياة الأفراد والمجتمعات، كالأهداف القومية، والإنسانية العامة، وهي أهداف ليس لها عائد اقتصادي يمكن قياسه، كما إنها من الأهمية بمكان يبرر الإنفاق من أجل تحقيقها[٢٧].

ومهما يكن من أمر، فان قياس عائد التربية ما زال قياساً تقريبياً، وذلك بسبب طبيعة التربية ذاتها، التي هي ظاهرة إنسانية تستعصي على القياس الكمّي الدقيق، فضلاً

عن أن العائد المادي الذي حاول الاقتصاديون قياسه ليس سوى الأثر المباشر الضئيل للتربية، وأن ثمة آثاراً غير مباشرة أبعد وأعمق تحدثها التربية في البناء الفكري للأفراد والجماعات. يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تحول دون التقدير الموضوعي بسبب عدم التحكم في العوامل المختلفة التي تدخل في تقدير العائد، ومنها على سبيل المثال: هل تعكس الفروق بين الدخول حقاً الفروق في التربية؟ وهل نستطيع أن نعد الفرق بين دخل حامل الشهادة الجامعية مثلاً، والشهادة الثانوية، فرقاً راجعاً إلى عامل واحد هو اختلاف مستوى التربية؟[٣٨]. ولكن على الرغم من كل هذه الصعوبات والتحفظات، فإن الاقتصاديين ظلوا يصرّون على ضرورة حساب العائد من التربية على أساس المبادىء التالية:

١ – إن دخل الفرد يرتبط ارتباطاً عالياً طردياً بمستوى تحصيله.

٢ – إن الدخل يزيد ويبلغ أعلى مستوى له في متوسط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.

٣ – إن دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنسبة إلى دخول من هم أقل تعليماً.

٤ – الدخل يبلغ أعلى مستوى له بالنسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة، وأحياناً كانت دخولهم تستمر في الارتفاع المطرد حتى سن التقاعد.

وهكذا يمكن حساب الزيادة في الدخل التي تنسب إلى التربية، بمقارنة دخل الفرد المتعلم، بدخل غير المتعلم، في نفس المجال، وفي سن معينة، والفرق بين دخليهما يُعزى لأثر التربية. وذلك الدخل الإضافي في كل سنوات العمر، هو الذي يستعمل عند حساب العائد الاقتصادي من التعليم[٣٩].

وقد كان من نتائج الأخذ والعطاء بين وجهات النظر المتباينة، فيما يتعلق بالتخطيط التربوي من ناحية، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، ان اتسع إطار التخطيط التربوي حتى صار يشمل فيما يشمل الميادين الخمسة التالية[٤٠]:

١ – تحديد الأهداف بما ينسجم مع أهداف المجتمع وفلسفته.

٢ – تقويم أداء النظام لمهماته، من أجل مراقبة تقدمها من ناحية، وصلاحية إجراءات النظام وأجهزته من ناحية أخرى.

٣ – تطبيق تحليل النظم على النظام التربوي نفسه، من أجل تطويره وتجديده، بما يزيد في نجاعته وفاعليته.

٤ – تجديد أساليب الإدارة وتدابيرها، بحيث تصبح أقدر على خدمة العمل الفني في التربية، الذي هو الأساس في العملية التربوية، وحتى تظل الإدارة خادمة للعمل الفني التربوي، توفر له كل ما يحتاجه، ولا تتحول إلى العكس، فتصبح، كما هو الحال في واقع

معظم البلدان العربية مع الأسف، سيداً للتربية، وقيداً عليها، تحد من قدراتها وتضعف من كفاءاتها(*)[٤١].

٥ – تعزيز البحث والإنماء من أجل المزيد من التطور والتقدم ومواكبة روح العصر.

ولكن الخطط التربوية التي كان يجري وضعها وتصميمها على أسس المنطلقات السالفة الذكر شُغلت، في كثير من الأحوال، بكَمّ التعليم وأغفلت جانب الكيف، وبدت، في واقعها، اجتهادية أكثر منها علمية وموضوعية؛ وذلك بسبب افتقارها إلى الإحصاءات الدقيقة، والأبحاث التربوية اللازمة للتخطيط. كذلك شغلت هذه الخطط بتعليم الصغار عن تعليم الكبار، وبالتعليم النظامي عن التعليم خارج المدرسة، وبقضايا التعليم العامة عن قضايا فئات محرومة من السكان، كما إنها افتقرت إلى تحديد الوسائل، وإلى البرمجة السليمة والتخطيط الإجرائي لها، وإلى الأجهزة الإدارية القادرة على متابعتها. ومع محاولة ربط التربية والتعليم بالتنمية والخطط الشاملة، فقد ظل هذا الربط ضعيفاً، وبقيت الحاجة إلى التكامل بين الاثنين قائمة[٤٢].

ومهما يكن من أمر، فان الوطن العربي قد استفاد الكثير من الخبرة، نتيجة لهذه الممارسات، وترسخت في أذهان قياداته وذوي الشأن فيه، فكرة الإيمان بأهمية التربية، واعتبارها مفتاحاً للتنمية الثقافية والشاملة. وترتب على هذا، أن بادرت البلدان العربية إلى مراجعة نظمها التعليمية، وإلى تطويرها وتحديثها في كافة المجالات الفنية والإدارية، وفيما يختص بمناهجها، وأدواتها، وطلبتها، ومعلميها. ليس ذلك فحسب، بل إنها زادت في الصرف على التربية، واهتمت بتنويع التعليم المهني، والأكاديمي، على الصعيدين المدرسي والعالي. وبالرغم من ذلك كله، فان الهوة ما زالت تبدو واسعة سحيقة، بين البلدان العربية، والبلاد المتقدمة، من حيث حجم الإنفاق على التعليم؛ ويظهر ذلك جلياً إذا قارنّا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم وقد كان ١٠,٣ دولار في سنة ١٩٦٧، بمثيله في البلاد المتقدمة، وقد كان ١٠٠ دولار في السنة نفسها[٤٣]. فما هي أسباب تخلّف التربية في الوطن العربي رغم كل ما فيه من إمكانات؟

إن هذا سؤال ضخم، قد تتطلب الإجابة عليه، بحثاً مطولاً، تجمع فيه المعلومات والإحصائيات، وتحلل وتعلّل، تمهيداً لتشخيص الداء، ووصف الدواء. لكن من أجل

---

* يقصد بكفاءة التربية، مدى قدرة النظام التربوي على تحقيق الأهداف المنشودة منه. ولهذه الكفاءة جوانب أربعة تتعلق بالكفاءة الداخلية وهي تشير إلى قدرة النظام وفاعليته بالنسبة لاستيعاب الطلاب وتدفقهم في مراحله المختلفة، والكفاءة الخارجية أي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته، ويتمثل النجاح والفشل في هذا الصدد في من يقدمهم النظام من خريجين، وفي مدى اسهامهم في مجالات النشاط المختلفة، وفي مدى رضاء أصحاب العمل عنهم، والكفاءة الكمية وهي تشير إلى عدد من يخرجهم النظام بنجاح، وترتبط بهذه الكفاءة دراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب، والكفاءة النوعية وهي تشير إلى نوعية الخريج، ومقياسها السائد هو الامتحانات. وقد يلجأ إلى مؤشرات أخرى للقياس، من مثل المناهج، والكتب المقررة، ومستوى هيئة التدريس.

أغراض هذا البحث، اجتزىء بالإشارة العابرة، إلى الإرهاصات التاريخية، التي تعرض لها الوطن العربي في عصره الحديث؛ فقد خضعت معظم بلدانه للحكم التركي طيلة قرون أربعة انتهت بالحرب العالمية الأولى، وانحسار السلطة التركية، التي كان من أسوأ آثارها على الوطن العربي سياسة التجهيل المتعمد، التي انتهجها السلاطين الأتراك نحو العرب؛ مما أدّى إلى إشاعة الأمية في أقاليم الوطن العربي، حتى بلغت نسبتها حوالي ١٠٠٪ بين الإناث وأكثر من ٩٠٪ بين الذكور، وآية ذلك ما يرويه أبناؤنا من أن الرسالة كانت ترد الرجل من أهل القرية، فيحملها ويدور بها في عدد من القرى المجاورة، باحثاً عمَّن يقرؤها له، ويكتب له جواباً عليها.

وبالطبع، ما إن رحل الأتراك عن الأرض العربية في أعقاب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، حتى سارعت دول أوروبا الاستعمارية إلى اقتسام الغنائم فيما بينها، فوضعت أيديها على بلدان الوطن العربي، وأخضعته، بمقدراته المادية والبشرية، لخدمة مصالحها هي. وعانت البلدان العربية ما عانته من تلك السيطرة الأجنبية، ومن جملته عدم تمكنها من تخطيط التربية والتعليم فيها، لمصلحتها الوطنية، ومصلحة أبنائها، لأن المستعمر ما كان ليتيح لها مثل تلك الفرصة، وهو الذي كان يخطط للبقاء فيها إلى أطول أجل ممكن، لكي ينهب خيراتها، ويستغل ثرواتها، وأسواقها، ومواقعها. ولذلك فإن البلدان العربية كافحت كفاحاً مريراً، هدرت فيه الموارد البشرية والمادية، في سبيل طرد المستعمرين الدخلاء، وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية. وما إن تمّ لها ذلك، حتى بدأت تكافح في سبيل تثبيت استقلالها واستكماله من ناحية، وإصلاح نظمها التعليمية وتطويرها من ناحية أخرى، تمهيداً للنهوض بأبنائها وبمجتمعاتها، واستعداداً للانطلاق في طريق التنمية، لكي تتمكن من مسايرة ركب الحضارة العالمية الحالية، ومن الإسهام في صنع حضارة المستقبل(٤٤).

لكن الاستعمار لم يستسلم بسهولة، فقد ظلّ يحاول بسط نفوذه على البلدان العربية بصورة أو بأخرى؛ فهو يحمل بعضها على السير في ركابه بالتخويف، ويحمل البعض الآخر على المحمل ذاته بالإغراء، وهكذا. وأسوأ من التخويف والإغراء، أن الاستعمار الغربي وزعيمته الولايات المتحدة الأميركية، بالتحالف مع الصهيونية العالمية، زرع دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي، في فلسطين، التي هي الجسر الذي يربط شرق الوطن العربي بغربه. وهو لم يكتف بزراعتها، بل ظل يرعاها، ويتعهدها، ويمدّها بالمال والرجال والسلاح، ويحركها كلما دعت الحاجة لضرب البلدان العربية المجاورة، بهدف استنزاف مواردها البشرية والاقتصادية، حتى لا تتمكن من الخروج من دائرة التخلف، وتظل بالتالي في مركز التابع الذي لا بد أن يدور في فلك الإمبريالية الغربية وسيدتها الولايات المتحدة الأميركية. وأحدث مثالٍ على هذا، هو ما حدث في السنتين الماضيتين لنظام الرئيس محمد أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية. ولن أقف كثيراً عند هذا الموضوع الآن، بل أرجىء القول فيه إلى فقرة لاحقة خاصة بالتنمية الفلسطينية.

وليس الاستعمار وإسرائيل، هما العائقين الوحيدين للتنمية العربية، فهنالك عوائق أساسية أخرى، منها:

١ – ضعف الاستقرار الاقتصادي، الذي من مظاهره تقلبات الإنتاج في حجمه ونسبة تزايده، والتقلبات في التجارة الخارجية.

٢ – التبعية الاقتصادية الخارجية، ومن مظاهرها التبعية في التجارة الخارجية، والتبعية النقدية والمصرفية، وتبعية الاستثمار.

٣ – النظم الاقتصادية السيئة في كثير من البلدان العربية، من مثل أنظمة الملكية الفردية، وضعف القطاع العام، وضعف التخطيط.

٤ – اعتماد البلاد العربية على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى؛ لذلك نجد القطاع الزراعي متضخماً في البلاد العربية على حساب قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وهذا التضخم يرجع إلى اشتغال أيدٍ كثيرة جداً في هذا القطاع، دون أن يكون اشتغالها ذا ثمرة إنتاجية واضحة، إذ ان معظم المشتغلين في الزراعة نصف عاطلين لا يعملون إلا جانباً محدوداً من العام، ولا يقدمون من النتاج إلا ما يكفي لمعيشتهم في معظم الاحيان، وهكذا يسود ذلك الطراز من الاقتصاد الذي يدعى اقتصاد الكفاف[٤٥].

٥ – الزيادة السكانية التي تسير بمعدل ٣٪ وتسير للاعمار الصغيرة بمعدلات أكثر من ذلك.

٦ – موقف المجتمع موقفاً محافظاً بالنسبة لتعليم البنات؛ فبينما نجد أكثر من ٨٥٪ من البنين الذين هم في سن دخول السنة الابتدائية الأولى يقبلون في المدارس، نجد أن النسبة المقبولة للسنة ذاتها من البنات لا تزيد عن ٥٥٪. ويلاحظ لذلك، أن تعليم البنات يتقدّم ببطء شديد، فقد نمت نسبة الإناث المسجلات في التعليم الابتدائي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥ من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ أي بزيادة ١١٪ على مدى خمسة وعشرين عاماً، وهي زيادة قليلة وبطيئة[٤٦].

٧ – عدم مراعاة مبدأ الإلزام الدقيق في التعليم الابتدائي، فنحن نجد أن نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية ممن هم في سن التعليم الابتدائي لا تزيد عن ٥٧٪، بمعنى ذلك أن نسبة كبيرة ما زالت خارج التعليم الابتدائي، وعددهم يقرب من أحد عشر مليون طفل ثلثاهم من البنات[٤٧].

٨ – محو الأمية يتقدم ببطء بالغ، ولا يبدو أنه يحظى بالعناية التي يستحقها، مع أن عدد الاميين بين من هم فوق سن الخامسة عشرة في الوطن العربي سنة ١٩٧٠ كان ٤٩,٩ مليون من الرجال والنساء، وكانت نسبتهم إلى السكان من نفس العمر ٧٢٪. وتدل المؤشرات كلها، على استفحال الامية بين البدو، وفي الريف، ثم إنها بين النساء أعلى بكثير منها بين الرجال. ومما يزيد هذه الحالة السيئة سوءاً، أن الجهود التي تبذل في الوطن العربي لمحو الأمية جهود ضعيفة، فمجموع ما أنفق في السنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٧) في الدول العربية جميعها، على برامج محو الأمية، يقدّر بخمسين مليون دولار، ومجموع من شملتهم البرامج ثلاثة ملايين رجل وامرأة. والخطر وراء استشراء الأمية في الوطن العربي، يكمن في عدم تعميم التعليم الابتدائي؛ فقد حرّم أو تسرّب منه مثلاً بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ عشرة ملايين طفل وطفلة[٤٨].

٩ – التعليم المهني والفني لا يجدان ما يجدر بهما من إقبال.

١٠ – هنالك كثير من الإهدار والتسرب، وقد أجريت دراسات وحسابات على من أكملوا التعليم الابتدائي في سنة ١٩٧٦ ممن دخلوا المدرسة منهم عام ١٩٧٠ فوجد أنهم لم يكونوا يتجاوزون ٣٧٪[٤٩].

١١ – تغلب صيغة التلقين على التعليم بكافة مستوياته، مما لا يساعد على تكوين القيادات والباحثين.

١٢ – التعليم اللامدرسي وتعليم الكبار محدودان للغاية.

١٣ – النمو في الكم، رغم عدم وفائه بحاجات البلاد، هبط بالكيف، وهذا وضع يستدعي إعادة النظر في المناهج، والكتب، وطرق التدريس، والوسائل المعينة، وإعداد وتأهيل المعلمين، ويتطلب اتخاذ موقف حازم إزاء الأصالة والتجديد، أو إزاء القديم، وإزاء التعريب ومفهومه، وإزاء أساليب التقويم، وعلاقتها بتطوير العملية التعليمية[٥٠].

إن عدد سكان الوطن العربي اليوم لا يقلّ عن مئة وخمسين مليون نسمة، نصفهم من الذكور، والنصف الثاني من الإناث، وتبلغ نسبة الأمية بينهم ٦٠٪ بين الذكور و٨٠٪ بين الإناث[٥١]. والعالم العربي عالم فتيّ، بمعنى أن معظم أبنائه في جيل الطفولة والشباب، وقليلهم في جيل الكهولة، وأقلهم في جيل الشيخوخة.

ويبلغ متوسط نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر إلى مجموع السكان في البلاد العربية حوالي ٤٥ – ٤٧٪ بينما لا يتجاوز متوسط تلك النسبة ٢٢,٢٪ في فرنسا و٢٨,١٪ في الولايات المتحدة[٥٢]. وهذه النسبة المرتفعة لمن هم دون سن الخامسة عشرة، أي من هم في سن مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، تلقي مسؤولية إعالة ضخمة على عاتق المجتمع العربي، ومسؤولية ضخمة مماثلة على عاتق نظمه التربوية، فاذا أراد الوطن العربي، مثلاً، أن يعمم التعليم الابتدائي قبل سنة ١٩٨٥، فان عليه أن ينتقل من ١٥,٥ مليون كانوا مسجلين عام (١٩٧٧) في التعليم الابتدائي إلى ثلاثين مليوناً سيكونون مسجلين في عام ١٩٨٥، أي إننا سنكون بحاجة إلى ضعف العدد الحالي من الأماكن، والمدرسين، والتجهيزات، والنفقات بمعدل نمو لا يقل عن ٨٪ في السنة، حتى نصل إلى هذا الهدف، ونحتاج إلى أربعين ألف صف زيادة في كل عام، وكذلك إلى ستين ألف مدرّس زيادة في كل عام، أي اننا بحاجة إلى ثلاثين مدرسة جديدة على الأقل، زيادة في كل عام، لكل مليون من السكان في الوطن العربي[٥٣].

هذا الانفجار في التعليم المدرسي، مضاف إليه حاجة التنمية الشاملة إلى الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً، أدى إلى توسع كبير في التعليم العالي: فقد تضاعف عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥، وبلغ عدد الجامعات عام ٧٧/٧٦ ثلاثاً وأربعين جامعة. ومن الواضح أن خريجي الجامعات في مجموعهم، وفي توزيع تخصصاتهم، يمثلون مشكلة في مجال العمالة. ولو قيس عدد الطلبة بالنسبة لعدد السكان بالمعدلات العالمية، لكانت النسبة صغيرة، ولكن قدرة السوق على

استيعاب الخريجين واستخدامهم ما زالت ضعيفة للغاية. ولذلك وجب أن نقف وقفة جادة أمام هذه الظاهرة، حتى نخرِّج الجامعيين القادرين على توظيف أنفسهم. فالقضية إذن قضية كيف، وقضية تخطيط يدخل في اعتباره احتياجات العمل، واحتياجات المجتمع.

ومن الموضوعات التي تشغل بال المفكرين، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، موضوع استقلال الجامعة، وتسييرها لنفسها، وحريتها الفكرية والأكاديمية، وانفرادها بسياسة القبول والبحث، وتوظيف الأساتذة وترقيتهم[٥٤]، لأن تحقيق مثل هذه الأمور للجامعة، من شروط تمكينها من الإبداع، في أداء مهمتها في تخريج الفنيين الأكفّاء، ممن تحتاج إليهم خطة التنمية الشاملة، وتخريج العلماء والأدباء، ممن يحتاج إليهم المجتمع والأمة بأسرها.

هذا واحد من هموم التعليم الجامعي الكثيرة، لكن الهم الأكبر، يتمثل في عجز الجامعات العربية عن أخذ مركز القيادة في إخراج الأمة العربية من دائرة التخلف. إن الجامعات العربية، بواقعها الحالي، ليست أكثر من امتداد للمدارس الثانوية. تلقّن طلبتها ما تلقّنهم، ثم تسوقهم إلى قاعات الامتحانات، حيث يكد الواحد منهم ذاكرته، محاولاً إثبات مقدرته على استعادة ما استذكره من قوانين، أو معادلات، أو معلومات، ليضمن النجاح بتقدير، حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة المناسبة عند تخرجه. إن جامعاتنا، في هذه الحالة، أشبه ما تكون بمصانع تنتج سلعاً استهلاكية، تسد الحاجة الآنية، ولكنها لا تعمل شيئاً للمستقبل القريب أو البعيد. إننا، بطبيعة الحال، لا نستطيع أن ندّعي أننا في غنى عن تلك السلع الاستهلاكية، فهي ضرورية لتسيير حياتنا، ولكنا نقول إنها لا تكفي لتحقيق أهدافنا في نقلة حضارية ملموسة، تأخذ بيد الأمة فتخرجها من وضعها المتخلف وترتفع بها إلى مصاف الأمم المتقدمة. إننا نريد من جامعاتنا أن تتخطى كونها مصانع تنتج السلع الاستهلاكية، إلى أن تصبح منتجة للمصانع الكبرى التي تنتج المصانع الاستهلاكية إذا جاز التشبيه. إننا نطمع أن تكون جامعاتنا مراكز ثورة فكرية وعلمية تكنولوجية، حتى تتمكن من كسر حلقة التخلف المفرغة التي تدور فيها شعوبنا. ولقد أحسن الأستاذ بسام الطيبي التعبير عندما تحدث عن الجامعات العربية بقوله:

«إن حالة الجامعات العربية مؤلمة جداً؛ فهي تجسيد للتخلف، وتعبير عنه، وليست مراكز لتخريج العلماء والثوار. إن الذين درسوا في الخارج، وعادوا متحمسين للتغيير، وجدوا، هم أنفسهم، مقبرتهم في زوايا جامعاتنا الوطنية»[٥٥].

والأستاذ الطيبي يقول ذلك، وهو يتعرض للجامعات العربية من زاوية واحدة فقط، هي زاوية الكتابة العربية، فهو في واقع الحال لا يهدف إلى دراسة دور الجامعات العربية ورسالتها في التنمية الشاملة، والبحث العلمي، وتحقيق النهضة الحضارية المنشودة، ومع ذلك فإن أقواله عن مسؤوليات الجامعات العربية فيما يتعلق بتطوير كتابة عربية جديدة لها مغزاها:

«إن الكتابة العربية الجامعية المعاصرة، لم تلعب إلا دوراً ضئيلاً في الحركة الفكرية الحديثة في العالم العربي، هذا إن كانت هذه الكتابة قد لعبت أي دور. بينما نرى أن

معظم المؤلفات العلمية الكبرى في أوروبا، قد وضعها أساتذة جامعيون، ويكفي أن نستعرض أمهات الكتب في العلوم الإنسانية والطبيعية منذ ابتداء عصر النهضة في أوروبا، لنعلم أن مؤلفيها هم من أساتذة الجامعات. إن الكتب الجامعية العربية هي على عكس ذلك، كتب لا تتعدى كونها كتباً مدرسية لا أثر فيها مطلقاً للإبداع أو البحث العلمي»(٥٦).

إن رسالة الجامعات، كما سبق أن ألمحت، رسالة ضخمة، ومسؤولياتها مسؤوليات جسيمة؛ فهي، ببساطة في التعبير، مسؤولة عن النهوض بالأمة العربية، والسفر بها طويلاً إلى مصاف الأمم المتقدمة. وبهذا القول، لا أحمل الجامعات العربية شيئاً فوق طاقتها، ولا ألقي بالقول جزافاً وعلى عواهنه، فقد سبق أن قامت مؤسسات التعليم العالي العربية القديمة في العصر العباسي – وهي المؤسسات المتواضعة التي لم تكن تسمي نفسها جامعات لأنها كانت عبارة عن حلقات مفتوحة في مساجد أو مكتبات كدار الحكمة أو حتى حوانيت وراقين – أقول إنها قامت بنجاح باهر بمثل هذا الدور الذي نطلبه اليوم في الربع الأخير من القرن العشرين من جامعاتنا العربية التي تعيش في عصر التكنولوجيا. وكيف بدأت تلك المؤسسات القديمة مهمتها؟ لقد بدأتها بالترجمة والتعريب عن الفارسية، واليونانية واللاتينية، والهندية، ثم استوعبت ما نقلت، وبدأت تبني عليه، وتجدد فيه، وتضيف إليه، ثم دخلت مرحلة الخلق والإبداع، فتركت لنا، نحن العرب خاصة، هذا التراث الرائع العظيم، الذي طالما أسأنا إليه بالاكتفاء بالتباهي به، وبالوقوف طويلاً أمام ضريحه، لتمجيده، والهتاف باسمه، والتصفيق له.

وما أشبه اليوم بالأمس! أفلا تستطيع الجامعات العربية أن تبدأ بالترجمة والتعريب، تمهيداً للاستيعاب والتجديد والبناء، ثم وصولاً للخلق والإبداع؟ إن هنالك تحركاً عربياً في هذا الاتجاه، يضع هذه المسؤولية على عاتق الجامعات العربية وأساتذتها، ويعقد مؤتمراً عربياً عاماً للتعريب كل سنة، يناقش فيه دراسات وقضايا خاصة بالتعريب وبمشاكله. وقد أتيحت لي الفرصة فمثلت جامعة بير زيت قبل سنتين في مؤتمر التعريب الذي عقد في بغداد. وأشهد أن العمل جاد، وأن القافلة بدأت تسير، لكنَّ ما يؤخذ على هذه المسيرة بمجموعها، أنها حركة مبدوءة «من فوق» ولابأس في ذلك مرحلياً، شريطة ألا يتكرس مثل هذا الوضع، فيظل حافز المسيرة فوقياً، فتتوقف إذا توقفت السلطة الفوقية، أو تتغير إذا تغيرت. إنني أنادي بوجوب أن تترسخ مسيرة التعريب في قواعد الجامعات العربية؛ بحيث تصبح الجامعة، بأساتذتها وطلبتها، كخلية النحل، شغلها الشاغل هو التعريب بهذا المعنى الواسع: ترجمة نقل، استيعاب، إضافة، بناء، تجديد وتطوير، خلق وإبداع. ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أؤكد كل التأكيد، على وجوب العناية بالأبحاث والدراسات الفكرية والعلمية الجادة، التي هي العروة الوثقى بين الجامعة والمجتمع، والتي تبقى الجامعة دونها عبارة عن مدرسة ثانوية كبيرة، أو مركز امتحانات يلقّن الطلبة، ويقيس ذاكراتهم، ويعطيهم الشهادات، أو جوازات الدخول للوظائف. إن جامعاتنا لا يجوز أن تظل على ما هي عليه في هذا الخصوص، وحتى تتغير نحو الأفضل، وحتى تصبح مؤهلة للقيام بالأبحاث التي تترقى بها، وبالمجتمع، وبالأمة، فلا بد أن تغير

من نظرتها لذاتها، ولرسالتها، ولا بد أن تغير من أساليبها في الإدارة والتوظيف، ولعل أكثرنا لا يعلمون كيف يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية البعيدة منها والقريبة. إنها مسألة في غاية البساطة: يحسب المسؤول المعني بالتعيين عدد ساعات التدريس في دائرته، ويقسم ذلك العدد على النصاب المقرر لعضو هيئة التدريس، وهو يتراوح في الجامعات المختلفة بين ٦ - ١٦ ساعة في الأسبوع، فيخرج بعدد يمثل الأعضاء الذين تحتاج إليهم دائرته، ويطرح من ذلك العدد مجموع الموجودين في الدائرة فعلاً، ويكون الباقي ممثلاً للعدد المطلوب توظيفه.

هذه هي قاعدة تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، وأي خروج هامشي عنها يكون نادراً، وقليلاً، وشاذاً، فأين البحث والباحثون في ضوء هذا الواقع؟ إن أية أبحاث علمية تصدر عن أية جامعة عربية ستظل محدودة، وضعيفة، ونابعة من جهد إضافي يتحمله الباحث، وبالتالي فهي تمثل جهداً فردياً متكلفاً، أي هو مما يكلف الفرد نفسه به، ويحملها فوق طاقتها، ومثل هذه الأبحاث لا تكفي للنهوض بالجامعة ولا بالمجتمع، ولا بالأمة، بل ستظل قاصرة على حدود خدمة صاحبها، لأنها تساعده على الوصول إلى ترقية، أو إلى مركز أعلى، وخدمة الجامعة نفسها باكسابها شيئاً من الهيبة الأكاديمية. إن الجامعات العربية مطالبة أن تغير من سياساتها، وأن تضع التعريب والبحث في رأس قائمة أولوياتها، وأن تهيىء للباحثين من أساتذتها كل الظروف اللازمة، بما فيها أدوات البحث من أجهزة، ومختبرات، ومكتبات، ورحلات علمية طويلة أو قصيرة، تتيح للقائمين بها تجديد أنفسهم، والوقوف على أحدث ما جدّ في ميادين اختصاصهم.

إننا مطالبون جميعاً بأن نناشد جامعاتنا، وقادة الفكر في وطننا، أن يعملوا على وضع قائمة أولويات للأبحاث تدرج ضمن خطة مدروسة، تتناول العقدين المتبقيين من هذا القرن، وتحاول الإطلال على القرن الحادي والعشرين، الذي يوشك أن يداهمنا ويداهم أبناءنا دون أن نكون قد أعددناهم إعداداً ملائماً لاستقباله، وكأننا نفترض أن المستقبل سيكون مجرد امتداد للحاضر!

---

(١) محمد منير مرسي، عبد الغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص٣؛ UNESCO. Prospects, Vol.X, No 1, 1980, P.28.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٧ - ٩.

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الأقطار العربية**، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩١.

(٤) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص٣ - ٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص١٣٩.

(٦) فردريك هاربيسون، تشارلز مايرز، ترجمة دكتور إبراهيم حافظ، **التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجيات تنمية الموارد البشرية**، القاهرة، نيسان(ابريل)١٩٦٦، ص١٢

(٧) **المصدر نفسه**، ص٣٠ و ٤٠.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٨٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص٢٣١.

(١٠) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص٢٢٤.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٢١ - ٢٢.

(١٤) مرسي والنوري، المصدر نفسه، ص١٤١.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص٢١.

(١٦) هاربيسون ومايرز، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(١٧) مرسي والنوري، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١٨) عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الاولى،١٩٦٦، ص٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص٩ – ١٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص٦٧ ٦٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٢٣) مرسي والنوري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٨٠ ٨١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١١ – ١٢؛ عبد الدائم، مصدر سبق ذكره، ص٦٤٧ و٦٤٩.

(٢٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٠٥ ١٠٧.

(٢٩) مجلة الشراع ، «وثيقة عربية – دولية عن التنمية: توفير التكامل للاقتصاد والسيطرة على الثروات الطبيعية»، القدس، السنة الثانية، العدد١٧، ٢٠ كانون الثاني، ص٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٩.

(٣١) مرسي والنوري، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٥١.

(٣٤) عبد الله عبد الدائم، مصدر سبق ذكره، ص٥٧٢.

(٣٥) مرسي والنوري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢٠٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢١٠ – ٢١١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٢٣ – ٢٢٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٤٧ ٥١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٤٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٤٥) عبد الدائم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣ – ١٢٨.

(٤٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره، ص١٢ و١٣ و٢٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٥٠ و٥٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٥٢) عبد الدائم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

(٥٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره، ص٢٩ – ٣٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٥٤ – ٥٦.

(٥٥) بسّام الطيبي مجلة مواقف ، «الكتابة الوصفية والكتابة الروية»، العدد الثالث، ١٩٦٩، ص٩٣ فما بعدها.

(٥٦) المصدر نفسه.

تقارير

الدورة ٢١ لمؤتمر اليونسكو

بلغراد ٢٣/٩ - ٢٨/١٠/١٩٨٠

الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر اليونسكو كانت من أهم الدورات التي عقدتها هذه المنظمة الدولية. ولقد شغلت الموضوعات المتصلة بالقضية الفلسطينية حيزاً هاماً من المناقشات التي شهدتها. ثم جاءت الزيارة التي قام بها الى المؤتمر، قبيل اختتامه، الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، وكذلك الحفاوة التي استُقبل بها، والكلمة التي ألقاها لتتوّج الاهتمام العالمي بقضية فلسطين ومطالب شعبها الوطنية. [نص كلمة ياسر عرفات في هذا العدد في باب وثائق].

وقد تميز المؤتمر، في دورته التي امتدت بين ٢٣ أيلول (سبتمبر) و٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠، في بلغراد عاصمة يوغسلافيا، بمناقشات حادّة على العكس من المؤتمرات السابقة، إذ طُرحت في هذا المؤتمر موضوعات حسّاسة منها: قضية التحضير لمؤتمر إعلامي لدراسة نظام إعلامي جديد، وقضية تطبيق قرارات المؤتمر العشرين وفقاً لاعلان باريس ١٩٧٨. كذلك نوقشت فيه الميزانية العامة لليونسكو التي تميزت، في هذه الدورة، بأمرين: الأول منهما ان رقم هذه الميزانية بلغ ٦٥٦ مليون دولار، وهو رقم أكبر من أرقام الميزانيات السابقة؛ والثاني: ان مدة هذه الميزانية تمتد إلى ثلاث سنوات بدلا من اثنتين، وذلك كي يتحقق التوافق الزمني مع ميزانيات مؤسسات الامم المتحدة الأخرى. كذلك تمت مناقشة قضية رفض اسرائيل تطبيق قرارات اليونسكو بشأن المؤسسات التربوية والتعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقضية ضم القدس والممتلكات الثقافية الكائنة فيها. وقد انقسم المؤتمر إلى خمس لجان هي: التربية، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، الثقافة والاعلام، لجنة البرنامج. وانتخب المؤتمر رئيسا له، السيد ماركو رئيس التحالف الاشتراكي في يوغسلافيا. وبدأ المؤتمر، ومنذ اليوم الاول، بمناقشة السياسة العامة بحضور رئيس مجلس الدولة اليوغسلافي، وألقى المدير العام لليونسكو أحمد مختار امبو كلمة اليونسكو. وطرحت قضية قبول اعتماد أوراق بعض الدول. ولقد اعترضت عدة دول على قبول أوراق الوفد الاسرائيلي لدى اليونسكو لكونها موقعة في القدس، ولم يدافع عن الوفد الاسرائيلي سوى الوفد الاميركي تحت حجة إقحام المؤتمر في اعتبارات سياسية. وطرحت المجموعة الافريقية حلا وسطا، وهو أن يصدر بيان يعرب فيه المؤتمر عن عدم اعتراف اليونسكو بضم القدس، وأن قبول أوراق الوفد الاسرائيلي لا يعني الاعتراف بهذا الضم.

وقد تم التجديد للمدير العام لليونسكو؛ حيث أعيد انتخابه لمدة سبع سنوات بالاجماع. وكذلك تم انتخاب الاعضاء المكملين للمجلس التنفيذي لليونسكو بزيادة عدد أعضائه من ٤٥ عضواً إلى ٥١ عضواً، ولقد كان هذا لمصلحة دول العالم الثالث.

وكانت المجموعة العربية قد رشحت ٣ أشخاص للمجلس التنفيذي، وقد نجح الثلاثة وهم: تونس ونالت ١٢٢ صوتا، والجزائر ونالت ١١٧، ودولة الامارات ونالت ١١٢ صوتا.

ولقد لفت النظر وقوف الوفد المصري ضد المرشحين العرب وتقديمه مرشحا مصريا لمنافستهم.

وقد سقط المرشح المصري؛ حيث نال ٦٥ صوتا فقط، وبهذا نجح مرشحو المجموعة العربية. ولاول

مرّة، تتحالف المجموعة الافريقية مع المجموعة العربية على إسقاط المرشح السادائي وعلى عزل مصر السادات. ومن الجدير بالذكر، أن مصر عضو في المجلس التنفيذي منذ سنة ١٩٤٨؛ وهي بذلك تفقد مقعدها لأول مرّة منذ ذلك العام.

وقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار حول الأراضي العربية المحتلة بشأن المؤسسات التعليمية، تم التصويت عليه بنجاح، وسيتم التصويت عليه في الختام، وهو مقدم من: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية، والسودان وسوريا والعراق وعمان ولبنان والجماهيرية الليبية والمغرب وموريتانيا، واليمن الديمقراطية. وفيما يلي نص مشروع القرار:

«إن المؤتمر العام، إذ يؤكد أن الانتفاع بالتعليم الوطني والثقافات الوطنية هو من حقوق الانسان الأساسية التي أقرها كل من ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الوطني لليونسكو، ويذكّر بأن احتلال الأراضي عسكريا من طرف قوات أجنبية يشكل خطرا دائما على السلام وعلى حقوق الانسان، وإذ يذكّر بقرارات المؤتمر العام لليونسكو والمتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة وخاصة القرارات ١٨م/١ر١٢ و١٩م/١ و١٥ و٢٠م/١ر١٤، وإذ يذكر، أيضا، بقرارات المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع وخاصة القرار رقم ٣ر١ر٥ في دورته الثامنة بعد المئة، وإذ يلاحظ بعد الاطّلاع على تقرير المدير العام في الوثيقة ٢١م/١٨ وملحقاتها، وعلى ضوء مختلف الوقائع المتوافرة ولاسيما الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦ أن اسرائيل ما تزال:

«أ - تنتهك قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي التي تدعو المدير العام الى الاشراف الشامل على سير العمل في المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة من خلال الوجود الفعلي لليونسكو في هذه الأراضي.

«ب - تفتعل العقبات المختلفة وأشكال المماطلة والتسويف لتحول دون تمكين بعثات اليونسكو المكلفة بمهمة التحقق من تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر العام من ممارسة مهامها بحرية.

«ج - تغلق بصورة تعسفية المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة، وتتعمد التضييق على حرياتها الأكاديمية، وتمارس اضطهادا وحشيا ضد الطلاب والمدرسين، وتتبع سياسة منهجية متعمدة للاستيعاب الثقافي في جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

«ويلاحظ أن سلطات الاحتلال تستخدم الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٦ لازالة استقلالية الجامعات في الأراضي العربية المحتلة من الناحية التعليمية والادارية وربطها بأجهزة الحاكم العسكري الاسرائيلي، وذلك إمعانا في تحدي قرارات اليونسكو والأمم المتحدة.

وبناء عليه فان المؤتمر العام:

١. - يؤكّد على جميع القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة.

٢. - يدين بشدة إسرائيل على استمرارها في التمرد على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة.

٣. - يطلب الى اسرائيل أن تلغي فورا الأمر العسكري المذكور.

٤. - يطلب إلى اسرائيل احترام وتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن اليونسكو بهذا الموضوع.

٥. - يدعو المدير العام الى إيفاد بعثة باسم اليونسكو تشرف بصفة دائمة على مدى تنفيذ اسرائيل لقرارات اليونسكو الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

٦. - يدعو المدير العام الى موافاة المجلس التنفيذي بتقرير عن تنفيذ هذا القرار في دورته الرابعة

عشرة بعد المائة.

٧٠ - يقرر إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر العام ليتخذ الاجراءات المناسبة بشأنه».

وقد نجح مشروع القرار هذا في التصويت الأولي، كما نجح أيضا باغلبية كبيرة في التصويت النهائي.

وكانت لجنة التربية قد أقرّت توصيتين بالاجماع ولم تتحفظ عليهما سوى اسرائيل فقط.

أولاهما تنص على أن تستمر اليونسكو في تبنيها مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة.

والثانية تقضي بالمساهمة في حل مشكلة العجز المتكرر في ميزانية وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين. ولقد أقرت التوصيتان مع الاشارة الى وجوب تنفيذهما.

وقد ركزت وفود الدول الاشتراكية والافريقية، في كلماتها، على القضية الفلسطينية، وكانت هناك حفاوة غير عادية قوبلت بها كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الكلمات العربية، لوبلت كلمة المندوب اللبناني صلاح ستيتيه باعجاب منقطع النظير لقدرتها اللغوية الجمالية على التقاط القضايا الأهم، ووصلت بأنها كلمة «فلسطينية وطنية» ذكيّة، كذلك كانت كلمة الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية. أما كلمات الوفود الأجنبية فقد تميزت من بينها كلمة مندوب الهند بانسانيتها «وفلسطينيتها» أيضا، ولاقت استحساناً خاصا من قبل الوفود العربية والافريقية والاسلامية. وكان رئيس وزراء بنغلادش قد زار المؤتمر وتحدث مطولاً فيه. كذلك زاره أحمد سيكوتوري، رئيس جمهورية غينيا، الذي ألقى كلمة فلسفية عامة. ولوحظ في التصويت على مشروع قرار الاراضي العربية المحتلة، أن اسبانيا واليونان صوتتا لصالحه بعكس الدول الاوروبية الأخرى التي اعترضت عليه إضافة للولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض الدول الاسكندنافية، في حين نجح مشروع القرار في التصويت بدعم من الدول الأفريقية والاشتراكية والاسلامية. ومما تميّز به المؤتمر أيضا أن الدول الاوروبية، رغم أنها اعترضت على مشروع القرار، إلا أنها لم تقدم أية مداخلة لصالح اسرائيل، كما فعلت الولايات المتحدة الاميركية. ولكن يظل أن موقف الدول الأوروبية هو موقف التابع للولايات المتحدة الاميركية التي وضعت كل ثقلها، بشكل سافر، لصالح اسرائيل؛ وقد ساهمت الأوضاع العربية الحالية، الحرب العراقية - الايرانية مثلاً في قوة موقف الولايات المتحدة الأميركية وشراسته وغطرسته.

أما المشروع الثاني الذي أقره المؤتمر فهو مشروع القدس، وقد تقدمت به ١٧ دولة عربية و٢٠ دولة أفريقية وهي «مدغشقر وموريتانيا والسنغال وزامبيا والنيجر وتوغو وغينيا - بيساو والرأس الاخضر وسيشيل والمغرب وموريتانيا وليسوتو وبنين وأنغولا وسيراليون وغينيا وتونس وكينيا والجزائر والسودان والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية ونيجيريا والسعودية والاردن والبحرين والجمهورية اليمنية وسوريا وبوروندي وغانا وقطر وعمان وموزامبيق وأثيوبيا ولبنان والعراق والكويت». وعنوان مشروع القرار هذا هو «القدس وتطبيق القرار ٢٠م/٤/٤٠و٧/١٣».

وقد جاء في مقدمة المشروع: «إن المؤتمر العام اذ يذكر بالميثاق التاسيسي لليونسكو، ونظرا للاهمية الاستثنائية للممتلكات الثقافية الكائنة في مدينة القدس، لا بالنسبة للبلدان المعنية وحدها بل وللبشرية جمعاء بسبب الطابع الفريد الذي تتسم به تلك الممتلكات على الصعيد الثقافي والتاريخي والديني... الخ». وبعد الادلاء ببعض الحيثيات... يستمر مشروع القرار على النحو التالي:

«ونظرا لان اعتماد اسرائيل «القانون الاساسي» الذي يغير طابع مدينة القدس، ووضعها إنما يزيد من العوائق التي تكدسها اسرائيل لاحباط اضطلاع اليونسكو بمهمتها لحماية التراث المشترك للبشرية:

١٠ - **يؤكد** من جديد جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن القدس.

٢٠ - **ويدين** اسرائيل بشدة لمواصلتها رفض تنفيذ هذه القرارات.

٣٠ - ويبني القرار ٤٧٨ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٠ الذي قرر مجلس الأمن بمقتضاه أن:

- «يندد بعنتهى الحزم باعتماد اسرائيل «القانون الاساسي» بشأن القدس ويرفضها الامتثال للقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد .

- «ويعتبر جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل وهي دولة محتلة، والتي غيرت أو تستهدف تغيير طابع مدينة القدس ووضعها ولاسيما «القانون الاساسي» الذي صدر مؤخرا بشأن القدس، باطلة وكانها لم تكن. ويجب إلغاؤها فورا .

- «ويقرر عدم الاعتراف بـ «القانون الاساسي» وسائر التدابير التي تتخذها اسرائيل والتي تستهدف، استنادا إلى هذا القانون، تغيير طابع القدس ووضعها .

٤٠ - **ويدعو** الدول الاعضاء إلى رفض أي اعتراف بالتعديلات التي تدخلها اسرائيل على طابع القدس ووضعها والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يتضمن أي اعتراف بهذه التعديلات.

٥٠ - **ويدعو** المجلس التنفيذي الى دراسة تطور وضع القدس واتخاذ جميع التدابير التي يراها مفيدة، وفقا لما خول من صلاحيات بمقتضى القانون التاسيسي.

٦٠ - **ويدعو** المدير العام الى السهر دائما على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن القدس.

٧٠ - **ويدعو** المدير العام الى لفت انتباه لجنة التراث العالمي الى الاهمية المتعلقة باتخاذ اجراءات إدخال مدينة القدس في «قائمة التراث العالمي» وعلى النظر في إدراجها في «قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر».

وحين طرح المشروع للمناقشة والتصويت الأولي لم يعترض عليه سوى اميركا واسرائيل وكندا، بينما امتنعت دولة أوروبية غربية عن التصويت إضافة الى ساحل العاج، في حين صوتت دولتان أوروبيتان غربيتان لصالحه هما: اسبانيا واليونان. وقد دعت الولايات المتحدة الاعضاء للتصويت ضد مشروع القرار، ونجح القرار. واضافة لمشروع قرار القدس، ومشروع قرار الأراضي المحتلة، طرح المؤتمر قضايا كثيرة من ضمنها مناقشة «نظام عالمي جديد للاعلام». وقد طالبت الولايات المتحدة والدول الغربية بضرورة تدفق المعلومات بشكل «حر»، وقد وافق الاتحاد السوفياتي على ضرورة ذلك، مشترطاً أن توضع لجنة مراقبة عالمية لوقف أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، وأيدت الدول النامية الرأي السوفياتي حين قال بعض مندوبيها: نحن مع التدفق الحر، ولكن ليس لصالح الاحتكارات الاعلامية الكبرى بحيث يتحول ذلك الى عملية «تجسسية» ضد البلدان النامية.

وناقشت، في المؤتمر قضايا كثيرة. وقد رأى الجميع أن هذا المؤتمر لم يكن عادياً؛ حيث ساده التوتر، كما لوحظ أن الدول النامية لم تتفق مصالحها دائما وفي جميع النقاط. كما لوحظت الضغوطات الاميركية وانتقالها من الدفاع إلى الهجوم على الدول النامية. أما أوروبا الغربية فقد لعبت دور التابع للولايات المتحدة الأميركية. كما لوحظ الموقف الحازم للاتحاد السوفياتي في دعمه للدول النامية ومساندته للقضية الفلسطينية.

بلغراد -
عز الدين المناصرة

رسالة لوكسمبورغ

الديبلوماسية الفلسطينية الثورية تتحدث باسم العرب في اجتماع لوكسمبورغ

شهدت مدينة لوكسمبورغ الهادئة، القابعة في قلب أوروبا الغربية، نشاطاً غير عادي، يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠؛ وذلك حين انعقد، في مقر المركز الأوروبي في كير شبيرغ (Kirchberg) – أضخم مبانيها – اجتماع عربي – أوروبي، في إطار الحوار العربي – الاوروبي. فقد توافد الى المدينة عشرات الصحفيين، وانتقل اليها السفراء العرب في بروكسل، عاصمة بلجيكا، والمركز الرئيسي للمجموعة الأوروبية، ونشط سفراء الدول الاوروبية التسع لدى لوكسمبورغ في متابعة ما يجري، والتفاعل معه، وحشد الامن رجاله.

كان الاجتماع مصغّراً، على مستوى رئاستي الجانب العربي والجانب الأوروبي في الحوار؛ وكان اجتماعاً تمهيدياً؛ ومع ذلك، فقد جذب هذا الاهتمام الشديد، وسبقه تحضير مكثف. فما الذي ميزه وأكسبه هذه الأهمية الخاصة؟

يمكننا أن نذكر أربعة أسباب تضافرت معاً:

أولها: هو أول اجتماع رسمي، يعقد في اطار الحوار العربي – الاوروبي، منذ أن توقف هذا الحوار في ربيع ١٩٧٩. ومعلوم أن الحوار العربي – الأوروبي الذي بدأ رسمياً سنة ١٩٧٥، باجتماعات على مستوى الخبراء، عقدت في القاهرة وروما وأبو ظبي، ثم تابع مساره بنجاح لا بأس به على مستوى السفراء، من خلال اجتماعات اللجنة العامة في لوكسمبورغ سنة ١٩٧٦، وفي تونس وبروكسل سنة ١٩٧٧، وفي دمشق في آخر سنة ١٩٧٨، تعرض، بسبب إبرام اتفاقيات كمب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية، الى التوقف فترة. وقد عاود الطرفان، العربي والأوروبي، الاتصال بعد عام لتذليل الصعوبات التي اعترضت مسار الحوار، وتوصلاً أخيراً، الى عقد هذا الاجتماع الرسمي.

ثانيها: هو أول اجتماع رسمي، يعقد في إطار الحوار العربي – الأوروبي، على المستوى السياسي: فقد ترأس الجانبين، وزير مسؤول في كل منهما، ومثّل الهيئة الأوروبية، المسؤول الأول فيها عن التعاون الاقتصادي، كما مثل الجامعة العربية أمين عام مساعد، مع عدد من كبار العاملين في المؤسستين. وهكذا، جلس في كرسي رئاسة الجانب الأوروبي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في لوكسمبورغ السيد هيلمنجر، وهو وثيق الصلة بالسيد تورن، رئيس المجموعة الأوروبية في هذه السنة. وكان الى يمينه السيد كلود تشيسون المفوض الاقتصادي في الهيئة، فضلاً عن ممثلي الرئاستين الأوروبيتين، السابقة واللاحقة، وهما ايطاليا وهولندا. وجلس في كرسي رئاسة الجانب العربي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

المختص بشؤون الحوار العربي – الاوروبي د. أحمد صدقي الدجاني، على اعتبار أن رئاسة المجموعة العربية هي لفلسطين في هذه السنة. وكان الى يمينه السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والسيد المنصف الماي لرئيس وحدة الحوار في الجامعة، فضلاً عن ممثلي الرئاستين العربيتين، السابقة واللاحقة، وهما عُمان وقطر. وقد مثلهما السفير أحمد مكي، والسفير شريد الكعبي. وشارك في الجانب العربي، الدكتور نعيم خضر، مدير مكتب المنظمة في بروكسل. وقد تحدد هذا المستوى السياسي للاجتماع، في أعقاب اعلان دول المجموعة الاوروبية في البندقية، استجابتهم الصريحة للمطلب العربي الذي أكده مؤتمر القمة العاشر، في الحوار السياسي، فضلاً عن الحوار الاقتصادي.

ثالثها: هو اجتماع رسمي عربي – أوروبي، تتولى رئاسة الجانب العربي فيه منظمة التحرير الفلسطينية ويعقد في عاصمة أوروبية. ومعلوم ان قضية اعتراف دول المجموعة الاوروبية الرسمي بمنظمة التحرير هي من أهم القضايا المطروحة في الحوار. كما أن مشاركة المنظمة في الحوار، كانت منذ أن بدأ، محور الضغوط الصهيونية والضغوط الأميركية على أوروبا الغربية فيما يخص الحوار ككل.

رابعها: يتصل بسابقه، وهو توقيت الاجتماع، بعد أيام من اعلان نجاح رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الاميركية، وتصريحه في أعقاب فوزه، أنه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووصفه لها بأنها منظمة ارهابية. ومعلوم ان ريغان دأب في حملته الانتخابية، على شن حملة شرسة على منظمة التحرير.

من هنا جاءت الأهمية الخاصة لهذا الاجتماع، وتطلعت اليه الانظار، لترى كيف تديره الديبلوماسية الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكيف يتصرف الجانب الأوروبي في مواجهتها، وفي ظل الضغوطات التي تمارس عليه.

لقد كان أول سؤال طرح في المؤتمر الصحفي الذي اختتم الاجتماع به أعماله، سؤال طرحه مراسل «الجارديان» اللندنية، عن دلالات هذا الاجتماع الذي يرأس الجانب العربي فيه، منظمة التحرير الفلسطينية، والذي ينعقد في هذا الوقت بالذات. وقد طُلبت الاجابة، من الوزير الأوروبي أولاً، ثم من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك.

أجاب الرئيس الأوروبي اجابة ديبلوماسية، لها دلالتها، فقال: «اننا نحترم أنظمة الجانب العربي التي تحكم عمله ولا نتدخل فيها. وقد جاء انعقاد هذا الاجتماع في وقت الرئاسة فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية». واكتفى الرئيس الأوروبي بما قاله في هذا المقام العلني. ولم يقل ما علق به مسؤول أوروبي كبير عند نهاية الاجتماع، وما ردده عدد من الصحفيين في أحاديثهم: «ان انعقاد هذا الاجتماع ونجاحه هو رد حاسم على تصريحات الرئيس ريغان بشأن منظمة التحرير الفلسطينية تردده دول المجموعة الاوروبية».

أما رئيس الجانب العربي د. صدقي الدجاني، فقال: «حين افتتحت هذا المؤتمر الصحفي ورحبت بكم ونقلتُ تحيات أمتنا العربية الى الشعوب الأوروبية من خلالكم أبرزت صفتي كرئيس للجانب العربي ولم أشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لأني هنا أتحدث باسم العرب مجتمعين. واسمحوا لي أن أترك لكم انتم استخلاص الدلالات وهي عدة؛ فانتم أقدر على ذلك. ولكني أكتفي بسرد مجموعة حقائق...». وبدأ الرئيس العربي يعرض بايجاز «توجه العرب نحو التعاون مع أوروبا في عالم يسوده التعاون ويحكمه التكامل»، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في دفع هذا الحوار وبلورته وانضاجه منذ بدأ. ثم عرض لدور منظمة التحرير الاصيل، في النضال من أجل تحرير فلسطين، وانتصار السلام العادل، وتوفير الامن للمنطقتين العربية والاوروبية، والاسهام في العمل على تحقيق أمن العالم كله. وأشار الى المنظمة كعضو أصيل في الجامعة العربية، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي دول عدم الانحياز، وكعضو مراقب في الامم المتحدة، ليصل الى القول: «أنكم تتابعون نشاطات المنظمة في كل هذه المحافل وتلاحظون دورها في السعي من أجل السلام العادل والجهد الذي بذلته قيادتها وتبذله في عدد من الأزمات. وهي تقوم بنشاطها هذا كجزء من عملها النضالي الشامل في مقاومة الاحتلال وفي رعاية شعب فلسطين وبناء مؤسساته الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية. وقيامها اليوم هنا بدورها هو رد على حديث الارهاب الذي تردده

الصهيونية التي تمارس الإرهاب الرسمي وغير الرسمي، انتم تعرفون من حاول قتل رؤساء البلديات ومن أبعدهم ومن يصادر الأراضي ويبني سجن نفحة في الصحراء ومعسكرات الاعتقال. أما أولئك الذين يرددون هذا الزعم الصهيوني فان اجتماع اليوم يقول انهم معزولون».

وتناولت الأسئلة في المؤتمر الصحفي، وأجاب عليها هلمنجر وتشيسون والدجاني براحة واسترسال. وكان هلمنجر يستعين بالدجاني في عرض دقائق عملية الحوار العربي ـ الأوروبي، لأن من المعروف أن منظمة التحرير واكبت الحوار بدقة وتولت فيه، بطلب من الدول العربية، مسؤوليات كبيرة. وقد عمد بعض الصحفيين، الى محاولة احراج الجانب الأوروبي، بالضغط عليه بأسئلة، توحي بضرورة الاسراع بالاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان الانطباع الذي خرج به، جميع من شارك وحضر، ان المؤتمر كان ناجحا، وان الجانب العربي قد دلل على تفوقه ودبلوماسيته الثورية. وتجلى ذلك في الاجابة على سؤال وجهه أحد الصحفيين للرئيس العربي، عما اذا كان اجتماع الحوار على مستوى وزراء الخارجية سيتوقف، إن لم تعترف الدول الاوروبية بالمنظمة رسمياً قبل ذلك، فجاء الجواب: «لقد اعتمدت منظمة التحرير والدول العربية في هذا الحوار منهج الأخذ والرد الذي يتطلبه الحوار. ولم تلجأ قط الى فرض شروط مسبقة فيه. ومنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً، اختارت منهج صنع الحقائق والوصول بالطرف الآخر الى القناعة التامة. وهذا ما تفعله، ويقيناً سيصل بنا بعد الاعتراف الواقعي بنا الى استجابة أوروبا للطلب العربي بالاعتراف الرسمي» كما تجلى ذلك في الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بالنفط.

كانت نجاحات الجانب العربي في هذا الاجتماع نجاحات عدة، وليس نجاحا واحداً. وقد بدأت في الافتتاح، حيث لفت خطاب منظمة التحرير أنظار الصحفيين والمراقبين، وكان محل اهتمام الجانب الأوروبي الكبير. ووصفه أحد أعضاء الجانب الاوروبي بأنه «خطاب يضع النقاط على الحروف وينطلق من فهم عميق لطبيعة الحوار ويتصف بالصراحة الكاملة مع اللياقة في الطرح». وقال آخر عنه للأمين العام المساعد: «إنه خطاب إيجابي على الرغم من قوته». وقال بعض الصحفيين الأوروبيين: «وددت ونحن نستمع للخطاب خارج قاعة الاجتماع لو اننا كنا في الداخل وتابعنا وجوه بعض المندوبين الأوروبيين وهم يستمعون لحديث منظمة التحرير الفلسطينية عن جرائم الصهيونية، ونخص بالذكر مندوب هولندا». وقد تضمن الخطاب تحديداً لهدف الاجتماع، وتقويماً لتجربة الحوار السابقة، وشرحا لأبعاد الوضع الراهن في المنطقة العربية؛ ولي العلاقات العربية – الأوروبية، بعد ابرام اتفاقيات كامب ديفيد، وشرحاً للمطالب العربية، ثم عرضاً موجزاً لما وصل اليه الحوار في جانبه الفني، الاقتصادي والثقافي. وجاء بعد خطاب الرئيس الأوروبي، الذي أعلن بوضوح، مباشرة، الحوار السياسي، وخطاب مفوض المجموعة الاقتصادي، الذي تناول الجانب الفني. وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قد أجرى حديثاً هاتفيا مستفيضاً في اليوم السابق للاجتماع حول القضايا المطروحة فيه.

كان النجاح الأكبر، في غرفة المباحثات. وقد مهدت الرئاسة العربية لهذه المباحثات، بعقد اجتماع للجانب العربي، بحثت فيه دقائق الموضوعات، وذلك استمراراً لاجتماع عقده الجانب العربي في تونس، بمشاركة الأمين العام للجامعة. وقد استمر العمل حتى ساعة متأخرة في اليوم الأول وأوصل الى الاتفاق على غالبية النقاط. وكان أهمها جميعاً، الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية والدول الاوروبية، بعد شهور، والاعلان عن استئناف الحوار العربي ـ الأوروبي. واستمرت المباحثات حتى ظهر اليوم التالي، فصدر بيان مشترك، تناول الجانبين السياسي والاقتصادي، وحدد الخطوات العملية القادمة. وقد وصف أحد أعضاء الجانب الأوروبي مسلك الجانب العربي في المباحثات بانه «يتميز باخلاقية رفيعة وبذكاء يلفت النظر».

واعتبر الدبلوماسيون ورجال الصحافة، حفل الاستقبال الذي دعا اليه رئيس الجانب العربي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نجاحاً ثالثاً. فقد استجاب للدعوة كبار رجال لوكسمبورغ، وجميع سفراء الدول الأوروبية فيها. وحرص مصور على أن يجمع عدداً منهم مع عضو المنظمة في صورة، وهو يتوسطهم، ومنهم سفير ألمانيا الغربية وسفير الدانمارك وسفير ايطاليا وسفير هولندا. وكان السفراء

العرب، وأعضاء الوفد، يتحركون بين الضيوف من الدبلوماسيين ورجال الصحافة بتعالية ونشاط.

سبق هذا الحفل المسائي، حفل غداء رسمي، أقامه الوزير الاوروبي على شرف الجانب العربي، بعد أن التقى الجانبان بالسيد تورن، رئيس المجموعة الاوروبية في مقره بوزارة خارجية لوكسمبورغ. وقد كان لقاء السيد تورن حاراً، وجرى خلاله حديث سياسي هام، عن الحوار وعن الأوضاع في المنطقة وفي العالم. وتبع هذا اللقاء، لقاء بين الدجاني وتورن، نقل خلاله عضو اللجنة التنفيذية رسالة شفهية من رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات للسيد تورن، رداً على رسالته الأخيرة، وجرى فيه بحث للموقف الراهن.

وجاء نجاح المؤتمر الصحفي تتويجاً لهذه النجاحات. وقد عبر الوزير هيلمنجر عن مشاعره تجاه ما سمعه في المؤتمر الصحفي، بقوله، بالأسلوب الاوروبي: «أرجو أن تكثروا من لقاء صحافتنا وتكرروا مثل هذا اللقاء، ان ذلك يساعد كثيرا في التعريف بصورتكم الصحيحة ويساعد أصدقاءكم في أوروبا». وقال مسؤول أوروبي كبير: «نريد منكم مزيدا من التحرك على المستوى الشعبي من خلال الاحزاب والتنظيمات الشعبية والافراد، فصورتكم ما زالت مشوهة في بعض أوساطنا، وأنتم تعرفون أسباب ذلك. لقد حققتم نجاحاً خلال السنوات الماضية في النفاذ الى الحكومات الأوروبية وساعدت جهودكم في الحوار على ذلك، وبقي أن تحققوا نجاحاً مماثلاً على الصعيد الشعبي».

حين انتهى الغداء، الذي تلا المؤتمر الصحفي، وقام عدد من المسؤولين الاوروبيين لوداع رئيس الجانب العربي، قال له بعضهم: «نحن نعتز بأننا عملنا معاً بنجاح، ولقد سعدنا بحضوركم الى هنا. وسنكون سعداء حين نلبي دعوتكم في عاصمة الدولة الفلسطينية التي نتوقع ونرجو أن يمد الله في أعمارنا حتى نراها تقوم».

كان الاجتماع قد مثل علامة هامة في الحوار العربي - الاوربي، وحقق نجاحاً هاماً، في تقديم منظمة التحرير الفلسطينية على صورتها الحقيقية، الى قطاع واسع في أوروبا، على الصعيدين الرسمي والشعبي، في وقت تعمد الرئاسة الأميركية فيه الى محاولة تجاوز المنظمة.

ويثور سؤال، ماذا بعد هذا الاجتماع؟ ويأتي جواب منظمة التحرير الفلسطينية: «مطلوب بعد هذا الاجتماع عمل مكثف على صعيد الجامعة العربية للتحضير لاجتماع وزراء الخارجية المرتقب». كما يقول د. الدجاني، الذي ألف أول كتاب صدر عن الحوار العربي - الاوربي سنة ١٩٧٦، وأعقبه بكتاب آخر عن منظمة التحرير، والحوار بجانبه السياسي، صدر سنة ١٩٧٩، وهو يقول أيضا: «لقد قلنا، كعرب، ان هذا الحوار هو عبرة تاريخ مشترك للحضارتين العربية والاوروبية وهو ضرورة مستقبل مشترك لهما. وعلينا الآن أن نتقن عملنا لندخل الحوار مرحلة جديدة هامة تساعد على رسم أفضل لعالمنا».

لوكسمبورغ —
حسان خليل

مراجعات

حانوخ برطوف، دادو، ٤٨ شناه فيعود ٢٠ يوم (دادو، ٤٨ سنة و ٢٠ يوماً أخرى)

«دادو»(*) عنوان الكتاب موضوع هذه المراجعة، هو «اسم الدلال» للجنرال دافيد العازار، رئيس الأركان الاسرائيلي خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، الذي حُمل على الاستقالة من منصبه، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧٤، إثر نشر التقرير الأوّلي للجنة اغرانات للتحقيق في نتائج تلك الحرب، الذي حمّله، مع آخرين، مسؤولية «التقصير» فيها، والتسبب في الخسائر، المالية والمعنوية، التي لحقت باسرائيل خلالها، والتي أدّت أيضا الى استقالة حكومة اسرائيل، برئاسة غولدة مئير، بعد ذلك بفترة قصيرة. وقد توفي العازار بالسكتة القلبية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، بعد مرور سنتين على استقالته. أما المؤلف برطوف، فهو احد الصحفيين البارزين، العاملين في صحيفة «معاريف» الاسرائيلية اليومية، وهو صديق العازار وأحد مرؤوسيه سابقا، وله عدة كتب. وكان برطوف قد اتفق مع العازار على وضع الكتاب سوية، بعد ان قام الأخير بتجميع المواد الضرورية لذلك، إلا أن وفاته، بشكل مفاجئ، جعلت برطوف يقوم بالعمل لوحده.

والجزء الاول من الكتاب، عبارة عن سيرة العازار، التي لا تختلف، في جوهرها، عن سيره أيّ من العسكريين «التقليديين» في اسرائيل؛ اذ كان قد انضم للجيش في صغره، وقضى فيه معظم سني حياته، منتقلا من منصب إلى آخر، الى أن وجد نفسه قائدا للمنطقة الشمالية؛ حيث قاد الهجوم على هضبة الجولان خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ثم عُيّن رئيسا لشعبة الاركان في هيئة الاركان سنة ١٩٧٠، ثمّ رئيسا للاركان ابتداءً من ١٩٧٢/١/١.

وخلال عمل العازار في منصبيه الاخيرين، أي خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٢، وقعت الحوادث «المثيرة» التي مهدت لحرب تشرين. وفي هذا الصدد يسلط الكتاب الضوء على عدد من النقاط والنواحي المهمة، العملية و«الفكرية»، التي ساهمت، مجتمعة، في دفع اسرائيل نحو الوضع التي وجدت فيه عشية تلك الحرب. ويكاد يكون هنالك شبه إجماع، بين الاسرائيليين على الاقل، على أنّ حرب تشرين كانت مفاجأة بالنسبة لهم؛ مما زاد من حجم الخسائر التي لحقت بهم، نتيجة لذلك. والكتاب يؤكد على هذا الرأي، ويوضح عددا من العوامل التي أدت الى تلك المفاجأة.

ولعل أبرز عناصر تلك المفاجأة هو ما اصطلح الاسرائيليون على تسميته باسم «المفهوم» الناجم عن الغرور الذي استبد بهم إثر انتصارهم في حرب ١٩٦٧، وأدى الى تشوه رأي، كان موشي دايان، وزير

---

* تل – أبيب، مكتبة معاريف، ١٩٧٨، جزءان: ٣٢٤و٢٦٧ص.

الدفاع آنذاك (جـ٦/ص٣١٢) من أبرز من روجوا له، وعملوا على غرسه في عقول قطاعات واسعة من الاسرائيليين، ومفاده أن العرب لن يتجرأوا، بعد الهزيمة التي لحقت بهم في حزيران، على مهاجمة إسرائيل، ربما للعشر أو العشرين سنة القادمة؛ وان وقعوا في هذا الخطأ، فسيدفعوا الثمن غاليا، نظرا للتفوق الاسرائيلي الساحق عليهم.

ويبدو أن كبار ضباط الجيش الاسرائيلي لم يسلموا أيضا من تأثير ذلك «المفهوم»، وخصوصاً رجال شعبة الاستخبارات العسكرية في الأركان العامة، وفي طليعتهم رئيس الشعبة الجنرال الياهو زعيرا، الذي وصل، حتى تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٧٢، بناء على تقييمات وتحليلات خاصة به، وبشعبته، الى نتيجة مفادها أنه ليست هنالك إمكانية لمبادرة العرب في شن حرب على اسرائيل (٢٤٢/١). واتضح ان كافة جنرالات الجيش الاسرائيلي، عدا شموئيل غونين، قائد المنطقة الجنوبية فيما بعد، كانوا يوافقون زعيرا في رأيه هذا (٢٤٤/١). وكان هذا «المفهوم» قد تعمق، أيضا، إثر طرد السادات للخبراء السوفيات من مصر، في صيف ١٩٧٢؛ مما بعث الشعور بالأمن والاطمئنان لدى الجميع في اسرائيل، وبدا ذلك واضحا من خلال استخفافهم بالمصريين وغيرهم (٢٠٣/١ و٢٢٥ – ٢٢٧). ونتيجة لذلك، راحت القيادة الاسرائيلية تبحث في خطط لتقليص قوة الجيش النظامي، بواسطة تخفيض فترة الخدمة الالزامية، وفي الوقت نفسه أخذت توجه الاهتمام نحو القضايا الداخلية، ومحاربة الفدائيين الفلسطينيين (٢٠٣/١ و٢٢٠ – ٢٢١ و ٢٢٢ – ٢٢٦).

أما فيما إذا حدث ونشبت حرب، رغم التحليلات التي تؤكد عكس ذلك، فستخوضها قوات الاحتياط، شريطة ان تكون هناك فترة إنذار كافية لاستدعائها للخدمة. واتفق الجميع على أن مدة يوم أو يومين لن تكون كافية، بل ينبغي أن يكون هنالك إنذار مسبق مدته خمسة أيام أو ستة على الأقل، قبل نشوب الحرب؛ «وتعهدت» الاستخبارات بالقيام بذلك، وأعرب الجميع عن ثقتهم بها وبقدرتها على إنذار الجيش في الوقت الملائم (٢١٨/١ – ٢١٩و ٢٦٢ و ٢٧٨). أما الصواريخ التي حصل العرب عليها ومدى تأثيرها على ميزان القوى، فلم تعرها هذه التقديرات أية أهمية. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، بلغت الاسرائيليين معلومات عن صواريخ جديدة مضادة للدبابات سلمت للسوريين، الا ان الجيش الاسرائيلي لم يستوعب النتائج التي قد تترتب على ذلك. أما بالنسبة للصواريخ المضادة للطائرات، فساد الاعتقاد بأن الطيران الاسرائيلي سيدمر قواعدها خلال يوم واحد (٢٥٣/١ و ٢٥٧)، ومن ثم يتفرغ لتأدية مهامه الأخرى. وانطلاقا من ذلك، تمّ أيضا، على سبيل التوفير في القوى والمعدات، اغلاق عشر قلاع من بين القلاع الثلاثين في خط بار – ليف، التي كانت ممتدة على طول الشاطىء الشرقي لقناة السويس، وخفّض ايضا عدد الجنود الدائمين في القلاع الباقية، بحيث وجد فيها مع نشوب الحرب ٤٥١ جنديا اسرائيليا فقط (٢٠١/١ و١٨/٢).

إضافة الى ذلك، اعتقد العازار ان الوقت مناسب لاجراء التغييرات الكفيلة بابقاء الجيش الاسرائيلي «فتيا»، وفق مفهومه، بحيث يكون كبار ضباطه في الأربعينات من أعمارهم فقط، ولذلك راح يسرّح «العجزة» المتقدمين في السن، ويعين «الشباب» بدلا منهم. وحتى نشوب الحرب، كان قد تم استبدال نحو ٢٠٪ من ضباط الجيش، من رتبة عقيد وما فوق، بينما كان ١٠٪ آخرون ينتظرون دورهم للتسريح (٢٠٩/١ و ٢١١و ٢٨٨). ولكن، خلال المعارك، وبعد أن اتضح انه لا غنى عن خبرة القدامى، أعيد عدد من هؤلاء الى الخدمة.

وفي ربيع ١٩٧٣، اصطدم «المفهوم» الاسرائيلي بأول عقبة، عندما راحت الأنباء تصل عن استعدادات مصرية لشن حرب وشيكة. ومع اغتيال الزعماء الفلسطينيين الثلاثة في بيروت، في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، «تأكدت» هذه الأخبار أكثر وانتظمت وتيرتها، من أكثر من مصدر (٢٣٨/١ و٢٤٠)؛ مما شغل وزير الدفاع ورئيس الأركان ورئيس الاستخبارات، ووضعهم في حالة اجتماع دائم، للتشاور. وخلال هذه المشاورات، رأى رئيس الاستخبارات أن احتمال نشوب الحرب ضئيل، كما انه لن تكون هنالك حرب على الجبهتين، المصرية والسورية، في الوقت نفسه. وفي أي حال، وان ظهر ان هنالك احتمالا لوقوع حرب، فستعرف الاستخبارات بذلك وتنذر الجيش مسبقا (٢٤٥/١ – ٢٤٦). ولكن رئيس الأركان لم يأخذ بهذا

التقييم، وأمر الجيش بالاستعداد للحرب، اعتبارا من منتصف نيسان (ابريل) ١٩٧٣ (١/٢٤٥ و٢٨٤ و٢٥٠). وفي ١ و١٤ و٢١ أيار (مايو)، بحثت، في جلسات خاصة، الاستعدادات العملية لخوض الحرب، ووضعت اللمسات النهائية عليها.

غير أنها سرعان ما «فُرجت»... في مكان آخر. فخلال أيار (مايو) ١٩٧٣، عقدت في موسكو القمة الاميركية – السوفياتية، التي لم تسفر عن اتفاق يذكر بين الدولتين العظميين، بشأن أزمة الشرق الاوسط؛ مما أزال تخوف الاسرائيليين من أية ضغوط قد توجه اليهم. وإزاء هذا الانفراج في الوضع الدولي، بالنسبة لاسرائيل، من جهة، وعدم نشوب الحرب بعد مرور نحو شهر ونصف الشهر على إبقاء الجيش مستنفرا، من جهة أخرى، توصل وزير الدفاع ورئيس الأركان سوية، في أواخر الأسبوع الأول من حزيران (يونيو)، الى قناعة مفادها أنه لن تكون هنالك حرب، وراحا يدرسان اقتراحات تخفيض مدة الخدمة الالزامية، واتفقا على أن يتم التخفيض بواقع ستة أشهر من ٣ سنوات، وعلى أن يُعمل بذلك ابتداء من ١٩٧٤/٤/١ (١/٢٧٢). وخلال حزيران، عُقدت اتفاقية سان كلمنتي، التي فسرها الاسرائيليون بأن الدول الكبرى لن تتدخل لصالح أي من الطرفين المتصارعين في الشرق الأوسط (١/٢٧٨)، مما أثر على الموقف الاسرائيلي، بحيث اختفى القلق من الحرب، كما ازداد «المفهوم» اياه رسوخا. وفي غمرة الشعور بالاطمئنان هذا، أعفي شارون، في ١ تموز (يوليو) ١٩٧٣، من منصبه كقائد للمنطقة الجنوبية، وهي أكبر القطاعات العسكرية الاسرائيلية، واستبدل بجنرال آخر، حديث العهد، هو شموئيل غونين (وقد انخرط شارون بعد ذلك في العمل السياسي، فساهم في انشاء تكتل الليكود اليميني في مواجهة المعراخ العمالي).

ولكن هذا الشعور بالاطمئنان راح يختفي، في بداية آب (اغسطس) ١٩٧٣، عندما لاحظ الاسرائيليون استعدادات عسكرية غير مألوفة على الحدود السورية، لا يمكن تفسيرها الا بأنها تمهيد لشن حرب. ففي أوائل آب، وبعد انتهاء مناورات الصيف، عاد الجنود السوريون إلى احتلال مواقعهم في الجولان بسرعة وتم ذلك في وقت مبكر، بالمقارنة مع ما كان يحدث في السنوات السابقة. كذلك تمّ نصب العديد من بطاريات المدفعية الجديدة، من مختلف العيارات، على طول الجبهة، واستُكمل بناء شبكة جديدة للصواريخ المضادة للطائرات، وُضعت في أماكن قريبة من الجبهة، بحيث يغطي مداها هضبة الجولان المحتلة بأسرها (١/٢٨٠). واتخذت السلطات الاسرائيلية، على الفور، الاحتياطات الدفاعية الضرورية، بما في ذلك فرض حظر على تحليق الطيران، العسكري والمدني فوق الجولان (١/٢٨١)، تحسُّباً من نشوب حرب. وطالت فترة الانتظار هذه، فيما كانت الاستعدادات السورية مستمرة، وعقدت الاجتماعات العديدة لتفسير تلك التحركات. ويبدو أن استنفار القوات السورية ووضعها في حالة حرب، وبقاءها على هذا الوضع نحو شهرين متتاليين دون أن ينشب قتال، والحيرة التي طغت على الاسرائيليين في محاولاتهم لتفسير هذا الوضع، واستنتاج ما ينبغي استنتاجه لمواجهته، قد «دوَّخت» القيادة العسكرية الاسرائيلية وخدَّرتها، فأصيبت بـ «عمى الحرب»، وانهمكت في التفاصيل دون الانتباه لاحتمال نشوب حرب شاملة (١/٢٨٢).

وتظهر سيطرة «المفهوم»، القائل بأن العرب لا يستطيعون القتال، كما أشرنا أعلاه، واضحة على عقلية القيادات الاسرائيلية، التي تفسر أي استعداد عسكري عربي كما يخطر على بالها، وتستبعد دائما امكانية نشوب حرب شاملة. فخلال آب (أغسطس)، والنصف الأول من ١٩٧٣، فسرت الاستعدادات العسكرية السورية على هذا الشكل، ثم نسبت اليها مختلف التبريرات. وبعد المعركة الجوية الاسرائيلية – السورية في ٩/١٣، التي أسفرت عن فقدان السوريين لعدد من طائراتهم، فسّر الحشد العسكري السوري على أنه تحسُّب من وقوع معركة مماثلة (١/٢٨٥ – ٢٨٦). وفي ٩/١٧ عقدت جلسة لتقييم الوضع، تقرر، في نهايتها، ان الحرب لن تنشب قبل سنة ١٩٧٥ (١/٢٨٧). ولكن الاستعدادات السورية استمرت بعد ذلك، وتضخم الحشد العسكري، فقدمت الاستخبارات «تقديرا استراتيجيا» للوضع، مفاده أن مصر لا تريد الحرب، وسوريا لا تستطيع خوضها لوحدها. وعادت الاستخبارات في مناسبات أخرى وأكدت على تقييمها هذا (١/٢٨٩ و٢٩١ و٢٩٢و ٢٩٦).

وابتداءً من أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، راحت تصل ايضا الى اسرائيل أخبار عن استعدادات

وتحركات عسكرية مصرية، شبيهة بتلك التي قام ويقوم بها السوريون في الجولان، وأبدى البعض تخوفهم من أن يكون ذلك اعداداً لشن الحرب. لكن الاستخبارات فسرت تلك التحركات بأنها مناورات واسعة، أطلق عليها اسم «تحرير ٤١»، يتم جزء منها حتى بالذخيرة الحية. واستمرت الاستخبارات في تمسكها برأيها هذا، رغم ورود المزيد من الأنباء عن الاستعدادات المصرية للحرب، موضحة، للدلالة على صحة استنتاجها، أن عدداً من كبار ضباط الجيش المصري يستعدون لأداء فريضة الحج (١/٢٩٩ – ٣٠٤). وكان الاعلان عن استعداد عدد من الضباط المصريين لإداء فريضة الحج إحدى الخدع التي لجأ إليها السادات، لتضليل الاسرائيليين وإيهامهم بأنه لا ينوي شن الحرب عليهم. ولكن، على الرغم من تقييم الاستخبارات هذا، أبدى دايان تخوفه من «علقة» في الجولان على الأقل، على شكل عملية تأديبية يقوم بها السوريون ضد مستوطنة أو اثنتين هناك. ولذلك صدرت الاوامر بالاستعداد لمجابهة مثل هذا الوضع، دون الاعلان عن ذلك او التحدث بشأنه كثيرا، حتى لا ينشأ جو من التوتر قد يدفع الاميركيين لممارسة الضغط على اسرائيل، وحتى لا يتوتر الوضع داخل اسرائيل نفسها، مما قد يمس بمركز التجمع العمالي الحاكم في الانتخابات المقبلة (١/٣٠٨ و٣١٦ و٣١٧). واستمرت المعلومات في التدفق، مؤكدة، أكثر فاكثر، على استعدادات عسكرية اضافية، مصرية وسورية، لا يمكن أن يفهم منها الا أنها اعداد لشن حرب مشتركة ضد اسرائيل، خصوصا بعد أن أعلنت حالة الطوارىء القصوى في الجيش المصري. لكن الاستخبارات بقيت عند رأيها، ففسرت الاستعدادات السورية بأنها اجراءات احتياطية تحسبا من هجوم اسرائيلي على سوريا، أما الاستعدادات المصرية المتزايدة فليست إلا مرحلة اضافية من المناورات (١/٣١٠ و٣١٢).

غير أن ثقة الاستخبارات الاسرائيلية العالية بنفسها راحت تهتز، ابتداء من ظهر الخميس ٤/١٠، عندما وصلتها الأنباء عن خروج عائلات الخبراء الروس بالجملة من مصر. ولسبب ما، كان هذا النبأ، لوحده وبحد ذاته، كافيا لهز «المفهوم» السائد حتى ذلك الوقت: فتقرر على الأثر القيام بتعبئة جزئية، فالغيت الاجازات واستنفر سلاح الجو، وأصدرت الاستخبارات «تقييما استراتيجيا» جديدا للوضع، لا يخلو أيضا من الثقة بالنفس، جاء فيه أنه «ليس [لدى الاستخبارات] برهان ايجابي على ان [التحركات المصرية والسورية] ليست استعدادات هجومية» (١/٣١٨). إلا أن هذا التقييم لم يحظ باعجاب غولدا مئير، رئيسة الحكومة الاسرائيلية، التي دعت حكومتها الى جلسة خاصة لبحث التطورات الاخيرة، تقرر في نهايتها تفويض رئيسة الحكومة ووزير الدفاع بتعبئة أية قوة قد تنشأ ضرورة لها (١/٣١٩). وإثر انتهاء جلسة الحكومة، عقدت رئاسة الأركان أيضا اجتماعا استثنائيا خاصا بها، ظهر يوم الخميس ٤/١٠، توصل المجتمعون، في نهايته، الى نتيجة مفادها انه ليس هنالك حرب (١/٣٢٠). ولكن، وعلى سبيل الحيطة، تقرر المبادرة الى تقديم طلب الى الاميركيين، للحصول على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر، وكذلك على ابقاء اذاعة الجيش جاهزة للعمل، في يوم الغفران، لدعوة قوات الاحتياط ان دعت الضرورة لذلك. وفي مساء اليوم التالي، وصل ما وُصف بأنه «خبر مهم»، فقد قال الغازار عنه عندما علم به فيما بعد – اذ كانت الاستخبارات قد حجبته عنه حتى لا «تزعجه» – انه لو عرف به في حينه لأمر باستدعاء كافة قوات الاحتياط فورا (١/٣٢٢).

ومع الانتهاء من تسجيل ما وقع من تطورات، حتى مساء الجمعة ٥/١٠، أي حتى عشية نشوب الحرب، ينتهي الجزء الاول من الكتاب، ليكرس الجزء الثاني منه، باكمله، لعرض وقائع الحرب، من خلال وجهة نظر رئيس الأركان الاسرائيلي، واستنادا الى يوميات رئاسة الأركان. وهذه الوقائع مبوبة زمنيا، وفق اليوم والساعة، وتغطي فترة العشرين يوما، الواقعة بين ٦ و٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، اي منذ نشوب الحرب وحتى وقف اطلاق النار.

وقد بدأت الحرب، عمليا، بالنسبة لاسرائيل في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم السبت ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، الذي صادف أيضا يوم عيد الغفران، وهو أقدس الاعياد لدى اليهود، بمكالمة هاتفية من العقيد يهوشواع رفيف، السكرتير العسكري لوزير الدفاع الى الغازار، أبلغه فيها أن الخبر الذي طال انتظاره قد وصل أخيرا (من الاميركيين)، وهو غير قابل للتأويل، ومفاده أن الجيشين، المصري والسوري،

سيشنان اليوم، السبت، في الساعة السادسة مساء، هجوما مشتركا على اسرائيل (رحتى هذا الخبر لم يكن دقيقا للغاية، اذ ان الحرب بدأت، كما هو معروف، الساعة ١,٥٥ ظهرا). وعلى الفور، دعا العازار الى اجتماع لهيئة الأركان في الساعة ٥,١٥ صباحا، واتصل بالجنرال بيليد، قائد سلاح الطيران، وأبلغه بضرورة الاستعداد لتوجيه ضربة جوية وقائية ضد مصر وسوريا، يتم تنفيذها ظهر ذلك اليوم. ثم اتصل بدايان طالبا دعوة الاحتياط، الا ان الأخير لم يستجب للطلب، مبديا استعداده للموافقة على تجنيد ٢٠ الى ٣٠ الفاً فقط، من أطقم الدبابات دون غيرهم (الجزء ٢ ص١٣ – ١٥). وفي الثامنة، عقد اجتماع مع غولدا مئير، رئيسة الحكومة، تقرر فيه ان لا تكون اسرائيل البادئة بالهجوم. ولذلك أُلغيت فكرة القيام بضربة جوية وقائية. كما صدرت، بعد تردد، التعليمات بدعوة الاحتياط الى الخدمة. وحتى مساء ذلك اليوم، تم تجنيد نحو ١٥٠ الفا (٢/٢٢ و٢٤ و٤١). ويبدو أن الزعماء الاسرائيليين تصرفوا على هذا النحو، تحت تأثير سيطرة «المفهوم» اياه عليهم، واعتقاداً منهم، حتى تلك اللحظة، بأن الحرب قد لا تقع فعلاً، وبالتالي فإن تلك الاستعدادات واجبتها، ان اتضح انها كانت في غير محلها، قد تثير ذعرا يمكن أن ينعكس سلبا على المزاج العمالي الحاكم في الانتخابات القريبة. اذ انه حتى بعد وصول «النبأ الموثوق» ابدى رئيس الاستخبارات زعيرا، رأيه في أن السادات قد يغير موقفه في اللحظة الأخيرة، ولن تكون هنالك حرب. اما دايان، فقد تساءل عن موعد تسريح قوات الاحتياط التي استدعيت للخدمة. اذا لم ينشب القتال (٢/١٠ – ١١ و٣٠).

غير أن هذه الثقة بالنفس سرعان ما اختفت، بعد ان اتضحت النتائج الأولية لليوم الأول من القتال. وفي اليوم الثاني للحرب، اتضح للقيادة العسكرية الاسرائيلية ان المصريين استطاعوا، أثر الهجوم الأول الذي شنوه، بعد عبورهم القناة، والذي بدأ في الخامسة من صباح اليوم التالي، طرد القوات الاسرائيلية مسافة ١٥كم من القناة (وفي بعض الاماكن ١٦ كم). بينما فشلت القوة الاسرائيلية التي كلفت بصدهم، واضطرت الى الانسحاب بعد فقدانها ثلثي دباباتها (٢/٥٥ و٥٦ و٥٩). أما على الجبهة الشمالية، فقد هاجم السوريون بقوات ضخمة، ولم تكن لدى الاسرائيليين الاعداد الكافية من الدبابات للتعامل معها، فاضطروا الى استعمال الطيران بكثافة، وفقدوا نتيجة لذلك ٢٠ طائرة خلال اليوم الأول (٢/٥٠ و٦٠ و٦٨).

وقد وقعت هذه الانباء كالصاعقة على دايان، الذي بدا متشائما، ويكاد ينهار، حين سمعه أحد الجنرالات يقول: «لقد خسرنا المملكة الثالثة» (٢/٦٣ و٦٤)، ثم نصح بعدم محاولة العودة الى ضفة القناة ثانية، لئلا تدمر دبابات أخرى، ينبغي المحافظة عليها للدفاع عن اسرائيل نفسها، فيما اذا وصل المصريون الى حدودها (وقد تقرر فعلاً عدم محاولة العودة الى حدود المياه). أما غولدا مئير فقد صرحت انه إذا كان ما قاله دايان صحيحا، فانها لا ترى طعما لاستمرار بقائها على قيد الحياة (٢/٦٧). وقد تمكّن هذا التشاؤم من دايان في الأيام القادمة، فراح يطالب بتسليح السكان في اسرائيل بالاسلحة المضادة للدروع، لمقاومة الدبابات العربية، فيما إذا اخترقت خطوط الدفاع، ووصلت الى داخل اسرائيل (٢/١١٤ – ١١٦ و١٢٥). وفي اليوم الرابع من القتال، توقف دايان عن المشاركة فعليا في ادارة المعارك، واكتفى بتقديم «نصائح وزارية» لرئاسة الأركان، التي لم تأخذ بها، عموما. ثم عرض مرتين على مئير تقديم استقالته لكن رئيسة الحكومة رفضت ذلك (٢/١٥٣ و١٨٨ و١٩٢).

ومع «تحييد» دايان لنفسه، انتقلت إدارة الحرب عمليا الى العازار. وكان أول قرار «استراتيجي» اتخذه، بعد أن فوجىء بالحرب، ودون أن تكون تحت إمرته قوات كافية لشن حرب شاملة على جبهتين في الوقت نفسه، هو اعطاء الأولوية للقتال على الجبهة الشمالية، وترك الجبهة الجنوبية، على الحدود المصرية، تدبر أمورها بنفسها، حتى تستكمل دعوة قوات الاحتياط، وتكون هنالك قوات كافية للقتال على الجبهتين معا. ولذلك، كان أول أمر عملياتي أصدره العازار، بعد انتقاله الى مقر قيادة الحرب، الواقع تحت الأرض في احدى ضواحي تل – أبيب، بعيدا عن مبنى رئاسة الأركان، هو اعطاء الأفضلية للقوات المتجهة نحو الشمال، الى الجولان. وقبل ان يتضح الوضع على أي من الجبهتين، أمر فرقة الدبابات التابعة للمنطقة الوسطى، والمنتشرة عادة قبالة الجيش الاردني، بالاتجاه نحو الشمال ايضا، لدعم القوات الموجودة هناك.

والسبب في ذلك واضح للغاية: ففي سيناء، المنطقة الصحراوية الواسعة، البعيدة عن المناطق المأهولة في اسرائيل، مجال واسع للكر والفر، والتقدم والتقهقر، وباستطاعة القوات الاسرائيلية ان تخسر معركة أو أكثر، ان فرضت عليها، دون أن يؤثر ذلك فورا على اسرائيل نفسها، نظرا لبعد مسرح المعارك عنها. أما في الجولان، فان الوضع مختلف، وأي اختراق سوري سيعرض للخطر مناطق مأهولة، في الهضبة أو داخل اسرائيل نفسها؛ أو، على حد تعبير العازار نفسه: «لدي جبهتان : احداهما قريبة من دولة اسرائيل، والثانية بعيدة عنها. في القناة، يمكن أن نحارب بهذا الشكل أو ذاك، فنتراجع عشرة كيلو مترات، ثم نتقدم، وعندما يوجد لديّ بضع مئات من الدبابات هناك، اعتمد على الجماعة بأن تناور وتعود... مع نصف عدد الدبابات. فهناك نفسنا أطول... أما في الجولان... فيكفي ان تكسر حلقة واحدة... ويتدفقون منها، فحتى حيفا، لا توجد دبابات. ومن حيفا الى تل - أبيب، يسافرون أيضا بسرعة»(٢/١٠٥ - ١٠٦).

كانت هذه الاستراتيجية هي التي عمل الجيش الاسرائيلي بموجبها، خلال الأيام الأولى من الحرب، عندما وجّه معظم جهوده ضد السوريين في الجبهة الشمالية، حيث أوقع الطرفان، بعضهما بالبعض الآخر، خسائر فادحة، فانهك كل منهما الآخر، ووصلا، في اليوم الرابع لنشوب المعارك، ٩/١٠، الى وضع لم تبق معه لدى أي طرف منهما القدرة على مهاجمة الآخر. ولذلك تجمّد الوضع على الجبهة، وانتقل الفريقان الى وضع المعارك الدفاعية، بينما كان الجيشان يقفان، تقريبا، على جانبي خط وقف اطلاق النار ١٩٦٧، دون أن يحرز أيٌّ منهما تقدما يذكر داخل المناطق التي كان الفريق الآخر يسيطر عليها قبل نشوب الحرب (٢/١٢٦). ولكن في اليوم التالي حدث تمرد (٢/١٤٩) في احدى وحدات الجيش السوري (وقيل في حينه أن ما حدث عمليا كان خيانة)، مكّن الاسرائيليين من اختراق الخطوط السورية واحتلال منطقة اخرى في الجولان، اضافة الى تلك التي كانت تحت سيطرتهم منذ سنة ١٩٦٧. وحاول الاسرائيليون، في اليوم التالي، توسيع رقعة هذه المنطقة الاضافية المحتلة حديثا، الا أن المقاومة العنيفة التي لاقوها من السوريين من جهة، وضعف قواتهم، بعد ان نقص عدد دباباتهم على الجبهة السورية الى ثلث ما كان عليه، عند بدء القتال من جهة أخرى (٢/١٦١ و١٦٦) حالا دون ذلك. وفي ١١/١٠ اجتمعت الحكومة الاسرائيلية وقررت أن الهدف من الحرب على الجبهة السورية ليس احتلال مناطق اضافية (اذ لم تكن هناك قوة كافية لذلك، على كل حال)، كما كان من الضروري التوجه نحو الجبهة المصرية أيضا)، بل تحسين وضع القوات الاسرائيلية في المناطق التي تم احتلالها حتى ذلك الوقت، بهدف تحسين قدرة اسرائيل على الضغط عند بدء المفاوضات السياسية، مع انتهاء القتال (٢/١٧٤).

أما العازار فقد «وسّع» ، في اليوم التالي، مفهوم هذا القرار، وأبلغ القوات الموجودة في الشمال أن تحاول العمل على احتلال أي رقعة اضافية من الأرض، يمكن للمدفعية الثقيلة ان تقصف منها مدينة دمشق، وذلك بهدف تشديد الضغط على السوريين (٢/١٩٣). وعاد العازار وأكد على تعليماته تلك خلال الأيام الثلاثة القادمة، ١٢ و١٣ و١٤/١٠ (٢/ ١٩٨ - ١٩٩ و٢٠٢ - ٢١٢). وبذلت القوات الاسرائيلية أكثر من محاولة لتنفيذ ذلك. الا أن القوات العراقية، التي كانت قد وصلت آنذاك الى الجبهة، للقتال الى جانب السوريين، منعت الاسرائيليين من تحقيق هذا الهدف.

أما على الجبهة المصرية، فقد اختلف الوضع. فخلال الساعات الأولى من القتال، نجح المصريون في عبور القناة، وسيطروا على كافة استحكامات خط بار - ليف، الممتدة على طول خط المياه؛ وذلك باحتلال جزء منها وتطويق الجزء الآخر. وشن الاسرائيليون عليهم، على الأثر، ثلاثة هجومات لصدهم، إلا انها فشلت جميعا، وأسفرت عن دفع القوات الاسرائيلية بعيدا عن القناة. ثم خرج شارون للهجوم الرابع، على رأس أوعداه (فرقة معززة) مدرعة، الا انه تاه في الصحراء لمدة يوم كامل، ثم عاد حيث انطلق (٢/١١٤ - ١١٥). وعلى الأثر، انهمك القادة الاسرائيليون المحليون، في الجبهة، بالخلافات فيما بينهم، الى حد ظهر معه وكان كلاً منهم يعمل على هواه، فيما كانت القيادة العامة منهمكة في متابعة المعارك على الجبهة السورية. ويكاد يخيل للقارىء أن المصريين لو استغلوا هذا الوضع، واصطلوا اندفاعهم، الذي ميز تحرك قواتهم خلال اليومين الأولين من القتال، في الايام الثلاثة أو الاربعة التالية، لاحرزوا تقدما أكثر من ذلك

الذي أكتفوا به، ولوجدوا أنفسهم في وضع أفضل، مع تجدد المعارك في سيناء، بعد نحو اسبوع من اندلاع الحرب.

وعلى كل حال، وأيا كانت الاسباب التي منعت المصريين من الاستمرار في التقدم، وجعلتهم يفضلون، بدلا عن ذلك، العمل على تحسين مواقعهم في المناطق التي احتلوها خلال هجومهم الاولي، فقد قرر الاسرائيليون، بدورهم، عدم محاولة استعادة تلك المناطق، واللجوء إلى خطط أخرى. وهنا اختلف العسكريون الاسرائيليون فيما بينهم، فمنهم من اقترح تجميع القوى للقيام بهجوم شامل على القوات المصرية التي اجتازت القناة، في محاولة لتدميرها، بينما رأى آخرون التركيز على عملية يعبرون بواسطتها القناة، في الاتجاه المعاكس، الغربي، واحتلال أية منطقة من الارض هناك، لخلق «توازن» مع القوات المصرية الموجودة شرقي القناة، يجعل اسرائيل في وضع شبيه بوضع مصر، ويسهل عليها الضغط عند بدء المفاوضات بعد انتهاء القتال. وأيدت الأغلبية التركيز على عملية العبور، ولكنها اختلفت بشأن التوقيت. فقد طالب البعض، وعلى رأسهم شارون ببدء محاولات العبور فورا، بينما عارض العازار ذلك، وأمر شارون أكثر من مرة، بالكف عن تلك المحاولات. وبدلا من ذلك، قدم العازار خطة أخرى، أساسها الانتظار حتى تجتاز القوات المصرية المدرعة، التي كانت لا تزال موجودة غربي القناة، الضفة الغربية الى الشرقية ثم استدراجها الى هجوم على القوات الاسرائيلية، ومحاولة تدميرها وهي في حالة الحركة، بينما تكون الدبابات الاسرائيلية ثابتة في وضع يمنحها افضلية قتالية. وبعد أن يتم ذلك، تبدأ عملية العبور (٢/ ١٢٠ و٢٠٠).

وكان هذا ما تم تقريبا، بحكم واقع الحال. فالقيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية، لم تكن على استعداد للمغامرة بعملية عبور القناة، والوضع على الجبهة السورية غير واضح. وعندما زال الخطر تماما، بالنسبة لاسرائيل، على تلك الجبهة، بدأ المصريون يوم ١٣/ ١٠، أي بعد اسبوع (!) من اندلاع القتال، كانوا خلاله منكمشين على أنفسهم، بقطع القناة بما تبقى لهم من دبابات على الضفة الغربية - وكان الاسرائيليون بانتظارهم (٢/ ٢٠٠). وفي اليوم التالي، ١٤/ ١٠، شن المصريون هجوما واسعا بالدبابات على القوات الاسرائيلية في سيناء، إلا أن الاسرائيليين صدوه، وأوقعوا فيهم خسائر فادحة (٢/ ٢١٣)، ولم يعد المصريون الكرة (٢/ ٢٢١). وفي مساء اليوم نفسه، أقرت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية ١٤ وزيرا، البدء بعملية العبور.

وتختلف الآراء، بصدد المكان الذي وقع الاختيار عليه للعبور الى الضفة الغربية، في الدفرسوار. فهناك من يدعي ان الاسرائيليين كانوا قد اختاروا ذلك المكان، منذ سنة ١٩٧٠، نظرا لخصائصه الطوبوغرافية في الخطط العملياتية التقليدية، التي كانت القوات الاسرائيلية تضعها، من حين إلى آخر، لمواجهة أي هجوم مصري محتمل على سيناء. أما شارون، فزعم انه هو الذي تعرف على المكان، بعد ان لاحظ «ليونته» عسكريا خلال «هجومات الملاسة» التي قام بها «على عاتقه» خلال اليومين الأولين لاندلاع القتال، بينما يدعي غونين أنه هو الذي اكتشف مكان الثغرة، من الصور الجوية ليوم ١١/ ١٠، عندما لاحظ «فراغا» بين خط التحام الجيشين الثاني والثالث، في ذلك المكان، وقدر ان هناك منطقة محيدة ليست تحت مسؤولية أحد، وبالتالي يمكن التسلل منها بسهولة (٢/ ٢٢١).

بدأت عملية العبور ليلة ١٥ - ١٦/ ١٠، بهجوم «فادي» للمظليين الاسرائيليين، الذين قطعوا القناة بقوارب من المطاط، على الضفة الغربية للقناة، في منطقة الدفرسوار، بهدف احتلال أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وتأمين السيطرة عليها، ومن ثم تحويلها الى رأس جسر تعبر القوات الاسرائيلية إليه من شرقي القناة. وعلى الرغم من ادعاءات الاسرائيليين أن تلك المنطقة كانت «لينة» و«فارغة»، فقد تكبدوا خسائر ملحوظة خلال هذه المرحلة الأولية، اذ اشتبكت معهم القوات المصرية المتواجدة هناك، وتأخر عبور المظليين الى ما بعد منتصف الليل (٢/ ٢٣٢ و٢٣٥ و٢٣٦). غير انه على الرغم من تصدي المصريين، يبدو انهم قدروا بأن ما يواجهونه هو عملية عسكرية «اعتيادية»، من ضمن عمليات الحرب الشاملة، وليس تمهيدا للعبور، ولم يقدروا الموقف حق قدره الا في صباح ١٧/ ١٠، أي بعد مرور نحو ٣٦ ساعة على بدء العملية، عندما راحوا يستعدون لمواجهتها (٢/ ٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٩). والظاهر ان ذلك نجم عن «فراغ» في القيادة

المصرية، صاحبة القرار بالنسبة لتلك المنطقة، اذ أصيب قائد الجيش الثاني، خلال ذلك الوقت بالذات، بنوبة قلبية، واستغرقت اجراءات تعيين بديل له بعض الوقت. وعندما استلم الأخير مهامه، وأمر بتحريك القوات لمجابهة الوضع الجديد، كان الاسرائيليون قد أحرزوا بعض التقدم.

ومنذ صباح ١٨/١٠، حيث بدأ الاسرائيليون بعبور القناة باعداد كبيرة، بينما كان المصريون يعملون على تطويقهم ومنع انتشارهم، انصب اهتمام الفريقين على تلك المعركة، فيما كان الاسرائيليون يتقدمون ببطء، ويتكبدون خسائر مستمرة يوقعها المصريون فيهم.

وفي اليوم نفسه، الذي بدأت فيه معركة العبور، تكثفت ايضا الاتصالات الدولية الهادفة الى احراز وقف لاطلاق النار. ففي ١٨/١٠، زار رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين القاهرة، حيث اجتمع بالسادات وحصل منه على موافقة على وقف اطلاق النار. واستمرت الاتصالات بعد ذلك، بين الدولتين العظميين، الى أن صدر عن مجلس الأمن، القرار ٣٣٨ المعروف، يوم ٢٢/١٠. وأبدى العسكريون الاسرائيليون استياء بالغا من توقيت صدور هذا القرار، اذ كانت القوات الاسرائيلية، حتى ذلك الوقت، في وضع حرج غربي القناة، لا يسمح لها حتى بالدفاع عن نفسها، فيما اذا بقيت ضمن المناطق التي احتلتها حتى ذلك التاريخ، واستؤنف الهجوم عليها فيما بعد؛ لذلك سارع العازار الى استغلال انتهاك المصريين، وخاصة الجيش الثالث، لوقف اطلاق النار، وأمر القوات الاسرائيلية بمواصلة القتال وتحسين مواقعها. هذا ما حدث فعلا، اذ استمر القتال عمليا حتى يوم ٢٥/١٠، رغم صدور قراري مجلس الأمن رقم٣٣٩ و٣٤٠، الداعيين ايضا الى وقف اطلاق النار، وانسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢/١٠. وقد أحرزت القوات الاسرائيلية تقدما ملموسا خلال تلك الأيام الأخيرة، وتمكنت من فرض حصار كامل على الجيش المصري الثالث، في المنطقة الجنوبية من القناة، ولم تقبل بفك هذا الحصار (عدا عن سماحها بارسال المؤن والأدوية لذلك الجيش)، ولا الانسحاب من المناطق التي احتلتها في الأيام الأخيرة، الا مع التوقيع على الاتفاق الأول لفصل القوات، بين اسرائيل ومصر، في ٢٤/١/١٩٧٤. وكان هذا الاتفاق بمثابة مقدمة لاتفاق فصل القوات الثاني، الذي وقع في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، والذي فتح منه السادات الى زيارته المعروفة للقدس، ومن ثم الى اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي.

صبري جريس

شهريات

المقاومة الفلسطينية عسكريًا

نشاطات رجال المقاومة في الأرض المحتلة والجهد العسكري الاسرائيلي-الانعزالي في الجنوب اللبناني

حفلت أحداث الشهر الثالث تشرين الأول (اكتوبر) بنشاطات وجهود عسكرية، اسرائيلية - انعزالية متنوعة، تمثلت بهجمات محددة لرجال الكوماندوس الاسرائيلي، وبقصف مدفعي شبه متواصل، ونشاطات جوية متعددة، من حين لآخر، ضد مواقع قوات الثورة الفلسطينية ومواقع القوات المشتركة، في كل من القطاع الشرقي والقطاع الاوسط والقطاع الغربي. وتركزت هذه الاعتداءات، على المدن والقرى الآمنة، لاجبار المواطنين على إخلاء مساكنهم ومواقع عملهم، تمشيا مع المخطط الاسرائيلي - الانعزالي المعمول به، أصلاً، منذ فترة طويلة من الزمن، والذي يهدف إلى إخلاء الأرض من سكانها، وإشغال القيادات العسكرية الفلسطينية بنشاطات عسكرية متواصلة، لإلهائها وتجميد جهودها وإجهاض استعداداتها لتنفيذ عملياتها في داخل الأرض المحتلة.

١ - الجهد العسكري الاسرائيلي - الانعزالي في جنوب لبنان

سجلت أحداث ٢٩/٩/١٩٨٠ عودة التوتر إلى منطقة الجنوب، بعد تجدد قصف القوات الاسرائيلية - الانعزالية لمدينة صور. فقد تعرضت مدينة صور، يوم الاثنين - الثلاثاء ٢٩ - ٣٠/٩/١٩٨٠، لقصف صاروخي ومدفعي استهدف أحياءها الداخلية، وخصوصا حارة السيحيين ومنطقة السرايا والمرفأ، ونجم عن القصف، إلحاق أضرار مادية بالعديد من المنازل والمحلات التجارية، وإصابة عدد من زوارق الصيد الراسية في الميناء (النهار، ١/١٠/١٩٨٠) كما أن مدينة النبطية، وجوارها، تعرضا للقصف مدفعي من مواقع الميليشيات الحدودية؛ وقد تركز القصف على كفر تبنيت وأرنون وأحراج بلدة زفتا. وعند ظهر ٣٠/٩/١٩٨٠، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق منطقة الجنوب، على علو منخفض، فشملت بتحليقها منطقة حاصبيا، وأجواء صيدا، ومخيمي عين الحلوة والمية ومية، حيث دوت صفارات الانذار واطلقت في اتجاهها رمايات مضادة (المصدر نفسه).

وفيما بين الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة، والتاسعة إلا ربعا من ليل ٢/١٠/١٩٨٠، حلّقت الطائرات الاسرائيلية فوق صيدا، وألقت أكثر من ٣٠ قنبلة مضيئة أنارت المنطقة، وردت المقاومة الأرضية مباشرة عليها. وعلى الفور، وضعت القوات المشتركة في المنطقة، في حالة استنفار قصوى (النهار، ٣/١٠/١٩٨٠). وفي بيروت، أكد ناطق عسكري باسم القوات المشتركة، المعلومات الواردة عن تحليق الطائرات الاسرائيلية، وقال: «إن زوارق حربية شوهدت قبالة شبريحا ورأس العين، كما شوهدت باخرة حربية قبالة الرشيدية، على بعد ١٢ كيلومترا في عرض البحر» (المصدر نفسه).

وفي ٣/١٠/١٩٨٠، قصفت القوات الحدودية

مدينة صيدا وأحيائها السكنية، بعد دقائق من إنذار وجهته المليشيات عبر إذاعة «صوت الأمل» الناطقة باسمها، تساقطت قذيفة على بناء من طبقتين فألحقت أضرارا بالبناء وجرحت مواطنة؛ وسقطت القذيفة الثانية في بستان مجاور. وفي الثانية والنصف، تكرر القصف، وسقطت قذيفة اخرى في شمال صيدا، في أحد البساتين (النهار، ١٤/١٠/١٩٨٠)، تلا ذلك هدوء خيّم على المنطقة، لفترة طويلة، أعقبه قصف مدفعي من المليشيات لمنطقتي النبطية والعيشية. وفي ١٣/١٠/١٩٨٠، قصفت مدفعية المليشيات، منطقة النبطية وجوارها، مما أسفر عن جرح مواطنيتين وإصابة ٧ منازل بأضرار. وقد بدأ القصف في السابعة والنصف مساء، وكان مصدره مواقع القليعة ومرجعيون، وتركّز على الأحياء السكنية في المدينة. كما قصفت مدفعية المليشيات، منطقة العيشية، إبتداء من السادسة والنصف، واستمر القصف، بشكل متقطع، مدة ساعة تقريبا، وأوقع أضرارا في عدد من المنازل (السفير، ١٤/١٠/١٩٨٠). وفي الواحدة وخمس دقائق من بعد ظهر ١٣/١٠/١٩٨٠، حلّقت الطائرات الحربية الاسرائيلية فوق منطقة النبطية على علو منخفض، واستمر التحليق حوالي ١٠ دقائق، وقد تصدّت المقاومات الارضية للطائرات المعادية وأجبرتها على الابتعاد عن المنطقة (المصدر نفسه). وفي بيروت، ذكرت المصادر الصحفية، أن المليشيات الحدودية قصفت، ليل الأحد - الاثنين ١١ - ١٢/١٠/١٩٨٠، المناطق الواقعة شمال مرجعيون، ابتداءً من جبال الريحان، وصولاً الى مفترق برغز وضواحي سحمر ويحمر في البقاع الغربي؛ واستمر القصف متقطعاً، حتى الساعات الأولى من فجر الاثنين. كذلك، سُمعت أصداء رشقات من رشاشات ثقيلة، على محاور إبل السقي - مرجعيون - الخيام، وأفادت المعلومات الواردة انه لم تقع اصابات في الأرواح، واقتصرت على الاضرار المادية. (النهار، ١٤/١٠/١٩٨٠).

أما عن نشاط القوات الاسرائيلية في داخل الشريط الحدودي، فقد ذكرت الأنباء الواردة من المنطقة، أن القوات الاسرائيلية المتمركزة في الشريط، جددت مناوراتها وتدريباتها داخله بالاشتراك مع قوات المليشيات الحدودية، بعد توقف استمر نصف شهر. وسمعت ليل الاثنين - الثلاثاء، ١٢ - ١٣/١٠/١٩٨٠، أصوات انفجارات وريمايات داخل بلدة الخيام. وذكر قادمون من الحدود، أن آليات اشتراكت في المناورة، اضافة الى مدافع الهاون، التي مهّدت لهجمات وهمية على بعض المواقع. وأضاف القادمون، ايضاً، أن القوات الاسرائيلية تواصل ربط الأراضي التي اقتطعتها من العديسة بالاراضي المحتلة، عبر شبكة من الطرق المعبّدة، التي شقت في اليومين الأخيرين، كما أن هذه القوات عززت مواقعها في العديسة. (النهار، ١٥/١٠/١٩٨٠).

وفي ١٢/١٠/١٩٨٠ واصلت القوات الاسرائيلية قصفها لمواقع القوات المشتركة في منطقتي النبطية والعيشية، لليوم التالي على التوالي. فقد تعرضت مواقع القوات المشتركة، لقصف مدفعي متقطع، من مواقع القليعة ومرجعيون، استمر نصف ساعة، ولم يسفر عن وقوع أية إصابات (السفير، ١٥/١٠/١٩٨٠). هذا وقد علم أن الطائرات الاسرائيلية، حلّقت صباح الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠، فوق منطقة النبطية مرات عدة، ولفترات متقطعة، وقد تصدّت لها المقاومات الارضية وأجبرتها على ترك المنطقة (المصدر نفسه). وفي ١٥/١٠/١٩٨٠، أعلنت قيادة قوة الأمم المتحدة في لبنان، أنها قدمت إحتجاجا إلى منظمة التحرير الفلسطينية على حادث إطلاق النار على طائرة الهليوكبتر، التي كانت تنقل قائد القوات الدولية، الجنرال إيمانويل أرسكين، ظهر الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠، فوق منطقة الرشيدية. وقالت القيادة في بيانها: «إن النار أطلقت على طائرة الهليوكبتر التابعة لها بينما كانت عائدة من بيروت إلى الناقورة وعلى متنها الجنرال أرسكين». وأضافت «إن النار أطلقت على الطائرة من عناصر مسلحة غير محددة بالقرب من الشاطىء في الساعة (١٢.٤٥) من يوم الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠، وقد أصابت شظية باب الطائرة الايطالية فقذفته إلى البحر إلا أنه لم تقع إصابات، على حين واصلت الطائرة تحليقها وحطت سالمة في مطار الناقورة المعد لطائرات الهليوكبتر» (النهار، ١٦/١٠/١٩٨٠). وفي بيروت، أعلن قائد القوات الدولية في الجنوب،

الجنرال أرسكين، أن الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور كورت فالدهايم، اتصل برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، طالبا إجراء تحقيق في الحادث. وعلم فيما بعد أن القيادة الدولية باشرت التحقيق بالحادث، مع الأجهزة المعنية، وعقدت مع ضباط القيادة، سلسلة اجتماعات، لتحديد أسباب إطلاق النار. ومن جهة اخرى، رفض الجنرال أرسكين اتهام أحد بإطلاق النار على طائرته (النهار، ١٧/١٠/١٩٨٠).

وعلى صعيد آخر، أفادت المعلومات الواردة من الجنوب، أن مدفعية الميليشيات الحدودية لصفت، منتصف ليل الاربعاء - الخميس ١٤ - ١٥/١٠/١٩٨٠، بلدة كفرتبنيت وضواحي النبطية، لكنه لم يبلغ عن وقوع إصابات (النهار، ١٧/١٠/١٩٨٠). ومن جهة اخرى، تعرضت بلدة مرجعيون في الليلة ذاتها، لقصف مدفعي متقطع، مصدره جبال الريحان: فردت الميليشيات على مصادر النيران، بقذائف المدفعية الثقيلة (المصدر نفسه). وفي فجر ١٧/١٠/١٩٨٠، قامت قوات الكوماندوس الاسرائيلية بعملية عسكرية في منطقة الجرمق ومزرعة النبي طاهر وضواحي النبطية، استمرت ٢ ساعات. وقد واجهت القوات الاسرائيلية في عمليتها مقاومة عنيفة من القوات المشتركة، فدارت معركة ضارية. وتجاوز الاسرائيليون منطقة عمليات القوات الدولية، وأنزلوا قوات الكوماندوس، بواسطة طائرات هليوكبتر، في أماكن بعيدة عن المناطق المستهدفة، وسار المهاجمون مسافات طويلة، قبل أن يدركوا أهدافهم، وهي عبارة عن مواقع القوات المشتركة في المنطقة. وقد انقسمت القوة الاسرائيلية إلى ثلاثة مجموعات، عملت كل مجموعة على محور، حسب الخطة الموضوعة. فقد انطلقت المجموعة الاولى من بلدة بلاط داخل الشريط الحدودي، وسلكت طريقها بين بلدة الدمشقية ومجرى نهر الليطاني. أما المجموعة الثانية، فانطلقت من جسر الخردلي، في إتجاه مزرعة علي الطاهر، المشرفة عسكريا على منطقة الجرمق. وأما الثالثة، فسلكت طريق مزرعة طمرا، حيث منزل رياض الصلح، وصولاً إلى منطقة شيئحا. وقدرت القوات الاسرائيلية بثلاث سرايا، واستعملت بالعملية المدفعية الثقيلة المتمركزة داخل قرى الشريط الحدودي، لتغطية تقدم القوات المهاجمة. إلا أن القوات المشتركة، المتمركزة في المنطقة، تصدت لها واشتبكت معها بمختلف أنواع الاسلحة، وتمكنت من تعزيز قواتها في أثناء المعركة. وقال مصدر عسكري في القوات المشتركة: «إن التعزيزات التي أرسلت أحبطت المحاولة الاسرائيلية، وإن المهاجمين اضطروا إلى إحضار قوات إضافية نقلت إلى أرض المعركة بواسطة طائرات الهليوكبتر..وفي أثناء احتدام المعركة، قامت الطائرات الاسرائيلية، بإلقاء أعداد كبيرة من القنابل المضيئة، وقد استمر القتال حتى الساعة الرابعة والنصف فجرا. وأفادت المعلومات الواردة من أرض المعركة، أن عددا كبيرا من الاسرائيليين قد قتل أو جرح، وإن طائرات الهليوكبتر شوهدت وهي تخلي القتلى والجرحى من أرض المعركة وترك الاسرائيليون بعد إنسحابهم، عددا كبيرا من الالغام والادوات المتفجرة والاسلحة. وخلال العملية، تعرضت النبطية لقصف مدفعي، حيث سقطت القذائف في أحياء المدينة، وفي الاحراج المحيطة بها، وعلى الطريق العام. وفي التاسعة والنصف صباحا، تجدد القصف المدفعي على الجرمق والمنطقة المجاورة لها، وامتد إلى قلعة الشقيف، واستمر حتى الحادية عشرة ظهرا. وفي الواحدة والربع ظهرا، تجدد قصف النبطية، فسقطت قذائف في داخل المدينة (النهار، ١٨/١٠/١٩٨٠).

وفي بيروت أعلن الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، قيام «قوات العدو الصهيوني عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل الجمعة ١٧/١٠/١٩٨٠ بعملية عسكرية واسعة استهدفت مرتفعات النبي طاهر والجرمق. وقد استخدم العدو الصهيوني قوات محمولة بطائرات الهليوكبتر وقوات مؤللة، وحاول تحقيق عنصر المفاجأة لمواقع القوات المشتركة بعدم قيامه بأي رماية في إتجاه مواقع القوات المشتركة. إلا أن يقظة القوات المشتركة واكتشافها لقوات العدو على الفور، أحبطت هدفه في تحقيق عنصر المفاجأة. وتمكنت القوات المشتركة من إستدراج قوات العدو حتى أصبحت في مرمى نيرانها واشتبكت معها بضراوة مما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوفها.

وعندما فشلت قوات العدو في تحقيق عنصر المفاجأة، حاولت الانسحاب منذ الدقائق الأولى للمعركة، إلا أن التصدي لها من كل الجوانب أعاق عملية انسحابها وأربكها مما أوقع المزيد من الخسائر في صفوفها، ولم تتمكن من الانسحاب من أرض المعركة إلا بعد مرور ثلاث ساعات. كذلك دفع العدو المزيد من طائرات الهيليوكبتر إلى أرض المعركة، للاسراع في عملية الانسحاب، وكثّف من قصفه المدفعي لمواقع القوات المشتركة ومناطق النبطية والريحان والعيشية والجرمق وكفرتبنيت. وعلى الرغم من ذلك كانت تسمع صرخات استغاثة من جنود العدو، إذ بلغت خسائره المنظورة ٢٧ إصابة بين قتيل وجريح. أما خسائرنا فهي لا تُذكر، ويجري إحصاء الخسائر التي أحدثها القصف المدفعي الصهيوني في المنطقة والذي بدأ عند الساعة الثانية عشرة والنصف وشمل مناطق كثيرة أبرزها مدينة النبطية والقرى المجاورة لها» (وفا، ١٨/١١/١٩٨٠).

وفي اسرائيل أعلن أن الجيش الاسرائيلي نفّذ عملية في جنوب لبنان، أصابت له طائرات سلاح الجو منطقة العملية، كما أقلّت طائرات الهيليوكبتر الجنود من مناطق عملياتها. وقد نفذت العملية ضد مواقع الفدائيين من مختلف المنظمات، وخاصة جبهة التحرير العربية، التي نفذت عملية مسكاف عام. وتجيء العملية تجسيداً لسياسة الجيش الاسرائيلي في حربه ضد الفدائيين، التي تعتمد على ضربهم في قواعدهم في الزمان والمكان اللذين تراهما اسرائيل مناسبين لها (ر.إ.إ.، ١٦ - ١٧/١٠/١٩٨٠). وأفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية بالعبرية «إن العملية التي نفذتها قوات الجيش الاسرائيلي شمال غرب الليطاني هي أكبر عملية تنفذ ضد الفدائيين، بعد الهجوم على منطقة أرنون قبل حوالي الشهرين». وأضاف قائلاً: «وصلت القوة المكونة من لواء غولاني المظلي إلى الأهداف دون أن تكتشف. وبعد العملية، أعيد الجنود بطائرات الهيليوكبتر. والجدير بالذكر أن التعاون بين القوات البرية وسلاح الجو قد كثر في العمليات الأخيرة» (المصدر نفسه). وفي تل - أبيب، قال رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان: «إن العملية ناجحة على الرغم من الصعوبات. إن جميع الأهداف في العملية قد تحققت. ووصلت القوة المهاجمة إلى جميع الأهداف المحددة لها ودمرتها، ثم عادت القوة الى قواعدها سالمة». واعتبر الجنرال ايتان العملية، معقدة وصعبة من ناحية، وناجحة من ناحية أخرى (المصدر نفسه). وعلى الصعيد ذاته صرح رئيس الحكومة ووزير الدفاع مناحيم بيغن «أن العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ضد قواعد الفدائيين في جنوب لبنان ليست الأولى ولن تكون الأخيرة». وأضاف قائلاً أن «الجيش الاسرائيلي يعمل الآن على إحباط جميع محاولات الفدائيين القيام بأعمال ضد اسرائيل وسيلاحقهم في كل مكان (ر.إ.إ.، ١٧ - ١٨/١٠/١٩٨٠).

وفي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الجمعة ١٧/١٠/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الحدودية مدينة صيدا، فسقطت ٢ قذائف في الأسواق التجارية، وسقطت قذيفة رابعة في مقبرة المدينة، وخامسة في بستان حمضيات. وأثار القصف ذعراً، فشلّت الحركة في المدينة، وأقفرت شوارعها (النهار، ١٨/١٠/١٩٨٠). وعلى صعيد العملية الاسرائيلية الأخيرة، في جوار النبطية والجرمق والنبي طاهر، أفادت تقارير القوات المشتركة، إن المعركة استمرت ٤ ساعات وأدت إلى إصابة ٢٧ اسرائيلياً، في حين كانت خسارة القوات المشتركة ٧ شهداء و١١ جريحاً (السفير، ١٨/١٠/١٩٨٠).

وفي ٢٠/١٠/١٩٨٠ جدد العدو الصهيوني قصفه لمدينة صور وجوارها. ففي الحادية عشرة والنصف قبل ظهر اليوم نفسه، قصفت مدفعية الميليشيات المتمركزة في ضهور البياضة، مناطق رأس العين والرشيدية والمعلية وطيبة عرب، بعدد من القذائف، أحدثت أضراراً في البساتين. وفي الثانية عشرة ظهراً، تحول القصف إلى مدينة صور نفسها، فسقطت قذيفتان في البحر قبالة البوابة، و٣ قذائف في منطقة الخراب مما أدى إلى تضرر منازل عدة في تلك المنطقة (النهار، ٢١/١٠/١٩٨٠). ومن جهة اخرى، تعرضت مدينة النبطية، للقصف معاشل، فسقطت قذائف قبل ظهر يوم ٢٠/١٠/١٩٨٠ في أحياء المدينة الداخلية محدثة أضراراً. كما حلّقت فوق مناطق

الجنوب، الطائرات الاسرائيلية في طلعات استكشافية (المصدر نفسه).

وفي يوم الاربعاء ٢٢/١٠/١٩٨٠، أغارت الطائرات الاسرائيلية، بعد الظهر، على مناطق أعالي الدامور والناعمة وعين دراقيل، وقد استهدف القصف أهدافا تابعة للجبهة الديمقراطية، لكن قذائف وصواريخ عشوائية تساقطت في أحراج المنطقة وأحراج بعورتة - كفر متى وعبية، نتيجة المقاومة الأرضية العنيفة التي جوبهت بها الطائرات الاسرائيلية. وحاولت الطائرات الاغارة على بعض مناطق الجبة والسعديات، لكنها اضطرت إلى التحليق عاليا، بعد تعرضها لرمايات مركّزة من مضادات القوات المشتركة. وأدى القصف، إلى استشهاد مقاتل وإصابة عشرة آخرين بجراح، وهم ينتمون للجبهة الديمقراطية. وقد بدأت الغارة، عند الرابعة بعد الظهر، واستمرت على فترات، حوالي الساعة، كانت خلالها ٤ طائرات من نوع ف - ١٥ وف - ١٦. و(أفاد الخبير الجوي العسكري في القوات المشتركة أنها كانت ف - ٤)، تتناوب على القاء حمولتها من علو مرتفع، بسبب كثافة نيران المقاومات الأرضية. وقد إنقسمت الطائرات المهاجمة إلى مجموعتين، وقامت بعدة هجمات، تركزت على موقع الجبهة الديمقراطية في عين دراقيل، ثم على مركز تجميع للآليات في أحراج بعورتة. وفي الرابعة و ٤٥ دقيقة، عاودت الطائرات مهاجمتها للموقع نفسه، لمدة ربع ساعة، لم تتمكن خلالها من تحقيق أهدافها. وفي الخامسة إلّا خمس دقائق، كررت الطائرات إغارتها، للمرة الثالثة، على الموقع نفسه ولمدة عشر دقائق. وحاولت الاقتراب من موقع اخر، هو عبارة عن مستودع للذخيرة في المنطقة، في محاولة لقصفه، لكنها فشلت في ذلك. وقد نجم عن الغارة، إحداث حرائق في الاحراج الواقعة في منطقة وادي ملتقى النهرين. وترافقت طلعات الطائرات النفاثة مع تحليق لطائرات الهليوكبتر الاسرائيلية، وجولات للزوارق الاسرائيلية، على إمتداد الشاطىء، من الدامور حتى صور (السفير،٢٢/١٠/١٩٨٠). وفي بيروت وجّه ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية تحيةً إلى وحدات الدفاع الجوي، التابعة للقوات المشتركة، بكل تشكيلاتها، وقال في رسالته «أنها استطاعت بكثافة نيرانها منع طيران العدو من تحقيق أهدافه الاجرامية في الغارة التي قام بها بعد ظهر يوم ٢٢/١٠/١٩٨٠». وأكد قائلاً: «إن العملية الاسرائيلية الجوية الفاشلة تأتي في محاولة لإنقاذ الفشل الاسرائيلي الكبير في عملية الجرمق» (المصدر نفسه). وفي بيروت راقب رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، من منزله في الدوحة، الغارة الجوية الاسرائيلية على عين دراقيل والناعمة وبعورتة، وأدلى بتعليق قال فيه: «هذه عربدة اسرائيلية وقحة، وليس هذا إلاّ نموذجا مما يتعرض له الجنوب اللبناني من جرائم اسرائيل اليومية. وأولئك الذين يثابرون على تأييد اسرائيل والتعلق لها ومساعدتها في العالم المتحضر، هل عندهم ما يقولونه في ما تقصف به الجنوب بمدافعها وما تقذفه اليوم فوق رؤوسنا من طائراتها» (النهار، ٢٢/١٠/١٩٨٠).

وفي الحادية عشرة، ليل الاربعاء - الخميس ٢٣/١٠/١٩٨٠، تسوّللت قوة من رجال الكوماندوس الاسرائيلية إلى بلدة عيتا الجبل، الواقعة ضمن منطقة عمليات الكتيبة الايرلندية في القطاع الأوسط، سالكة طريقا ترابية تصل البلدة ببيت ياحون، وتمكنت القوة، التي قدر عددها بأربعين رجل، من تسلق منزل على أحد مرتفعات الذي يبعد نحو ١٠ أمتار عن حاجز الايرلنديين، بعدما أخرجت أصحابه منه، واقتادت صاحب المنزل وأفراد عائلته الثمانية إلى داخل اسرائيل. وعند الفجر أطلق أفراد العائلة وأبقي على علي مرتضى محتجزاً (النهار، ٢٤/١٠/١٩٨٠). وبعد ظهر ٢٤/١٠/١٩٨٠، ظهرت بارجة حربية اسرائيلية، قبالة منطقة الخراب (بحل الصليب)، في صور، وراحت تجوب الشاطىء الممتد من رأس العين جنوباً، حتى منطقة المرفأ شمالاً. وكانت الزوارق الاسرائيلية قد ظهرت قبالة شواطىء المعلية ورأس العين والصرفند، ليل ٢٢/١٠/١٩٨٠، فيما كانت الطائرات الحربية تجوب سماء المنطقة، وألقت قنابل مضيئة فوق صور والرشيدية، وعلى صعيد آخر، استمرت التحركات الاسرائيلية المؤللة في منطقة الشريط الحدودي وسط استنفار عام للمليشيات الحدودية

في بيت ياحون وبيت ليف وحولا واستقبار مماثل للقوات الدولية في القطاع الأوسط، تحسبا من عمليات تسلل خلف خطوطها (السفير، ٢٥/١٠/١٩٨٠).

وفي ٢٥/١٠/١٩٨٠، تعرضت مدينة صور وأحياؤها لقصف مدفعي مباشر. ففي الثالثة والنصف من بعد الظهر، فتحت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية الميليشيات، نيرانها على أحياء الرمل والخراب والمقبرة وبحر الصليب، فتساقطت القذائف بين المنازل، ملحقة أضرارا جسيمة في ٢٣ منزلاً ومتجرا ومؤسسة ومدارس دينية والجامع، كما سقطت ٥ قذائف في مخيم الرشيدية، ألحقت أضرارا بعدد من المنازل (النهار، ٢٦/١٠/١٩٨٠). وفي يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠، واصلت الميليشيات الحدودية اعتداءاتها على مدينة صور، فقصفتها بعد الظهر بالمدفعية، بعد أن كانت قد هددت صباحا بقصفها، إذا لم تنفذ شروطها. كما هددت بقصف مناطق صيدا والنبطية، مطالبة بايصال التيار الكهربائي إلى مناطق مرجعيون. كما قصفت، قبل ذلك بيومين، منطقة الجرمق (السفير، ٢٧/١٠/١٩٨٠). ومن جهة اخرى، اقتحمت مجموعات عدة، تابعة للقوات المشتركة، ليل السبت - الأحد ٢٥ - ٢٦/١٠/١٩٨٠، حاجز الميليشيات الحدودية وبعض المواقع الأخرى في بلدة بيت ياحون، واشتبكت مع عناصرها لفترة طويلة، قبل أن تعود إلى مواقعها سالمة. فقد صدر عن القوات المشتركة، البيان التالي: «في تمام الساعة ٢٤ من يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠ فاجأت القوات المشتركة المؤلفة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فتح، القوميين السوريين، حزب العمل الاشتراكي العربي، والصاعقة ، مواقع التحالف الصهيوني - الانعزالي في بيت ياحون. فقد اقتحمت مجموعات عدة كلا من حاجز بيت ياحون ونقطة اسناده وعمارة تستخدم لاستراحة الضباط، ومهجع للجنود ودشم كان جيش السلطة قد أنشأها سابقا. قامت مجموعات الاقتحام تحت نيران الاسناد الغزيرة بضرب أهدافها المحددة مستخدمة رشاشاتها الخفيفة والقذائف الصاروخية. وحاولت المواقع المعادية يائسة فض اوانتاء، إلا ان سيطرة المجموعات المهاجمة أسكتت مصادر النيران، وحاول العدو إسناد مواقعه بالنيران من مواقع مجاورة في تلة شلعبون وصف الهوا. كما قام العدو بقصف مدفعي على خطوط انسحاب مجموعاتنا من مرابض مدفعيته في عين إبل وعيناتا ورشاف. فتصدت لها مدفعيتنا الصاروخية وتعاملت معها بكفاءة عالية» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، نفذت الميليشيات، يوم الاثنين ٢٧/١٠/١٩٨٠، تهديداتها بقصف مدينتي صور وصيدا، وباشرت مدفعية الميليشيات القصف، فور انتهاء مهلة إنذارها في الساعة التاسعة صباحا. وجددت الميليشيات تهديداتها بالاستمرار بقصف المدن والقرى، إلى أن يتم إطلاق المحتجزين من سكان الشريط الحدودي. فقد سقطت، في مدينة صيدا، ثلاث قذائف من عيار ١٢٠ملم، فاصابت ثكنة محمد زغيب وجرحت جنديا وسقطت القذيفة الثانية على منزل، أما الثالثة فسقطت في بستان أدت إلى إلحاق أضرار بالمزروعات (السفير، ٢٨/١٠/١٩٨٠).

أما صور، فقد تعرضت للقصف، في التاسعة والثلث من صباح اليوم نفسه، حيث أطلقت الميليشيات، من مرابضها في تلال شمع وجسر الحمرا، ٤ قذائف استهدفت الأحياء السكنية عند مدخل المدينة ومنطقة الخراب وبحر الصليب، وأدى القصف إلى تدمير سيارة، كما أصيب ١٢ منزلاً ومستشفى الدكتور سعد الله محفوظ ومدرسة النجاح.

وفي العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة، امتد القصف إلى منطقة رأس العين وجوار مخيم الرشيدية وبرج الشمالي، حيث سقطت قذائف عدة أحدثت حرائق في البساتين والمزروعات (السفير، ٢٨/١٠/١٩٨٠).

وفي جنوبي لبنان، قال ناطق باسم القوات الدولية في المنطقة، إن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي حلقت أمس الثلاثاء ٢٨/١٠/١٩٨٠، فوق الجيب المسيحي في جنوب لبنان، كما ألقت قنابل مضيئة فوق مدينتي صور والنبطية (و.إ.إ.، ٢٨ - ٢٩/١٠/١٩٨٠)، وأعلن أيضا أن الفدائيين أطلقوا سراح ٧ رهائن، من بين ١٤

رهينة، كانوا قد خطفوهم قبل أسبوع، من بعض قرى الجيب السيمي، وذلك إثر اختطاف على مرتضى، أحد أعضاء حزب البعث التابع للعراق، على يد أشخاص مجهولين؛ في حين أذعت زوجة مرتضى، أن جنود الجيش الاسرائيلي قد خطفوه (المصدر نفسه).وفي صور، نجحت في ٢٨/١٠/١٩٨٠، المساعي التي بذلها راعي ابرشية الروم الكاثوليك في صور المطران جورج حداد، وقائمقام المدينة السيد غسان حيدر، للافراج عن عدد من المخطوفين من سكان الشريط الحدودي، الذين احتجزتهم عناصر من القوات المشتركة، ردا على خطف عناصر من هذه القوات في الشريط الحدودي. وتسلم المطران حداد، ٧ من المخطوفين، في حضور المسؤول عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجنوب (النهار، ٢٩/١٠/١٩٨٠).وفي تصعيدها للوضع العسكري في الجنوب، واصلت اسرائيل والميليشيات، قصفها المدفعي لحاصبيا وبرغز وسوق الخان وكوكبا ومجرى الحاصباني، كما سقطت بعض القذائف بجوار محطة تحويل الكهرباء في النبطية. وكانت الطائرات الاسرائيلية قد أغارت سماء المناطق الجنوبية مساء أمس الثلاثاء ٢٨/١٠/١٩٨٠ (السفير، ٢٩/١٠/١٩٨٠).

وفي الثالثة إلاّ ربعا، بعد ظهر ٢٩/١٠/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الحدودية مدينة صيدا بعنف، فتساقطت القذائف عشوائيا في أحيائها، وأصابت أحداها سيارة بيك اب، وأصابت شظايا قذيفة أخرى مواطنا فقتلته، وأخرى سقطت على بناية، وسقطت غيرها في البساتين والبحر. وقصفت أيضا مدينة صور، قرابة الساعة الواحدة ظهرا من اليوم نفسه، وراحت قذائف المدفعية تتساقط في المدينة مستهدفة المرفأ ومحلة الشواكير الغربية من الثكنة ومنطقة جل البحر ومفرق العباسية ووادي طير. وفي حوالي الثالثة، اشتد القصف وراحت القذائف تتساقط بكثافة في رأس العين والمعلية، ملحقة أضرارا جسيمة في المنازل والمتاجر والسيارات. ولم تتوفر معلومات دقيقة عن الاصابات (النهار، ٣٠/١٠/١٩٨٠).

ومن جهة اخرى، واصلت الميليشيات الحدودية في ٢٠/١٠/١٩٨٠، قصفها لمدينة صيدا، في حين استمرت تهديدات سعد حداد بقصف مدن الجنوب الرئيسية، إذا لم يطلق سراح بقية المخطوفين، ولم يتم إصلاح خطوط الكهرباء. وترافقت تهديدات حداد، مع توسيع اسرائيل رقعة احتلالها لاراضي الوزاني، فقامت بتسييج ٥٠ دونماً إضافية للاراضي التي احتلتها في المنطقة. ففي الثانية عشرة والدقيقة ٢٥ سقطت قذيفة من عيار ١٢٠ ملم على شاطىء مدينة صيدا ولم تحدث أضرارا (السفير، ٢١/١٠/١٩٨٠).

٢ – نشاطات رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة

حكمت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في نابلس، على بدري من سكان غور الاردن، بالسجن لمدة تسعة أشهر، لانه حاول نقل مواد متفجرة من الاردن. وقد ألقي القبض عليه وهو يحاول عبور نهر الاردن (و.إ.إ.، ١٦ – ١٧/١٠/١٩٨٠).

وفي القدس، القيت زجاجة حارقة على مصنع للرخام يوم ١٧/١٠/١٩٨٠، في شارع هنفيثم، لكنه لم تقع إصابات أو أضرار (و.إ.إ.، ١٧ – ١٨/١٠/١٩٨٠). وفي مدينة تل – أبيب انفجرت عبوة ناسفة كبيرة في الثامنة إلاّ خمس دقائق من يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠، في محطة لنقل الجنود، عند المدخل الغربي للمدينة؛ وأدى الانفجار إلى إصابة ١٥ جنديا بجراح، نقل سبعة منهم إلى مستشفى هداسا في عين كارم، وسبعة إلى مستشفى شعاري تسيدك، وجندي واحد إلى مستشفى هداسا في جبل السكوبس. وأعلن أن جراح أحد الجنود كانت بليغة حيث أصيب بحروق في جسمه أما باقي الجنود فاصاباتهم طفيفة. وقد هرعت إلى مكان الحادث قوات الشرطة وحرس الحدود، للتحقيق في الحادث (و.إ.إ.، ٢٦ – ٢٧/١٠/١٩٨٠). وقد وضعت العبوة الناسفة في داخل حفرة حفرت خصيصا لهذا الغرض، وكانت قوة الانفجار هائلة، إذ تحطم جدار المحطة المصنوع من الاسمنت، وأصيب معظم الجرحى بشظايا جدار المحطة. وروى أحد الجرحى ما شاهده عن الحادث، بقوله: «كنت على الجانب الآخر من المحطة وفجأة

وقع انفجار قوي رفعني بعض الشيء عن الارض، وبعد ذلك شاهدت بعض الجنود ملقين على الارض، أحدهم قطعت يداه واخر من غير رجل». (المصدر نفسه). وفي دمشق، أعلنت المقاومة الفلسطينية مسؤوليتها عن عمليتي التفجير في القدس وتل - أبيب، التي نفذت يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠. وقال ناطق بلسان القيادة العسكرية للمقاومة، في بيان نقلته وكالة وفا الفلسطينية «أن مجموعة الشهيد ابراهيم عبد العزيز بريغيث (أبو صفوت) تمكنت من زرع عبوات ناسفة شديدة الانفجار داخل محطة نقل الجنود الواقعة على مدخل المدينة لجهة تل - أبيب أسفرت عن إصابة ومقتل ١٥ جنديا صهيونيا وتدمير المحطة بالكامل» (السفير، ٢٧/١٠/١٩٨٠).

المقدم الطيّار
حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية سياسياً

نشاط المقاومة السياسي بصدد:
الوضع في لبنان والحرب العراقية-الايرانية والمعاهدة السورية-السوفياتية ونتائج الانتخابات الأميركية

يغطي هذا التقرير، في سياقه العام، أربع نقاط يتمحور حولها النشاط السياسي للمقاومة الفلسطينية في الفترة، ما بين العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) والعاشر من تشرين الثاني (نوفمبر). وقد احتلّ تفاقم الوضع في الجنوب اللبناني مركز الاهتمام الأول في مجمل النشاطات والتحركات الفلسطينية، عربيا ودوليا. وترافق ذلك مع عدة إجراءات أمنية، عسكرية، وتنظيمية وسياسية، اتخذتها القيادة المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وفيما يتعلق بالحرب العراقية - الايرانية، فقد لاقت مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار دول عدم الانحياز، صدى ايجابيا واسعاً، تجاوب معه أيضا الطرفان المتنازعان، بتسمية مندوبيهما الى عضوية اللجنة المقترحة لحركة عدم الانحياز.

١ - الجنوب اللبناني وحرب الاستنزاف

استحوذت تطورات الوضع في الجنوب اللبناني على اهتمام المسؤولين في الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بعد تصاعد العمليات العدوانية للعدو الصهيوني - الانعزالي ضد القرى والمخيمات الجنوبية. وبعد الغارات الصهيونية الفاشلة على ضواحي بيروت في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، تركز الاهتمام، بشكل خاص، على الخطوات التنفيذية التي قام بها العدو الصهيوني على الشريط الحدودي لجنوب لبنان؛ حيث يقوم، منذ فترة، بعمليات قضم للأراضي الحدودية ووضع المشاريع وإقامة المنشآت، للسيطرة على مياه نهر الوزّاني، وذلك ضمن خططه الاحتلالية والتوسعية، التي تستهدف، بالدرجة الأولى، المواقع الاستراتيجية

الهامة والحيوية (لمزيد من التفاصيل انظر: الفجر العربي والدولي، ٢٧/١٠/١٩٨٠: The Financial Times, London, 29/10Oct./1980). وكذلك من أجل الاخلال بموازين القوى في المنطقة لصالح التحالف الصهيوني – الانعزالي، وذلك بفرض سياسة الأمر الواقع (de facto) على أراضي الجنوب الحدودية، في ظل غياب أي دعم عربي فعلي لصمود الجنوب اللبناني وجماهيره الفلسطينية اللبنانية.

وفي مواجهة هذه الخطوات التنفيذية للعدو الصهيوني الانعزالي، تواصلت جهود القيادة المشتركة الفلسطينية – اللبنانية، في مختلف مجالات التحرك والنشاط، محليا وعربيا ودوليا.

فقد ترأس، محلياً، الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، عدة اجتماعات للقيادة المشتركة تم خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة الحملة المتصاعدة للعدو. ففي الثاني والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر)، عقدت لجنة التنسيق العليا للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية اجتماعا لها بحثت فيه وسائل تعزيز صمود القوات المشتركة، خصوصا بعد الاعتداءات الأخيرة على الجرمق وحرش النبي طاهر.

وفي الثالث والعشرين منه، رئس القائد العام اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، حيث تناول البحث الغارات الجوية الصهيونية على ضواحي بيروت والتصعيد العسكري المتواصل في الجنوب، وأصدر أوامره باتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف على كافة الاصعدة. كما ترأس، في اليوم نفسه، اجتماعا طارئا للقيادة الفلسطينية العليا بحضور المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية، ابحث التطورات المتوقعة على ضوء تكثيف العدو لحشوداته العسكرية، واعلانه الحرب المستمرة ضد القوات المشتركة (فلسطين الثورة، ٢٧/١٠/١٩٨٠)، كما جاء في تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن، ورئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان (ر.إ.إ.: The Times, London, 23/10/1980).

واستكمالا للاستعدادات، في مواجهة أية تطورات محتملة على أرض الجنوب، واصلت هيئة التعبئة العامة في الثورة الفلسطينية انجاز برنامجها لحشد الطاقات الجماهيرية في سلسلة دورات تدريب عسكرية. ففي الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) تمّ تخريج كتيبة المتطوعات الاولى باشراف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرفيق ياسر عبد ربه ممثلا للقائد العام (فلسطين الثورة، ١٢/١٠/١٩٨٠). وفي الخامس عشر منه، حضر الاخ صلاح خلف «أبو اياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حفل تخريج كتيبتين تابعتين لقوات التعبئة العامة، وحضر الحفل كذلك عدد من قادة فصائل المقاومة والحركة الوطنية (المصدر نفسه، ٢٠/١٠/١٩٨٠). كما تم تخريج دفعة من قادة السرايا، بحضور الاخ خليل الوزير «أبو جهاد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب القائد العام لقوات العاصفة، وعدد آخر من قادة المقاومة وكوادرها (المصدر نفسه، ٢٧/١٠/١٩٨٠). وكانت قوات الكرامة قد أجرت، في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) مناورة عسكرية بالذخيرة الحية، حضرها العميد الركن سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو القيادة العام لقوات الثورة الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٣/١٠/١٩٨٠). وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، رعى القائد العام حفل تخريج الدورة التثقيفية لكادر المرأة الفلسطينية، وذلك في اطار قرار التعبئة في مجال التثقيف والتوعية، جنبا الى جنب مع التدريب العسكري.

وتعزيزا لصمود الشارع الوطني وجماهير الجنوب اللبناني والمخيمات الفلسطينية، صدرت عن اجتماع اللجنة الامنية العليا في ساحل المتن الجنوبي بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٠، عدة قرارات هامة، هدفت الى منع أية تجاوزات أو مخالفات تسيء الى جماهير المنطقة (وفا، ١٢/١٠/١٩٨٠). وإثر الاشتباكات المؤسفة بين حركة الناصريين المستقلين «المرابطون» والحزب السوري القومي الاجتماعي، ترأس عرفات سلسلة اجتماعات للقيادة الفلسطينية – اللبنانية المشتركة، اتخذت خلالها الاجراءات الفورية

لتطويق الحادث الذي فجر هذه الاشتباكات وحفظ الامن في المناطق الوطنية. (وفا، ٦ - ٨/١١/١٩٨٠؛ فلسطين الثورة، ١٢/١١/١٩٨٠؛ السفير والنداء، ٦ - ١٢/١١/١٩٨٠).

وعلى الصعيد الدولي تمت عدة اتصالات، أجرتها القيادة الفلسطينية، بشأن تفاقم الوضع في الجنوب، حيث أرسل عرفات رسائل الى كل من ندوة أوروبا والعرب المنعقدة في ايطاليا (نص الرسالة في فلسطين الثورة، ١٣/١٠/١٩٨٠)، واخرى الى مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية، الذي انعقد في العاصمة القبرصية (نصها في وفا، ٢٠/١٠/١٩٨٠)؛ بالاضافة الى رسائل تبادلها القائد العام مع عدد من رؤساء الدول في العالم، ورسالة اخرى وجهها الى ملوك ورؤساء الدول العربية، حثهم فيها على دعم الجنوب اللبناني في تصديه للاعتداءات اليومية المتكررة (فلسطين الثورة، ١٢ - ٢٠ ٧/١٠ و٣/١١/١٩٨٠). وكان تفاقم الوضع في الجنوب قد احتل موقعا هاما في المباحثات الفلسطينية - اليوغوسلافية التي اجراها وفد رئسه عرفات الى بلغراد (انظر البيان الختامي المشترك في وفا، ٢٩/١٠/١٩٨٠)؛ وفي خطاب عرفات امام مؤتمر اليونسكو، خلال الزيارة ذاتها، الذي عقد دورته الحادية والعشرين في بلغراد في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي. فقد استضاف المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية، واستمع الى كلمة هامة منه (انظر في هذا العدد: التقرير الخاص عن مؤتمر اليونسكو، ونص كلمة ياسر عرفات).

٢ - المبادرة الفلسطينية لوقف الاقتتال العراقي-الايراني

انطلاقا من الموقف الثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يرى ان استمرار الاقتتال الدائر بين العراق وايران، هو في مصلحة القوى المعادية لنضال الشعوب في المنطقة، واصلت المنظمة مساعيها الحميدة، في اطار حركة عدم الانحياز، لوقف النزف الحاصل في طاقات بلدين عضوين في الحركة، ينبغي أن تتوجه طاقاتهما نحو المعركة الرئيسية ضد الامبريالية الأميركية والصهيونية واسرائيل وأعوان هؤلاء جميعا. وفي اطار الجهود المبذولة، في هذا الاتجاه، قدمت القيادة الفلسطينية اقتراحا، يقضي بدعوة مكتب التنسيق الدائم، التابع لدول عدم الانحياز، الى الاجتماع الفوري في الهند أو يوغوسلافيا، من أجل مناقشة الأزمة (المصدر نفسه، ٨/١٠/١٩٨٠). وفي سياق الاعداد لهذا الاجتماع، تبادل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الرسائل مع كل من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، الرئيس الحالي لدورة عدم الانحياز، والرئيس اليوغوسلافي ميانو تيتش، والسيدة أنديرا غاندي رئيسة الحكومة الهندية، ورئيسي كل من العراق والجزائر. كما تبادل الرسائل، أيضا، مع كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة.

وفي اطار تدعيم مساعيها الحميدة بين الطرفين، أرسلت القيادة الفلسطينية مبعوثين الى كل من السعودية ويوغوسلافيا هما السيدان: خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح (الى السعودية)، ومحمد أبو ميزر (أبو حاتم)، مسؤول العلاقات الخارجية في فتح (الى يوغوسلافيا)؛ كما استقبل عرفات عددا من سفراء دول عدم الانحياز في بيروت، حاثاً الأطراف، كافة، على بذل مساعيها من أجل وقف الحرب. وقد أسفرت المشاركة الفلسطينية، في الجهود الدولية المبذولة لهذه الغاية، عن تشكيل لجنة انبثقت عن حركة عدم الانحياز، استنادا الى اقتراح تسعة أعضاء، من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، هدفها تقصي الحقائق حول الحرب. وبدأت هذه اللجنة اجتماعاتها في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي (وفا، ٢/١١/١٩٨٠).

٣ - أصداء المعاهدة السورية-السوفياتية

لاقى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك، بين سوريا والاتحاد السوفياتي، صدى ايجابيا واسعا لدى مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية. فقد رحبت افتتاحيّات كافة الصحف، التي تعكس وجهة نظر الفصائل الفلسطينية بهذه المعاهدة، على غرار ما جاء في الهدف، التي قالت ان «توقيع هذه المعاهدة سيعني اعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وسيعني ضمانة معينة للقوى الوطنية في مواجهة التدخل السافر والمباشر للقوات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في

الوطن العربي» (الهدف، ١١/١٠/١٩٨٠). وورد في تصريح للرفيق ياسر عبد ربه، رئيس دائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، تأكيد على أن «أربعة ملايين فلسطيني تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية يعتبرون توثيق علاقات التحالف بين كل بلد عربي وخاصة سوريا... وبين الاتحاد السوفياتي هو خطوة جبارة نخطوها من أجل تحرير أراضينا المحتلة (الحرية، ٢٠/١٠/١٩٨٠). وفي خطاب له، في عين الحلوة، بمناسبة ذكرى شهداء أرنون، اعتبر صلاح خلف المعاهدة بمثابة «أول الطريق من أجل فك الحصار عن سوريا وعن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية» (المصدر نفسه). وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٠، أشارت، اللجنة المركزية لحركة فتح، الى أهمية هذه المعاهدة في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة (فلسطين الثورة، ٢٠/١٠/١٩٨٠). كما ثمنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها برئاسة عرفات المعاهدة، مشيرة الى دور هذه الاتفاقية، في تعزيز الصمود العربي ضد المؤامرات الامبريالية والصهيونية، وفي التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد، ورأت فيها دعما للثورة الفلسطينية والنضال الفلسطيني والعربي (وفا، ١٢/١٠/١٩٨٠).

٤ - ردود الفعل على الانتخابات الاميركية

لم تتوقع ردود الفعل الفلسطينية على نتائج الانتخابات الاميركية، أي تغيّر جوهري يحدث في السياسة الاميركية إزاء القضية الفلسطينية. وقد عكست افتتاحيات الصحف، الناطقة بلسان الفصائل الفلسطينية ذلك. وجاءت تصريحات قادة المقاومة تحمل التأكيد على أن السياسة الاميركية انما ترتبط بالادارة والمؤسسات القائمة، ولا بأشخاصها مجيء رئيس وغياب آخر.

وفي هذا الاتجاه، أشار السيد عبد المحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الى أن مواقف الادارة الأميركية، في عهد كارتر، اتسمت بالعداء والتآمر الصارخين ضد حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وقال: «... وعلى الرغم من اقتناعنا بأن السياسة الاميركية لا تتغير في جوهرها مع تغيير الرؤساء فاننا نأمل بأن يتعلم الرئيس المنتخب درساً من اخفاق كارتر بسبب عدم اعتباره لحقوق الشعب» (السفير، ٦/١١/١٩٨٠). أما الرفيق ياسر عبد ربه، فقد أشار الى أن كارتر وريغان تنافسا، خلال حملة الانتخابات الاميركية في عدائهما لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي تقديم الدعم الاسرائيلي، مؤكدا، أن الامبريالية الاميركية تعني «العدو الرئيسي والأساسي لشعوب المنطقة وللقوى التقدمية في العالم» (المصدر نفسه). وكان الرفيق بسام أبو شريف، المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد أكد على أن ريغان لن يغير شيئا من سياسة الولايات المتحدة الاميركية، المعادية للأمة العربية والشعب الفلسطيني (المصدر نفسه). وفي تصريح لوكالة رويتر، قال الاخ ماجد أبو شراز، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول الاعلام الفلسطيني الموحد، ان «تطلعات الرئيس المنتخب قد قضت على أية أوهام في العالم العربي بأن السيد ريغان سيغير سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط...»، وأضاف: «وقد سبق ان أكدنا أكثر من مرة أن التغيير لا يتم إلا من خلال خلق حقائق جديدة في منطقة الشرق الاوسط تجبر أميركا على تغيير سياستها» (النداء، ٨/١١/١٩٨٠).

سلوى العمد

اسرائيل تأمل في اعطائها دوراً أكبر في المخططات الاميركية في المنطقة في عهد ريغان

ردود الفعل والمكاسب

أثار فوز المرشح الجمهوري رونالد ريغان في الانتخابات الاميركية ارتياحا لدى الدوائر الاسرائيلية، مصدره التصريحات العديدة المؤيدة لاسرائيل التي أعلنها، خلال حملة التنافس بينه وبين الرئيس كارتر، أثناء المعركة الانتخابية، من أجل كسب الاصوات اليهودية في اميركا. والجدير بالذكر، أن ريغان تطرق، في تصريحاته هذه، إلى وضع مدينة القدس، مؤيدا إعلانها عاصمة موحدة لاسرائيل، كما أنه أعلن «شرعية» المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة؛ واعتبر م.ت.ف. «منظمة ارهابية لا تمثل الفلسطينيين». كذلك تطرق إلى ضرورة تعزيز مكانة اسرائيل في الامم المتحدة، وإلى غيرها من الامور التي تمس اسرائيل بصورة مباشرة. وقد أشادت المصادر الاسرائيلية بهذه التصريحات، خصوصاً تلك التي أكد فيها ريغان على «قيمة أسرائيل الاستراتيجية» في نظام الدفاع الاميركي ضد «التوسع» السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط، وكذلك اعلانه إن حل المشكلة الفلسطينية لا يتحقق بواسطة منح حق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة مستقلة لهم.

وعلى صعيد ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على انتخاب ريغان رئيساً للولايات المتحدة، قام أولاً، رئيس الحكومة بيغن، بإرسال برقية تهنئة للرئيس المنتخب، «معرباً فيها عن تمنياته لتحقيق تعاون أوثق بين اسرائيل والولايات المتحدة من أجل السلام والحرية» («هآرتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وكان بيغن قد علق على فوز ريغان بقوله: «إنه [أي ريغان] أعرب عن صداقته الحميمة لاسرائيل وتفهمه لمشكلاتها الامنية، ووصفها بأنها ذخر استراتيجي للولايات المتحدة، وتحدث حول وحدة القدس. كما أدلى باقوال واضحة عن م.ت.ف.. لذلك فإننا نأمل منه كل ما هو خير» («ي.إ.»، العدد ٢١٩٠، ٤ و٥/١١/١٩٨٠، ص٤). أما وزير الخارجية اسحاق شمير، فقد أعرب عن أمله في أن تجد تصريحات ريغان التي أدلى بها، خلال حملته الانتخابية، حول «وحدة القدس وشرعية المستوطنات اليهودية والاساس الارهابي لـ م.ت.ف.» تعبيرا لها في السياسة التي سيتبعها وحكومته، «مع التأكيد على أن مصير وتقدم [اسرائيل] غير متعلقين بهذا الرئيس الاميركي أو ذاك، مهما يكن صديقا لاسرائيل، وإنما بقوتها وقدرتها على إدارة شؤونها» («هآرتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وفي النقاش الذي أجرته الحكومة الاسرائيلية حول نتائج الانتخابات الاميركية، عرض شمير قائمة التصريحات التي أدلى بها ريغان في فترة ما قبل الانتخابات، مركزاً على «السياسة الصلبة المتوقعة من ريغان تجاه الاتحاد السوفياتي، ومتوقعاً «أن تكون اسرائيل عاملاً مساعداً ذا أفضلية في هذه السياسة لسبب

أهميتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط» (م.ب.إ.»، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص٤). وكان الرأي السائد بين الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، خلال هذا النقاش، هو «أنه يجب على اسرائيل أن تبذل جهوداً كبيرة باتجاه الادارة الاميركية الجديدة، وإن تحذر من مشاعر الطمأنينة والأمان السائدة الآن. اضافة إلى ذلك عليها أن تتعرف إلى رجال الرئيس المنتخب واليهود المحيطين به» (المصدر نفسه).

أما ردود الفعل لدى المعارضة الاسرائيلية على انتخاب ريغان، فقد تراوحت بين اظهار الارتياح الكامل وبين ابداء الخشية والحذر ازاء ما يتوقع لاسرائيل في عهد الرئيس الجديد. فمثلاً، أبدى معظم زعماء حزب العمل ارتياحهم لفوز ريغان؛ وذلك، كما أعلن شمعون بيريس، بسبب تصريحاته التي أعلن فيها معارضته لـ م.ت.ف. والدولة الفلسطينية؛ وتأييده لايجاد حل للقضية الفلسطينية في اطار اردني – فلسطيني، اي تبني مشروع المعراخ حول الحل الأردني («هآرتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وأضاف بيريس يقول: إن فوز ريغان يمكن أن يوفر فرصة لبناء اطارات جديدة في الشرق الأوسط ضد التوغل السوفياتي والتطرف الاسلامي. لذلك يجب على اسرائيل، حسب قوله، أن تسعى منذ الآن لايجاد تفاهم عميق مع الحكم الجديد حول السياسة الاقليمية الواسعة التي سينتهجها في المنطقة، خصوصا وأن بعض أصدقاء اسرائيل، مثل هنري كيسنجر وهنري جاكسون، سيكونون في طاقم السياسي (المصدر نفسه). كذلك توقع اسحاق رابين، بناءاً على تجربته السابقة كسفير لاسرائيل في الولايات المتحدة في عهد الرئيسين نيكسون وفورد الجمهوريين، أن يكون فوز ريغان لصالح اسرائيل، وذلك بسبب التأييد الذي أظهره لها هذان الرئيسان، والنابع من المفهوم الشامل لسياسة خارجية اميركية أكثر حزماً تجاه محاولات التوسع السوفياتي في كل مكان في العالم، خصوصاً في الشرق الأوسط، ومن الرغبة في التفاهم مع الاتحاد السوفياتي من موقع قوة. وقد كان [لهذه السياسة] انعكاسات ايجابية تجاه اسرائيل». إلا أن رابين، رغم تفاؤله هذا بعهد ريغان، لم ينس أن ينصح الاسرائيليين بعدم النظر بجدية إلى الوعود التي أطلقها، خلال حملته الانتخابية، حول توحيد القدس «وشرعية» المستوطنات، وعدم اعتبارها سندات يمكن تسديدها بعد الانتخابات (المصدر نفسه). أما النائب يوسي ساريد (المعراخ)، فقد اعتبر أن اسرائيل لم تربح في هذه الانتخابات «وسيجيء يوم تشتاق فيه إلى كارتر، كما اشتاقت الآن إلى كيسنجر الذي كان الاسرائيليون يتظاهرون ضده في الماضي، وينعتونه بنزع الفريبة» («دافار»، ٦/١١/١٩٨٠).

إلا أن موجة الارتياح هذه، والتي ابدتها الأوساط الاسرائيلية حول فوز ريغان، قابلها شعور بالقلق وعدم الرضى بسبب نتائج الانتخابات للكونغرس التي أظهرت تفوق الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي. «ففي هذه الانتخابات خسرت اسرائيل عدداً من اصدقائها المخلصين، الذين وقفوا إلى جانبها في مواجهات كثيرة داخل الكونغرس، على غرار الشيوخ ريتشارد ستون ويعقوب جفتس، ورئيس اللجنة الخارجية فرانك تشيرش وآخرين. ويعتبر الشيخ المحافظ تشارلز بيرسي خليفة تشيرش، محايداً فاقداً في أحسن الأحوال- وبين المحافظين الذين نجحوا، هنالك شيخ حصل على تأييد عالي علني من «ليبيا القذافي»؛ وآخرون يعتبرون من المتحفظين واللامبالين [تجاه اسرائيل]. وبسبب الأهمية الفائقة لمجلس الشيوخ، فإن هذا التغيير ربما يؤثر بصورة سيئة في عدة مجالات، خصوصاً في قضايا المساعدات الخارجية التي سيبرز فيها بالطبع اتجاه التوفير لدى الشيوخ، في اتجاه واحد مع سياسة اليد الأكثر انكماشاً لحكومة ريغان نفسه» (افتتاحية المصدر نفسه). لذلك بدأت المصادر الاسرائيلية تتحدث عن المهمة العاجلة التي يستعد لتنفيذها «اللوبي» الاسرائيلي في واشنطن، والمؤسسة اليهودية الاميركية كلها، والمتمثلة في إعادة تقييم الوضع من جديد داخل الكونغرس، من أجل مواجهة التحديات الجديدة داخله «التي لا تبشر بالخير لاسرائيل» (المصدر نفسه).

يبقى السؤال، كيف توزعت الأصوات اليهودية في الانتخابات الاميركية، وهل أيدَّ اليهود الاميركيون كارتر أم ريغان؟ فقد اشارت

الاحصائيات إلى أن ريغان حصل على ٣٥٪ من أصوات اليهود بينما حصل كارتر على ٤٧٪ (مقابل ٦٣٪ سنة ١٩٧٦) والمرشح المستقل اندرسون على ١٥٪. أي إنه رغم كل ما قدمه كارتر لاسرائيل من دعم وتأييد سياسي وعسكري واقتصادي، فإن اليهود لم يمنحوه اصواتهم، كما فعلوا على الأقل خلال انتخابه سنة ١٩٧٦. والسبب في ذلك، كما تنقله المصادر الاسرائيلية، يعود إلى «أنه بدأ يساورهم الشك، خلال الأشهر الأخيرة، حول السياسة التي ينتهجها [أي كارتر] تجاه اسرائيل. فعمليات التصويت الأميركية في مجلس الأمن، والدلائل التي تشير بأن الادارة تتبنى نظرة معتدلة تجاه م.ت.ف.، والشعور بأن كارتر ومساعديه يعارضون أن تكون القدس موحدة عاصمة لاسرائيل. كذلك فإن عمليات تزويد كل من السعودية والاردن بالأسلحة، قد اغضبت الكثير من اليهود في الولايات المتحدة، وزادت من خيبتهم بالحكم حتى في القضايا الداخلية... [والنتيجة] إن التصويت اليهودي كان تعبيراً عن الاحتجاج ضد كارتر أكثر منه تأييداً لريغان» (شلومو شامير، «هارتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وقد برر اسحاق رابين عدم التأييد اليهودي الكبير لكارتر بأن «الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة، كان بعيداً عن أن تغريه سياسة كارتر تجاه اسرائيل، خصوصاً في ضوء حقيقة مفادها، انه الرئيس الأميركي الأول الذي تفوه بعبارة «وطن للفلسطينيين»، الأمر الذي فسّره الجمهور الأميركي على أنه إشارة للسير باتجاه م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

على أي حال، فقد استغلت اسرائيل فترة الحملة الانتخابية بصورة جيدة لتحقيق مكاسب إضافية في عهد كارتر، الذي لم يتوان عن تقديم أي شيء لها من أجل كسب أصوات اليهود. وكان من أبرز هذه المكاسب توقيع اتفاق لتزويد اسرائيل بالنفط وقت «الطوارئ». وقد وقّع هذا الاتفاق في البيت الأبيض، يوم ١٧/١١/١٩٨٠ بحضور الرئيس كارتر نفسه الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستلتزم بتنفيذ بنوده تجاه «صديقتها حكومة اسرائيل»، وانها تنوي إقامة مشروع صناعي في اسرائيل لاستغلال الزيت الحجري والطاقة الشمسية بتمويل اميركي («هارتس»؛ «معاريف»، ١٩/١٠/١٩٨٠).

وقد وقع الاتفاق كل من وزير الخارجية الأميركي ادموند ماسكي ووزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي، الذي أعلن إثر عودته من الولايات المتحدة، ان اسرائيل «استطاعت استغلال عشية الانتخابات الأميركية كوسيلة ضغط في المفاوضات حول اتفاق النفط». وعدد موداعي فوائد الاتفاق بقوله إن «التزام الولايات المتحدة لتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارئ»، من شأنه أن يزيل الضغط الذي كان واقعاً على اسرائيل حتى الآن، والذي دفعها أكثر من مرة إلى شراء النفط من السوق الحرة بأسعار مرتفعة. أي أن هذا الاتفاق من شأنه أن يحسن وضع اسرائيل المالي خصوصاً وان تنفيذه يبدأ بصورة اوتوماتيكية في حال تجاوز ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، السعر النسبي في الولايات المتحدة. كذلك فقد تعهدت الحكومة الأميركية بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة اربعة أشهر، دون أن يكون لهذا الأمر علاقة بالاتفاق ذاته، وذلك في حال فقدان اسرائيل مصدر تزويد رئيسي مثل مصر أو المكسيك. ومثل هذا التعهد لم تحصل عليه أبداً في الماضي» («هارتس»، ٢١/١٠/١٩٨٠). والجدير بالذكر إن اسرائيل ستحصل من مصر، سنة ١٩٨٠، على مليوني طن من النفط، وهي الكمية التي تشكل ربع استهلاكها.

إن الأساس لاتفاق النفط المذكور هو وثيقة التفاهم التي وقعت بين اسرائيل والولايات المتحدة في حزيران ١٩٧٩، بعد أن اتضح أن اسرائيل ستنسحب من منطقة حقول النفط في «أبو رديس» في سيناء. وبموجب الاتفاقية هذه التزمت الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارئ»، أي في الظروف التي لا تستطيع فيها شراء النفط سواء وفق معاهدة مع البلدان المصدرة أو من السوق الحرة. وقد جاء هذا الاتفاق بمثابة تثبيت للالتزام الأميركي الأصلي، بواسطة توضيح الشروط التي سينفذ بها، وفائدتها أنه يضمن لاسرائيل النفط اللازم لها، (افتتاحية المصدر نفسه) بصورة فورية، أي دون اجراء مفاوضات، وفي الوقت الذي تكون فيه مضطرة للحصول عليه. وقد حققت اسرائيل، اثناء الحملة الانتخابية، مكسباً آخر، تمثل في

سماح السلطات الأميركية للصناعة الجوية الاسرائيلية بعرض طائرة كفير المجهزة بمحرك اميركي للبيع في المكسيك ودول اميركا اللاتينية، وهو الطلب الذي رفضته الادارة الأميركية في السابق (معاريف، ٣١/١٠/١٩٨٠).

فوز ريغان ومحادثات الحكم الذاتي

تعتبر محادثات الحكم الذاتي، الآن، قضية معلقة، بانتظار تسلم ريغان مهامه في كانون الثاني (يناير) المقبل. والمعروف أن هذه المحادثات وصلت إلى طريق مسدود بسبب الموقف الاسرائيلي المتصلب، رغم ما أشاعته الادارة الأميركية، خلال الاجتماع الأخير الذي عقد في واشنطن في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، عن اقتراحات اسرائيلية «بناءة» بهدف خلق انطباع حول احراز تقدم ما في هذه المحادثات، خدمة لحملة كارتر الانتخابية. وعُلم، فيما بعد، أن اقتراحات اسرائيل «البناءة» هذه، اقتصرت على أن يشارك المجلس الفلسطيني المقترح الادارة الاسرائيلية مهمة الاشراف على الأراضي الأميرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء الأراضي التي تقوم عليها معسكرات الجيش الاسرائيلي أو المستوطنات. وقد نفى وزير الخارجية الاسرائيلي أن تكون اسرائيل قد تقدمت بأية اقتراحات جديدة في محادثات الحكم الذاتي، تشير إلى تراجعها عن مواقفها السابقة. وذكر أن حكومته «ليست غير موافقة فيما يتعلق بعمليات الاستيطان، على منح حق الفيتو لأي جهة غربية مهما كان نوعها فقط، وإنما لن توافق ابدا على اقامة جهاز مشترك للاستشارة حول هذا الموضوع» (مقابلة مع وزير الخارجية شمير، «معاريف»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

والسؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل محادثات الحكم الذاتي في عهد الرئيس ريغان؟ يبدو أن الاجابة على هذا السؤال تتعلق إلى حدٍّ بعيد بسياسة الحكم الجديد في اميركا تجاه مشروع الحكم الذاتي ونظرته إليه؛ وهو الأمر الذي ما زال غير معروف حتى الآن. وتفيد المصادر الاسرائيلية أن ادارة ريغان ستعيد تقييم الوضع وربما تستبعد اتفاق كامب ديفيد، بشأن الحكم الذاتي لحل المشكلة الفلسطينية، لمصلحة عودة الاردن إلى المفاوضات من خلال طرح فكرة الحل الاقليمي الوسط («ر.إ.إ.»، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص٦ – ٧). وتعتمد المصادر الاسرائيلية، في توقعها هذا، على تصريحات ريغان والمقربين منه، خصوصا كيسنجر الذي ربما أصبح أحد مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية. «فكيسنجر لا يعتقد أن مشروع الحكم الذاتي سيتحقق أو يرى النور لأن حكومة بيغن رفضت التوقيع على اتفاق يتضمن تنازلاً عن اراض في الضفة الغربية. ويعتقد كيسنجر أيضا أن الحكم الذاتي إذا ما طبق سيؤدي حتما إلى اقامة دولة فلسطينية» (المصدر نفسه). والمعلوم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ترفض فكرة الحل الاقليمي من أساسه، لذلك يحتمل أن يكون ترحيبها بانتخاب ريغان سابقا لأوانه من هذه الناحية على الأقل.

وفيما يتعلق بالموقف المصري، يبدو أن السادات لم يعد يأمل شيئا من الحكومة الاسرائيلية الحالية، فيما يتعلق بإحراز أي تقدم في محادثات الحكم الذاتي، والسبيل الوحيد أمامه الآن، كما يبدو، خصوصا بعد فشل كارتر في الانتخابات، هو المراهنة على الحكومة المقبلة في اسرائيل، التي تشير جميع استطلاعات الرأي العام إلى أنها ستتكون من العمال. وعلى هذا الأساس، جاءت زيارة الرئيس الاسرائيلي اسحاق نافون إلى مصر في ٢٦/١٠/١٩٨٠، والتي دامت خمسة أيام استقبل خلالها استقبالاً «لم يلق مثيلاً له أي رئيس أو زعيم اسرائيلي في أي بلد في العالم» (يديعوت ماركوس، «هارتس»، ٢٩/١٠/١٩٨٠). وقد أثار هذا الاستقبال تساؤلات كثيرة لدى الاسرائيليين حول دوافعه، في الوقت الذي وصلت فيه محادثات الحكم الذاتي إلى طريق مسدود، ورغم أن السادات يدرك أن الرئيس الاسرائيلي لا يملك سلطة فعلية في اسرائيل. وقد استنتج أحد المعلقين أن السادات يراهن على تأثير الرئيس الاسرائيلي على ابناء الطوائف الشرقية في اسرائيل الذين يشكلون نحو ٦٠٪ من السكان، ثم على احتمال توليه [أي نافون] رئاسة الحكومة في المستقبل (المصدر نفسه). كذلك، يهدف السادات – برأي المعلق – من وراء هذا الاستقبال الكبير «إلى إزالة الشك لدى الرأي العام الاسرائيلي [حول

نواياه)، ويمهد الطريق أمام الحكومة المقبلة كي تظهر مرونة أكبر... انه يرغب في أن يفهم الاسرائيليين أنه سلّم بوجود اسرائيل، أما الخلاف الحاصل فهو مع حكومة بيغن ذات الميول الحربية، والنقد الذي يوجهه إنما يقصد به هذه الحكومة فقط» (المصدر نفسه).

لقد حرص السادات على اجراء محادثات سياسية مع الرئيس نافون، حول العلاقات بين اسرائيل ومصر، رغم محدودية سلطته كما ذكرنا. وقد أسفرت هذه المحادثات عن نتائج فيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين الطرفين، أهمها فتح الطريق البري على الحدود بينهما قرب العريش، أمام حركة السير ونقل البضائع، والسماح لشركة الطيران الإسرائيلية ال ٠٠عال بالقيام بأربع رحلات اسبوعية إلى مصر بدلاً من ثلاث، ثم انشاء معارض ثقافية وصناعية وزراعية متبادلة بين البلدين (هارتس، ٣٠/١٠/١٩٨٠).

وبعد زيارة نافون، قام وفد من حزب العمل الاسرائيلي يضم كلاً من شمعون بيريس وأبا ايبن وحاييم بار-ليف بزيارة إلى القاهرة في ٦/١١/١٩٨٠، اجتمعوا خلالها إلى الرئيس المصري ومساعديه. وقد أعلن بيريس، لدى مغادرته اسرائيل إلى القاهرة، أن هدف الزيارة هو تبادل الآراء، والوقوف عن كثب على المواقف المصرية من التطورات في الخليج، وتوثيق العلاقات بين الحزب الوطني الديمقراطي المصري وحزب العمل الاسرائيلي. وأوضح أيضاً أنه ورفيقيه يحملون معهم إلى مصر الحل الاردني للقضية الفلسطينية، الذي بات سهلاً الآن في نظره، بفضل الشقاق العالم العربي، وخصوصاً الخلاف القائم بين الأردن وكل من سوريا و م.ت.ف.، بعد وقوف الأردن إلى جانب العراق في الحرب الدائرة في الخليج (م.إ.، العدد ٢١٩٢، ٦ و٧/١١/١٩٨٠، ص٩).

وبعد الاجتماع الذي عقده اعضاء الوفد مع الرئيس المصري في القاهرة، أعلن هذا الأخير أن بعض القضايا جرى الاتفاق في الرأي حوله، والبعض الآخر لم يتفق بشأنه، حيث بقي الحوار حوله مفتوحاً. وإثر انتهاء الاجتماع، صدر بيان مشترك من أهم ما ورد فيه «أن الطرفين متفقان على أنه من المرغوب فيه انضمام مندوبين اردنيين وفلسطينيين إلى مسار السلام في مرحلة ملائمة لضمان سلامته» (المصدر نفسه، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص١٢). أما بيريس فقد اعلن من جهته، بعد عودته من القاهرة، أن حزبه متمسك بالخيار الاردني، وان الخلاف في الرأي بينه وبين السادات اقتصر على موضوع القدس. وأضاف أنه يوافق على رأي اسرائيل غليلي، الذي كان قد صرح قبل فترة وجيزة، بأن حزب العمل لن يتدخل في طابع الحكم في دولة اردنية - فلسطينية قد تقوم، حتى لو ترأسها ياسر عرفات (المصدر نفسه).

لقد جاءت زيارة وفد حزب العمل الاسرائيلي إلى مصر، قبل انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية في مدريد الذي افتتح في ١٢/١١/١٩٨٠، وشارك فيه الوفد المصري بصفة مراقب للمرة الاولى. وقد نشط الوفد الاسرائيلي إلى المؤتمر، من أجل اقناع الأعضاء بتوقيع وثيقة تدعو إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق الاردن، من خلال استبعاد أي دور ل - م.ت.ف.، وعشية افتتاح المؤتمر، عقد رئيس الاشتراكية الدولية فيلي برانت والمستشار النمساوي بروتو كرايسكي وبطرس غالي رئيس الوفد المصري وشمعون بيريس وشلومو هيلل من اسرائيل، جلسة مشتركة اقترح خلالها بيريس التوجه إلى الاردن والفلسطينيين ودعوتهما للمشاركة في المفاوضات مع اسرائيل (المصدر نفسه، العدد ٢١٩٦، ١٢ و١٣/١١/١٩٨٠، ص٥). وقد أيد غالي هذا الاقتراح، كذلك لم يعارضه كرايسكي، وأسفر ذلك عن صدور وثيقة تحمل توقيع كل من برانت وكرايسكي وغالي وبيريس وتدعو إلى اعتماد الخيار الاردني لحل المشكلة الفلسطينية، واعتبر بيريس هذه الوثيقة بمثابة مكسب «ونحوّل باتجاه اسهل، لأن اللغة السائدة هنا هي لغة كامب ديفيد، وقد تطلّب الامر اجراء نقاش حول ميثاق م.ت.ف.، ولا يوجد في الوثيقة أي ذكر لتقرير المصير أو لـ م.ت.ف.، بل ورد بها التوجه إلى الاردن» (المصدر نفسه، العدد ٢١٩٧، ١٢ و١٤/١١/١٩٨٠، ص٩).

حرب الخليج تشل قدرة الجبهة الشرقية

ما زالت ردود الفعل الاسرائيلية، حول الحرب

الدائرة في الخليج، تتواصل. وقد قيل وكتب الكثير، في اسرائيل حول انعكاسات هذه الحرب على الصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى أوضاع اسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا. فمن الناحية السياسية، خف الضغط الدولي على اسرائيل من أجل تغيير سياستها أو تليينها خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وحسب قول وزير الخارجية الاسرائيلي سابقا، أبا ايبن، فإن الصحافة في اوروبا واميركا لم تعد تذكر اسرائيل أو تتهمها في حديثها حول الشرق الأوسط، بعد اندلاع الحرب في الخليج. ويضيف ايبن قوله إن هذه الحرب أدت إلى زوال «الوهم» القائل إن النزاع العربي - الاسرائيلي هو أساس أزمة الشرق الأوسط، واثبتت أن الخطر القائم في هذه المنطقة ناجم عن قرب المصالح الغربية الحيوية والحساسة إلى مراكز قوة معادية للغرب. ويدعو ايبن إلى استغلال الوضع الجديد بعد اندلاع هذه الحرب، من أجل البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية «يليق بحجمها» على حد تعبيره. (ابا ايبن، «معاريف»، ٢٤/١٠/١٩٨٠). ويلاحظ أن رأي ايبن هذا، يلاقي تاييدا من قبل معظم الكتاب الاسرائيليين، الذين سرهم «تحجيم القضية الفلسطينية» في المنظار الدولي، بسبب هذه الحرب؛ الامر الذي يعتبر في نظرهم، مكسبا اساسيا لاسرائيل. وحسب قول أحدهم فـ «الدرس الذي يجب أن تستخلصه اوروبا الغربية من هذه الحرب، هو أن كل من يحاول الضغط على اسرائيل، ويحمل على التزامها بالموافقة على انشاء دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف.، فإنه بعمله هذا، لا يوفر حلاً لمشكلة الطاقة. وذلك بعد أن اتضح الآن، أن مفتاح تدفق الذهب الاسود إلى اوروبا ليس موضوعا في نابلس أو القدس، بل في تأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز» (يشعياهو بن بدرات، «يديعوت احرونوت»، ١/١٠/١٩٨٠).

ونتيجة لهذه الحرب، ازداد استخفاف اسرائيل بالامم المتحدة، وبقدرتها على وقف المعارك أو على ايجاد حلول للمشاكل الدولية. فحسب ادعاء أبا ايبن، تحولت الامم المتحدة من أداة لحل الصراع إلى حلبة لادارته («معاريف» ٢٤/١٠/١٩٨٠). ويبدو أن عدم قدرة الأمم المتحدة على توفير أو فرض حل للنزاع العراقي - الايراني، سيزيد من رفض اسرائيل المتواصل للقرارات الدولية خصوصا تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ إذ طالما أن هنالك دولاً ترفض تنفيذ القرارات الدولية، فلماذا تبدو اسرائيل شاذة في هذا المجال.

كذلك بدأت اسرائيل تستخف بنظرية التضامن الاسلامي وقدرته على الوقوف في وجهها. وحسب قول أبا ايبن فإن حرب الخليج اثبتت أن هذا التضامن ليس سوى اسطورة؛ إذ أن «الحديث البلاغي على حدة، والمصالح الذاتية على حدة؛ والهوة بينهما واسعة جدا». ويقتبس ايبن قول أحد المستشرقين المدعو كنفويل سميث، الذي ذكر قبل عشرين سنة «أن وحدة العالم الاسلامي هي وحدة عاطفية». وقد واجهت الجهود الرامية إلى تجسيدها بشكل عملي في المجالات السياسية وغيرها من المجالات الاخرى، عقبات ناجمة عن الواقع الانقسامي في الزمن الحديث، كما في الاجيال الغابرة» (المصدر نفسه). وقد كانت اسرائيل تخشى بعد انتصار الثورة الايرانية من قيام جبهة اسلامية واحدة موجهة ضدها تضم في الأساس العراق وايران، إلا أن حرب الخليج اثبتت «أن الرغبة المشتركة لدى كل من الخميني وصدام حسين بالقضاء على اسرائيل لم تكن قوية بما فيه الكفاية، من أجل منع سفك الدماء بين بلديهما» (يشعياهو بن بدرات، «يديعوت احرونوت»، ١/١٠/١٩٨٠).

ومن الناحية العسكرية، تتحدث المصادر الاسرائيلية عن الفائدة الكبرى التي عادت على اسرائيل من وراء حرب الخليج، والتي تمثلت باستبعاد العراق، حاليا من الجبهة الشرقية، وبالتالي ازدياد ضعف هذه الجبهة، وضعف احتمال مواجهتها لاسرائيل. وقد تحدث حول هذه المسالة المعلق العسكري المعروف في اسرائيل زئيف شيف، بقوله إن هذه الحرب أدت إلى تغيير المفهوم القائم في الجيش الاسرائيلي حول الجبهة الشرقية والاخطار المتوقعة منها على اسرائيل في السنين المقبلة. وبحسب هذا المفهوم، فإن الجبهة الشرقية تعاظمت جدا حتى باتت تشكل خطرا على اسرائيل، رغم انفاق السلام مع مصر. فهي تستطيع الانتظام بسرعة، رغم عدم وجود قيادة مشتركة، والعمل ضد اسرائيل حتى دون مساعدة

مصر. وكانت النتيجة التي توصلت إليها القيادة الاسرائيلية، انطلاقا من هذا المفهوم، هو أنه يجب عدم تقليص الجيش النظامي في اسرائيل رغم اتفاق السلام. إلا أن حرب الخليج أدت إلى تغيير هذا المفهوم، حسب قول شيف، «فالعراق، الطرف الرئيسي في هذه الجبهة، الذي اعتبر دائما صاحب القوة الاستراتيجية الاساسية، التي بدونها لا تتجرأ سوريا أو الاردن على التورط في حرب ضد اسرائيل، تورط في حرب ستشغله وقتا طويلاً بعيدا عن حدود اسرائيل... وسيضطر للاحتفاظ بقوات كبيرة في الخليج للحفاظ على مكاسبه العسكرية أو خوفا من انتقام ايراني أو من عمليات خاطفة... أي أن الاهتمام العراقي سينصب في المستقبل على جبهة الخليج وليس على الجبهة مع اسرائيل» (زئيف شيف «هارتس»، ١٩/١٠/١٩٨٠). ويخلص شيف إلى نتيجة عملية من هذا الوضع مفادها أن اسرائيل كسبت فترة زمنية على الجبهة الشرقية، ربما تستمر حتى منتصف سنة ١٩٨٢، وعندما ينتهي الانسحاب الاسرائيلي من سيناء أو حتى بعد ذلك، وإن هذا الأمر يتعلق بمدى كبير بقدرة الجيش العراقي على استعادة قوته، وبمستقبل المفاوضات بين مصر واسرائيل. وهذه النتيجة، حسب قوله، تلزم بتقليص ميزانية الدفاع الاسرائيلية، في ضوء الوضع الاقتصادي الصعب الذي تجتازه اسرائيل (المصدر نفسه).

غير أنه يوجد، في اسرائيل، رأي آخر مخالف يتسم بالتشاؤم من نتائج حرب الخليج وانعكاساتها على اسرائيل. وحسب ما يقوله اصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم قائد سلاح الجو الاسرائيلي العميد داڤيد عفري، فإنه مهما تكن نتائج الحرب، يتوقع أن يزداد سباق التسلح بين دول المنطقة، وليس لدى الدول المشاركة في الحرب فقط، إذ أن جميع الحروب السابقة التي وقعت بين اسرائيل والعرب قد أدت إلى مثل هذا الأمر. وحسب قول عفري فإنه «ليس من المستبعد أن تظهر، بعد انتهاء الحرب اسلحة حديثة غير معروفة في المنطقة حتى الآن. وهذا التطور ليس في صالح اسرائيل، خصوصا وإن هنالك خطرا دائما من أن السلاح الذي يتم الحصول عليه من أجل مواجهة عدو آخر، يمكن أن يوجه ضد اسرائيل في نهاية الأمر» (مقابلة مع قائد سلاح الجو الاسرائيلي داڤيد عفري، «دافار»، ٢/١٠/١٩٨٠). وإن حدث شيء من هذا القبيل فإن الحديث حول تقليص ميزانية الدفاع في اسرائيل يصبح حديثا لا جدوى منه.

أضف إلى ذلك أن بعض الخبراء الاسرائيليين يخشون من اشتداد أزمة الطاقة في حال استمرار حرب الخليج. فقد حذر مدير عام وزارة المالية سابقا ابراهام اغمون، في ندوة عقدت في الجامعة العبرية في القدس حول حرب الخليج، من احتمال حدوث أزمة طاقة ومن ارتفاع الاسعار في سوق النفط بسببها، «حتى الآن حدث كبح معين [في السوق]، إذ أن معظم الدول الغربية جهزت انفسها احتياطا يكفيها لمئة يوم وأكثر... إلا أن الشتاء القريب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الاسعار». وحسب قوله فإن اسرائيل ستكون من أكبر المتضررين من هذا الوضع، خصوصا وإنها تعتمد اعتمادا كليا على النفط من أجل انتاج الطاقة لديها («معاريف»، ٢٤/١٠/١٩٨٠). وربما جاء اتفاق النفط مع الولايات المتحدة، المذكور سابقا، في مكانه الصحيح بالنسبة لاسرائيل، استعدادا منها لتلافي أخطار حرب الخليج النفطية.

ح . ش.

سياسة إدارة ريغان
بين «محدداتها» و«مقاوماتها»

إذن، فقد دخل البيت الأبيض، حسب تعبير مجلة «تايمز» الاميركية، «أول رئيس محافظ وصل الى البيت الأبيض منذ أكثر من خمسين عاماً». وهذا التعبير يكتسب دلالته الكاملة، اذا وضعناه في سياقه الأصلي؛ فقد كان أول سؤال وُجِّه الى رونالد ريغان، في أول حديث صحفي معه، فور فوزه في انتخابات الرئاسة هو التالي:

«أنت أول رئيس محافظ وصل الى البيت الأبيض منذ أكثر من خمسين عاما: هل تعتقد أن ذلك يمثل تغييرا أساسيا في سياسة البلاد؟» وأجاب ريغان، بوضوح قاطع: «أعتقد ذلك. أعتقد أيضا أنه تغير ارتكز على اكتشاف ان العقائد التي كانت مستعملة تحت اسم الليبرالية لم تقم بواجبها» (تايم، ١٧/١١/١٩٨٠).

هذه هي، في زعم التعبيرات، النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات الرئاسة الاميركية، التي جرت يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. ولهذا، فان السؤال المحوَّم فوق كل الرؤوس في العالم هو عن التحول الذي ينتظر أن يطرأ على السياسة الخارجية الاميركية، مع تولي «المحافظ» رونالد ريغان، رئاسة الولايات المتحدة. بل إن عنوان «التحول المنتظر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، يكاد يتكرر في كل صحف الغرب والشرق، منذ أن أعلنت نتيجة الانتخابات. والسؤال، على قصره، يحمل في طياته سمات الشك والقلق، حول عديد من الاستراتيجيات الدولية، ومبادىء العلاقات بين الكتل العالمية، ومناطق العالم المختلفة، وفي مقدمتها الانفراج الدولي.

فقد سبقت ريغان، الى البيت الأبيض، سمعته كمحافظ من أنصار سياسة القوة والتفوق للولايات المتحدة، وسبقته، أكثر من هذا، تصريحاته وعوده الانتخابية، التي اكتسبت طابع التشديد على مفاهيم، عن التفوق الأميركي، ودور الولايات المتحدة الخاص، وكان الاعتقاد قد ساد بأنها انقضت، وانقضى عهدها، منذ خروج الولايات المتحدة من فيتنام.

وبطبيعة الحال، فانه وسط هذا الاهتمام الجارف، بالتغييرات المتوقع حدوثها في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، يحتل الاهتمام بـ «أزمة الشرق الأوسط»، وما ستؤول اليه السياسة الأميركية ازاءها، مكانة خاصة، ليس فقط في عواصم الشرق الاوسط وحده، انما أيضا في الولايات المتحدة نفسها، وفي أوروبا الغربية وفي الاتحاد السوفياتي؛ كذلك في عدد كبير من بلدان العالم الثالث.

وبالنسبة للشرق الاوسط، بالذات، فلقد سبقت كل مؤشرات سياسة ريغان إزاء المنطقة، تصريحاته النارية عن منظمة التحرير الفلسطينية، التي قال فيها انها تنظيم ارهابي ولا تمثل

الفلسطينيين: وهي التصريحات نفسها، التي عادت الى الظهور فيها، الاشارة الى الفلسطينيين بوصفهم «لاجئين».

لكن أغلب التعقيبات الاميركية، والغربية عموما، على هذه المؤشرات لسياسة ريغان الشرق أوسطية، وميلها الواضح نحو التأييد غير المشروط لاسرائيل، تحرص على القول إن ريغان، المرشح للرئاسة شيء وريغان الرئيس شيء اخر. وحسب تعبير فريسك، وهو مراسل لصحيفة «التايمز» البريطانية في الشرق الاوسط (التايمز، ١٠/١١/١٩٨٠)، فان «العامل المهم في المستقبل لن يكون عدم تعاطف الرجل [ريغان] أو تعاطفه مع دول الشرق الاوسط، انما هو قدرته على ادراك وقائع المسائل الموضوعة في الميزان أكثر من ادراكه للفرص التي تتيحها». ويعتقد المراسل نفسه أن «سذاجة ريغان الظاهرة قد تصبح في هذا السياق ميزة ايجابية. فانه قد يصل إلى النظر الى المسألة الفلسطينية من الزاوية نفسها التي ينظرون هم أنفسهم اليها منها، زاوية «العدالة الطبيعية»، بدلا من النظر اليها بعين الاعتدال الاكاديمي التي كان ينظر بها أحد صنّاع السياسة في حكومة كارتر. إنّ [ريغان] لن يكسر صداقته مع اسرائيل، ولكن ربما يكون على اسرائيل أن تقدم تفسيرات أكثر في المستقبل... وسيمضي بعض الوقت قبل أن يحاول أي شخص أن يُقنع مستر ريغان بأن يغير موقفه نحو منظمة التحرير الفلسطينية. فإن كامب ديفيد يمنع أي تغييرات من هذا القبيل في الوقت الحاضر... وإذا كانت المعاهدة المصرية الاسرائيلية تبدو هشة أكثر وأكثر، فان السبيل مفتوح للرئيس الجديد البحث عن صيغة جديدة للسلام تشمل سوريا والاردن... وربما يكون على اسرائيل أن تتذكر أنها لم تعد تتعامل مع قناعات مستر كارتر الرقيقة أو رقة مستر سيروس فانس...»

تمنيات أوروبية غربية

ولا تنفصل مشكلة الشرق الأوسط، في السياسة الاميركية، أيا كان اتجاه رئيس البيت الابيض، «ليبراليا» أو «محافظا»، عن علاقات الولايات المتحدة بحلفائها في أوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا، ولا عن علاقاتها بأعدائها في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وباقي دول المنظومة الاشتراكية.

ان «الوفاق» - على حد تعبير صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية «على المحك»... «فهناك ادارة جديدة على وشك استلام زمام الامور في الولايات المتحدة، وليس هناك من يعرف على وجه التحديد ما يمكن أن تُقدم عليه هذه الادارة. [كذلك] استخدام رونالد ريغان - ابان حملته الانتخابية - عدداً من العبارات المتشددة الغاية، ولكن هذه العبارات لم تترجم بعد الى سياسات فعلية أو حتى الى مؤشرات على هذه السياسة. والى أن يحدث ذلك فانه يتعين على روسيا وأوروبا معا الانتظار ترقبا لما ستأتي به الاحداث... ان الوفاق مريض ولكن لا مناص من استمرار النقاش» (فايننشال تايمز، ١٤/١١/١٩٨٠).

وحينما يتحدث الاوروبيون عن «الانتظار» - فانهم لا يعنون، فقط، انتظار مسائل العلاقات المباشرة بينهم وبين الولايات المتحدة، بل انهم يعنون المشكلات الدولية المعلقة، وفي مقدمتها الشرق الاوسط. وهذا بالتحديد ما قاله وزير الخارجية البريطاني لورد كارينغتون ، في حديث أجرته معه صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٤/١١/١٩٨٠، حيث قال ان الحكومة البريطانية تعتقد أن الدول التسع (دول السوق الأوروبية المشتركة) يجب أن تؤجل أية مبادرة بشأن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. وأضاف ان انتخاب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة، وانقسام العالم العربي إثر الحرب الايرانية - العراقية، أضعف الفرص المتاحة لايجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية. ويتعين، إذن، على الدول التسع أن تعدل من أولوياتها، وتهتم الآن، بالتأثير على الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالأسلوب الذي ينبغي اتباعه في الشرق الاوسط.

ويلاحظ في تصريحات لورد كارينغتون أن بريطانيا، التي تقودها حكومة محافظة ورئيسة حكومة محافظة أيضا، أظهرت أقصى قدر من اليمينية والمحافظة، أي تجمعها بريغان، وجهات نظر مشتركة كثيرة. ان بريطانيا هذه، تتوقع مع ذلك، «أن تكون هناك بعض الصعوبات، بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين...

ان الأميركيين يأخذون على أوروبا [الغربية] عدم مساندتها لهم.

وربما يكون المقصود هنا الدور الذي تنتظره الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين في المساهمة في خطط ونفقات الدفاع الغربية... ولكن هذا يشمل، أيضا، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ازاء مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية، ومشكلة تأمين استمرار تدفق النفط الى العالم الصناعي الغربي. وهذا يعني، بدوره، أنه سواء كانت ادارة ريغان المقبلة ستسير في طريق استراتيجية كامب ديفيد أو ستتخلى عنها - وأيا كان الاتجاه الذي ستسير فيه إذا تم هذا التخلي - فانها ستنتظر من حكومات أوروبا الغربية (وطبعا اليابان واوستراليا وكندا)، ان تكون أكثر امتثالا لقيادة السياسة الأميركية لها في شأن هذه المشكلة، التي لا يمكن فصلها عن احتياجات أوروبا الغربية الى العرب: كمنابع للنفط واسواق للسلع الأوروبية.

فاذا تساءلنا، عند هذا الحد، عن مدى قدرة أوروبا الغربية على الامتثال لنهج السياسة الاميركية الجديدة، فاننا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام صعوبة التعرف على موقف أوروبي غربي متجانس، خاصة في ضوء حرص أوروبا الغربية المتناقض على التمتع بـ «المظلة النووية» الاميركية، وعلى انتهاج سياسة انفراج مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. ثم في ضوء مخاوف أوروبا الغربية المستمرة من التعرض لعقوبات عربية نفطية أو أكثر، إذا ما وجد العرب تطابقا سياسيا بين مواقفها ومواقف ادارة ريغان المقبلة، وكل ما هو منتظر منها من تحيز لاسرائيل. ومن هنا يحرص الأوروبيون على ترديد المعنى القائل إن «خطب ريغان الانتخابية لن تكون، بالضرورة، هي سياسته الفعلية في الشرق الأوسط»، وكأنهم يرددون بذلك أمنية لهم، بألا يأتي ريغان، في الحقيقة، كما كان في الانتخابات، أو على الأقل، أن لا يأتي بمثل ما ظهر به حتى الآن من تطرف.

أعباء حلف الاطلسي

ويعكف حلفاء الولايات المتحدة، في اطار حلف الاطلسي، على محاولة تحديد الآثار التي يمكن أن يعنيها فوز ريغان برئاسة أميركا على مستقبل الحلف، والاهم من هذا، على العلاقات بين طرفي الأطلسي: الطرف الأميركي والطرف الأوروبي. وتفيد ردود الفعل الدولية، لدى عدد من كبار الاستراتيجيين الاطلسيين، بأن فوز ريغان سيجبر الحلف على مواجهة حقائق انحرافه بعيدا عن الالتزامات التي قطعها الحلف على نفسه، منذ ١٨ شهرا، بزيادة قوة تيرانه العسكرية واستعداده القتالي. بل ان بعض مسؤولي حلف الاطلسي الأوروبيين، يسلمون بأن «انشقاقا» ما مع واشنطن يبدو حتميا بسبب ازدياد عدد بلدان الأطلسي الأوروبية التي تقول انها لا تستطيع تنفيذ قرار الحلف بزيادة انفاقها على الأسلحة بنسبة ثلاثة بالمائة سنويا حتى العام ١٩٨٥. ولهذا يتوقع هؤلاء الحلفاء أن يأتي الضغط من جانب ادارة ريغان عليهم بضرورة زيادة ميزانياتهم العسكرية، وأن يتحملوا نصيبا أكبر من النفقات العسكرية (خاصة الطلب من ألمانيا الغربية بأن تدفع نصيبا أكبر في نفقات الابقاء على القوات الاميركية المرابطة في أراضيها).

ولأن ألمانيا الغربية أكدت، بالفعل، إلى أنها لا تستطيع أن تتحمل عبء تصييبها الحالي في أسلحة الحلف، وتصييبها في خطط السوق الأوروبية المشتركة الاقتصادية، فان «المسرح ربما يكون معدا لمواجهة بين مستر ريغان والمستشار [الالماني الغربي] هيلموت شميث حينما يلتقيان» (الغارديان، ٨/١١/١٩٨٠).

وثمة توقعات مغايرة، من جانب الدوائر الأوروبية الغربية، مفادها أن حكومات دول السوق الاوروبية المشتركة تخشى من أن تتجه ادارة ريغان نحو سياسة انعزالية، الأمر الذي يعرض أوروبا الغربية لأزمات حادة. ومن المنتظر أن يكون شميث، أول زعيم أوروبي غربي يلتقي بالرئيس الأميركي الجديد.

ولم تخف الدوائر الاوروبية الغربية رأيها في اقتراحات ريغان، المتعلقة بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت - ٢)، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والرامية الى اعادة فتح باب المفاوضات، من جديد تماما، حول هذه المعاهدة. فالأوروبيون يعتقدون أن هذه

الخطوة ستدفع العلاقات، بين دول حلف الأطلسي ودول حلف وارسو، الى الانحدار. ووصف دبلوماسيون أوروبيون غربيون هذه الاقتراحات بأنها «خطوات متسرعة وفتوحات غير متبصرة في السياسة الخارجية قد تكون أشد خطرا من تراجع نحو حضن أميركا» (أي أكثر خطرا مما لو اختارت الولايات المتحدة سياسة العزلة).

اسرائيل وجنوب افريقيا

لكن أوروبا الغربية ليست الحليف الوحيد للولايات المتحدة، وإن تكن الحليف الأهم من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، ومن حيث الموقع الاستراتيجي. فثمة حليفان اخران لها لا يرتبطان بحلف رسمي معها، ويتخذان ازاء فوز ريغان بالرئاسة موقفا مختلفا تماماً عن الموقف الأوروبي، هما: اسرائيل وجنوب أفريقيا.

أما إسرائيل، فكان اغتباطها بفوز ريغان، أوضح ما يكون منذ اللحظة الأولى، وخاصة بين زعماء تحالف «الليكود» الحاكم برئاسة مناحيم بيغن. وقد عبر عنهم نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري، في قوله: «إذا أنجز مستر ريغان وعوده الانتخابية فان قوة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ستقوى وستكون الولايات المتحدة أقل تسليما للضغوط العربية» (لمزيد من التفاصيل عن ردود الفعل الاسرائيلية، انظر في هذا العدد: اسرائيليات).

أما في جنوب أفريقيا، فقد أعرب رئيس حكومتها العنصرية بوثا، عن أمله في أن فوز ريغان سيبدأ حقبة جديدة من المداولات بين بريتوريا وواشنطن. وتقول صحيفة الغارديان البريطانية (٦/١١/١٩٨٠)، انه ليس من شك في أن فوز ريغان، قوبل بترحيب شديد، لدى الدوائر الرسمية في جنوب أفريقيا، وصعد من امال تحقيق تسوية مرضية للنزاع الخاص بإقليم ناميبيا، بينما حذر الزعيم الاسود د. انتاتو موتلانا، في سويتو، العنصريين البيض من الافراط في البهجة «فان مستر ريغان قد ينجح في الرئاسة للا يقدم لحكام جنوب أفريقيا راحة ولا تأييدا».

وهكذا نجد أن مثل هذا الاحتمال يُثار حتى من جانب دوائر ليست بطبيعتها «موالية» أو «مؤيدة» للولايات المتحدة.. احتمال ألا يكون تطرف ريغان ونشدده أكثر من رطانة خطابية، وأنه لابد أن ينتظر العرب ما قد يكون في جعبة ادارة ريغان من «مفاجآت». ومع ذلك، فان مراسلا صحفيا بريطانيا اخر، يقيم في المنطقة منذ سنوات طويلة، – ويردد المقولة ذاتها عن الاختلاف بين حديث الخطب الانتخابية وحديث الواقع الرئاسي – يحذر من أن العرب لم يسبق أن سمعوا خطبا انتخابية، بمثل هذا القدر من التطرف (ضدهم) كالتي سمعوها من ريغان مؤخرا (ديفيد هيرست، الغارديان، ٦٠/١١/١٩٨٠). أكثر من هذا، ينبه هيرست الى أن «العرب الموالين للولايات المتحدة لديهم – أكثر من غيرهم – ما يقلقون بشأنه [نتيجة لفوز ريغان]. بينما أولئك الذين يرحبون الان، بأنهم معادون للاميركيين قد يكون لديهم بعض العزاء».

وإذا كنا بصدد قياس ردود الفعل، فانها تبدو بدورها، بعد انتهاء الانتخابات، أقل تشددا مما كانت عليه قبل الانتخابات. ولعل أوضح مثل على ذلك هو رد فعل الصين ازاء انتخاب ريغان. فقد كانت بكين قد حذرت بشدة من مغبة ما قد يسفر عنه فوز ريغان، اذا ما أدى ذلك الى تحول نحو سياسة اميركية، تقوم على الاعتراف بوجود «دولتين صينيتين» (الصين الشعبية وتايوان). وكادت تعقيباتها توحي باحتمال لجوء الصين الى قطع العلاقات، التي نشأت أصلا حديثا، مع الولايات المتحدة، اذا ما عدلت سياستها تجاه تايوان. إلا أن بكين، بعد فوز ريغان، أظهرت اعتدالا في رد فعلها، اذ أعلنت في بيان حكومي

(٥/١١/١٩٨٠) «ان الحكومة الصينية تأمل وتتوقع أن تتمسك الادارة [الاميركية] الجديدة بالمبادىء التي سبق الاتفاق عليها، حتى يمكن للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين أن تستمر في احراز تقدم كبير وان تزداد قوة».

وقد بدا بوضوح، للمعلقين الغربيين، ان القادة الصينيين يبدون أكثر سعادة بتصريحات ريغان المعادية للاتحاد السوفياتي، مما كانوا عليه من تصريحات كارتر «المترددة». بل ان بكين وجدت جانبا أخر «مضيئا» في فوز ريغان، اذ تذكرت ان اقامة علاقات طبيعية بينها وبين واشنطن كانت

مسيرة بدأت في عهد رئيس جمهوري، مثل ريغان، هو ريتشارد نيكسون.

المحدّدات والمقاومات الواقعية

ولا يكفي القول إن ردود الفعل، ازاء فوز ريغان، تتعدل وتعتدل بالشكل نفسه، الذي يتوقع به كثيرون أن تتعدل وتعتدل سياسة ريغان في الرئاسة، عما كانت عليه في الانتخابات. اذ من المؤكد أنه اذا كان ريغان ليس محكوما، مائة بالمائة، بما قاله في خطبه الانتخابية، فانه محكوم بها بنسبة أعلى من نسبة سلفه كارتر، أو أي سلف آخر طوال الخمسين عاما الماضية، التي شهدت في البيت الأبيض، رؤساء «ليبراليين». بكلمات أخرى، فان التغيير الذي يمثله مجيء ريغان هو تغيير مقصود ويعبر عن مجمل التغييرات في البنى السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة، وفي اتجاهات الرأي العام الاميركي، بشكل يمكن اعتباره التعبير عن «ما بعد مرحلة ما بعد فيتنام». أي التعبير عن تيار التخلص من عقدة فيتنام، وهو التيار الذي بدأت بوادر سيطرته على السياسة الاميركية لا بانتخاب ريغان، بل قبل ذلك في عدد من قرارات ادارة كارتر نفسه، ومنها على سبيل المثال، المحاولة (الفاشلة) للتدخل عسكريا في ايران، لاخراج الرهائن الاميركيين؛ تكوين قوة التدخل السريع، وتركيز قوة أميركية بحرية وجوية في الشرق الأوسط، خاصة في مصر ومنطقة الخليج؛ الامتناع عن رفع معاهدة «سالت ٢»، الحد من الأسلحة الاستراتيجية الى مجلس الشيوخ للتصديق عليها؛ توتير أجواء الانفراج الدولي، باظهار ردود فعل حادة ومبالغ فيها ازاء الدور السوفياتي في أفغانستان، و«الصعوبات» التي فرضت على الاتحاد السوفياتي كنتيجة له...

وهكذا، يمكننا القول، ان بدايات التحول في السياسة الخارجية الاميركية، التي ستنفذها ادارة رونالد ريغان، قد نفذتها قبله ادارة كارتر، وهي نفسها السياسة التي أشاعت جو الحرب الباردة، من جديد، في العلاقات الدولية. وهي أيضا، السياسة التي أظهرت رغبة الولايات المتحدة في لعب دور منفرد في عدد من الأزمات الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط، أو على الأقل، ازاحة الاتحاد السوفياتي تماما عن تلك المناطق. وعلينا أن نتذكر، أيضا، أن قرار زيادة الميزانيات العسكرية وميزانيات التسلح، قد سبق صعود ريغان الى الرئاسة.

واذن، فان انتخاب ريغان هو نتيجة تغير حدث فعلا في الولايات المتحدة وسياستها - خاصة الخارجية - وليس السبب المنتظر لاحداث هذا التغير.

لهذا، فان السؤال الذي طرحته الصحافة الاميركية فور فوز ريغان: ماذا سيفعل ريغان كرئيس؟ لا يستمد اجابته - قطعا - من خطب ريغان أو وعوده الانتخابية، لكنه الى جانب هذا، يستمدها من تاريخه وتاريخ مواقفه وأفكاره السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية، كما يستمدها من التيارات الفاعلة في الحياة السياسية الأميركية، وهي التيارات التي نجحت في أن تملي على كارتر عددا من القرارات، التي لم تكن منتظرة من رئيس «ليبرالي»، والتي تناقضت تماما مع وعوده الانتخابية قبل أربع سنوات، ونجحت أيضا، بعد انتزاع هذه القرارات منه، في إزاحته عن الرئاسة والمجيء - بالمنطق نفسه - بريغان رئيسا للولايات المتحدة في هذا التوقيت بالذات، وسط هذه الأجواء المتشددة والمحمومة بالذات، الأجواء التي وصفتها مجلة «يو. اس. نيوز» الاميركية، بأنها «تحول شامل نحو اليمين».

هل يستطيع ريغان، مثلا، أن يغير اتجاهه بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة في السنوات الاربع القادمة من «السلام من خلال قوة أميركا العسكرية» الى «السلام من خلال التوازن العسكري مع الاتحاد السوفياتي»؟ قد يفرض الواقع الفعلي على ادارة ريغان حقيقة استحالة التفوق استراتيجيا على الاتحاد السوفياتي.. ولكن هل سيؤدي هذا الى تخلي ريغان عن هذا المبدأ، أم أنه سيؤدي الى التشبث به فترة أطول انتظاراً، لفسحة زمنية أطول، لسباق التسلح الاستراتيجي؟

بالمثل، هل ينتظر من ريغان - تحت تأثير الواقعية السياسية التي يعلمه إياها المنصب وممارسة السلطة - أن يتحول من موقف اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية، الى «وقف الاعتراف بها ممثلا للشعب الفلسطيني»؟

لعل الاجابة الأقرب الى الاحتمال هي أن

ينتهي ريغان، – إذا مُورست عليه كافة الضغوط المتصورة، واذا قُدمت له تنازلات جديدة غير تلك التي قدمت الى كارتر الى موقف شبيه بموقف كارتر في نهاية رئاسته. بل لاذا يتوقع أن يغير ريغان سياساته المعلنة في الانتخابات، وقد ضمن تركيبة مؤيدة له في الكونغرس، الذي اجتاحته أيضاً، أمواج التيار اليميني نفسه التي جاءت بريغان الى البيت الأبيض؟ فالحزب الجمهوري يحتل في مجلس الشيوخ الأميركي الآن ٥٤ مقعداً (من مجموع ٩٩ مقعداً) لأول مرة منذ سنة ١٩٥٤.

بالاضافة الى هذا، فان اختيار ريغان لاركان ادارته، هو عامل آخر في تحديد امكانية تغير ريغان الرئيس عن ريغان «المرشح» إزاء مشكلات كبرى، مثل الشرق الأوسط أو العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. والترشيحات التي تطرح أسماء مثل: هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأسبق، والمعروف جيداً في الشرق الأوسط والمعروفة جيداً ولاءاته العقيدية والسياسية)؛ ومثل الجنرال الكسندر هيغ، أكثر العسكريين الأميركيين تطرفاً، وجورج شولتز، الذي يلعب، منذ سنوات، أدواراً خفية، في الجانب الأكبر منها، في أمور الشرق الاوسط؛ وهنري جاكسون، الديمقراطي اليميني المتطرف، المستعد للخدمة في ادارة الجمهوري ريغان لقرط حماسه لشعاراته... الخ. هذه الترشيحات، بدورها، تشكل محددات أي أكثر من مؤشرات – لسياسة الادارة الأميركية المقبلة.

ان «التحول نحو الاتجاه المحافظ» وهو الوصف الأكثر شيوعاً للتطور المتمثل في انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة – لن يحكم وحده سياسات الادارة الأميركية. انما يمكن القول إن هذه السياسات ستتحدد، أيضاً، بفعل «المقاومات» التي ستقابل أهداف ريغان. «المقاومات» الناتجة عن حدود قدرات أي دولة في العالم – بما في ذلك الدول الكبرى – على تحقيق أهدافها، خاصة في حالة التطرف. كذلك «المقاومات» الخارجية، التي تتمثل في حالة الولايات المتحدة في مواقف وسياسات قوى أخرى عديدة، خاصة الاتحاد السوفياتي، القوة العظمى الأخرى في العالم، وقوى التحرير المعادية للامبريالية في العالم، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية. واذا كان بعض المعلقين السياسيين في الغرب، وخاصة، في الولايات المتحدة، يعزون هذا التحول الى الاتجاه المحافظ الى تطورات معاكسة وقعت في العالم خلال السنوات الماضية، ومنها ثورة ايران وأحداث أفغانستان، إلا أن أصحاب هذا الرأي أنفسهم يحذرون من الوعد بالكثير، خاصة مما لا يمكن الوفاء به أو بمعظمه، إذ لابد أن يولد الاحباط. وقد عبر عن هذا المعنى، بوضوح نادر، ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا (المحافظ) السابق، حيث علق على فوز ريغان بقوله: ستكون كارثة لو أن مستر ريغان جعل الناس يعتقدون، فعلاً، أن هناك سبلاً بسيطة لمعالجة مشكلات الارهاب أو أسعار النفط أو الكثير غيرها في عالم معقد.

اسمحوا إذن، بصدد حقيقة بسيطة مفادها أن الولايات المتحدة سيقودها، خلال السنوات الأربع القادمة، «أول رئيس محافظ منذ خمسين عاماً»... إنما نحن بصدد حقيقة أعقد وأخطر هي أن هذا الرئيس المحافظ، يدخل عالماً معقداً بعقلية بسيطة ووعود بسيطة. وقد تنجح «البساطة» في اجتذاب أصوات الناخبين.. ولكنها لا تكفي لتنفيذ الوعود التي بذلت لهم.

س. ك.

وثائق

نص كلمة الاخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
أمام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو
(٢٣/٩ - ٢٨/١٠/١٩٨٠)

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

إنه لمن دواعي سروري اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسروري شخصياً، أن يشارك شعبنا العربي الفلسطيني في أعمال هذه الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، التي تنعقد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية البلد المضياف الصديق، الذي أسهم رئيسه الراحل العظيم جوزيف بروز تيتو ورفاقه الذين تولّوا المسؤولية من بعده في صيانة مبادىء حركة عدم الانحياز وفي تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة باتجاه التمسك بميثاقها الدولي وقراراتها وشرعية حقوق الانسان الصادرة عنها.

ويشرفني من فوق هذا المنبر أن أكرر، باسم شعبنا الفلسطيني وثورته، أسمى آيات الاجلال والتقدير والاكبار للروح الطاهرة للقائد الكبير الراحل جوزيف بروز تيتو، الصديق الذي لا يُنسى لشعبنا ولجميع الشعوب المناضلة ضد الظلم والعدوان، والمناضلة من أجل العدل والسلام. وأني واثق بان أفكار تيتو وتجاربه ستبقى مشعلاً هادياً لجميع الأجيال القادمة، في نضالاتها المشروعة من أجل القيم الخالدة للانسان في كل مكان.

ويسرني، يا سيدي، أن أهنئكم على ثقة المؤتمر بشخصكم الكريم، عندما انتخبكم رئيساً له. وانني لواثق أن لحكمتكم وحكم درايتكم وما تتحلون به من صفات سياسية ما يكفل نجاح المؤتمر وخروجه بالقرارات المتوخاة منه.

وهي مناسبة، كذلك، لتهنئة المدير العام الدكتور أحمد مختار أمبو، بمناسبة اعادة انتخابه الذي جاء بمثابة صدى لسيرته الطيّبة وجهوده المشكورة في تسيير أمور هذه المنظمة الثقافية، التي تعتبر من أهم المؤسسات الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة، ذات الاثر الفعّال والدور الهام في بناء روح الحضارة والثقافة والتعليم. انكم، ومعكم زملاءكم من العاملين المتخصصين، قد حاولتم مخلصين، طوال السنوات الماضية، التصدي للمشاكل الانسانية في إطار الأهداف النبيلة لهذه المنظمة، في ظل ظروف معقدة ومتغيرة ومتسارعة، وفي ظل غموض لا يزال يلف العلاقة بين الثقافات والحضارات والأمم.

السيد الرئيس،
السادة الكرام،

أود في هذه المناسبة أن اذكركم بالجهود والمساعي الخيّرة التي تبذلها حاليا مجموعة عدم الانحياز، لحقن الدماء ووقف القتال الدائر الآن على الحدود الايرانية - العراقية. ولقد تمكن مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز من عقد جلسة في الأمم المتحدة ضمت مندوبا العراق وايران،

واتفق فيها على تشكيل لجنة تقصي الحقائق وبذل المساعي الخيِّرة في هذا الموضوع الهام والخطير، والذي يؤثر على أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا والعالم أجمع. ويهمنا أن أبلغكم بأن هذا الموضوع، لأهميته، كان ولا زال على رأس جدول مباحثاتنا مع الأخوة والرفاق القادة اليوغسلاف، انطلاقاً من الجهود المشتركة التي نقوم بها من خلال عضويتنا في مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، مستلهمين الدور التاريخي والطليعي لهذه الحركة في صيانة استقلال الشعوب والحفاظ على أمن وسلام البشرية جمعاء. وبهذه المناسبة لابد لي أن أنوّه بالنداء الذي وجهه السيد المدير العام الدكتور أحمد مختار امبو، من موقعه وبحكم مسؤولياته، من أجل وقف ذلك القتال وحقن الدماء.

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

لقد حقق العالم في نصف قرن من الزمن تقدما ماديا وعلميا وتكنولوجيا، ما كان من الممكن أن يتصوره أي خيال من قبل. وأصبح العالم يملك من الامكانيات ما يسمح له بتحقيق قفزة، بل قفزات ثقافية وعلمية، لما فيه خير البشرية كلها. ولكن الشروط اللازمة ليتحقق هذا الحلم تكمن في توجيه هذه الامكانيات الضخمة نحو تحقيق السلام بين الأمم، وهو سلام لا يقوم، ولا يمكن أن يقوم، إلاّ على أساس مبادىء الحرية والعدالة والمساواة، وكل ما يمكن أن يدفع بالشعوب الى التقدم والازدهار. وبعكس ذلك، يصبح سلاماً مفروضاً بالقوة العسكرية البحتة، لمن يملكها، على الشعوب المستضعفة التي لا تملكها.

إن العالم يملك الآن من الوسائط التكنولوجية ما يسمح له بمضاعفة الامكانيات المادية المعيشية عشرات المرات. كما يملك شبكة من الاتصالات العالمية لم يسبق لها مثيل، بحيث لم يعد ركن من أركان العالم معزولاً عن بقية أرجائه. وحيث أصبح في امكان الانسان البسيط أن يشاهد ما يحدث على بعد آلاف الأميال في نفس اللحظة. كما قفز العالم قفزة كيفية في مجال حفظ المعلومات (وهو المجال الذي اقتصر لآلاف من السنين على الرواة وقلّة من الكتب المكتوبة مع ما يتعرضان له من مخاطر الضياع والتلف والاندثار). أما الآن فان في الامكان، كما تعرفون، حفظ التراث ودقائق الحاضر ونقله ونشره وتوزيعه في جميع أنحاء العالم، بامكانيات تكنولوجية حديثة، هي، كما ذكرنا، قفزة كيفية بصون الثقافات والحضارات واغنائها، بل اعطاء نقلة نوعية في المجال الحضاري والتراث الانساني برمّته.

وكنا نود لو أن هذه الانجازات تسير باتجاه ان تصب لصالح البشرية جمعاء، لتقرّب المجتمع الانساني نحو تحقيق أحلامه، حتى نتمكن من اقامة مجتمع عالمي تسوده الأخوة والمحبة والعدالة والسلام، ولكن ذلك لم يحدث للاسف.

فالعالم من حولنا، برغم وفرة هذه الامكانيات، يموج بالتوترات والصراعات والمشاكل والاضطرابات والحروب واساءة استخدام الامكانيات والتلوث والتفتت وعمليات الابادة التي لا تقتصر على جماعة من البشر، وانما تتعداها إلى أشكال حديثة من الابادة، هي ابادة الثقافات والحضارات والوجود المعنوي. أليس غريباً أن يمتلك عالمنا كل هذه الامكانيات الضخمة، وأن يعاني، في الوقت نفسه، من ازدياد أعداد اللاجئين والأميين والجائعين والمشردين والمرضى والمحرومين من فرص العمل وحتى من أبسط امكانات العيش الانساني؟

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

منذ قيام الأمم المتحدة، استبشرت البشرية خيراً في أن يقوم هذا الجهاز الدولي بتحقيق التقارب والمساواة بين الأمم، وبتوحيد الجهود من أجل رخاء الانسانية وتقدمها. ومع قيام منظمتكم، التي نفخر بانتمائنا الى عضويتها، زاد تفاؤلنا بان تمارس هذه المنظمة دور الفعل والاصالة في ترسيخ تراث الانسانية في الأخوة والعدالة والسلام. وبعد أن كانت معارك الاستقلال تدور في ظل شعارين أحدهما أو كليهما معاً، وهما: الحرية والعدالة، أضافت السنوات الأخيرة لهذين الشعارين، تحديداً أكثر وضوحاً، فالحرية المطلوبة ليست فقط حرية الوطن السياسية؛ والعدالة المطلوبة ليست فقط العدالة الاجتماعية داخل كل وطن، وانما الحرية تشمل، أيضاً، ويجب أن

تشمل، حرية الثقافة، وحرية الفكر وحرية القلم. والعدالة يجب أن تشمل عدم التعدي على حضارات الشعوب، ووجوب المحافظة عليها وصونها، لأن الحضارة في مجملها ليست ملكا لشعب أو أمة أو جماعة، انما هي في مجملها ومجموعها تراث الانسان على هذا الكوكب وهي بالتالي ملك الانسانية.

ان مؤتمركم قد لاحظ، بلا شك، أن المشاكل لا تقتصر على الجوانب السياسية، وان المجاعات لا تتوقف عند حد نقص الموارد الغذائية. فمن المخجل اننا لا نزال نرى في عالم اليوم سيطرة ثقافية واستبدادا عنصريا ومجاعات تعليمية وعمليات ابادة لا تترك حجرا ولا بشرا. والغريب أنه في الوقت الذي تزداد فيه وسائط توحيد الثقافة، بل وسبل التفاهم قوة وتمركزا، يواجه العالم موجة من التفتت والصراعات الحادة، التي لا تتفق مع ما كان متوقعا من ثمار هذه التطورات التكنولوجية. ان الامر لا يمكن أن يكون مصادفة. وليس صحيحا ما يدّعيه بعض المفكرين والمدافعين عن الاستعمار وسيطرة العنصريين، من أن الشعوب حديثة الاستقلال تتصارع فيما بينها بعد أن ملكت حريتها السياسية. فليس هذا الصراع من صنع الشعوب، وإنما هو ثمرة التركة الاستعمارية التي استمرت قروناً لتترك آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، بوجه خاص، في حالة فقر مُدقع، محرومة من كافة سبل الصحة والتعليم وضرورات التنمية. كما أن حالة التفتت والصراع، بالتأكيد، ثمرة فعل شرير تقوم به الدوائر الاستعمارية الفاشية والصهيونية والعنصرية محافظة على امتيازاتها، وتوسيعاً لرقعة استغلالها لضمان استمرارها وسيطرتها على مقدرات الشعوب وتدعيم احتكاراتها. ان هذه القوى تستغل امتلاكها للوسائط المادية لتبذر بذور الشقاق بين الشعوب، معلنة أنها، وهي تعيش على الحرب، ستستمر بالحرب عن طريق وكلاء وعملاء يدفعون ثمن السلاح ويقدمون أرواح ابنائهم، بينما تزخر الخزائن القديمة والحديثة بحرق ودماء هذه الشعوب، حيث تتحول داخل هذه الخزائن والبنوك الى ثروات أسطورية طائلة لا سبيل الى تصورها.

فهل نستطيع أن ننسى هؤلاء البؤساء الذين ماتوا أو قتلوا في مناجم الذهب أو مناجم الالماس وحتى مناجم الفحم؟ هل نستطيع أن ننسى سفن العبيد التي مات فيها، وعبرها، الملايين من أبناء أفريقيا دون ذنب اقترفوه، فكانوا ضحية هجمة استعمارية تحت شعار ما يسمى بـ «تحضير وتمدين أفريقيا» الذي كان هدفه الحقيقي هو استغلالهم للعمل بالسخرة والعبودية في مزارع الأرض التي اكتشفت حديثاً.

وهل نستطيع أن ننسى كم من البلدان قد دُمّر اقتصادها الوطني وجُدّدت زراعتها، فقط لتستمر المصانع الاوروبية في عملها، ولتتحول هذه البلاد المنكوبة بهذا النوع من الاستعمار الغريب، إلى مزارع تمدُّ تلك المصانع بالمادة الخام، مما أفسد، تبعا لذلك، موازين الاقتصاد في هذه البلاد؟ هل نستطيع ان ننسى سيطرة الباذكي وكم أهلك من شعب الهنود الحمر ظلما وعدوانا، وكم هلك من الأنكا والمايا والازتك لتزداد تخمة الاستعماريين على حساب هذه الشعوب؟

هل نستطيع أن ننسى كم قطّع الافيون والموربفين في شرق آسيا، وهل يمكن أن نتساءل عن ماهيّة نظرية الاستعمار والمستعمرين، والاستيطان والمستوطنين: نظرية تفوق الرجل الابيض، الذي أفسد كل شيء حتى الجو المحيط بكوكبنا هذا، دون اكتراث لمستقبل ابنائنا جميعاً؟

لقد لاحظ عدد من المؤتمرات الدولية، مؤخرا، أن القوى التي تملك الوسائط التقنية المتحكمة في مجال نقل المعلومات لا تزال تمارس استعمارا من نوع جديد: فهي تبث قيمها، ثم تفرضها فرضا على المشاهدين والسامعين وتتكتم على قيم الشعوب الصغيرة والفقيرة كأنها بلا جذور ولا حضارات ولا ثقافات، تماما كما كان السيد في الماضي البعيد يطبع العبد بطابعه ويُسمّيه باسمه. وإذا كانت البشرية قد نجحت في الغاء الرق على نطاق عالمي فانها لا تزال، حتى الآن، مواجهة بمعركة الغاء الرق الثقافي والجماعي في العالم كله. وأوضح مثال على ذلك، ما يقوم به كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأميركية الذين لا يخفون إصرارهم على ما يسمونه بـ «أمركة» العالم وتصدير نمط حياتهم الى الشعوب الفقيرة، سعياً للسيطرة الثقافية عليها وفرض هذه الثقافة ولو بالقوة.

ولا مجال في السياسة أن نحسب القوى بالامكانيات المادية أو بحجم هذا الشعب أو ذاك، وبمقدار ما يملك من أسلحة ووسائل دمار، وهو مقياس مستهجن مدان علناً على الاقل، فان العلاقات الثقافية والحضارية لا تستقيم إلا بالمساواة المطلقة. من هنا كانت تضحيات البشر من أجل حرية العقيدة والفكر والرأي، كاساس لحرية الأوطان، وما الوطن إلا بوتقةُ ثقافة ووعاء حضارة ورموز من الاحياء والاشياء تمتد أصولها الى آلاف السنين، وعبر العديد من التجارب الباهظة الثمن. ومن تكرار القول أن نؤكد على أنه بدون حرية الأوطان السياسية فلا حرية للثقافة ولا فرصة للتعليم ولبناء الحضارة.

السيد الرئيس،
السادة أعضاء المؤتمر،

إن أسباب التوتر في عالمنا عديدة. ولكن، لابد من أن نُسلّم أن من بينها، وربما من أهمها، إصرار المستعمر القديم – الحديث على عدم احترام ثقافات الشعوب، بل التعصب لثقافته وهو القوي بسلاحه، التي تُفرَضُ بكل ما فيها من مآسي وآلام وعذاب وعنصرية وفاشية واحتكار واستغلال. ولقد سبق لمنظمتكم أن أدانت كافة أشكال العنصرية، القائمة على التعصُّب العرقي أو اللوني او الثقافي، وكان من ضمن ما أدانته، الصهيونية كشكل متطور من أشكال العنصرية، لا يزال يُمارس ضد شعبنا العربي الفلسطيني، ويُضلِّل بعض المؤمنين باليهودية دينا، ويتلف أطماع المستعمرين، الطامعين في تراث وطننا العربي، الخائفين من وحدته، المعادين لحضارته وتراثه، المصرّين على تفتيته.

إن فلسطين أيها السادة، هي في هذا المجال، مجال مجابهة العنصرية، وهذا يجسد حالة فريدة من نوعها: فلسطين لها أهمية خاصة، نبعت من موقعها كملتقى القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبما حظيت به من تكريم سماوي من الاديان السماوية الثلاث، المسيحية واليهودية والاسلام، وبما قدمته واضافته لتراث البشرية وخبرتها في التفاعل الحضاري والتسامح الديني والتعامل مع البشر، حجيجا وقوافلاً وتجارا وعابري سبيل. ولفلسطين تاريخ قديم تشهد به، الى جانب المؤرخين والرحالة وكتبهم، الكتب السماوية وما حوت من وصف لها ولشعبها وحضارتها. وهي، في تزاملها مع حقب التاريخ، قديمها وحديثها، أعطت، دائما وأبدا، البرهان على صدق هذه المشاعر الوجدانية الخلّاقة، فما من نبي أو رسول إلا ومرَّ بها أو وُلد فيها. وإذ بنا نجد أن أعداء فلسطين وأعداء شعب فلسطين، يزورون هذه الثوابت السماوية والكتب التاريخية، ويُصرُّون على الادعاء بأن فلسطين كانت قفرا خراباً، بلا شعب، عندما غزاها المستوطنون الصهاينة وشردوا أهلها واستوطنوا أرضهم، بل انهم يزعمون، زوراً، أن الحضارة حضارتهم، والأرض أرضهم، والتراب ترابهم. هل رأيتم، أيها السادة، تزويراً أو سرقة أبشع وأخطر من هذا على الفكر البشري والانساني؟

وبعد الاستيلاء على الارض كانت محاولة الاستيلاء على التراث، ثم امتد أخطبوط هذا العدوان الى أدقّ التفاصيل الحضارية. ونموذج واحد على ذلك، هو استمرار الغدر الصهيوني في الادعاء بأن أزياءنا وفنوننا الشعبية الفلسطينية، والمتوارثة من قرون هي أزياء وفنون من تراثه. إن العقيدة الصهيونية، باختصار، تأبى التعايش مع الحضارات الأخرى.

وليست أهمية فلسطين قاصرة على الجانب التاريخي والحضاري والانساني فقط، وانما في كونها كذلك قلب منطقة لها أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية ثابتة، بحيث يتوقف عليها وعلى ما يدور فيها وبشأنها أمن العالم كله وسلامه وتقدمه ورخاؤه ومستقبله.

والذي يجعل فلسطين حالة فريدة من نوعها هو أن الامر لم يقتصر فيها على احتلال الأرض ونهب الثروات، وانما تعداهما الى طرد الشعب من بيته ووطنه. ومن المؤسف أن ذلك حدث في لحظة سوداء من تاريخ البشرية وقعت فيها تحت سيطرة الطاغوت الاعلامي الكاذب والمخادع، فوقع شعبنا، ضحية في هذا القرن وهذا العصر، لابشع اعتداء وحشي إرهابي فاشي على أرضه وتراثه وحضارته وإيمانه، بل ان هذا المعتدي الصهيوني، بقيادته العسكرية الفاشية، يهزأ بالامم المتحدة ومؤسساتها وجميع القرارات الصادرة عنها.

ومن جرائم العدو الصهيوني تدمير خمسمائة وأربعين قرية بالديناميت بعد طرد أهلها، وبلغ الحقد العنصري حداً جعلهم ينظّمون المذابح الجماعية لشعبنا كمذبحة دير ياسين، وقبية وقانا وغيرها، بهدف تصفية الشعب واجتثاث حضارته ووجوده، الى جانب المذبحة الحالية الجارية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في جنوب لبنان.

وفي الاعوام الاخيرة تمثّل كل هذا في ما يقوم به المحتل الاسرائيلي من إجراءات، لتغيير وجه القدس، التي هي رمز لفلسطين، رمز للحضارات التي انبثقت منها وعبرها الرسالات السماوية. وفي ذلك لم يقتصر الأمر على طرد السكان، وانما تخطاه الى تدمير مراكز العبادة كالمسجد الاقصى وكنيسة القيامة، والى ادعاء القيام بأعمال حفر بحثاً عن الآثار، بهدف تقويض ما هو قائم منها. وهذا أمر لا يحتاج الى إثبات، فقد ادانت منظمتكم هذه الاجراءات جميعاً، الا ان المعتدي الاسرائيلي، بما عرف عنه من عجرفة بغيضة، ومعتمداً على دعم وتأييد غير محدود من أميركا وبكل الامكانيات العسكرية والسياسية، ضرب بقرارات الهيئة الدولية عرض الحائط، وما زال مستمراً في اجراءاته. بل انه أعلن مؤخراً قراره بضم القدس الى كيانه، وأصرّ عليه، برغم إدانة المجتمع الدولي كله، باستثناء حكومة الولايات المتحدة الاميركية التي امتنعت عن التصويت، استجداء لبعض الأصوات في سوق الانتخابات الرئاسية، وهددت، وما زالت تهدد بحماية عميلها الصغير لكي يستمر بعبثه، ليس فقط بثقافة وحضارة عريقة، وانما أيضاً، بأمن وسلام منطقة الشرق الأوسط والعالم، مستخدماً في ذلك أحدث الات الحرب الأميركية وحتى المحرمة منها دولياً، يقتل بها أطفالنا ونساءنا ويدمر بها مخيماتنا الفلسطينية وقرانا ومدننا اللبنانية، في حرب قال عنها رئيس أركان العصبة العسكرية الاسرائيلية انها ستستمر بين الطرفين حتى ينتهي واحد منهما، لأنه لا يؤمن الا بالقتل والحرب وسفك الدماء.

السيد الرئيس،

السادة الأعضاء،

منذ ثلاثين عاماً، وشعبنا يعاني ويناضل من أجل البقاء، فضلاً عن حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره وحقه في بناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني. وإذا كانت ثلاثون عاماً لا تشكل شيئاً في حياة الشعوب فيما مضى، الا انها في عالم اليوم، حيث التسارع يضاعف عمق الزمن، ويُقصر المسافات، قد خلقت من وطننا فلسطين ساحةً هي أكثر نقط التوتر والتفجير النهايا في العالم. وما يحدث اليوم في لبنان وجنوبه وداخل فلسطين المحتلة بل وما يحدث على الحدود العراقية – الايرانية، هو من أكبر الشواهد على ما نقول. ألم نقل أن منطقتنا هي منطقة الانفجارات التي منها ما حدث ومنها ما هو على الطريق.

العالم يعرف ان هنالك أربعة ملايين فلسطيني بلا وطن، مشردين ومُحتلين، وان ملايين العرب يعانون من دور الدركي الاميريالي العنصري، الذي تقوم به دولة المعتدي الاسرائيلي لفرض التبعية والتخلف على وطننا العربي، الى جانب محاولة الادارة الاميركية السيطرة على الخليج ببتروله وموقعه الاستراتيجي، مستخدمة في هذا شتى الاساليب والوسائل والمؤامرات بما فيها دفعها بثلاثة أساطيل بحرية أميركية وأساطيل حليفة الى منطقة الخليج والمحيط الهندي، بجانب قوة التدخل السريع التي بدأت طلائعها تصل الى المنطقة بشكل يثير القلق ويهدد السلام الدولي.

ولكن شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية قد واجها هذا العدوان الاستعماري والعنصري، باصرار وثبات. وما كان من الممكن، أبداً، أن نستسلم حضارتنا وثقافتنا وجماهيرنا، فنهضت نتصدّى بكل الوسائل في سبيل استعادة حقها، وها لقد مضى الآن ستة عشر عاماً على انطلاق الثورة الفلسطينية التي تناضل لتحرير أرض وطننا فلسطين، وكلكم يعرف ما واجهته هذه الثورة من دسائس ومؤامرات، والتي كانت أخطرها مؤامرة كامب ديفيد وما نتج عنها! وكلكم يعرف مقاومة الشعب العربي الفلسطيني وتمسكه بارضه والتفافه المطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً له، ليس فقط باعتبارها اطاره السياسي وقيادته التنظيمية والنضالية، وانما ايضاً باعتبارها أداته في الحفاظ على كيانه وتراثه، وتطوير ثقافته وتقدم أبنائه

وحماية حضارته بل حماية وجوده ومنع تصفية تضيئه وبالتالي تصفيته.

والى جانب ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، من نشاط سياسي دبلوماسي وعسكري، فقد عرفت، منذ البداية، قيمة الثقافة في نضالها في الكشف عن خطر الهجمة العنصرية الصهيونية على حضارة وثقافة منطقتنا العربية. لهذا اهتم شعبنا وهو في خيام اللجوء، أو تحت وطأة الاحتلال بالتمسك بالتراث والقيم وكذلك بالسعي الحثيث للحصول على التربية والثقافة والعلوم.

ولقد بدأ شعبنا ثورته الثقافية والتعليمية قبل أن يبدأ بثورته وكفاحه المسلح بسنوات؛ ولذا نستطيع أن نقول بفخر أننا فجرنا ثورتين، ثورة علمية حيث تمكن شعبنا، بالرغم من الظروف المريرة والصعبة التي يحياها، من أن يحصل على أعلى نسبة تعليمية في المنطقة، وتلاها فيام الثورة الجديدة ضد الصهيونية.

وفي هذا المجال لا يسعني الا ان أشكر هذا المؤتمر على دعمه لاقتراح اقامة الجامعة الفلسطينية المفتوحة، التي ستساهم في ثورتنا الثقافية وتذليل بعض الحواجز التي تقف أمام طلابنا المشتتين في كل مكان. ولا بد لي هنا من أن أشيد بدور اليونسكو في مساعدة شعبنا، سواء في المجلس التنفيذي أو في أي هيئة دولية اتخذت توصية بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها. كما أشكر اليونسكو على تقديمها بعض الخبراء للأونروا، وكذلك على القرارات التي اتخذت في المؤتمر العام وفي المجلس التنفيذي بشأن القدس والمؤسسات التعليمية والثقافية في أرضنا المحتلة، هذا بالاضافة الى المساعدات المشكورة التي ساهمت بالتعريف بالنواحي الثقافية الحضارية للشعب الفلسطيني.

لقد اتبعت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطريق، فاهتمت منذ بداية تكوينها ببناء المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية وتنظيمها، وحيث استطاع ابناء شعبنا تبوء أماكن بارزة في مجالات العلم والثقافة والابداع والتخصص في أكثر من بلد وفي أكثر من مجال. ولقد أدرك العدو الاسرائيلي خطر ذلك الامر فاتبع، وما يزال، سياسة تجهيل متعمّدة ضد أبناء شعبنا داخل فلسطين المحتلة، فحرمهم حق دراسة تاريخهم، وفرض عليهم أكاذيبه في مناهج التعليم، وأرجع لغتهم العربية الى مرتبة ثانية في مدارسهم، وصعّب أمامهم طريق التعليم العالي وضيّق عليهم فرص العمل، حتى لا يكون أمامهم الا الهجرة عن الوطن ليبقى شعبنا محروما من قياداته الثقافية والاجتماعية. ثم أعلن مؤخرا أنه سيعاقب بالسجن، بل وبالطرد، كل من يرفع علم فلسطين أو يعلن تمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية أو حتى كل من يغني أو ينشد أناشيد فلسطينية، أي كل من يتمسك بانتمائه الوطني في ظل الاحتلال. بل انه أصدر أغرب قرار عسكري بوضع جامعاتنا الثقافية تحت امرة الحاكم وهيمنته، ولم يخجل هذا العدو العنصري من أن يطبق قراره هذا وان يتحدى المجتمع الدولي الذي أدان قراراته بالطرد والابعاد. ولكن شعبنا يواجه كل ذلك بقوة وصلابة، صامداً أمام مؤامرات التصفية الجسدية والثقافية والحضارية. لذا فشل المحتل الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، في اخماد شعلة ثورته التي تستمد قوتها ووقودها من أصالة عريقة تمتد الاف السنين، ومن أمة كبيرة تنتشر من المحيط الى الخليج ومن أصدقاء في العالم كله، يحملون عالياً تراث الانسانية الوضاء في الدفاع عن الحرية والعدالة. تلك هي قوتنا، قوة الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهي قوة ستنتصر باذن الله. وليتذكر هؤلاء ان شعبنا عندما اجتاحته جحافل روما وجنودها تحداهم بأعظم ما يتحدى به شعب محتلّه: لقد أخذ شعبنا لهم، ومن أرض فلسطين، أحد تلامذة المعلم الكبير السيد المسيح لا ليحتل روما بل ليحتل قلوب أهل روما. أليست هذه هي الحضارة والمعاني الحضارية متجسدة في هذا المثل الحي الذي لا زال إشعاعه يتعاظم حتى اليوم. وان العظمة والعبرة لمن أراد العبرة والعظمة.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء المؤتمر،

من موقع فلسطين وتراثها وثقافتها وحضاراتها، ومن موقع تضامننا مع الشعوب

المكافحة من أجل حريتها واستقلالها الوطني وتقدمها وصون ثقافتها الوطنية وتراثها الانساني الحضاري، تدعو العالم كله، وأنتم الذين تحملون مسؤولية الدفاع عن تقدمه وحرية ثقافته وحق سكانه في العيش في سلام، تدعوكم جميعا أن تشددوا نضالكم وجهودكم من أجل إزالة العوائق المصطنعة، بين البشر، من أجل دفن الأفكار العنصرية بكافة أشكالها؛ من أجل تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية؛ من أجل ضمان حرية الانسان، كل انسان، في أن يكون له وطن وأن يعيش في وطنه الذي يضم ترابه عظام الآباء والأجداد، وتقوم على أرضه شواهد التاريخ والحضارة وتزدهر على ربوعه أخوة لا تعرف التمييز.

إن شعب فلسطين بفضل نضالكم؛ بفضل تضامنكم مع نضاله العادل، سوف يعيد لفلسطين إسمها على الخارطة السياسية كما هي باقية في قلوب حفظة التاريخ. وليبق السلام في فلسطين على أرض السلام. ولن يتسنى هذا إلا باعطاء شعب فلسطين حقوقه التي اعترف له العالم بها، بما فيها حقه في العودة الى دياره وتقرير مصيره بحرية، وممارسة سيادته الوطنية على أرضه باقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني.

إن فلسطين تناديكم أن تضاعفوا جهودكم من أجل الحفاظ على طابعها الذي يسعى المحتلون للقضاء عليه؛ ان تاريخ فلسطين يناديكم، وأنتم حفظة التاريخ والثقافة، أن تكشفوا زيف الاضاليل العنصرية، ليس فقط لتصحيح خطأ في كتابة التاريخ، وانما أيضا لتجنيب الأجيال كوارث التعصب العنصري الذي تدعو له دولة تعلن وتصر على أن لا مكان فيها إلا لمن دان بالعقيدة الصهيونية.

السيد الرئيس،
أيها السادة:

لا يزال العالم بعيدا عن المساواة بين الأمم، وما لم نسع لهذه المساواة ستبقى الحضارات تصطدم بدلاً من أن تتفاعل؛ سيبقى التعصب يحكم بدلا من التسامح؛ سيبقى الجهل شائعاً بدلاً من العلم؛ سيبقى الجوع وحشاً يهدد البشرية وستبقى الحرب المدمرة كابوساً على أنفاسنا.

أيها الاخوة:

من تكرار القول أن أؤكد لكم أن ثورتنا الفلسطينية كحركة تحرر وطني ليست بندقية فقط، وانما هي مبضع جراح، وقلم كاتب، وريشة فنان، وقصيدة شاعر، وكتاب تاريخ، ومقالة اجتماعية، وأغنية جميلة، وشعلة حضارية. انها حركة شعب بكل ما يحمل في أعماق كيانه من تراث حضاري وقيم حضارية.

ومن تكرار القول أيضا، أن أؤكد لكم أن انتصارنا سيفتح الباب واسعا أمام التفاعل الانساني الحضاري المثمر الذي كانت فلسطين، دائما وأبداً، هي البوتقة التي تتصهر فيها هذه الحضارات فتتزاوج وتتمازج لتُخرج هذا الابداع الانساني للحضارة وللتاريخ.

إن شعبنا، وهو في لجوئه، وهو في نكبته، وهو في محنته، يقاوم ويقاتل ويناضل ضد أعداء الانسانية، أعداء الحياة؛ أعداء الحضارة؛ أعداء البشرية. ولذلك فهو مع جميع الشعوب المناضلة، وفي خندق واحد، ضد الاستبداد والظلم والاستعمار، نحن مع الشعوب المناضلة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية؛ نحن مع المناضلين في ناميبيا وجنوب أفريقيا ومع المناضلين ضد الفاشية والعنصرية في اميركا اللاتينية؛ مع المناضلين من أجل التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في كل مكان في العالم.

سيبقى شعبنا يقاتل ويقاوم، وهو واثق أنه لن يبقى بمفرده لأن جميع أحرار العالم معه؛ جميع شرفاء العالم معه؛ جميع المناضلين من أجل غد مشرق متقدم معه.

إنه مع تيار التاريخ، ومن يسير مع تيار التاريخ يسير مع موكب النصر، وشعبنا في هذا التيار، تيار التاريخ والحضارة والانسانية، ولهذا سينتصر؛ سينتصر بجميع فئاته؛ سينتصر برموزه وتراثه الأصيل؛ سينتصر بمسلميه وبمسيحييه وبيهوده، ليرفرف علم دولته الديمقراطية على روابي جبال الزيتون في القدس الحبيبة.

وإنها لثورة حتى النصر

Palestine Affairs

No. 109, December 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسًا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٧٥٠ درهمًا في ج.ع.ل.
٧٥٠ درهمًا في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية